

# سريبيويه والضرورة اللغوية

تأليف  
الدكتور إبراهيم حسن إبراهيم  
استاذ اللغويات المساعد بكلية اللغة العربية بالقاهرة  
جامعة الأزهر

جامعة الأزهر  
مكتبة اللغة العربية  
الرقم المسام ١٠٦٦  
الرقم الخامس

الطبعة الأولى

١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

مطبعة حسن  
٢٤١ شارع الجيش - القاهرة ت ٨٣٥٤٠

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وحده ، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده وعلى آله وصحبه  
الذين عمرووا السكون بعلمهم وتقواهم ، فكانوا مصابيح الظلام ،  
وهداة الأنعام .

وبعد :

فلم يشغل العلماء كتاب في النحو كما شغلهم كتاب سيبويه قديما  
وحديثا ، فأقبلوا عليه مفتونين به ، يوضحون غرائب ، ويحلون مشكلاته ،  
ويدرسون مسائله ، ويشرحون شواهد ، ويضعونه موضع التقدير  
والإجلال ، حتى كان للبرد يقول لمن أراد أن يقرأ عليه : هل ركب البحر ؟  
تعظيما له ، واستمعابا لما فيه <sup>(١)</sup> ، وكان للآزني يقول : من أراد أن يعمل  
كتابا كبيرا في النحو بعد كتاب سيبويه فليستحي <sup>(٢)</sup> .

وترجع قيمة (الكتاب) إلى كونه من أعظم المصادر الموثوق بها  
للغة العرب شعرا ونثرا ، وهو أول كتاب في النحو وصل إلينا ، فجميع  
ما أُلِف قبله في هذا الفن لم يلق رعاية ، ولم يصادف اهتماما ، فضاع واندر قبل  
أن يصل إلينا منه شيء ، وقد جمع سيبويه في هذا الكتاب ما تفرق من أقوال  
من تقدمه من علماء القرن الثاني الهجري ، الذين اعتمدوا في بناء آرائهم

---

(١) انباه الرواه ٣٥١/٢ ، وبغية الوعاة ٢٢٩/٢ ، وانظر : الرماني النحوي

(٢) الفهرست ٨٦ ، وانظر : سيبويه امام النحاة ص ١٩١ وما بعدها .

على مشافهة العرب الخلفاء في البوادي ، كالخليل ، ويونس ، وأبي زيد ، وعيسى بن عمرو ، وأبي عمرو بن العلاء ، وغيرهم ، ولم يكتف سيبويه بمجرد جمع أقوال وآراء هؤلاء الأعلام ، بل رأيناه مناقشاً لها ، موازناً بينها ، مرجحاً ومضعفاً . وراداً وضامناً إليها ما استنبطه بنفسه من القواعد اعتماداً على سماعه من العرب الموثوق بهم ، فلا عجب أن سمّاه العلماء ( قرآن النحو ) ، حين رأوه أشمل مصادر النحو ، وأكثرها دقة ، وأغزرها مادة ، بالإضافة إلى كونه سجلًا حافلاً بكثير من العلوم العربية من فجر نشأتها ، بما ضمه إلى النحو من لغة وبلاغة ولهجات وقرارات <sup>(١)</sup> .

وعلى الرغم من اهتمام العلماء بشواهد الكتاب وبخاصة الشعرية ، وتصنيفهم المؤلفات في شرحها ، وبيان منهج سيبويه في معالجة قضايا النحو والصرف من خلالها ، لم تأخذ الضرورة الشعرية في الكتاب حظها من اهتمامهم ، ولم تنل نصيبها من الدراسة الموضوعية الجادة ، فلم يتم شرح شواهد الكتاب قديماً وحديثاً بحصر الضرائر الشعرية فيه ودراستها ، واضطربت آراء العلماء في مفهوم الضرورة عند سيبويه ، فمن قائل : إن الضرورة عنده ما ليس للشاعر عنه مندوحة <sup>(٢)</sup> ، ومن قائل : إن الضرورة عنده ما يلجأ إليه الشاعر عند الحاجة سواء أكان له عنه مندوحة أم لا <sup>(٣)</sup> .

وربما كان سبب إجحام العلماء عن حصر ضرائر الكتاب ورودها فيه مبشوة متفرقة ، فلم يتقصها سيبويه في باب واحد ، أو حتى في الأبواب

(١) انظر المراجع السابقة ، ونشأة النحو ص ٦٧ وما بعدها ، وضحي الاسلام

٢٩١/٢ .

(٢) يقال : لك عن هذا الأمر مندوحة : أى سعة وفسحة ، وانظر الضرائر

للأوسى ٦ ، والخزانة ١/٣٦٠ .

(٣) انظر شواهد الشعر فى كتاب سيبويه ١٧ .



الثلاثة التي عقدها للضرورة خاصة، وهي « هذا باب ما يحتمل الشعر »<sup>(١)</sup> ، و « هذا باب مارخمت الشعراء في غير النداء اضطرابا »<sup>(٢)</sup> ، و « هذا باب ما يجوز في الشعر من (إيا) ولا يجوز في الكلام »<sup>(٣)</sup> .

وقد اعتذر له أبو سعيد السيرافي أحد شراح كتابه في الباب الأول من الأبواب الثلاثة للذكورة فقال : « اعلم أن سيبويه ذكر في هذا الباب جملة من ضرورة الشعر ، ليرى بها الفرق بين الشعر والكلام ، ولم يتقصه ، لأنه لم يكن غرضه في ذكر ضرورة الشعر قصدا إليها نفسها ، وإنما أراد أن يصل هذا الباب بالأبواب التي تقدمت فيما يعرض في كلام العرب ومذهبهم في الكلام للمنظوم والمنثور »<sup>(٤)</sup> .

ومع ذلك نستطيع القول إن سيبويه - رحمه الله - قد وضع في الباب الأول من الأبواب الثلاثة ، وهو باب « ما يحتمل الشعر » أسس الضرورة ، وبيان موقفه منها ، فقد بدأه بقوله : « اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام » ، وهذا صريح في أن الضرورة عنده أن يقع في الشعر ما لا يجوز وقوع نظيره في الكلام للمنثور ، ونلاحظ أن سيبويه لم يقيّد الضرورة بعدم وجود مندوحة للشاعر عنها ، ثم أنهى الباب بقوله :

« وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها .. »<sup>(٥)</sup> ، ومعنى

---

(١) الكتاب ٨/١ بولاق ، ٢٦/١ هارون .

(٢) الكتاب ٣٤٢/١١ بولاق ، ٢٦٩/٢ هارون .

(٣) الكتاب ٣٨٢/١ بولاق ، ٣٦٢/٢ هارون .

(٤) هامش الكتاب ٩/١ بولاق .

(٥) الكتاب ١٣/١ بولاق ، ٣٢/١ هارون .

هذا أن كل ضرورة يلبغي أن تعتمد على وجه يصلح بما يصح به الكلام بصلة ما لتكون به صحيحة، فإن لم تجد وجهها فليست من العربية في شيء (١) فليس للشاعر أن يتحرر من قيود العربية وأقيستها، أو يخرج عن سننها باسم الضرورة، بل عليه أن يدور في فلكها، وأن ينطلق في داخل إطارها.

وذكر سيبويه في الباب نفسه ما تصح به الضرورة، وهو — غالباً — أحد أمرين.

١ - تشبيهه ما فيه ضرورة بما لا ضرورة فيه، « من صرف لا ينصرف . يشبهونه بما ينصرف من الأسماء، لأنها أسماء كما أنها أسماء، وحذف ما لا يحذف . يشبهونه بما قد حذف واستعمل محذوفاً ... » (٢) ، إلخ .

٢ - الرد إلى الأصل . قال سيبويه : وقد يبلغون بالمعتل الأصل ، فيقولون : رادِدٌ في رادٍ ، وَضَعْنُوا في ضنوا ... (٣) ، إلخ .

كما ذكر في هذا الباب أشهر أنواع الضرائر ، وهي الحذف ، والإضافة ، والتقديم ، والتأخير ، ووضع بعض الكلمات موضع بعض .

واستشهد للحذف بكثير من الشواهد ، منها قول العجاج :

قَوَّاطِنًا مَسْكَةً مِنْ وَرَقِ الْحَمِي

(١) انظر الخصائص ٣٤٧/٢ ، والالوسي ٢٦ .

(٢) الكتاب ٨/١ بولاق ، ٢٦/١ هارون .

(٣) الكتاب ١٠/١ بولاق ، ٢٩/١ هارون .

(٤) الكتاب ٨/١ بولاق ، ٢٦/١ هارون .

يريد : الحمام ، وقول خفاف بن ندبة السُّلَمَى :

كَنَوَّاحٍ رِيشٍ حَامِئَةٍ نَجِيدِيَّةٍ  
وَمَسَحَتْ بِاللُّغْنَيْنِ عَصْفَ الْإِنْمِدِ (١)

أراد : كنواحي ريش .

كما استشهد للزيادة بكثير من الشواهد أيضا ، منها زيادة الياء عند إشباع الكسرة . قال :

« وربما مدوا مثل مساجد ومنابر فيقولون : مساجيد ومنابر .  
شبهوه بما جمع على غير واحد في الكلام كما قال الفرزدق :

تَنَفَّيْ يَدَاها الحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ  
نَفْسِ الدَّانِيَةِ تَمَقُّدُ الصَّيَّارِفِ (٢)

ومنها تثقيل الكلمة في الوقف ، كقول رؤبة :

صَخْمٌ يُحِبُّ الخُلُقَ الْأَصَحْمَا (٣)

وقال في التقديم والتأخير : « ويحملون قبح الكلام حتى يضعوه في غير موضعه ، لأنه مستقيم ليس فيه نقص ، فن ذلك قول عمر بن أبي ربيعة :

صَدَدَتْ فَأَطْوَلَتْ الصُّدُودَ ، وَقَلَّمَا

وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ

(١) الكتاب ٩/١ بولاق ، ٢٧/١ هارون .

(٢) الكتاب ١٠/١ بولاق ، ٢٨/١ هارون .

(٣) الكتاب ١١/١ بولاق ، ٢٩/١ هارون .

وإنما الكلام : قل ما يدوم وصال<sup>(١)</sup> .

واستشهد لوضع بعض الكلمات موضع بعض بوضع ( سواء ) موضع ( غير ) في قول المزار بن سلامة العجلي .

ولا ينطق الفحشاء من كان منهم<sup>(٢)</sup> إذا جلسوا منا ولا من سوا<sup>(٣)</sup>نا  
وقول الأعشى :

وما قصدت من أهلها لسوا<sup>(٤)</sup>كا .

ووضع الكاف في موضع ( مثل ) في قول خنساء المجاشعي :

وصاليات ككنا يؤثفين<sup>(٥)</sup> .

فقد عرض سيبويه - إذن - في هذا الباب لمعنى الضرورة ،  
وعلاها للمصححة لها ، وأشهر أنواعها ، ثم قال في نهايته : « وما يجوز في الشعر  
أكثر من أن أذكره لك ههنا ، لأن هذا موضع جل ، وسنبين ذلك فيما  
يستقبل إن شاء الله » .

وتم أمر آخر دعا العلماء - فيما أرى - إلى عدم إقدامهم على حصر  
ضرائر الكتاب ودراساتها ، وهو الغموض الذي يتميز به ( الكتاب )  
ويشيع في عباراته ، ومعالجة قضايا ، وموقف صاحبه من كثير من هذه القضايا

---

(١) الكتاب ١٢/١ بولاق ، ٣١/١ هارون .

(٢) الكتاب الكتاب ١٣/١ بولاق ، ٣١/١ هارون .

(٣) الكتاب ٣١/١ بولاق ، ٣٢/١ هارون .

(٤) الكتاب ١٣/١ بولاق ، ٣٢/١ هارون .

ومنها قضية الضرورة ، ولا أدل على هذا من اضطرابهم في تحديد مفهوم الضرورة عند سيبويه كما تقدم .

ويمكن أن نضيف إلى الأمرين السابقين أمراً ثالثاً ربما وجد فيه العلماء غنية عن دراسة ضرائر الكتاب وإفرادها بمؤلف ، وذلك الأمر هو اهتمام بعض العلماء بالضرائر وتصنيفهم فيها للمؤلفات الجامعة ، ككتاب (ضرائر الشعر) أو (مايجوز للشاعر في الضرورة) لأبي عبد الله محمد بن جعفر التميمي القيرواني لللقب بالقزاز المتوفى سنة ٤١٢ هـ بمدينة القيروان<sup>(١)</sup> وكتاب (ضرائر الشعر) لابن عصفور الإشبيلي النحوي المتوفى سنة ٦٦٣ هـ<sup>(٢)</sup> ، وكتاب (الضرائر ومايسوغ للشاعر دون النثر) لمحمد شكري الألوسي<sup>(٣)</sup> ، وكتاب (موارد البصائر لفرائد الضرائر) للشيخ محمد سليم بن حسين المتوفى سنة ١١٣٨ هـ<sup>(٤)</sup> .

وأياً ما كان الأمر فالضرورة في كتاب سيبويه لم توف حقها في البحث والدراسة ، مع كثرة ماألف في شرح شواهد الكتاب الشعرية ، وما أعد فيها من دراسات .

لذلك رأيت أن أقدم هذه الدراسة المتواضعة عن ( سيبويه والضرورة الشعرية ) ، وجعلتها في ثلاثة فصول وخاتمة . عقدت الفصل الأول منها

---

(١) حققه استاذان بجامعة الاسكندرية هما الاستاذ الدكتور محمد زغلول سلام ، والاستاذ الدكتور محمد مصطفى هداره سنة ١٩٧٣ .

(٢) طبع ببירות بتحقيق الاستاذ السيد ابراهيم محمد .

(٣) طبع بالسلفية بالقاهرة سنة ١٣٤١ هـ .

(٤) أنظر مقدمة ( ما يجوز للشاعر في الضرورة ) لمحققيه ٨ - ٩ .

للتعريف بسيبويه وكتابه ، والفصل الثاني لبيان موقف سيبويه من الضرورة  
الشعرية ، والفصل الثالث لدراسة الضرائر في كتاب سيبويه ، ثم أجملت في  
الخاتمة أهم ما توصل إليه البحث من نتائج .

والله أسأل أن يجنبنا الزلل ، وأن يتقبل هذه الدراسة خالصة لوجهه ،  
وأن ينفع بها ، وأن يدخر لي عنده أجرها . إنه أكرم مسئول ،  
وأعظم مأمول .

﴿ وماتوفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب ﴾

د . إبراهيم حسن إبراهيم

أستاذ اللغويات المساعد في كلية اللغة العربية

جامعة الأزهر

# الفصل الأول

## ( سيبويه وكتابه )

### ١ - سيبويه

اسمه ونسبه (١) :

هو عمرو بن عثمان بن قنبر ، بفتح القاف أو ضمها وسكون النون وفتح الباء ، وضمطه الزبيدي في ( تاج العروس ) (٢) بضم ففتح فسكون ، ويسكني أبا بشر ، وأبا الحسن ، وأبا عثمان ، ويلقب بسيبويه ، وهي كلمة فارسية تتكون من ( سيب ) بمعنى التفاح ، و (ويه) بمعنى الرائحة ، فعنى التركيب - كما قيل - رائحة التفاح ، ويعالون هذا التقليل بأن وجنتيه كانتا كأنهما تفاحتان ، وكان غاية في الجمال ، وقيل : لأن من بلقاء كان لا يزال يشم منه رائحة الطيب ، وقيل : لأنه كان يعتاد شم رائحة التفاح (٣).

ويعتزى سيبويه بأصله إلى فارس ، وبالولاء إلى الحارث بن كعب بن عمرو بن علة بن جلد بن مالك بن أدد (٤).

---

(١) راجع ترجمته في بغية الوعاة للسيوطي ٢/٢٢٩ ، وإنباه الرواة للقفطي ٣٤٦/٢ ، ومراتب النحويين واللغويين لأبي الطيب اللغوي ٦٥ ، وأخبار النحويين البصريين لأبي سعيد السيرافي ص ٤٨ ، وشذرات الذهب لابن العماد الحنبلي ٢٥٢/١ ، والفهرست لابن النديم ٨٢ .

(٢) مادة ( قنبر ) ٥٠٨/٣ ، وانظر المشتبه للذهبي ٥٣٥ ، وطبقات النحاة لابن قاضي شهبة ٢/٢٠٦ .

(٣) انظر سيبويه امام النحاة للاستاذ على النجدي ٧٦ ، وسيبويه حياته وكتابه للدكتور أحمد أحمد بدوي ٦ ، ومقدمة الاستاذ عبد السلام هارون للكتاب ٣-٤ .

(٤) انظر سيبويه امام النحاة ٧٠ .

## مولده ونشأته :

ولد سيبويه في أوائل دولة بني العباس ومات في خلافة الرشيد (١) فقد عاش طفولته وصباه وشبابه وكهولته في هذا العصر الذي يذكرون للفرس فيه عظم نفوذهم ، وقويت شوكتهم ، وفتحت أمامهم سبل الترقى إلى أعلى المناصب وأرفع الدرجات ، ماعدا الخلافة ، فمنهم الوزراء وولاة الأمصار وقواد الجيوش ، ومنهم الذين يملئون قصور الخلفاء يستخدمون في أعمال شتى ، اعترافا من العباسيين بفضلهم ؛ إذ كانوا أحد العناصر الرئيسة التي ساعدت على إسقاط الأمويين وقيام الدولة العباسية (٢) .

ولم يذكر لنا التاريخ عن طفولة سيبويه وصباه ، ولا عن والديه ، بل لم يحدد لنا سنة ميلاده ، وحددها بعضهم حدساً وتخميناً فذكر أن ميلاده في العام الخامس والثلاثين بعد المائة (٣) .

ولد سيبويه بالبيضاء إحدى مدن فارس المشهورة ، وفيها نشأ ، ثم انتقل إلى البصرة يطلب التزود من الفقه والحديث ، فجالس حماد بن سلمة المحدث البصري ، وكان سيبويه يستملى عليه ، فاستملى عليه قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ : « ليس من أصحابي أحدٌ إلا ولوشئت لأخذت عليه ليس أبا الدرداء » ، فقال سيبويه : ليس أبو الدرداء ، وظنه اسم ( ليس ) ، فقال حماد : لئنت ياسيبويه ، ليس هذا حيث ذهبت ، إنما ( ليس ) ههنا استثناء ، فقال سيبويه :

(١) سيبويه امام النحاة ٤٩ •

(٢) انظر ضحى الاسلام ٣٠/١ - ٤٠ •

(٣) انظر سيبويه حياته وكتابه للدكتور أحمد بدوي ٧ ، وشواهد الشعر في

الكتاب للدكتور خالد عبد الكريم ٢٤ •



لأجرم والله لأطلبن علما لا تُلَحِّصُنِي فِيهِ أَبَدًا ، ثم مضى ولزم الخليل وغيره (١) .

وهكذا شاء القدر أن يتجه سيبويه إلى دراسة النحو ، وهو الذي كان ينشد الفقه والحديث :

### شيوخه :

تلقى سيبويه العلم على أيدي شيوخ أجلاء ، أدركوا نبوغه ، وقدروا اهتمامه وحبه للعلم ، فلم يرضوا عليه بعلومهم ، ولم يمتثلوا عليه بأكريم توجيههم ، وقد أكسبهم هذا الجهد والخلود ، إذ شاء الله أن يكون كتاب تلميذهم سجلا لأرائهم ، وأثرا فريدا باقيا لهم ، تتوارثه الأجيال زادا خالدا ، وأمانة غالية ، وتراثا مجيدا يمد لغتهم بأسباب الخصب والنماء ، ومن هؤلاء الشيوخ الأجلاء .

١ - حماد بن سلمة بن دينار البصري ، شيخ أهل البصرة في الحديث والفقه والعربية ، ذكره الزبيدي في الطبقة الخامسة من النحاة مع الخليل ويونس . قال يونس : « أول من تعلمت منه النحو حماد بن سلمة (٢) » ، ويبدو أن سيبويه لم يأخذ عنه إلا الحديث ، ولعل ما صرفه عن تلقى العربية عنه كثرة تخطيطه حماد له فيها ، وشدة تعنيفه له بسبب ذلك ، فكثيراً

---

(١) انظر بغية الوعاة ٥٤٨/١ ، ومقدمة الاستاذ عبد السلام هارون للكتاب ٧ ، وسيبويه امام النحاة ٨٤ ، وسيبويه حياته وكتابه للدكتور أحمد بدوي ٨ ، ونشأة النحو ٦٦ ، ومغنى اللبيب ٢٩٤ ( ليس ) ، وشواهد الشعر في الكتاب ٢٤ وما بعدها .

(٢) انظر طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ٤٨ ، ومقدمة هارون للكتاب

ما كان يقول له إذا أراد رده إلى الصواب : يا فارسيّ ، لا تقل : كذا وقل : كذا ، ولما كان سيبويه مرهف الحس رقيق الشعور شأن أهل النبوغ والذكاء ، لم يكن ببعيد أن يدفعه ذلك إلى الإنصراف عن حماد ، وطلبه علماً لا يتعرض معه لمثل لومه وتعنيفه<sup>(١)</sup> ، وتوفي حماد سنة ١٦٧ هـ : وقيل : سنة ٢٦٩ هـ<sup>(٢)</sup> .

٢ - الخليل بن أحمد الفراهيدي ، وهو أشد شيوخه صلة به ، ومحبة له ، وأكثرهم أثراً فيه ، وكل ما قاله سيبويه : « وسألته » أو « قال » من غير أن يذكر قائله فهو يعني الخليل ، وقد روى عنه سيبويه في الكتاب اثنتين وعشرين ومائة مرة<sup>(٣)</sup> . وكان الخليل من أذكي العلماء وأنقاهم ، وبلغ الغاية في تصحيح القياس واستخراج مسائل النحو ، وهو واضع علم العروض والقافية ، وصاحب كتاب ( العين ) أول معجم دون في اللغة<sup>(٤)</sup> ، وتوفي رحمه الله بالبصرة سنة ١٧٥ هـ<sup>(٥)</sup> .

٣ - عيسى بن عمر الثقفي ، وهو أبو سليمان ، مولى خالد بن الوليد ، نزل في ثقف فنسب إليهم . أخذ عن أبي عمرو بن العلاء ، وعبد الله بن أبي إسحاق ، وكان إماماً حجة في العربية والقراءات ، وكان له كتابان في النحو : الجامع ، والإكمال ، وقد نوه بفضلهما تلميذه الخليل ، فقال :

بَطَلَ النَحْوُ جَمِيعاً كُلُّهُ غَيْرَ مَا أَحْدَثَ عَيْسَى بْنُ عَمْرِو  
ذَاكَ إِكْمَالٌ ، وَهَذَا جَامِعٌ فَمِمَّا لِلنَّاسِ شَمْسٌ وَقُرْ

(١) انظر مجالس العلماء للزجاجي ١٥٤ .

(٢) ترجمته في بغية الوعاة ٥٤٨/١ ، وأخبار النحويين البصريين ٤٢ - ٤٤ ، ومراتب النحويين ١٠٧ ، ونزهة اللبلاء ٤٠ ، وطبقات الزبيدي ٥١ ، وانباه الرواة ٣٢٩/١ .

(٣) انظر سيبويه امام النحاة ٩٣ .

(٤) نشأة النحو ٦٤ .

(٥) ترجمته في بغية الوعاة ٥٥٧/١ ، وأخبار النحويين البصريين ٣٨ - ٤٠ ، ونزهة اللبلاء ٥٤ .

لكنهما اندثرا وضاعا ، ويقول للبرد إنه قرأ أوراقا من أحدهما فكان كالإشارة إلى الأصول <sup>(١)</sup> ، وتوفي رحمه الله سنة ١٤٩ هـ <sup>(٢)</sup> .

٤ - يونس حبيب الضَّبِّي ، من موالى بنى ضبة ، لزم أبا عمرو بن العلاء ، واختلف إلى حلقات عيسى بن عمر <sup>(٣)</sup> ، ورحل إلى البادية وشافه العرب ، وقضى حياته مشتغلا بالعلم ، وأخذ عنه أبو عبيدة معمر بن المثنى ، والأصمعي ، وأبو زيد ، وقطرب ، والكسائي ، والفراء <sup>(٤)</sup> . روى عنه سيبويه في كتابه مائتي مرة <sup>(٥)</sup> ، وتوفي سنة ١٨٢ هـ <sup>(٦)</sup> .

• أبو الخطاب الأخفش ، وهو عبد الحميد بن الحميد ، لللقب بالأخفش الأكبر . مولى قيس بن ثعلبة . لقي الأعراب وأخذ منهم ، وتلقى عن أبي عمرو بن العلاء ، وعبد الله بن أبي إسحاق ، وأخذ عنه الكسائي ، ويونس ، وكان ثقة ورعا دينيا . وروى عنه سيبويه في كتابه سبعا وأربعين مرة <sup>(٧)</sup> . ولم تعرف سنة وفاته ، وقيل إنها كانت ١٧٧ هـ <sup>(٨)</sup> .

٦ - أبو زيد بن سعيد بن أوس الأنصاري الخزرجي . كان ثقة مأمونا في رواية الحديث واللغة . قال : « كلما قال سيبويه : « أخبرني الثقة » ،

(١) انظر سيبويه امام النحاة ٩٢ .

(٢) ترجمته في بغية الوعاة ٢٣٧/١ ، ونزهة الألباء ٢١ ، وانباه الرواة ٣٧٤/٢ ، والفهرست ٦٨ .

(٣) المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف ٢٨ .

(٤) شواهد الشعر في الكتاب ٣٠ .

(٥) سيبويه امام النحاة ٩٤ .

(٦) ترجمته في أخبار النحويين البصريين ٣٢ - ٣٣ ، وبغية الوعاة ٣٦٥/٢ ، ومراتب النحويين ٢١ .

(٧) سيبويه امام النحاة ٩٥ .

(٨) ترجمته في بغية الوعاة ٧٤/٢ ، والسر الكامنة لابن حجر ٢٣٣/٢ ، وطبقات الزبيدي ٣٥ ، ونزهة الألباء ٥٣ ونشأة النحو ٦٣ .

فأنا أخبرته به <sup>(١)</sup> ، وروى عنه سيبويه في الكتاب تسع مرات <sup>(٢)</sup> ،  
وتوفى رحمه الله سنة ٢١٥ هـ <sup>(٣)</sup> .

٧ - هارون بن موسى القاري ، كان يهوديا فأسلم وحسن إسلامه ،  
وحفظ القرآن الكريم ، وبرع في القراءات والنحو والحديث ، وروى عنه  
سيبويه خمس مرات كلها من القراءات <sup>(٤)</sup> وتوفى في حدود سنة ١٧٠ هـ <sup>(٥)</sup> .

### تلاميذه :

من أبرز تلاميذ سيبويه ثلاثة ، وهم :

١ - أبو الحسن الأخفش ، وهو سعيد بن مسعدة ، لللقب بالأخفش  
الأوسط ، مولى بني مجاشع بن دارم ، أخذ عن سيبويه مع أنه كان أسن منه ،  
كما أخذ عن شيوخه ماعدا الخليل <sup>(٦)</sup> ، وعن طريقه انتقل الكتاب  
إلى الناس ، وتوفى سنة ٢١٠ ، أو ٢١٥ ، أو ٢٢١ هـ <sup>(٧)</sup> .

٢ - قُطْرُب ، وهو أبو علي محمد بن المستنير ، وقطرب لقب أطلقه عليه

(١) أخبار النحويين البصريين ٤٩ .

(٢) سيبويه امام النحاة ٩٧ .

(٣) ترجمته في أخبار النحويين البصريين ٤٨ - ٤٩ ، وبغية الوعاة ٥٨٢/١ ،  
وانباه الرواة ٣٠/٢ ، ونزهة اللبلاء ١٧٣ .

(٤) سيبويه امام النحاة ٩٨ .

(٥) ترجمته في بغية الوعاة ٣٢١/٢ ، وانباه الرواة ٣٦١/٣ ، وتاريخ  
بغداد ٥٣/١٤ ، ونزهة اللبلاء ٤١ .

(٦) مقدمة الاستاذ عبد السلام هارون للكتاب ١٥ .

(٧) ترجمته في بغية الوعاة ٥٩٠/٢ ، وانباه الرواة ٣٦٢/٢ ، وأخبار  
النحويين البصريين ٣٩ ، ومراتب النحويين ٦٨ ، وطبقات الزبيدي ٧٢ .

سيبويه لأنه كان يراه بالأسحار واقفا على بابه ، فقال له يوما وقد خرج  
سحرا فراه ببابه :

إنما أنت قطرب ليل<sup>(١)</sup> ، وسنة ٢٠٦ هـ<sup>(٢)</sup> .

٣ - النّاشئ ، أخذ عن سيبويه والأخفش ، ووضع كتباً في النحومات  
قبل أن يتمها وتؤخذ عنه . قال المبرد : « لو خرج علم النّاشئ إلى الناس  
لما تقدمه أحد »<sup>(٣)</sup> .

وقد عزّا بعضهم قلة تلاميذ سيبويه إلى حبيسة كانت في لسانه تنحت به  
عن مقام الأستاذية الواسعة إلى مقام التأليف البارع المقتدر<sup>(٤)</sup> ، وذهب  
بعضهم إلى أن هذه القلة سببها وفاته شاباً ، وقضاؤه السنوات الأخيرة  
من حياته في شيراز ، بعد الفشل الذي منى به في مناظرته للكسائي في بغداد<sup>(٥)</sup> .

### وفاته :

بعد فشل سيبويه في مناظرته للكسائي - مع أن الحق معه بشهادة المنصفين  
من النحاة كابن هشام<sup>(٦)</sup> - أصابه ( الذّرْب ) وهو فساد المعدة من شدة الهم ،

---

(١) القطرب : دويبة تدب ولا تفتر .

(٢) ترجمته في بغية الوعاة ٢٤٢/١ ، وانباه الرواة ٢١٩/٣ ، وأخبار  
النحويين البصريين ٣٨ ، ومراتب النحويين ٦٧ ، وطبقات الزبيدي ٩٩ .

(٣) مراتب النحويين ٨٥ .

(٤) مقدمة الاستاذ عبد السلام هارون للكتاب ١٦ .

(٥) شواهد الشعر في الكتاب ٣٢ .

(٦) انظر مغنى اللبيب ٨٨/١ - ٩٢ مبحث ( اذا ) .

( ٢ - سيبويه )

ثم مالبث أن مات بشيراز وهي مدينة من مدن الأهواز، وقيل إنه مات  
بساوة، وقيل بالبيضاء .

وكما اختلف المؤرخون في مكان وفاته اختلفوا في زمانه ، فمن قائل  
إنه توفي سنة ١٦١ هـ ، ومن قائل إن ذلك كان سنة ١٨٠ هـ ، ومن قائل إن  
ذلك كان سنة ١٨٨ هـ ، ومن قائل إن ذلك كان سنة ١٩٤ هـ وأرجح الأقوال  
أنه توفي سنة ١٨٠ هـ (١) .

فرحم الله أبا بشر كفاء ما قدم للغة القرآن والدين .

## ( ب ) كتاب سيبويه

اسمه وتاريخ تأليفه :

لم يضع سيبويه - رحمه الله - لكتابه اسماً ولا مقدمة ولا خاتمة ، ولا شك أن للنية قد أعجلته عن ذلك ، وسماه الناس ( الكتاب ) ، أو ( كتاب سيبويه ) ، أو ( قرآن النحو ) ، فإذا أطلق اسم من هذه الأسماء انصرف إلى هذا السفر العظيم الذي وضعه سيبويه .

ولم يعرف العلماء تاريخ تأليفه على وجه الدقة ، ويرى أكثرهم أنه بدأ تأليفه بعد وفاة الخليل ، ويستدلون على ذلك بكثرة تعقيب سيبويه على الخليل بعبارة « رحمه الله » في مخطوطات الكتاب ، وبما رواه نصر بن علي ابن نصر الجهمي اللغوي البصري عن أبيه أنه قال : « قال لي سيبويه حين أراد أن يضع كتابه : تعال حتى نتعاون على إحياء علم الخليل (١) » .

وكان سيبويه إذا وضع شيئاً من كتابه عرضه على تلميذه الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة ، وهو الذي جمعه عنه ، وأذاعه في الناس (٢) .

مادته :

يقول الأستاذ أحمد أمين : « وتاريخ النحو في منشئه غامض كل الغموض فإننا نرى فجأة كتاباً ضخماً ناضجاً هو كتاب سيبويه ، ولا نرى قبله ما يصح

---

(١) انظر مقدمة هارون للكتاب ٢٤ ، والكتاب بتحقيقه ٨/١ .

(٢) انظر سيبويه امام النحاة ١٢٨ ، والمدارس النحوية ٥٩ .

أن يسكون نواة تبين ماهو سنة طبيعية من نشوء وارتقاء، وكل ما ذكره من هذا القبيل لا يشفى غليلا (١) .

ويقول ضاعد بن أحمد الأندلسي: « لا أعرف كتابا ألف في علم من العلوم قديمها وحديثها ، فاشتمل على جميع ذلك العلم ، وأحاط بأجزاء ذلك الفن ، غير ثلاثة كتب ، أحدها : المجسطي لبطليموس في علم هيئة الأفلاك ، والثاني كتاب أرسططاليس في علم للمنطق ، والثالث كتاب سيبيويه البصري النحوى فإن كل واحد من هذه لم يشذ عنه من أصول فنه شيء إلا مالا خطره (٢) .

بل إن أبا العباس محمد بن يزيد اللبرد وهو الذى ألف كتابا في نقد (الكتاب) يقول : « لم يعمل كتاب في علم من العلوم مثل كتاب سيبيويه ، وذلك أن الكتب المصنفة في العلوم الأخرى مضطرة إلى غيرها ، وكتاب سيبيويه لا يحتاج من فهمه إلى غيره .. (٣) »

ونصوص العلماء في الثناء على كتاب سيبيويه أكثر من أن يضمها هذا الموجز ، وهي تجمع على أن (الكتاب) قد وصل إلى درجة من النضج والكمال لم يصل إليها كتاب في النحو قبله ، ولن يبلغها كتاب بعده ، حتى قال أبو عثمان المازنى : « من أراد أن يعمل كتابا كبيرا في النحو بهذا كتاب سيبيويه فليستحي مما أقدم عليه (٤) » .

(١) ضحى الاسلام ٢٨٥/٢ .

(٢) معجم الادباء ١١٧/١٦ .

(٣) فهارس كتاب سيبويه ٩ ، والخزانة بتحقيق هارون ٣٧١/١ .

(٤) فهرست ابن النديم ٧٧ ، وانظر فهارس كتاب سييون ٨ - ٩ ، ومقدمة

الكتاب لهارون ١٩ - ٢٢ .



ولما كان (الكتاب) أقدم ما وصل إلينا من كتب النحو ، وكان على هذه الدرجة من الاستواء والارتقاء ، حاول جماعة أن يشككوا في نسبته إلى سيبويه ، فقد جاء في الفهرست : « قرأت بخط أبي العباس ثعلب : اجتمع على صنعة كتاب سيبويه اثنان وأربعون إنسانا منهم سيبويه ، والأصول والمسائل للخليل <sup>(١)</sup> » .

كما جاء في إنباه الرواة <sup>(٢)</sup> : « وقد قيل : إنه أخذ كتاب عيسى بن عمر للمسمى بالجامع ، وبسطه ، وحشى عليه من كلام الخليل وغيره . » .

والحق أن سيبويه وحده هو صاحب فكرة الكتاب ، والمتفرد بتصنيفه ، وأن كل ما أثر من تشكيك في نسبة الكتاب إليه إنما هو ضرب من ضروب الافتراء والاختلاق ، وقد ناقش أستاذنا على النجدي ناصف - رحمه الله - هذه القضية مناقشة موضوعية جادة في كتابه ( سيبويه إمام النحاة ) ، فمدحض هذا الافتراء بالدلائل القاطع الذي لا يرقى إليه شك أو تشكيك ، وانتهى إلى أن الكتاب لسيبويه ، وأنه صنفه وحده ، ولم يُغَرَّ فيه على كتاب لأحد ، ولم يشاركه فيه أحد على الصورة التي يصورها ثعلب فيما يروي الرواة عنه <sup>(٣)</sup> .

لقد جمع سيبويه في كتابه - كما سبق أن ذكرنا - آراء الخليل وغيره من النحاة الأولين الذين شافهوا العرب الخلفاء ، ولم يسكتف بمجرد تجميعها ،

(١) الفهرست ٧٧

(٢) ٣٤٧/٢ •

(٣) أنظر سيبويه إمام النحاة ١٣٣ - ١٤٢ ، والرماني النحوى ١٢١ - ١٢٦ .

وشواهد الشعر فى الكتاب ٤٠ - ٤١ •

بل كان يناقشها بشاغب فـسـكره ، وصائب رأيه ، وقوة حجته ، وغزارة مادته  
التي جمع الكثير منها عن طريق مشافهته العرب في البوادى ، فيؤيد تارة ،  
ويرجع أخرى ، ويضعف ثالثة ، ويرد رابعة .. وهكذا :

وكان سيبويه أمينا فيما نقل عن شيوخه ، ولأدل على ذلك مما جاء في  
طبقات الزبيدي (١) .

« ولما مات سيبويه قيل ليونس : إن سيبويه ألف كتابا من ألف ورقة  
في علم الخليل ، فقال يونس : ومتى سمع سيبويه من الخليل هذا كله ؟  
جيشوني بكتابيه ، فلما نظر في كتابه ورأى ما حكي قال : يجب أن يكون  
هذا الرجل قد صدق عن الخليل فيما حكاه ، كما صدق فيما حكي عنى . »

إن كتاب سيبويه يعد أجمع كتاب لقواعد النحو والصرف ، وقد جعله  
قسمين ، الأول منهما للمباحث النحوية ، والثاني للمباحث الصرفية ، ولم يكن  
سيبويه يتناول المسألة في موضع واحد غالبا ، وإنما كان ينثر الحديث عنها ثرا ،  
وقد ضم كتابه إلى المسائل النحوية والصرفية بعض المباحث اللغوية  
والبلاغية (٢) .

والناظر في الكتاب يرى أنه قد حفل بالسموع من العرب ، ولذلك  
تلقنا كثيرا عبارات مثل : « سمعت من أثق به من العرب » ، « سمعناه

(١) ص ٤٩ ، وانظر مقدمة هارون للكتاب ١٨

(٢) انظر المدارس النحوية ٥٩ ، وسيبويه امام النحاة ١٤٢ ، وفهارس  
عضيمة ١١ - ٢٧ ، وشواهد الشعر في الكتاب ٤٢ - ٤٦ ، والرماني النحوى ١١٧ -  
١١٨ .

ممن ترضى عربيته » ، « سمعنا العرب الفصحاء » ، « زعم أبو الخطاب أنه سمعهم يقولون » ، « حدثنا الخليل أنه سمع من العرب من يوثق بعربيته » ، « هذا رأى الخليل ، ورأينا العرب توافقه بعدما سمعناه منه » ، « ولم نسمع عربيا يقوله » ..

وبالجملة فقد جمع سيبويه في كتابه من أقوال العلماء كالخليل وغيره ، وما استخرجه بنفسه من مشافهته العرب بالخاص ، مادة خصبة من علوم العربية ، ففيه النحو والصرف واللغة والبلاغة ، وقد ظهرت شخصيته العلمية بوضوح في مناقشته آراء العلماء ، واستنباطه القواعد ، ووضعه المصطلحات ، وترتيبه الكتاب وتبويبه على نسق لم يسبق إليه .

### شواهد :

اعتمد سيبويه في تعميم القواعد أو تقريرها ، وتوضيح الآراء أو مناقشتها ، على شواهد من القرآن الكريم والحديث الشريف وكلام العرب شعرا ونثرا ،

وقد زادت شواهد القرآنية على أربعمئة آية (١) ، أما شواهد من الحديث الشريف فقليلة ، عُد منها الأستاذ عبد السلام هارون سبعة (٢) ، وأوصلها بعضهم إلى اثني عشر حديثا (٣) .

---

(١) راجع فهارس الكتاب في الجزء الخامس من طبعة الاستاذ عبد السلام هارون ، وفهارس كتاب سيبويه للشيخ عزيمة ٧٢٠ - ٧٦١ .

(٢) انظر الجزء الخامس من الكتاب بتحقيقه ص ٣٢ ، وشواهد الشعر في

كتاب سيبويه ص ٤٥ .

(٣) د. خديجة الحديثي ص ٧٧ من كتاب ( موقف النحاة من الاحتجاج

بالحديث الشريف )

وبلغت شواهد الكتاب من الشعر أكثر من ألف وخمسين بيتاً ،  
وربما تزيد قليلاً أو تنقص عن هذا العدد باختلاف نسخ الكتاب (١) ،  
وكثير من الشواهد المنسوبة في الكتاب - وهي نحو ألف شاهد - من  
نسبة أبي عمر الجرمي : وفي هذا يقول الجرمي « نظرت في كتاب سيبويه  
فإذا فيه ألف وخمسون بيتاً ، فأما الآلاف فقد عرفت أسماء قائلها ، وأما  
الخمسون فلم أعرف أسماء قائلها (٢) » .

وقد ذكر العلامة محمد محمود الشنقيطي - رحمه الله - في كتابه ( الحماسة  
السنية ) أن واحداً من هذه الخمسين وهو : « أَفْبَعْدَ كَفْدَةٍ تَمْدَحُنْ قَهِيلاً »  
لامرئ القيس ، وأن صدره : « قَالَتْ قُطَيْمَةُ حُلُّ شَعْرِكَ مَدَحَهُ »  
من قصيدة عدتها ثمانية عشر بيتاً نادرة الوجود ، أوردها كلها في  
الحماسة السنية ، والشرط المذكور منسوب في كتاب سيبويه إلى (مقتضب) ،  
وهو في الجزء الثاني ص ١٥١ طبعة بولاق (٣) .

وقد حفل (الكتاب) بالشواهد النثرية من حكم العرب وأمثالهم ،  
ومن ذلك قولهم :

« ادفع الشر ولو أصبعا (٤) ، « بئس الرمية الأرنب (٥) » ، « تسمع بالمعيدي

(١) انظر شواهد الشعر في كتاب سيبويه ٤٥ - ٤٦

(٢) خزانة الادب بتحقيق هارون ١٧/١ ، وسيبويه : حياته وكتابه للدكتور

أحمد بدوى ٤٣

(٣) وقد أنكر بعضهم نسبة القصيدة التي فيها الشرط المذكور لامرئ القيس .  
قال الرافعي : « والصحيح أن تلك الابيات التي منها هذا الشرط موضوعه على  
امرئ القيس ، لنزولها عن طبقته ، وظهور الصنعة والتوليد فيها » - انظر  
سيبويه : حياته وكتابه للدكتور أحمد بدوى ٤٣ ، وهامش الخزانة بتحقيق هارون

١٧/١ ، وشواهد الشعر في كتاب سيبويه ١٤٩ ، ١٨٦ ، ٢٢٠ ، ٢٢٣ .

(٤) ١٣٦/١ بولاق

(٥) ٢١٣/٢ بولاق

لأن تراه ، (١) ، (إن لاحظتية فلا الية (٢) ، ، قضية ولا بأحسن لها) (٣) ،  
 « كل شيء ولا شتية جر (٤) ، ومن كلامهم « كل رجل وضيعته (٥) ،  
 « كيف أنت وقصة من تريد (٦) ، « ماز رأسك والسيف (٧) ... إلخ .

بالإضافة إلى مالا يخص من الألفاظ المفردة العربية التي انتشرت في  
 الكتاب ولا سيما قسم الصرف .

### شروحه :

موضوع الكتاب من أجل الموضوعات ، وأعظمها خطراها لذا أقبل العلماء  
 عليه بمجرد ظهوره مشغوفين به ، قارئين له ، لسكنهم أحسوا صعوبته ،  
 وأدركوا ثقله وشدته ، ففي كثير من عباراته غموض ، وفي عديد من مصطلحاته  
 خفاء ، وفي ترتيبه وتبويبه جدة لم يهدوها فيما بين أيديهم من المؤلفات  
 الأخرى في شتى العلوم والفنون ، حتى كان المبرد يقول لمن أراد أن يقرأه عليه :  
 « هل ركبت البحر ؟ » تعظيما واستصعابا لما فيه (٨) ، وقال المازني :  
 « قرأ عليّ رجل كتاب سيبويه في مدة طويلة ، فلما بلغ آخره قال لي :

(١) ٢٢٩/٢ بولاق .

(٢) ١٣١/١ بولاق

(٣) ٣٥٥/١ بولاق

(٤) ١٤٢/١ بولاق

(٥) ١٥٠/١ ، ١٥٤ ، ١٩٧ بولاق

(٦) ١٥١/١ بولاق

(٧) ١٣٨/١ بولاق

(٨) ابنه الرواة ٢٤٨/١ ، وخزانة الادب بتحقيق هارون ٣٧١/١ ، وانظر

٣ - ٣١ من مقدمة هارون للكتاب ، والرماني النحوى ١٣٣ - ١٣٥ .

أما أنت فجزاك الله خيرا ، وأما أنا فما فهمت منه حرفا <sup>(١)</sup> ، وقال ابن كيسان « نظرنا في كتاب سيبويه فوجدناه في اللوضع الذي يستحقه ، ووجدنا ألفاظه تحتاج إلى عبارة وإيضاح ، لأنه كتاب ألف في زمان كان أهله يألفون مثل هذه الألفاظ ، فاختصر على مذاهبهم <sup>(٢)</sup> » .

وهكذا وجد القدماء أنفسهم صعوبة في الكتاب وغموضا ، فعملوا على شرحه وإزالة غموضه ، كل على قدر ما تيسر له من علم وطاقة ، وطول إلف وجميل صبر .

ومن أشهر شروحة :

١ — شرح السيرافي ، وهو أبو سعيد الحسن بن عبد المرزبان السيرافي ، المتوفى سنة ٣٦٨ هـ <sup>(٣)</sup> .

وهذا الشرح من أطول شروح الكتاب ، وأوسعها شهرة ، ومنه نسخ مخطوطة بدار الكتب المصرية ومعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية ، وقد حقق أكثر أجزائه في رسائل علمية حصل أصحابها على درجة العالمية (الدكتوراه) من قسم اللغويات في كلية اللغة العربية جامعة الأزهر .

٢ — شرح الرماني ، وهو أبو الحسن علي بن عيسى بن علي الرماني المتوفى سنة ٣٨٤ هـ <sup>(٤)</sup> وتوجد نسختان مخطوطتان ، إحداها بمكتبة فيض الله

---

(١) انباه الرواة ٢٤٨/١ .

(٢) خزائن الادب بتحقيق هارون ٣٧١/١ .

(٣) راجع ترجمته في بغية الوعاة ٥٠٧/١ ، ومعجم الادباء ١٤٥/٨ ، ووفيات الاعيان ٣٦٠/١ ، وانباه الرواة ٣١٣/١ ، وطبقات الزبيدي ١١٩ ، وانظر مقدمة هارون للكتاب ٣٦ ، والرماني النحوي ١٣٦ .

(٤) راجع ترجمته في بغية الوعاة ١٨٠/٢ ووفيات الاعيان ٤٦١/٢ ، وانباه

الرواة ٢٩٤/٢ .

باستامبول برقم ١٩٨٤ ، وفي مجمع اللغة العربية نسخة مصورة منها رقمها ١٨٣ نحو ، وفي معهد إحياء المخطوطات بجامعة الدول العربية منها صورة مصغرة (ميكرو فيلم) ، والأخرى في مكتبة فيينا برقم ٧٦٩ .

وتقع النسخة الأولى في خمسة مجلدات ينقصها الأول ، وأما نسخة فيينا فنحتوى على الثلث الأخير من كتاب سيبيويه <sup>(١)</sup> .

٣ — شرح ابن خروف ، وهو أبو الحسن علي بن محمد بن علي الأندلسي الإشبيلي ، للتوفي سنة ٦١٠ هـ <sup>(٢)</sup> ، وتوجد منه مخطوطة ناقصة بدارالكتب المصرية بالمكتبة التيمورية برقم ٣٥٠ ، ومنها نسخة مصورة بمعهد المخطوطات .

٤ — شرح الصفار ، وهو أبو الفضل قاسم بن علي البطليوسى ، مات بعد الثلاثين وستمائة <sup>(٣)</sup> ، ويقال إن شرحه من أحسن شروح الكتاب ، وتوجد منه قطعتان ، الأولى بدار الكتب المصرية رقم ٩٠٠ نحو ، وتبدأ بأول الكتاب ، وتنتهي في أثناء حديثه عن (باب من المصادر جرى مجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه <sup>(٤)</sup>) ، والأخرى محفوظة بالخزانة العامة بالرباط برقم ٣١٧ ق ، وتبدأ بأول الكتاب ، وفي بدايتها سقط ، وتنتهي في أثناء (باب ما يضمن فيه الفعل المستعمل إظهاره من غير الأمر والنهي <sup>(٥)</sup>) .

---

(١) انظر مقدمة هارون للكتاب ٤٧ ، والرماني النحوى ١٦١ .

(٢) راجع ترجمته فى بغية الوعاة ٢٠٣/٢ ، ووفيات الاعيان ٢٢/٣ ، وانظر

مقدمة هارون للكتاب ص ٣٧ .

(٣) انظر ترجمته فى بغية الوعاة ٢٥٦/٢ .

(٤) ٩٧/١ بولاق .

(٥) ١٣٠/١ بولاق .

## شرح شواهد الشعرية :

عن العلماء بشرح شواهد ( الكتاب ) الشعرية كما عنوا بشرح ( الكتاب ) والتعليق عليه ، ومن هم أشروح شواهد الكتاب الشعرية ثلاثة :

١ — شرح الأعلام الشننمري ، وهو أبو الحجاج يوسف بن سليمان الأندلسي المتوفى سنة ٤٧٦ هـ<sup>(١)</sup> وقد سمّي شرحه ( تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب ) ، وهو مطبوع بأسفل الكتاب من طبعة بولاق .

٢ — شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ، وهو يوسف بن الحسن ابن عبد الله بن المرزبان السيرافي المتوفى سنة ٣٨٥ هـ<sup>(٢)</sup>

وقد حققه الدكتور محمد علي الرّيح هاشم ، كما حققه أيضا الدكتور محمد علي السلطاني وكلا التحقيقين طبع أكثر من مرة .

٣ — شرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النحاس ، وهو أحمد بن محمد ابن إسماعيل النحوي المصري المتوفى سنة سبع وثلاثين - أو ثمان وثلاثين - وثلاثمائة<sup>(٣)</sup> ، وقد شرح بتحقيق الأستاذ زهير غازي زاهد سنة ١٩٧٤م بالنجف .

---

(١) انظر في ترجمته بغية الوعاة ٣٥٦/٢ ، ووفيات الاعيان ٧٩/٦ ، وانباه الرواة ٥٩/٤ .

(٢) انظر في ترجمته بغية الوعاة ٣٥٥/٢ ، ووفيات الاعيان ٧٠/٦ ، وانباه الرواة ٦١/٤ .

(٣) انظر في ترجمته بغية الوعاة ٣٦٢/١ ، ووفيات الاعيان ٨٢/١ ، وانباه الرواة ١٠١/١ .

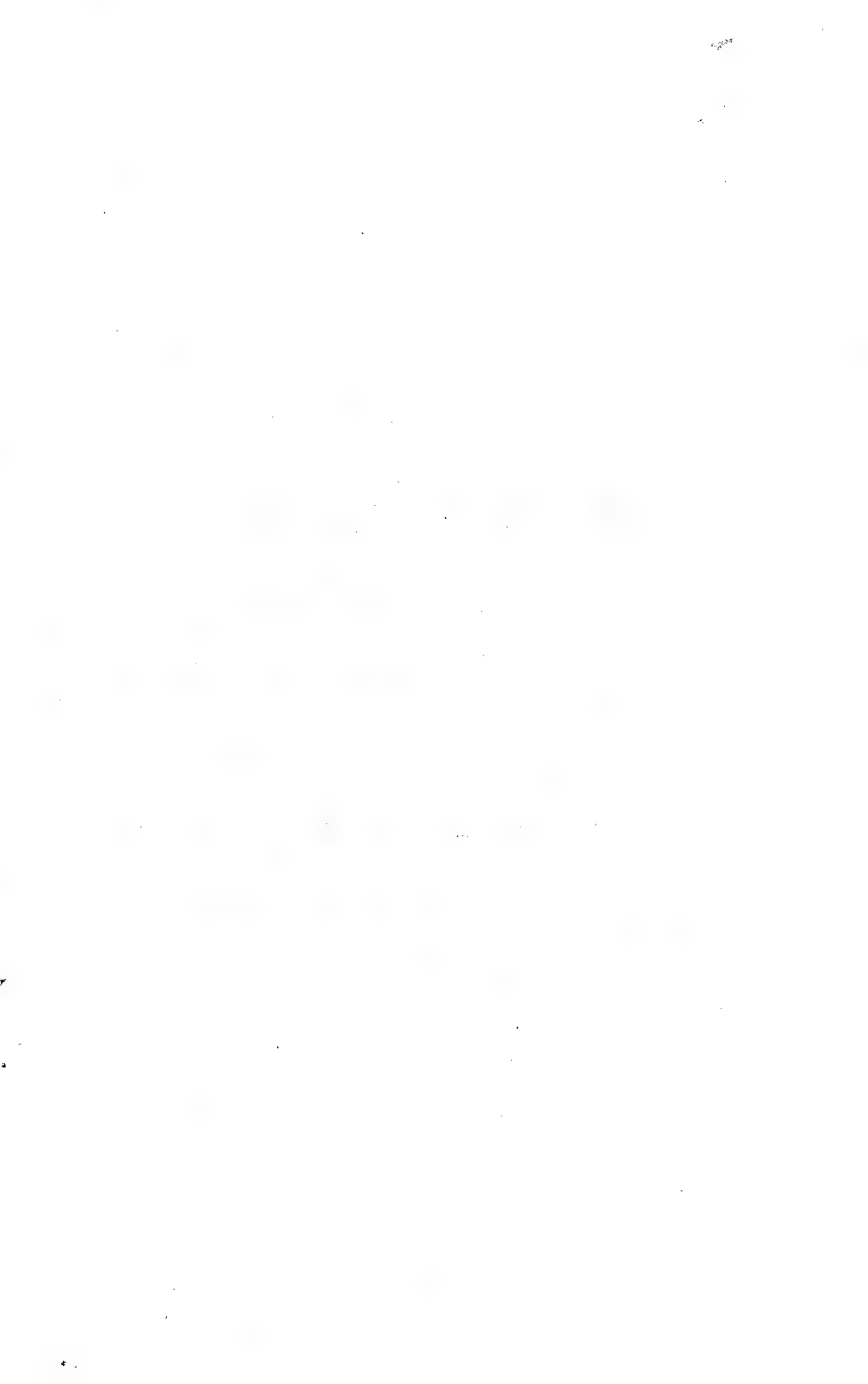


## الفصل الثاني

### موقف سيبويه من الضرورة الشعرية

ويشتمل على المباحث الآتية :

- ١ — مفهوم الضرورة عند سيبويه .
- ٢ — وجه الضرورة .
- ٣ — هل يحمل على الضرورة عند سيبويه ما وجد محمل جيد ؟
- ٤ — أنواع الضمائر في كتاب سيبويه .



## ١ - مفهوم الضرورة عند سييويه

### للعلماء فى مفهوم الضرورة مذهبان :

الاول : وهو مذهب الجمهور - أن الضرورة ما وقع فى الشعر مما لا يجوز نظيره فى النثر ، سواء أكان للشاعر عنه مندوحة <sup>(١)</sup> أم لا .

والثانى : وهو مذهب ابن مالك أن الضرورة ما ليس للشاعر عنه مندوحة ، اعتمادا على أن الضرورة مشتقة من الضرر ، وهو النازل الذى لا مدفع له <sup>(٢)</sup> .

فقول ذى الخرق الطهوى :

يقولُ الخنْفَى وأبْغَضُ العُجْمِ ناطِقاً إلى ربُّنَا صوتُ الجمارِ اليُجَدِّعِ <sup>(٣)</sup>

فيه ضرورة عند الجمهور ، وهو إدخال « أل » الموصولة على صريح الفعل المضارع لمشايبته لاسم المفعول ، وذلك لا يجوز عندهم فى النثر ؛ إذ هو شاذ قبيح لا يجىء إلا فى ضرورة .

وذهب ابن مالك إلى أن وصل « أل » بالمضارع وغيره جائز اختيارا ، ولكنه قليل ، وقد صرح به فى شرح التسهيل فقال : « وعندى أن مثل

---

(١) المندوحة : السعة والفسحة ، والمراد : اتساع الامر أمام الشاعر بحيث يتمكن من الفرار من الوقوع فى الضرورة . انظر اللسان ( ندج ) المجلد الثالث ص ٦٠٦ ، وكذا المعجم الوسيط ٩١٧/٢ .

(٢) انظر خزانة الادب بتحقيق هارون ٣١/١ ، والضرائر للألوسى ٦

(٣) انظر فى البيت نواذر أبى زيد ٦٧ ، والانصاف ١٥١ ، ٣١٦ ، ٥٢٢ ، وابن يعيش ١٤٤/٣ ، والخزانة ٣١/١ ، ٤٨٢/٥ ، ومغنى اللبيب ( أل ) ٤٩/١ ، وشرح شواهد للسيوطى ٥٩ ، والهمع ٨٥/١ ، والدرر ١٦٠/١ .

هذا غير مخصوص بالضرورة ، لإمكان أن يقول الشاعر : صوت الحمار  
يجدع<sup>(١)</sup> .

فابن مالك يرى أن إدخال « أل » - هنا - اختيار وليس ضرورة ،  
إذ الشاعر مندوحة وسعة ، لممكنه من أن يقول : صوت الحمار يجدع ، دون  
إخلال بالوزن أو المعنى .

واعتمادا على هذا المذهب في الضرورة لا يرى ابن مالك بأسا من  
الاستشهاد لمجيء المضارع مجزوما بلام طلب مقدرة بعد قول خبري في الاختيار  
بقول منظور بن مرثد الأسدي :

قلتُ لبوَّابٍ لَدَيْهِ دَارُهَا تَيْدَنُ فِرَاتِي حَمُومُهَا وَجَارُهَا<sup>(٢)</sup>

فهو يرى أن الأصل : لِنَسْأَذَنُ ، فحذف الشاعر اللام وكسر حرف  
المضارعة ، وليس الشاعر - عنده - مضطرا إلى هذا الحذف ، لممكنه من أن  
يقول : اَيْدَنُ ، فحذف لام الطلب وإبقاء عملها في البيت - إذن - اختيار  
لا ضرورة ، في حين يرى الجمهور أن ذلك ضرورة لا اختيار .

ومما لا شك فيه أن مذهب ابن مالك ظاهر الفساد ، لاعتماده على مجرد  
التفسير اللغوي البحت لمعنى الضرورة ، دون مراعاة لطبيعة الشعر ، ودون

(١) خزانة الادب ٣٣/١ هارون .

(٢) انظر في البيت مغنى اللبيب ٢٢٥/١ ، وشرح السيوطي لشواهد ص

٢٠٥ ، وشرح الاشموني ٤/٤ ، والهمع ٥٦/٢ ، والدرر ٧١/٢ ، واعراب الفعل

نظر إلى أن الشعر لغة العواطف والوجدان ، ورب كلمة يراها الشاعر مفعمة بالمعاني التي تجيش في صدره ، صادقة في التعبير عنها ، مع ما في استعمالها من مخالفة لسنن الكلام ، وقواعد النحاة ولا يرى ذلك في مرادفاتهما

مما يسائر سنن الكلام وقواعد النحاة قال أبو حيان « لم يفهم ابن مالك معنى قول النحويين في ضرورة الشعر ، فقال في غير موضع : ليس هذا البيت بضرورة ، لأن قائله متمكن من أن يقول كذا ، ففهم أن الضرورة في اصطلاحهم هو الإلجاء إلى الشيء ، فقال إنهم لا يلجئون إلى ذلك إذ يمكن أن يقولوا : كذا ، فعلى زعمه لا توجد ضرورة أصلاً ، لأنه ما من ضرورة إلا ويمكن إزالتها ونظم تركيب آخر غير ذلك التركيب ، وإعما يعنون بالضرورة أن ذلك من تراكيبهم الواقعة في الشعر ، المختصة به ، ولا يقع في كلامهم النثرى ، وإعما يستعملون ذلك في الشعر خاصة دون الكلام ، ولا يعنى النحويون بالضرورة أنه لا مندوحة عن النطق بهذا اللفظ ، وإعما يعنون ما ذكرناه ، وإلا كان لا توجد ضرورة ، لأنه ما من لفظ إلا ويمكن للشاعر أن يغيره (١) .

وذكر الشاطبي أن مذهب ابن مالك في الضرورة باطل من وجوه :

أحدها : إجماع النحاة على عدم اعتبار هذا المنزع وعلى إهماله في النظر القياسى جملة ، ولو كان معتبراً لنهبوا عليه .

(١) الاشباه والنظائر ٢١٩/١ ، وانظر الضرائر للآلوسى ٦ ، وخزانة الادب

٣٣/١ ، وتحفة الغريب للدماميينى ٨٢/١ .

الثاني : أن الضرورة عند النجاة ليس معناها أنه لا يمكن في الموضع غير ما ذكر ، إذ ما من ضرورة إلا ويمكن أن يعوض من لفظها غيره ، ولا ينكر هذا إلا جاحد لضرورة العقل . هذه الراء في كلام العرب من الشيعاء في الاستعمال . يمكن لا يجهل ، ولا تسكاد تنطق بجملتين تعريان عنها ، وقد هجرها واصل بن عطاء لمكان لثغته فيها ، حتى كان يناظر الخصوم ويخطب على المنبر فلا يسمع في نطقه راء ، فكان إحدى الأعاجيب حتى صار مثلاً ، ولا مزية في أن اجتناب الضرورة الشعرية أسهل من هذا بكثير ، وإذا وصل الأمر إلى هذا الحد أدى أن لا ضرورة في شعر عربي ، وذلك خلاف الإجماع ، وإنما معنى الضرورة أن الشاعر قد لا يخطر بباله إلا لفظة ما تضمنته ضرورة النطق به في ذلك للموضع ، إلى زيادة أو نقص أو غير ذلك ، بحيث قد يتنبه غيره إلى أن يحتمل في شيء يزيل تلك الضرورة .

الثالث : أنه قد يكون للمعنى عبارتان أو أكثر ، واحدة يلزم فيها ضرورة إلا أنها مطابقة لمقتضى الحال ، ولا شك أنهم في هذه الحال يرجعون إلى الضرورة ، لأن اعتنائهم بالمعاني أشد من اعتنائهم بالألفاظ ، وإذا ظهر لنا في موضع أن مالا ضرورة فيه يصلح هنالك فن أين يعلم أنه مطابق لمقتضى الحال ؟

الرابع : أن العرب قد تأتي الكلام القياسي لمعارض زحاف ، فتستطيع المزاخفة دون غيره أو بالعكس ، فتركب الضرورة لذلك <sup>(١)</sup> .

---

(١) خزانة الأدب ٣٣/١ - ٣٤ بتحقيق هارون ، وانظر الخصائص ٣/٣٠٣ .

وبعد هذا العرض الموجز لقولى العلماء فى الضرورة نجد سؤالاً

يفرض نفسه :

إلى أى القولين يذهب سيبويه ؟

وعلى الرغم من أن الإجابة على هذا السؤال سبقت فى مقدمة هذا البحث ، وهى أن سيبويه يوافق الجمهور فى أن الضرورة ما وقع فى الشعر دون النثر ، سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا . أقول على الرغم من أن الإجابة على هذا السؤال قد سبقت أرى أن الأمر يحتاج إلى توضيح وتفصيل ، ذلك أننا رأينا العلماء مضطربين فى بيان موقف سيبويه من الضرورة ، فمنهم من يقول إنه يرى رأى الجمهور فى الضرورة ، ومنهم من يقول إن ظاهر قوله فى الضرورة أنها ما ليس للشاعر عنه مندوحة ، فمأسر هذا الاضطراب ؟ وما سبب هذا التعارض ؟

لقد صرح سيبويه برأيه فى الضرورة الشعرية فى أول باب عرض فيه لهذه الضرورة - كما سبق - وهو ( باب ما يحتمل الشعر )<sup>(١)</sup> ، فصدره بقوله : « اعلم أنه يجوز فى الشعر ما لا يجوز فى الكلام . » ولم يقيد هذا الجواز المخصوص بالشعر بشرط ألا يكون للشاعر عنه مندوحة ، وتكرر منه ذلك فى كثير من الضرائر الشعرية التى ذكرها فى ( الكتاب ) ، ومن ذلك قوله : « وما يجوز فى الشعر أكثر من أن أذكره لك ههنا »<sup>(٢)</sup> ، « ولا يجوز : يا سارق الليلة أهمل الدار إلا فى شعر »<sup>(٣)</sup> ، « وقد جاء

(١) ٨/١ بولاق .

(٢) ١٣/١ بولاق .

(٣) ٨٩/١ - ٩٠ بولاق .

في الشعر : حسنةٌ وجهها ... (١) .

« وقد جاء في الشعر بعض هذا منونا » (٢) ، « وقد جاء (سبحان) منونا مفردا في الشعر » (٣) ، « وقد يجوز حذف (يا) من النسكرة في الشعر » (٤) ، « وقد يجوز في الشعر رفع المعرفة ولا تنق (لا) .. » (٥) ، « وقد جعل بعض الشعراء (ثمانى) بمنزلة حذار » (٦) .. ، « وقد تدخل النون بغير (ما) في الجزاء ، وذلك قليل في الشعر » (٧) .. إلخ

فإذا ما انتقلنا من العبارات إلى الشواهد وجدناه يستشهد على الفصل بين (كم) الخيرية وما أضيفت إليه بالجار والمجرور للضرورة بقول أنس بن زعيم (٨) :

كم بجودٍ مُقْرِفٍ نالَ العُلاَ وكريمٍ بخلهُ قسَدَ وضعه  
وقد أوضح سيبويه أنه يجوز في (مقرف) الجر والرفع والنصب ، وذكر توجيه كل من الأوجه الثلاثة فقال : « فالرفع على أن يجعل (كم)

(١) ١٠٢/١ بولاق .

(٢) ١٠٦/١ بولاق .

(٣) ١٦٤/١ بولاق .

(٤) ٣٢٥/١ بولاق .

(٥) ٣٥٥/١ بولاق .

(٦) ١٧/٢ بولاق .

(٧) ١٥٢/٢ بولاق .

(٨) وقيل : لعبد الله كريض ، وقيل : لأبى الأسود الدؤلى ، وانظر فيه الكتاب ٢٩٦/١ ، والمقتضب ٦١/٣ ، وضرائر الشعر لابن عصفور ١٣ ، والمقرف : النذل اللئيم الأب .



ظرفاً ويسكون لتكثير المزار وترفع المقرف بالابتداء وما بعده خبر ،  
والتقدير : كم مرة مقرف نال العلا ، والنصب على التمييز لقبح الفصل بينه  
وبين ( كم ) في الجر ، وأما الجر فعلى أنه أجاز الفصل بين ( كم ) وما عملت  
فيه بالمجرور ضرورة ، وموضع ( كم ) في اللوْضعين رفع بالابتداء . والتقدير :  
كثير من المقرفين نال العلا بجود .

فسببويه أجاز الجر في البيت للضرورة مع سهولة الفرار من هذه الضرورة  
بالرفع أو النصب ، وفي هذا دليل على عدم اشتراطه في الضرورة ما اشترط  
ابن مالك من عدم وجود مندوحة للشاعر عن الوقوع فيها : يقول  
ابن عصفور : « أعلم أن الشعر لما كان كلاماً موزوناً يخرج الزيادة فيه والنقص  
منه عن صحة الوزن ، ويحيله عن طريق الشعر ، أجاز العرب فيه ما لا يجوز  
في الكلام ، اضطروا إلى ذلك أو لم يضطروا إليه ، لأنه موضع ألفت فيه  
الضائر . دليل ذلك قوله :

كم بجود مقرف نال العلا وكريم بخله قد وضعه

في رواية من خفض « مقرفا » ألا ترى أنه فصل بين ( كم ) وما أضيفت  
إليه بالمجرور ، والفصل بينهما من قبل ما يختص بجوازه الشعر ، مع أنه لم  
يضطر إلى ذلك ، إذ يزول الفصل بينهما برفع مقرف أو نصبه « (١) .

وإلى جانب تعبير سببويه عن الضرورة الشعرية بنحو ( ويجوز  
في الشعر ) نراه — أيضاً — يستعمل تعبير ( الاضطرار ) ، فيقول — مثلاً —

« فإن اضطر شاعر فقدم الاسم وقد أوقع الفعل على شيء من سببه لم يكن  
 حد الإعراب إلا النصب . (١) » ، « وزعم عيسى أن بعض العرب ينشد  
 هذا البيت لأبي الأسود الدؤلى :

فألفيته غـير مستعـتب ولا ذا كـر الله إلا قليلا

لم يحذف التنوين استخفاً ليعاقب المجرور ، ولكمه حذفه لالتقاء  
 الساكنين ، كما قال : رعى القوم ، وهذا اضطرار . . (٢) » ، « وسألت الخليل  
 عن الياءات لم لم تنصب فى موضع النصب إذا كان الأول مضافاً ،  
 وذلك قولك : رأيت معدي يكرّب ، واحتملوا أيادي ضباً ، فقال : شبهوا  
 هذه الياءات بألف مثني حيث عروها من الرفع والجرف فكما عروا الألف  
 منها عروها من النصب أيضاً ، فقالت الشعراء حبث اضطرّوا ( وهو  
 رؤية ) : سوى مساحين تقطيط الحقيق . . (٣) »

« وإذا كان ( فاعل ) لغير الآدميين كسر على فواعل وإن كان لذكر  
 أيضاً ، لأنه لا يجوز فيه ما جاز فى الآدميين من الواو والنون فصارع  
 المؤنث ولم يقو قسوة الآدميين ، وذلك قولك : جمال بوازل وجمال  
 هواضه ، وقد اضطر فقال فى الرجال ( وهو الفرزدق ) :

وإذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم خضع الرقاب نواكس الأبصار (٤)

(١) الكتاب ٥١/١

(٢) الكتاب ٨٥/١

(٣) الكتاب ٥٥/٢

(٤) الكتاب ٢٠٧/٢

ويبدو أن استعمال سيمويه لتعبير (الاضطرار) وإبرازه في كثير من الأحيان في صورة القيد كأن يقول : « فإن اضطر شاعر » ، أو « أعلم أن الشعراء إذا اضطروا » ، أو « فقالت الشعراء حيث اضطروا » ، أو « قالوا مضطرين ... إلخ » .

أقول يبدو أن هذه التعبيرات ونحوها جعلت بعض العلماء يرون أن الضرورة عند سيمويه ما ليس للشاعر عنه مندوحة ، ولعل مما أكد هذا الاتجاه لديهم قوله :

« ولا يحسنُ في الكلام أن تجعلَ الفعلَ مبنياً على الاسم ولا تذكرَ علامةَ إضمارِ الأولِ حتى تخرجَ من لفظِ الإعمالِ في الأولِ ومن حالِ بناءِ الإسمِ عليه ، وتشغله بغيرِ الأولِ حتى يمتنعَ أن يكونَ يعملُ فيه ، ولكنه قد يجوز في الشعر وهو ضعيف في الكلام . »

قال أبو النجم العجلى :

قد أصبحتُ أمُّ الخِيَارِ نَدَّ عَى عَلَى ذَنْبِهَا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ

فهذا ضعيف ، وهو بمنزلة في غير الشعر ، لأن النصب لا يكسر البيت ولا يُخِلُّ به تركُ إظهارِ الهاء ، وكأنه قال كُلُّهُ غير مصنوع ... (١) .

قال السيرافي شارحاً عبارة سيمويه :

« يعنى أنك إذا جعلت الاسم مبتدأ وجعلت الفعل خبراً ، فالوجه أن تظهر الضمير الذى يعود إلى الاسم ، حتى يخرج من لفظ ما يعمل فيه فى الأول . يعنى أنه قبيح أن تقول : ( زيدٌ ضربت ) ، لأن ( ضربت ) من لفظ ما يعمل فى ( زيد ) ، لحذف الضمير فى اللفظ ، ولا بد من تقديره حتى يصح أن يكون خبراً للاسم الأول ، إذ قد جعلت الاسم مبتدأ ، ولا يصح أن يكون الفعل خبراً له حتى يكون فيه ما يعود إليه (١) . »

ثم قال : « وهو مع قبحه جائز فى الكلام ، والدليل على جوازه فى الكلام أن الشاعر لو قال : ( كَلَّهْ لم أصنع ) لاستقام البيت ولم ينكسر ، فلم تدعه الضرورة من جهة الشعر إلى رفعه ، فعلم بذلك جوازه فى غير الشعر .. (٢) . »

إن قول سيبويه تعقبها على بيت أبى النجم السابق : « فهذا ضعيف ، وهو بمنزلة فى غير الشعر ... » إلخ ، ثم تفسر السيرة فى هذه العبارة يتعارضان تماماً مع الاتجاه الأول فى موقف سيبويه من الضرورة الشعرية ، لأن رفع الشاعر « كَلَّهْ » فى البيت - فى ضوءها - لا بعد ضرورة ، لتكمنه من النصب دون كسر للبيت أو إخلال بالمعنى ، فهو - إذن - بمنزلة فى غير الشعر ، فهو أنه جائز بقبحه أو ضعف شعراً ونثراً .

والتعارض هنا ليس غريباً على سيبويه ، وإنما هو كما يقال « شِلْشَنَةٌ أُعْرِفُهَا مِنْ أُخْزَمِ » .

(١) شرح السيرافى بتحقيق دردير محمد أبو السعود ١/٤٧٧ - ٤٧٨ .

(٢) شرح السيرافى بتحقيق دردير محمد أبو السعود ١/٤٧٩ .

ذلك أنك تقرأ عبارة لسيبويه فتفيد اتجاهها معينا أو حكما محمدا ،  
ثم تقرأ عبارة أخرى تفيد اتجاهها مغايرا للاتجاه الأول أو حكما معارضا للحكم  
السابق ، فليس التعارض مقصورا في (الكتاب) على قضية (الضرورة الشعرية) ،  
بل العبارات التي ( ظاهرها ) التناقض والتعارض كثيرة في كتاب سيبويه ،  
مما أوقع العلماء بعده في اضطراب واختلاف في بيان مراده ، والتوفيق بين  
نصوصه ، ودفع ما بينها من تعارض<sup>(١)</sup> .

لكن الذي نستطيع أن نقوله مطمئنين إليه أن مذهب سيبويه في الضرورة  
هو ماسبق أن أوضحناه ، وهو أن يقع في الشعر ما لا يقع في البثر مطلقا ،  
أي سواء كان للشاعر عنه مندوحة أم لا ، والذي يؤيد هذا أمور أهمها :

١ — تصدير حديث سيبويه عن الضرورة الشعرية بقوله « اعلم أنه يجوز  
في الشعر ما لا يجوز في الكلام » ، ولم يقيّد ذلك الجواز بما لا مندوحة  
للشاعر عنه .

٢ — كثير من الشواهد التي أوردها سيبويه للضرر الشعرية جاءت فيها  
روايات أخرى تخرجها عن الضرورة ، فكان سيبويه إما أن يشير إلى هذه  
الروايات دون أن يرد رواية الضرورة كما فعل في قول أنس بن زعيم السابق :

كم بجود مقرف فال العلا ... البيت<sup>(٢)</sup>

---

(١) انظر فهارس عزيمة ١٨ ، وسيبويه امام النحاة ١٦١ وما بعدها .

(٢) انظر الكتاب ٢٩٦/١ .

وفي قول الفرزدق :

أسكران كان ابن للراغة إذ هجا      تميما بجوف الشام أم متساكر ؟<sup>(١)</sup>

ولما أن يكتفى بذكر رواية الضرورة دون أن يشير إلى غيرها من الروايات<sup>(٢)</sup>.

٣ — كثير من الشواهد التي ذكرها سيبويه في أقسام الضرورة المختلفة يمكن بقليل من التصرف إخراجها من حيز الضرورة دون كسر الوزن أو إخلال بالمعنى ، ومن ذلك - مثلاً - قول أبي الأسود الدؤلي :

فألفيته غير مستعجب      ولا ذا كر الله إلا قليلا<sup>(٣)</sup>

أورده سيبويه شاهدا على حذف التنوين من « ذا كر » تخلصا من التقاء الساكنين للضرورة ، إذ لو تخلص من التقاء الساكنين بكسر فون التنوين لانكسر البيت ، لكنه كان يمكنه أن يقول :

فألفيته غير مستعجب      ولا يذكُر الله إلا قليلا

دون ارتكاب ضرورة أو إخلال بالوزن .

---

(١) انظر الكتاب ٢٣/١ - ٢٤ .

(٢) انظر شواهد الشعر في كتاب سيبويه ٤٣٧ ، ٤٤٢ ، ٤٤٧ .

(٣) انظر الكتاب ٨٥/١ .

وقول الفرزدق الذي أورده سيبويه شاهداً على الجزم بإذا للضرورة :

ترفعُ لي رِخْدَفٌ<sup>(١)</sup> والله يرفعُ لي ناراً إذا خدعتُ نيرانهم تَقِيدُ<sup>(٢)</sup>

كان يمكنه وضع ( متى ) موضع ( إذا ) دون ضرورة أو إخلال بالوزن<sup>(٣)</sup>.

٤ — يرى سيبويه أن الأمثال يستجاز فيها ما يستجاز في الشعر ، فيقول في الكتاب ٣٢/٥١ :

وقد يجوز حذف ( يا ) من النكرة في الشعر . قال العجاج :

جَارِي لَا تَسْتَنْسِكِي عَذِيرِي - يريد : ياجارية ، وقال في مثل :  
اِفْتَدِ مَخْمُوقُ ، وَأَصْبِحْ لَيْلُ ، وَأَطْرِقْ كَرَا<sup>(٤)</sup> . . .

ولاشك أن للنمل لون من ألوان التعبير النثرى الاختياري ، لكن لما أكثر استعماله وجريانه على الألسنة كان موضع تخفيف ، فجاز فيه ما جاز في الشعر . قال المبرد :

« والأمثال يستجاز فيها ما يستجاز في الشعر لكثرة الاستعمال لها<sup>(٥)</sup> » ،

فإذا كان سيبويه يرى الأمثال — وهو التي لا تقيد بوزن ولا قافية — يجوز فيها ما يجوز في الشعر من الضرورة ، فكيف يقال — بعد ذلك — إن الضرورة عنده ما لا مندوحة عنه للشاعر !

(١) انظر الكتاب ٤٣٤/١

(٢) وانظر الخصائص ٦١/٣ .

(٣) انظر مجمع الأمثال للميداني ٤٠٣/١ ، ٤٣١ ، ٧٨/٢ ، وانظر أسرار النداء ٢٥ .

(٤) المقتضب ٢٦١/٤

• — قول سيبويه بمد ذكره رأى الخليل ويونس في نحو : اضرب  
أُيهم أفضل : « وتفسير الخليل ذلك الأول بعيداً ، إنما يجوز في شعر أُو في  
اضطرار <sup>(١)</sup> » .

ولما كان مقتضى العطف التفسير جاز لنا أن نقول إن عبارة « إنما يجوز  
في شعر أُو في اضطرار » تدل - بظاهرها - على أن الضرورة عند سيبويه  
نوعان : ما يجوز في الشعر دون النثر ولم يضطر الشاعر إليه بل كان له عنه  
سعة ومندوحة ، وما وقع فيه - بدافع الضيق والاضطرار ولم يكن له عنه  
مندوحة .

ولامانع من أن يكون مدلول عبارتي (يجوز في الشعر) ، و (يجوز في  
الاضطرار) - عند التطبيق - واحداً ، كما ذكر ذلك أحد الباحثين  
المعاصرين <sup>(٢)</sup> ، مستدلاً باستعمال سيبويه إحدى العبارتين مع بعض الشواهد ،  
ثم استعماله العبارة الأخرى مع هذه الشواهد بعينها عند إعادة ذكرها .

أقول : لا مانع من أن يكون مدلول العبارتين واحداً ، ذلك أن  
المصطلحات عند سيبويه تتسع وتمتد ، ولذلك نراه يسمي الحال خبراً ،  
والتوكيد صفة تارة وعطفاً أخرى ، والعطف بدلاً ، والمقصود منقوصاً <sup>(٣)</sup> ،

---

(١) انظر فهارس كتاب سيبويه لعضيمه ٢٠ - ٢٢ .

سيبويه ٤٣٨ .

(٢) هو الدكتور خالد عبد الكريم جمعه في كتابه ( شواهد الشعر في

(٣) الكتاب ٣٩٨/١ .



وكثيرا ما نراه يطلق ألقاب الإعراب على ألقاب البناء<sup>(١)</sup>.

كذلك رأيناه - هنا - يستعمل التعبير للمشتمل على قيد (الاضطرار) حيث لا اضطرار . يقول : « ينصبون في الشعر إذا اضطروا به (كأن) إذا خففوا يريدون معنى (كأن) ولم يريدوا الإضمار ، وذلك قوله :

كَأَنَّ وَرِيدَهُ رِشَاءُ خُلَيْبٍ<sup>(٢)</sup>

فالشاهد في البيت تخفيف (كأن) ونصبها الاسم الظاهر للضرورة ، ويلاحظ أن سيبويه عبر عن هذه الضرورة بالاضطرار ، مع أنه ذكر أن البيت رواية أخرى جائزة ، وهي لا تشتمل على هذه الضرورة ، فقال : « وإن شئت رفعت في قول الشاعر :

كَأَنَّ وَرِيدَاهُ رِشَاءُ خُلَيْبٍ ..<sup>(٣)</sup>

٦ - ما ذكره سيبويه في بيت أبي النجم العجلي

قد أصبحت أم الخيل تدعي علي ذنبا كله لم أصنع

في (الكتاب) ٤٤/١ مما يفيد - ظاهرا - عدم عدة رفع « كله » ضرورة شعرية لوجود مندوحة عنه إلى النصب دون إخلال بالبيت ، يمكن القول بأن سيبويه قد رجع عنه بما ذكره بعد ذلك في بيت الشاعر :

(٣) انظر شرح الكافية للرضي ٢٤/١ ، وهامش المقتضب ١٤٣/١ .

(١) الكتاب ٤٨٠/١ .

(٢) السابق نفسه .

## كم بجودٍ مُقرِّفٍ نال العلا .. البيت

فقد استشهد سيبيويه بهذا البيت في الكتاب ٢٩٦/١ على الفصل بين كم ومجرورها بالجار والمجور للضرورة ، مع أن للشاعر عنه مندوحة بالرفع أو النصب كما سبق بيانه .

ففي كل من البيتين مخالفة لنسق الكلام للشاعر عنها مندوحة ، ومع اتفاقهما في ذلك عدّ سيبيويه الثاني منهما في الضرائر - صراحة - دون الأول ، وفي هذا من التعارض ما لا يخفى ، إلا أن علماء الأصول قد ذكروا أن العالم إذا وقع له قولان متعارضان في مسألة واحدة على النحو الذي وقع لسيبيويه هنا عمل بالمتأخر ، وعد الأول مرجوعاً عنه ، ولا سيما إذا كان للتأخر هو الأليق بمذهبه والأجري على قوانينه . وقد سبق القول بأن التعارض ليس مقصوراً في كتاب سيبيويه على قضية الضرورة الشعرية ، بل امتد إلى مسائل أخرى عرض لها علماء الأصول بالدراسة ومحاولة التوفيق <sup>(١)</sup> .

وفي ضوء ما تقدم من أدلة يطمئن البحث إلى أن الضرورة عند سيبيويه هي ما وقع في الشعر دون النثر مطلقاً ، كما هو مذهب الجمهور ، خلافاً لابن مالك كما تقدم ، وذكر بعض النحاة - كابن يعيش <sup>(٢)</sup> - أن للبدوي يرى أنه لا يجوز أن يحمل الكلام على الضرورة ما وجد عنه مندوحة ، ومن ثمّ

(١) انظر الخصائص ٢٠٠/١ - ٢٠٨ ، والاقتراح ١٩٦ - ١٩٧ .

(٢) انظر شرح الفصل ١٠٢/٨ ، وانظر شواهد الشعر في كتاب سيبيويه

غلط سيبويه في حمله قول النمر بن تولب :

سَقَنَهُ الرَّوَاعِدُ مِنْ صَيِّفٍ وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَبْعَدَ مَا

على إرادة (إمّا) ، والتقدير : وإمّا من خريف ، فمحذوف (ما) من (إمّا) للضرورة<sup>(١)</sup> . قال ابن يعيش في شرح المفصل ١٠٢/٨ : « وقدّر ذلك أبو العباس المبرد من الغلط ، فقال : ( ما ) لا يجوز إلغاؤها إلا في غايه من الضرورة ، ولا يجوز أن يحمل الكلام على الضرورة ما وجد عنه مندوحة ، مع أن ( إمّا ) يلزمها أن تكون مكررة وههنا جاءت مرة واحدة . قال أبو العباس : لو قلت : ضربت إمّا زيداً ، لم يجوز لأن المعنى إمّا هذا وإمّا هذا ، وصحة محله على ما ذهب إليه الأصمعي أنها ( إن ) الجزائية ، والمراد : وإن سقته من خريف فلن يعدم الرى » . . .

والذي نراه أن المبرد كان يرى الضرورة مالا مندوحة عنه للشاعر وقت الحداثة والشببيه حين ألف ( مسائل الغلط ) التي نقد فيها ( الكتاب ) وردّ فيها كثيراً من شواهد في الضرورة وغيرها ، إلا أنه رجع عن هذا الرأي بعد ذلك كما رجع عن كثير من المسائل التي تعقب فيها سيبويه ، وكان يعتذر منها ويقول : « هذا شيء كنا رأيناه أيام الحداثة ، فأما الآن فلا<sup>(٢)</sup> » ، ووافق سيبويه والجمهور في الضرورة ، كما يتضح ذلك في كتابه ( المقتضب ) الذي ألفه في زمن شيخوخته بعد أن اكتمل نضجه العقلي ، وعمق تفكيره ، واستوت ثقافته<sup>(٣)</sup> ، ففي المقتضب تراه - مثلاً - يذكر رواية

(١) انظر الكتاب ١٣٥/١ ، ٤٧١ .

(١) انظر مقدمة الشيخ عضيمة للمقتضب ٩٦/١ .

(٢) انظر مقدمة الشيخ عضيمة للمقتضب ٧٠/١ .

الضرورة وبعض الروايات الأخرى دون ردُّ لرواية الضرورة<sup>(١)</sup> ، كما تراه  
يتفق في كثير من الضرائر مع ضرائر الكتاب لسيبويه كما سنوضح إن شاء  
الله عند عرضنا لضرائر الكتاب ، وأكثر من هذا تراه يتفق مع سيبويه  
في أن الأمثال يستجاز فيها ما يستجاز في الشعر لكثرة الاستعمال لها<sup>(٢)</sup>.

---

(١) انظر المقتضب ٢٢/٢ ، ٩١/٤ - ٩٤ .

(٢) انظر المقتضب ٣٦١/٤ .

## ٢ - وجه الضرورة عند سيبويه

يقول سيبويه في آخر باب ما يحتمل الشعر : « وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً<sup>(١)</sup> » ومعنى هذه العبارة أن الضرورة - وهي رخصة للشاعر - ينبغي أن يكون لها وجه تخرج عليه ، إذ ليس معنى كونها رخصة أن يستعملها الشاعر بلا قيود أو حدود ، وإلا أعدّ خارجاً عن سنن العربية ، بعيداً عن طرقها .

يذكر سيبويه « أن الشاعر إذا اضطرّ أضمر في الكاف فيجرونها على القياس<sup>(٢)</sup> » ثم يقول : « لو اضطر شاعر فأضاف الكاف إلى نفسه قال : ما أنت ري ، وكى خَطَأً » من قبل أنه ليس في العربية حرفٌ يُفتَح قبل ياء الإضافة<sup>(٣)</sup> .

أي أى الشاعر إذا اضطر فأدخل الكاف على ياء المتكلم أجزأها على القياس ، فكسر الكاف لمناسبة ياء المتكلم ، وليس له أن يتحرر من قيود العربية ، فيفتح الكاف قبل ياء المتكلم مثلاً - بحجة الاضطراب - إذ لو فعل ذلك ما وجد وجهاً صحيحاً يحمل هذه الضرورة عليه .

يقول السيرافي في شرحه لكتاب سيبويه موضعاً أن الضرورة الشعرية ليس معناها الخروج البتة عن قواعد اللغة ومقاييسها :

---

(١) الكتاب ١٣/١ ، وانظر الضرائر للكلوسي ١٨ ، وشواهد الشعر في كتاب

سيبويه ٤٣٧ .

(٢) الكتاب ٣٩٢/١ .

(٣) السابق نفسه .

« وليس في شيء من ذلك رفع منصوب ، ولا نصب مخفوض ، ولا لفظ  
يسكون المتكلم فيه لاحدا ، ومتى وجد هذا في شعر كان ساقطا مطرحا ،  
ولم يدخل في باب الضرورة <sup>(١)</sup> . »

وهكذا للضرورة عند سيبويه وغيره من العلماء حدود تلتهى إليها ،  
وغاية تقف عندها ، ومقاييس يلتزم الشعراء بها ؛ ذلك لأن الضرورة مخالفة  
لسنن الكلام للنشور ، خارجة عن قوانينه ، بما للشعر من سمات متميزة ،  
وطبيعة متفردة ، تجعله خليقا بأن يتخفف من كثير من قيود الكلام ،  
لكنه مع ذلك أحد نوعي التعبير اللغوي ، فينبغي أن تتصل بين النوعين  
الاسباب ، وأن تمتد بينهما الوشائج .

فلا ضرورة إلا وهناك صلة ما تربطها بالكلام ، وهذه الصلة هي التي تعرف  
بوجه الضرورة ، أو بعلة الضرورة .

وللمتبع لضرائر ( الكتاب ) يجد أن وجه الضرورة عند سيبويه  
لا يخرج — غالبا — عن أحد أمرين :

١ — تشبيه ما وقع في الشعر بما وقع في الكلام ، كحرف ما لا ينصرف  
تشبيها له بما ينصرف من الاسماء <sup>(٢)</sup> ، وحذف ما لا يحذف تشبيها له بما قد  
حذف واستعمل محذوفا <sup>(٣)</sup> .

---

(١) الجزء الثاني ص ٣ تحقيق د. دردير محمد أبو السعود .

(٢) الكتاب ٨/١ .

(٣) الكتاب ٨/١ .

٢ - رد الأشياء إلى أصولها ، كالا كتهاء في جزم للمضارع المعتل لآخر بحذف الحركة دون الحرف<sup>(١)</sup> ، وفك الإدغام في المضعف<sup>(٢)</sup> .

وربما خرج وجه الضرورة عن هذين الأمرين ، كالتقديم والتأخير في قول عمر بن أبي ربيعة

صددت فمأطولات الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم

قال سيديويه مشيراً إلى هذه الضرورة ووجهها « ويتحملون قبسح الكلام حتى يضعوه في غير موضعه ، لأنه مستقيم ليس فيه نقص<sup>(٣)</sup> ... » .

وفي ضرورة تذكير الفعل مع كون الفاعل ضميراً يعود إلى مؤنث : « وقد يجوز في الشعر : موعظة جاءنا . ا كتنفى بذكر الموعظة عن التاء<sup>(٤)</sup> » .

وكثيراً ما أورد سيديويه الضرورة دون إشارة إلى وجهها ، كضرورة حذف العاطف بعد (إياك<sup>(٥)</sup>) ، وحذف (يا) من اسم الجنس المعين<sup>(٦)</sup> .

وربما أورد سيديويه الضرورة في موضع وأشار إلى وجهها في موضع آخر ، كضرورة حذف (ما) من (إمّا) ، فقد ذكرها في الكتاب ١٣٤/١ ، ثم أشار إلى وجهها في ٦٧/٢ كما سنبين ذلك بالتفصيل في موضعها إن شاء الله تعالى .

(١) الكتاب ٦٠/٢

(٢) الكتاب ١١/١ ، ١٦١/٢ .

(٣) الكتاب ١٢/١

(٤) الكتاب ٢٣٩/١

(٥) الكتاب ١٤٠/١

(٦) الكتاب ٣٢٥/١

### ٣ - هل يحمل على الضرورة - عند سيبويه - ما وجد محمل جيد ؟

لما كانت الضرورة الشعرية ارتكاب ما لا يجوز ارتكابه في منشور الكلام ، كان ما يؤدي إلى غيرها أولى مما يؤدي إليها ، ولذلك يذ كر سيبويه في باب ( كم ) أن هناك تفسيرين لجر تمييز ( كم ) الخيرية ، أولهما : أنها تجر كما يجر المضاف المضاف إليه ، « فهي بمنزلة اسم يتصرف في الكلام غير ممنون ، يجر ما بعده إذا أسقط التنوين » ، وذلك الاسم نحو : مائتي درهم ، فأنجر الدرهم لأن التنوين ذهب ودخل فيما قبله ... ، (١) ، وثانيهما : أنه مجرور بمن مضمرة ، ويضعف سيبويه الوجه الثاني من هذين التفسيرين لأن إضمار الجار بلا عوض لا يكون إلا في شذوذ أو ضرورة ، ذلك لأنه ليس كل جار يضمّر لأن المجرور داخل في الجار فصارا عندهم بمنزلة حرف واحد (٢) ، ثم يقول :

« والتفسير الأول في ( كم ) أقوى ، لأنه لا يحمل على الاضطرار والشاذ إذا كان له وجه جيد (٣) » .

وهكذا وضع سيبويه قانوناً يقضى بعدم الحمل على الضرورة ما وجد محمل جيد ، وهو فيه موفٍ بحق العربية في السلامة من المخالفة ما أمكن ، ومع هذا نجده في مواضع من الكتاب يخالف هذا القانون أحيانا ، ويثبت ما يتعارض

(١) الكتاب ٢٩٣/١

(٢) الكتاب ٢٩٤/١

(٣) الكتاب ٢٩٤/١



معها تماماً ، فنحن - مثلاً - نراه يقول : « ولا يجوز طرح ( ما ) من ( إمّا )  
إلا في الشعر . قال النمر بن تولب :

سقته الرواعد من صَيِّفٍ وإن من خريف فلن يعدّما

وإنما يريد : وإمّا من خريف<sup>(١)</sup> .

فالشاهد في البيت المذكور عند سيبويه حذف ( ما ) من ( إمّا )  
للضرورة<sup>(٢)</sup> ، وخالفه في ذلك الأصمعي والمبرد ، فذكرا أن ( إن ) في البيت  
شرطية حذف الفعل بعدها لتقدم ما يدل عليه ، فتقدير سيبويه يترتب عليه  
وقوع ضرورتين في البيت : حذف ( إمّا ) الأولى ، وحذف ( ما ) من ( إمّا )  
الثانية إذ التقدير عنده إمّا من صَيِّفٍ وإمّا خريف ، وتقدير غيره لا يترتب  
عليه ضرورة ما ، وهكذا يخالف سيبويه قانونه فيحمل على الضرورة  
ما يمكن حمله على غيرها .

ومما يزيد في التعارض مع قانون عدم الحمل على الضرورة مع وجود محل جيد  
ما يراه من الضرائر للركبة أو ( إدخال الضرورة على الضرورة ) حتي فيما يمكن  
البعد فيه البتة عن الضرورة ، كاستشهاده بقول عامر بن جوين الطائي :

فلم أر مثلاً خباسة واحدٍ ونهنت نفسي بعد ما كدت أفعله<sup>(٣)</sup>

---

(١) الكتاب ١٣٥/١

(٢) بناء على مذهبه في ( اما ) ، اذ يراها مركبة من ( أن ) و ( ما ) ،  
وغيره يراها بسيطة وهو الاصل - انظر الكتاب ١٣٥/١ ، ٦٧/٢ ، وحاشية الدسوقي

على مغنى اللبيب ٨٤/١

(٣) انظر الكتاب ١٥٥/١ .

على إضمار (أن) ونصب الفعل بعد كاد في غير مواضع الإظهار للضرورة، وهي ضرورة مركبة؛ إذ الأصل تجرد للمضارع بعد كاد من (أن) للمصدرية الناصبة للمضارع، لكن سيبويه يرى أن الشعراء قد يستعملون (أن) ههنا مضطرين فهذه ضرورة، وحذف (أن) مع بقاء عملها من غير عوض ضرورة أخرى في حين يرى بعض العلماء أن الأصل «أفعلها»، ثم حذفت الألف ونقلت حركة المهاء إلى ما قبلها كما هي لفظة كَغَم وليست ضرورة (١).

## ٤ - أنواع الضرائر فى كتاب سيبويه

يمكن إجمالها فى أربعة أنواع هي :

١ - النقص ، وهي أكثر الضرائر فى الكتاب ، وتشمل نقص الحركة ،  
والحرف ، والكلمة .

٢ - الزيادة ، وتشمل زيادة الحركة ، والحرف ، والكلمة

٣ - التقديم والتأخير ، وتشمل تقديم حرف من حروف الكلمة  
وتقديم بعض الكلام على بعض .

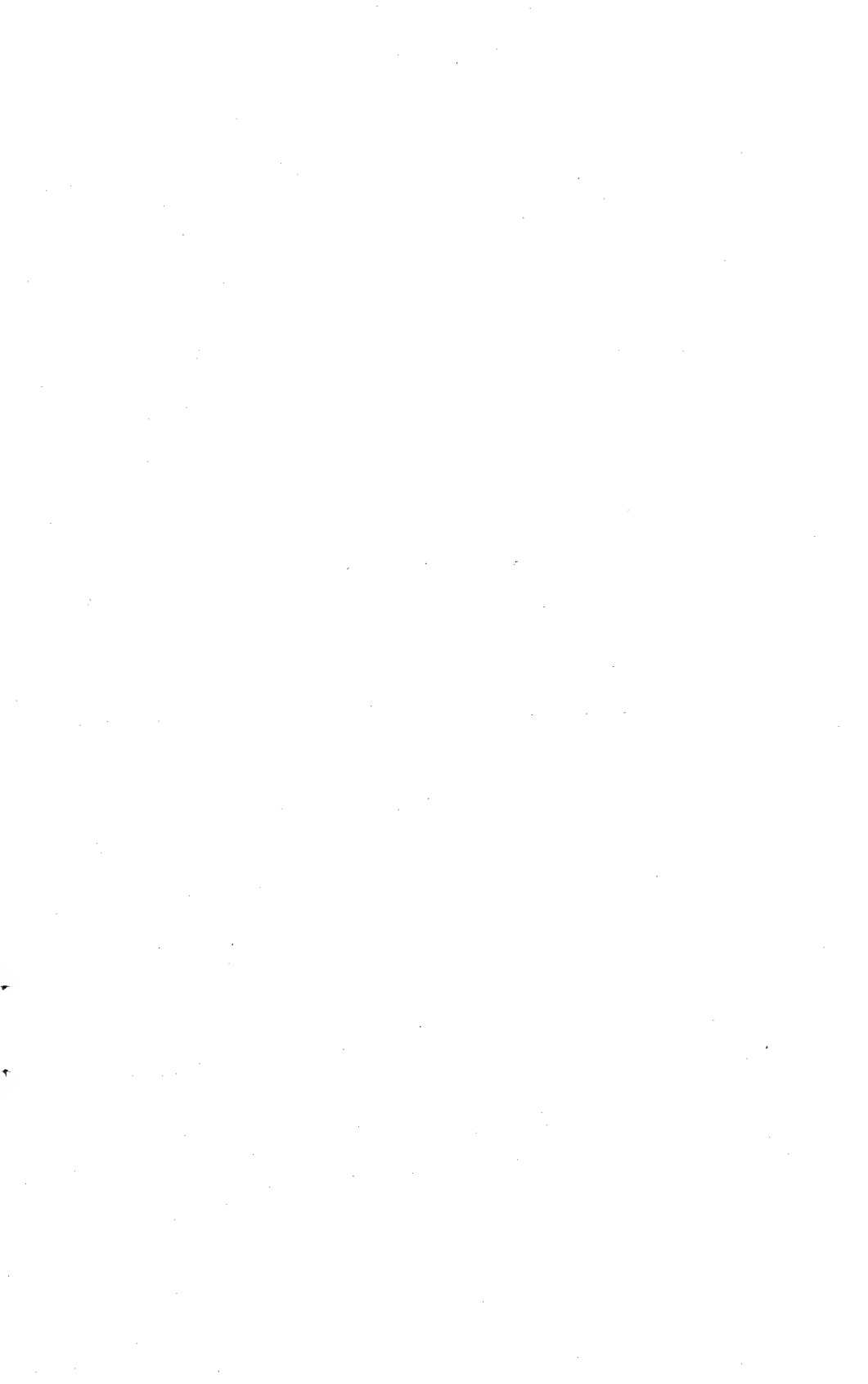
٤ - الإبدال ، وتشمل إبدال الحرف من الحرف ، والكلمة من الكلمة ،  
والحكم من الحكم .

وسنتناول فى الفصل الثالث من كتابنا دراسة الضرائر فى كتاب سيبويه  
مرتبة بحسب هذه الأنواع .



# الفصل الثالث

( الضرائر الشعرية فى كتاب سيبويه )



## أولاً : ضرائر النقص (١)

### ١ - نقص الحركة

( تسكين عن د مع )

قال سيبويه في الكتاب : « وسألت الخليل عن (معكم) و (مع) لآى شيء نصبتهما ؟ فقال : لأنها استعملت غير مضافة اسماً كجميع ووقعت نكرة ، وذلك قولك : جاءا معاً ، وذهبا معاً ، وقد ذهب معاً ، و من معه - صارت ظرفاً فجعلوها بمنزلة أمام وقدام . قال الشاعر فجعلها كهل حين اضطر » ( وهو الراعى ) :

وريش منكم وهواى منكم وإن كانت زيارتكم لماماً (٢) ،

أورد سيبويه هذا النص في باب الظرف للبهمة غير المتمكنة ، ولذا قال الرضى بعد أن ذكر أنها ظرف عادم التصرف لازم للنصب : « وظاهر كلام سيبويه أنه مبنى . قال : سألته - يعنى الخليل - عن معكم لآى شيء نصبتهما ؟ يعنى : لم لم تن على السكون ؟ هذا لفظه ، فن قال إنها مبنية فلهشابهته للحرف

---

(١) آثرت التعبير بالنقص على التعبير بالحذف ليشمل الحذف وغيره كالعطف على المضمحل المجزور دون إعادة الجار ، والعطف على ضمير الرفع المتصل بلا فاصل ، تقليلاً للأنواع .

(٢) الكتاب ٤٥/٢ ب . والبيت من الوافر وهو منسوب فى الكتاب الى الراعى ونسبه العينى الى جرير وهو مذكور فى ديوانه ٥٠٦ ، وانظر فيه شرح أبيات سيبويه لابن السيرافى بتحقيق الريح ٢٥٥/٢ ، وأمالى ابن الشجرى ٢٤٥/١ ، ٢٥٤/٢ ، وابن يعيش ١٢٨/٢ ، ١٣٨/٥ ، وشرح التصريح ٤٨/٢ ، والاشمونى ٢٦٥/٢ .

بقلة التصرف فيها ، إذ لا يكون إلا منصوباً ، والأولى الحكم بإعرابه  
لدخول التنوين في نحو : كنا معاً ، وأنجراره بمن - وإن كان شاذاً - نحو :  
جئت من معي أي عنده (١) .

ولست أوافق الرضى في أن ظاهر كلام من يفيد أن (مع) ظرف مبنى ، وإن  
أوردها في باب الظروف للمبهم غير المتمسكة ، اللهم إلا إذا قصد الرضى أنه  
مبنى في الأصل ، لكونه من الظروف المبهم ، والظروف للمبهم مبنى ، وإنما  
أعربت - إذا لم تسكن عينها - لأنها قد استعملت مفردة ، نحو : جاء معاً ،  
وذهباً معاً فوقعت موقع (جميع) ، كما استعملت مضافة نحو : وقد ذهب  
معهُ ، ومن معهُ ، فجعلوها كأمام وقدام وما أشبههما من الظروف المعربة .  
قال ابن السيرافي ونظيرها (أيهم) ، حين أعربت وهي مبهم ، وهي أخت  
(من) و(ما) ، وإنما أعربت لأنها تستعمل مضافة ومفردة ، فصارت  
أقوى من أخواتها وأقرب إلى الأسماء المتمسكة فأعربت (٢) .

فإن اضطر شاعر إلى تسكين عينها - كما جاء في بيت الكتاب - فهي  
ظرف مبنى على السكون كالظروف للمبهم نحو لدُنْ وما أشبهها ، لتضمنها معنى  
حرف المصاحبة وضع أم لم يوضع (٣) ، « وذهب أبو علي إلى أن من فتحة فهو  
عنده ظرف ومن أسكنه جعله حرفاً (٤) » .

وبعد هذا العرض النحوي نقول إن سيبويه استشهد بالبيت المذكور

(١) شرح الكافية ١٢٧/٢ .

(٢) شرح أبيات سيبويه ٢٥٥/٢ .

(٣) شرح التصريح ٤٨/٢ .

(٤) الامالي الشجرية ٢٤٥/١ ، ٢٥٣/٢ .



على تسكين عين (مع) للضرورة الشعرية ، تشبها لها بما يبنى من حروف للمعاني على السكون نحو بَلْ وَهَلْ كما ذكر الأعلام ، وخالف سيبويه جماعة من المتأخرين ذهبوا إلى أن تسكين عين (مع) لغة غَنَم وربيعة لا ضرورة كما ذكر سيبويه ، محتجين بأن ذلك ورد في الكلام . نقل عن الكسائي أن ربيعة تقول : ذهبت مع أخيك ، وجئت مع أبيك بالسكون وذكر الرضى أن العين الساكنة على هذه اللفظة إذا لاقت ساكنًا بعدها كسرت نحو : كنت مع القوم <sup>(١)</sup> .

ولامانع من كون تسكين عين (مع) لغة عند قوم ضرورة عند آخرين ، إذ موافقة الضرورة بعض اللغات لا تخرجها عن الضرورة ، قال الألوسى : « اعلم أن بعض الضرائر ربما استعملها بعض العرب في الكلام ، ومع ذلك لا تخرجها عن الضرورة عند الجمهور .

صرح بذلك أبو سعيد القرشي في أرجوزته في فن الضرائر فقال :

وربما تصادف الضرورة بعض لغات العرب للشهورة اه <sup>(٢)</sup>

( نقص فتحة الإعراب من آخر للمتقوص المنصوب )

قال سيبويه <sup>(٣)</sup> : « وسألت الخليل عن الياءات : لِمَ لم تُنصب في موضع النصب الأول إذا كان الأول مضافا وذلك قوامك : رأيتُ معد يكرب .

(١) انظر شرح الكافية ١٢٧/٢ ، وشرح التصريح ٤٨/٢ ، ومغنى اللبيب

٣٣٣/١ ، والاشموني ٢٦٥/٢ .

(٢) الضرائر للالوسي ٣٤ .

(٣) في الكتاب ٥٥/٢

واحتملوا أيادى سباً؟ فقال : شبهوا هذه الياءات بألف مُثْنِيٍّ حيث عرّوها من الرفع والجر ، فكما عرّوا الألف منهما عرّوها من النصب أيضاً ، فقالت الشعراء حيث اضطروا ( وهو رؤية ) : ( رجز ) .

سَوَى مَسَارِحِينَ تَقْلِيطَ الْحَقِّقِ (١)

وقال بعض السعديين :

يَادَارَ هَنَدٍ عَقَتْ إِلَّا أَنَا فَيَهَا (٢)

ونحو ذلك.

الشاهد في كل من البيتين إسكان الياء من الاسم المنقوص في حال النصب للضرورة ، حملا لها على ألف المقصور ، وموضع الشاهد في البيت الأول

(١) انظر في البيت شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢٥٧/٢ ، ولأبى جعفر النحاس ٢٤٣ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٣٨ ، والمقتضب ٢٢/٤ ، وابن يعيش ١٠٣/١٠ ، والامالي الشجرية ١٠٤/١ ، وديوان الشاعر ١٠٦ . وأراد بالمساحى حوافر حمر الوحش ، والتقليط : التسوية والتقليم ، والحقق جمع حقه . يريد أن كل حافر من حوافرها مستدير مستو كأنه حقة ، وفاعل « سوى » في البيت بعده :

تقليل ما قار عن من سمر الطرق

(٢) هذا صدر بيت للحطيئة ، وعجزه :

بين الطوى فصارت فواديها

والاثافي : الحجارة التي تنصب عليها القدر ، جمع أئفة بالضم والكسر ، والطوى أصله البئر المطوية بالحجارة ، ثم سمي به جبل أو موضع ، وصارت في الأصل جمع صارة وهى رأس الجبل ثم سمي بها جبل .

وانظر في البيت شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢٧٦/٢ ، وضرائر الشعر لابن عصفور ٩٢ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٣٩ ، وابن يعيش ١٠٢/١٠ ، والخصائص ٣٠٧/١ ، ٢٩١/٢ ، ٣٤١ ، والمنصف ١٨٥/٢ ، ٨٢/٣ ، والمحاسب ١٢٦/١ ، ٣٤٣/٢ ، وشرح شواهد الشافعية ٤١٠ ، وديوان الشعر ١١١ .

قوله « مساحين » حيث وقع مفعولا به منصوبا بالفتحة المقدرة للضرورة ، وموضع الشاهد في البيت الثاني قوله « أثافها » فهو اسم معرب منقوص وقع مستثنى بعد كلام تام موجب فاضطر الشاعر إلى حذف علامة نصبه وهي الفتحة للضرورة .

قال ابن الشجري : « قال أبو العباس محمد بن يزيد : هو من أحسن الضرورات ، لأنهم ألحقوا حالة بحالتين . يعنى أنهم جعلوا المنصوب كالجزور والمرفوع مع أن السكون أخف من أخف الحركات ، ولذلك اعتزموا على إسكان الياء في ذوات الياء من المركبات نحو معديكرب وقالى قلا (١) . »

( نقص الضمة والكسرة من آخر الاسم والضمة من آخر الفعل )

قال سيبويه في الكتاب (٢) : « وقد يجوز أن يسكنوا الحرف المرفوع والمجزور في الشعر شَبَّهوا ذلك بكسرة فحذفوا ، حيث حذفوا فقالوا : فَحَذُّ وبضمة عَضِدٍ حيث حيث حذفوا فقالوا : عَضِدٌ ، لأن الرفع ضمة والجر كسرة قال الشاعر :

رُحْتُ فِي رَجْنِكَ مَا فِيهِمَا وَفَدَ بَدَأْهَنِكَ مِنَ الْمِشْرِ (٣)

(١) الامالى الشجرية ١٠٥/١ ، وانظر ضرائر الشعر لابن عصفور ٩٣ .

(٢) ٢٩٧/٢ ب

(٣) نسب ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه ٣٣٧/٢ ، والبيدادي في الخزائن ٤٨٥/٤ الى الاقيشر الاسدي وابن عصفور في الضرائر ٩٥ لابن قيس الرقيات وقيل للفرزدق وليس في ديوانه ، وهو من السريع وانظر في البيت الضرائر لابن عصفور ٩٥ ، والالوسي ٢٢٤ ، والخصائص ٧٤/١ ، ٣١٧/٢ ، ٩٥/٣ ، والمحاسب ١١٠/١ ، والامالى الشجرية ٣٧/٢ ، والهمع ٥٤/١ ، الدرر ٣٢/١ .

ومما يُسَكَّن في الشعر وهو بمنزلة الجرة إلا أن من قال **فَخِنْدٌ** لم يُسَكَّن ذلك قال الراجز :

إذا اغوَجَجْنِ قَلت : صَاحِبُ قَوْمٍ بِالْدَوِّ أَمْثَالُ السَّفِينِ الْعُومِ (١)

فسألتُ من يُنشدها هذا البيت من العرب فزعم أنه يريد : صَاحِبِي . وقد يُسَكَّن بعضهم في الشعر **وُيْشَمٌ** ، وذلك قول الشاعر (امريء القيس) .  
..... (سريع)

فاليوم أَشْرَبُ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ إِسْمًا مِنْ اللَّهِ وَلَا وَاغِلٍ (٢)

وجعلت النقطة علامة الإشمام ، ولم يحىء هذا في النصب لأن الذين يقولون : **كَبِدٌ** و**فَخِنْدٌ** لا يقولون في **جَمَلٍ** : **جَمَلٌ** :

استشهد سيديوه بالبيت الأول من الأبيات الثلاثة للذكورة في النص السابق على حذف ضمة الإعراب من الاسم الواقع فاعلا وهو ( هن ) للضرورة ،

(١) نسبته ابن السيرافي ٣٤١/٢ الى أبي نخيلة ، والدو : الفلاة الواسعة ، والعووم : جمع عائمة وهي السفينة التي تشق الماء وتدخل فيه ، والضمير في « اعوججن » يعود الى الابل . شبه دخول الابل في الصحراء بدخول السفن في الماء ، وانظر في البيت الضرائر لابن عصفور ٩٧ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٠٥ ، والالوسي ٢٧٢ ، والخصائص ٧٥/١ ، ٣١٧/٢ .

(٢) قال الاعلم بهامش الكتاب : « يقول هذا حين قتل أبوه ونذر أن لا يشرب الخمر حتى يثار به ، فلما أدرك ثاره حلت له بزعمه ، فلا يائم في شربها اذ قد وفي بنذره فيها ، والمستحقب : المتكسب ، وأصل الاستحقاب حمل الشيء في الحقيبة ، والواغل : الداخل على الشرب ولم يدع » ا هـ

وانظر في البيت الضرائر لابن عصفور ٩٤ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٠٥ ، والالوسي ٢٢٥ ، ٢٧٠ ، والخصائص ٧٤/١ ، ٣٨٨ ، ٣١٧/٢ ، ٩٦/٣ ، والمحتسب ٤٨٤/١ ، ٣٥٠/٨ ، وابن يعيش ٤٨/١ ، وشرح التصريح ٨٨/١ ، والهمع ٥٤/١ ، والدرر ٣٢/١ ، وديوان الشاعر ١٢٢ ، ٢٥٨ .

تشبيهها بما تحرك وسطه بالضم خفف بالتسكين نحو (عَضُد) ، كما استشهد  
بالبيت الثالث على حذف ضمة الإعراب - أيضا - من الفعل المضارع للرفع  
(أشرب) للضرورة تشبيهه بما تحرك وسطه بالضم خفف بالتسكين نحو  
(ظُرِفَ) .

أما البيت الثاني فقد استشهد به على حذف الكسرة من آخر الاسم  
للضرورة تشبيهها بما تحرك وسطه بالكسر خفف نحو (فَخِذ<sup>(١)</sup>) ، فقوله  
«صاحب» أصله - كما ذكر سيدي - صاحبي ، فهو منادى مضاف إلى ياء  
التكلم ، حذفت منه الياء اكتفاء بكسرة للناسبة فصار (صاحب<sup>(٢)</sup>) ،  
ثم سكن الشاعر الباء للضرورة . وأنكر اللبرد والزجاج الضرورة في البيتين :  
الأول والثالث ، لما فيها من إذهاب علامة الإعراب ، وهي لمعنى ،  
وروي موضوع « وقد بداهنك من للثرر » : « وقد بدا ذاك من للثرر » ،  
وموضع . « فاليوم أشرب » : « فاليوم فاشرب » ، أو « فاليوم  
أسقى<sup>(٣)</sup> » .

قال ابن عصفور : والصحيح أن ذلك<sup>(٤)</sup> جائز سماعا وقياسا . أما القياس

(١) يجوز أن تكون علة الضرورة في الأبيات الثلاثة ونحوها اجراء الوصل  
مجرى الوقت كما ذكر ابن عصفور في الضرائر ٩٣ .

(٢) انظر أسرار النداء ٤٣ .

(٣) ذكر الأخفش أن الرواية الجيدة « فاليوم فاشرب » و « فاليوم أسقى »  
وقال : « ورواية من روى « فاليوم أشرب » لا يجوز عندنا إلا على ضرورة قبيحة ،  
وإن كان جماعة من رؤساء النحويين قد أجازوا » أ ه النوادر ١٨٨ ، والخزانة  
٣٥٢/٨ ، وقال الأعلام بهامش الكتاب ٢٩٧/٢ : « وهذا من أقبح الضرورة في  
« هن ) وما أشبهه مما حرك للإعراب ، وبعض النحويين لا يجيزه » أ ه .

(٤) المشار إليه ذهب الحركة الاعرابية من الاسم والفعل للضرورة .

( ٥ - سيدي )

فإن النحويين اتفقوا على جواز ذهاب حركة الإعراب الإدغام ، لا يخالف ذلك أحد منهم ، وقد قرأت القراء ﴿ مالاك لا تأمنا ﴾ (١) بالإدغام وخط في المصحف بنون واحدة ، فلم ينسكرك أحد من النحويين ، فكما جاز ذهابها للإدغام فكذلك ينبغي ألا ينسكرك ذهابها للتخفيف .

وأما السماع فثبتت التخفيف في الآيات التي تقدم ذكرها (٢) ، وروايتها (٣) . بعض تلك الآيات على خلاف التخفيف لا يقدح في رواية غيرهما ، وأيضا فإن ابن محارب قرأ ﴿ وبعولتهن أحق بردهن ﴾ (٤) بإسكان التاء ، وكذلك قرأ الحسن ﴿ وما يهدم الشيطان ﴾ (٥) بإسكان الدال ، وقرأ أيضا مسلمة بن محارب ﴿ وإذ يعدكم الله ﴾ (٦) بإسكان الدال .

وكان الذي حسن مجيء هذا التخفيف في حال السعة شدة اتصال الضمير بما قبله ، من حيث كان غير مستقل بنفسه ، فصار التخفيف لذلك كأنه .

(١) سورة يوسف . آية ١١

(٢) ذكر ابن عصفور فيما تقدم خمسة أبيات شواهد ، منها بيتا الكتاب الأول والثالث ، وثلاثة أبيات آخر ، هي قول جرير :

سيروا بنى العم فالأهواز منزلکم  
يريد : فما تعرفکم ، وقول الآخر :

وناع یخبرنا بمقتل سید  
يريد : یخبرنا ، وقول الآخر :

بکل مدماة وکل مقف  
يريد : من معدنه

(٣) یعنی المبرد والزجاج .

(٤) سورة البقرة . آية ٢٢٨ .

(٥) سورة النساء . آية ١٢٠ .

(٦) سورة الانفال . آية ٧ .

قد وقع في كلمة واحدة ، والتخفيف الواقع في الكلمة نحو : عَضُدٌ في عَضُدٍ ،  
وَفَخِذٌ في فَخِذٍ ، وإِبِلٌ في إِبِلٍ سائغٌ في حال السعة ، لأنه لغة لقبائل ربيعة ،  
بمخلاف ما شبه به من المنفصل فإنه لا يجوز إلا في الشعر <sup>(١)</sup> ، اهـ .

أما الضرورة في البيت الثاني من أبيات الكتاب - وهي حذف كسرة  
للمناسبة في قول الراجز :

إذا اعوججن قلت : صاحبٌ قَوْمٌ

فذكر ابن عصفور في الضرائر <sup>(٢)</sup> اتفاق النحويين على جوازها لسكون  
المحذوف ليس حركة إعراب ، وذكر الأعلام أنهم من أقبح الضرورة وأن هناك  
من يرى عدم جوازها زاعماً أن الرواية :

إذا اعوججن قلت صاحِرٌ قَوْمٌ <sup>(٣)</sup>

وما أورده ابن جنى في (الخصائص) يؤيد ما ذكره الأعلام من كون إذهاب  
حركة غير الإعراب كإذهاب حركة الإعراب في عدم الاتفاق على  
جوازها ، بخلاف ما ذكره ابن عصفور .

فقد أشار ابن جنى إلى ضرورة إذهاب الحركة وتسكين الحرف ، ومثلها

---

(١) الضرائر ٩٥ - ٩٦ ، وانظر الخصائص ٧٥/١ .

(٢) ص ٩٦ .

(٣) انظر هامش الكتاب ط بولاق ٢٩٧/٢ .

جسمة أبيات منها أبيات الكتاب الثلاثة المذكورة هنا ،<sup>(١)</sup> ولم يفرق بين إذهاب حركة الإعراب وغيرها ، وعقيب الأبيات قال : « واعتراض أبي العباس<sup>(٢)</sup> في هذا للوضع إنما هو رد الرواية ، وتحكم على السماع بالشهوة ، مجرد من النصفة ، ونفسه ظلم لا من جملة خصمه<sup>(٣)</sup> » وإيراد هذا التعليق من ابن جني بعد ذكره الأبيات بما فيها الرجز للذكور يدل على أن اعتراض المبرد شمله أيضا بطعنه في روايته وادعائه أن الرواية الصحيحة لا تتضمن هذه الضرورة كما ذكر الأعلام ، وإن كان الأعلام لم يصرح بذكر المبرد وصرح به ابن جني .

(١) وأربعة الأبيات الأخرى هي قول جرير :  
سيروا بنى العم فالأهواز منزلكم ..... البيت

وقول نهشل بن حري :

قلما تبين غيب أمرى وأمره  
وقول الراعي :

تأبى قضاة أن تعرف لكم نسا  
وقول لبيد :

تراك أمكنة إذا لم أرضها  
وانظر الخصائص ٣١٧/٢ ، ٣٤١ .

(٢) يعنى المبرد .

(٣) الخصائص ٧٥/١



## (٢) نقص الحرف

(حذف حرفين من آخر الكلمة على غير مذهب الترقيم)

قال سيبويه في باب ما يحتمل الشعر

« اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام ، من صرف ما لا ينصرف يشبهونه بما ينصرف من الأسماء ، لأنها أسماء كما أنها أسماء ، وحذف ما لا يحذف يشبهونه بما قد حذف واستعمل محذوفاً كما قال العجاج :

قَوَّاطِنًا مَكَّةَ مِنْ رُزْقِ الْحَمِي

يريد : الحمام (٢) »

اشتمل بيت العجاج المذكور على ضرورتين : صرف ما لا ينصرف وهو قوله : « قواطنا » ، وحذف جزء من آخر الكلمة في قوله : « الحمى » والذي يعنينا هنا الضرورة الثانية وهي ضرورة الحذف ، أما الأولى فسنستحدث عنها — إن شاء الله تعالى — في ضرائر الزيادة .

وقد ذكر الأعلام في تغيير ( الحمام ) إلى ( الحمى ) أوجهاً ، أحسنها وأشبهها

---

(١) انظر في البيت شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٩ ، ٨٨ ، والضرائر لابن عصفور ١٤٣ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٢٦ ، والخصائص ١٣/١٣٥ ، والمحاسب ٧٨/١ ، والانصاف ٥١٩ ، وابن يعيش ٧٤/٦ ، ٧٥ ، والتصريح ١٨٩/٢ ، والهمع ١٨١/١ ، ١٥٧/٢ ، والدرر ١٥٧/١ ، ٣١٨/٢ ، والاشموني ٢٩٩/١ ، ١٨٣/٣ ،

و ديوان الشاعر ٥٩ .

(٢) الكتاب ٨/١ .

جاءت عمل من كلام العرب أن يكون الشاعر قد اقتطع بعض الكلمة للضرورة، وأبقى بعضها لدلالة المبقي على المحذوف منها، وبناءها بناء (يد) و (دم)، وجبرها بالإضافة، وألحقها الياء في اللفظ لوصول القافية .

ووجه آخر : أن يكون حذف الألف من ( الحمام ) فبقى ( الحمم ) ، وأبدل من الليم الثانية ياء استثقالا للتضعيف ، كما قالوا : تظنيت في تظننت ، ثم كسر ما قبل الياء لتسلم من الانقلاب إلى الألف .

ووجه آخر : أن يكون حذف الليم للترخيم في غير النداء ضرورة ، وأبدل من الألف ياء ، كما يبدل من الياء ألف في قولهم : مدارى وعذارى ، وإنما أصله : مدارٍ وعذارٍ .

وفي الوجه الثانى من الأوجه الثلاثة التى ذكرها الأعلم تكلف حذف الألف - مع زيادتها - لتحصنها بالتوسط ، وفي الوجه الثالث مخالفة لما شرطه النحاة فى ترخيم الضرورة من كون الاسم المحذوف آخره صالحا للنداء ، لأن الاسم هنا غير صالح للنداء لكونه محلى بأل<sup>(١)</sup> .

وقال ابن عصفور فى الضرائر<sup>(٢)</sup> : « وذهب أبو العلاء للمعرى إلى أنه أراد : من ورق الحمام الحمي . أى الحمى ، فحذف للموصوف وأقام الصفة مقامه

(١) انظر أسرار النداء ١٣١ .

(٢) ص ١٤٣ .

وخفف الياء المشددة فقال : من ورق الحمى . ففي البيت على مذهبه ضرورة :  
إحداهما حذف للموصوف وإقامة الصفة مقامه ، مع أن الصفة غير خاصة بجنس  
الموصوف لأن ( الحمى ) قد يوصف بها غير الحمائم ، وذلك غير جائز  
في سعة الكلام : لا يجوز أن تقول : مررت بطويل • تريد : برجل طويل ،  
لأن الطول صفة غير خاصة بالرجل ، إذ قد يوصف به غيره ، والآخرى :  
تخفيف الياء المشددة « اهـ .

( حذف ياء المنقوص اكتفاء عنها بالكسرة )

أورد سيبويه في كتابه ثلاثة شواهد على هذه الضرورة ، هي قول خفاف  
ابن ندبة السلمي :

كَنَوَاحِ رِيشِ حَمَامَةٍ نَجْدِيَّةٍ

ومسحت باللَّسَيْنِ دَهْفَ الْإِنْمِدِ (١)

وقول مفرس الأسدي :

( وافر )

---

(١) انظر في البيت شرح ابن السيرافي لأبيات سيبويه ٢٧٧/١ ، وأبى جعفر  
النحاس ٢٩ ، وابن يعيش ١٤٠/٣ ، والانصاف ٥٤٦ ، ومغنى اللبيب ١٠٥ ،  
والضرائر لابن عصفور ١٢٠ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٤٣ ، وهو في  
الكتاب ٩/١ .

قَطِرَتْ بِمُصْطَلَى فِي يَغْمَلَاتٍ كَوَامِي الْأَيْدِ يَخْمِطُنَ السَّرِيحَا (١)

وقول الأعشى :

( كامل )

وأخو الغوانِ متى يشأَ يَصْرُ مِنْهُ وَيَكُنْ أَعْدَاءُ بُعَيْدٍ وَدَادٍ (٢)

أراد الأول : ( كنواحي ريش ) ، إذ هي جمع ناحية كجوار جمع جارية ، ونواحي الريش جوانبه وأطواقه ، فحذف الياء في الإضافة للضرورة .

وأراد الثاني : ( دواحي الأيدي ) فحذف الياء مع الألف واللام والضرورة .

وأراد الثالث : ( وأخو الغواني ) ، فحذف الياء مع الألف واللام للضرورة .

ووجه حذف الياء والاجتزاء عنها بالكسرة هنا التشبيه بقصر الممدود ، أو بحذفهم للياء مع الإفراد عن الإضافة والتنوين نحو قولهم : هذه نواحٍ ، وتلك أيدي ، وهن غوانٍ ، من جهة أن الألف واللام والإضافة يعاقبان التنوين ، فحكم لكل واحد منهما بحكم ما عاقبه (٣) .

(١) انظر في البيت شرح النحاس لأبيات سيبويه ٣١ ، والضرائر لابن عصفور ١٢٠ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢١ ، ٤٣ ، ١٤٣ ، ابن الشجري ٧٢/٢ ، والخصائص ٢٦٩/٢ ، ١٣٣/٣ ، والانصاف ٥٤٥ ، ومغنى اللبيب ٢٢٥ وهو في الكتاب ٩/١ ، ٢٩١/٢ .

(٢) انظر في البيت ابن السيرافي ٤٥/١ ، والنحاس ٣٠ ، وابن عصفور ١٢٠ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٤٣ ، والانصاف ٣٨٧ ، ٥٤٥ ، والهمع ١٥٧/٢ ، والدرر ١١٧/٢ ، وديوان الشاعر ٩٨ . وهو في الكتاب ١٠/١ .

(٣) انظر الضرائر لابن عصفور ١٢٠ .

قال ابن عصفور في الضرائر ص ١٢١ :

« ومن الناس من أنكر على صبيويه وغيره من النحويين جعلهم حذف الياء من « الأيد » وأمثاله من ضرورة الشعر ، واستدل على ذلك بأنه قد جاء في القرآن حذف الياء في غير رموس الآي ، وقرأ به عدة من القراء كقوله سبحانه وتعالى : « من يهد الله فهو المهتد ومن يضلل فلن تجد له ولياً مرشداً <sup>(١)</sup> » وفي آي غيرها . وهذا لا يلزم النحويين لأنهم إنما أرادوا من لغته إثبات الياء في الأيدي وأمثاله قد يحذفها في الضرورة لما ذكرناه اهـ <sup>(٢)</sup> .

( حذف الياء والواو الواقعتين صلة لضمير الغائب )

فأما حذف الياء في قول مالك بن خريم الحمداني . ( طويل )

فإن يك غنياً أو سميناً فإنني سأجعل عييتي لنفسه مقنعاً <sup>(٣)</sup>

أراد : لنفسه ، لحذف الياء ضرورة في الوصل تشبيهاً بها في الوتف .

وأما حذف الواو فقد ذكر صبيويه له أربعة شواهد ، وهي قول الشماخ : ( وافر )

له زجل كأنه صوت حاد إذا طلب الوسيقة ، أو زمير <sup>(٤)</sup>

(١) الكهف ١٧ .

(٢) وانظر أمالي ابن السجري ٧٢/٢ - ٧٣ .

(٣) انظر في البيت شرح ابن السيرا في الأبيات صبيويه ١٦٦/١ ، وشرح النحاس ٣٢ ، والضرائر لابن عصفور ١٢٣ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٥٢ ، والمقتضب ٣٨/١ ، ٢٦٦ ، والانصاف ٥١٧ .

وهو في الكتاب ١٠/١ .

(٤) انظر فيه شرح ابن السيرا في ٢٩٢/١ ، والنحاس ٣١ ، والضرائر لابن عصفور ٥٢ ، ١٢٣ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٥١ ، والمقتضب ٢٦٧/١ ، والخصائص ١٢٧/١ ، ٣٧١ ، ١٧/٢ ، ٣٥٨ ، والهمع ٥٩/١ ، والدرر ٣٤/١ ، وديوان الشاعر ٣٦ .

وهو في الكتاب ١١/١ .

وقول حنظلة بن فاتك : (طويل)

وَأَيُّقَنَّ أَنَّ أَخْلِيلَ إِنْ تَلْتَمِسْ بِهِ      يَكُنْ لِفَسِيلِ النَّخْلِ بَعْدَهُ آيِرُ (١)

وقول رجل من باهلة : (بسيط)

أَوْ مُعَبَّرُ الظُّهْرِ يُنْمِي عَنْ وَرَيْتِهِ      مَا حِجَّ رَبُّهُ فِي الدُّنْيَا وَلَا اعْتَمَرَ (٢)

وقول الأعشى : (طويل)

وَمَا لَهُ مِنْ مَجْدٍ تَلِيدٍ وَمَا لَهُ  
مَنْ الرِّيحُ حَظَّ لَا الْجَنُوبُ وَلَا الصَّبَا (٣)

حذفت الواو الواقعة صلة لهاء الضمير في : « كَأَنَّهُ » ، و« بعده » ،  
و« ربه » ، و« وماله من مجد » ، إجراء لها مجرى الوقف .  
والإتيان بحركة هاء الغائب كاملة من غير صلة - أى من غير إشباع -

(١) انظر فيه ابن السيرافي ١٧٢/١ ونسبه الى تليد العيشى ، وشرح النحاس  
الآبيات لكتاب ٣٣ ، والضرائر لابن عصفور ١٢٣ ، والانصاف ٥١٧ .  
وهو فى الكتاب ١١/١ .

(٢) انظر فيه ابن السيرافي ٢٨٠/١ ، والنحاس ٣٣ ، والضرائر لابن عصفور  
١٢٣ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ١٥١ ، والمقتضب ٣٨/١ ، والانصاف  
٥١٦ .

وهو فى الكتاب ١٢/١ .

(٣) يهجو عمرو بن المنذر فيقول : هو لم يرث مجدا ولا كسب خيرا ،  
فليس له خط من الريحين الجنوب والصبا ، وهما أكثر الرياح عندهم خيرا .  
وانظر فى البيت شرح ابن السيرافي ٩٤/١ ، وشرح النحاس ٣٣ ،  
والضرائر لابن عصفور ١٢٣ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ١٥٠ ، والمقتضب  
٣٨/١ ، ٢٦٦ ، والانصاف ٥١٦ .

وهو فى الكتاب ١٢/١ .

يسمى (اختلاسا) ، وقد ذكر أستاذنا الشيخ عضية<sup>(١)</sup> أن اختلاص حركة هاء الغائب الذي جعله سيبويه والمبرد<sup>(٢)</sup> من الضرور والشعرية جاء في آيات كثيرة في القراءات السبعية المتواترة ، منها قوله تعالى : « فبهداهم اقتده »<sup>(٣)</sup> ، وقوله عز وجل « فآلقه إليهم »<sup>(٤)</sup> ، وقوله سبحانه « وإن تشكروا يرضه لكم »<sup>(٥)</sup> .

والحق أن هناك فرقا بين اختلاص حركة هاء الغائب في الضرورة وما ورد في القراءات السبعية المتواترة ، ذلك أن هاء الضمير في الآيات القرآنية المذكورة ونحوها كانت مسبوقة بحرف علة ساكن ، فالفعل « يرضه » كانت الهاء فيه مسبوقة بألف ساكنة ثم حذفت للجزم ، وهاء الضمير إن سبقت بحرف علة ساكن واو أو ياء أو ألف فالتحذف الياء والواو بعدها . قال سيبويه في باب إثبات الياء والواو في الهاء التي هي علامة الإضمار وحذفها :

« فإذا كان قبل الهاء حرف لين فإن حذف الياء والواو في الوصل أحسن ، لأن الهاء من مخرج الألف ، والألف تشبه الياء ، والواو تشبههما في المد وهي أختهما ، فلما اجتمعت حروف متشابهة حذفوا ، وهو أحسن وأكثر ، وذلك قولك : عليه يافى ، ولديه فلان ، ورأيت أباه قبل ، وهذا أبوه كما ترى ،

(١) بهامش المقتضب ١٧٧/١ .

(٢) انظر المقتضب ١٧٦/١ .

(٣) سورة الأنعام - آية ٩٠ ، وانظر غيث النفع ٩٣ ، والنشر ٢٦٠/٢ ، والبحر المحيط ١٧٦/٤ .

(٤) سورة النمل - آية ٢٨ ، وانظر غيث النفع ١٩١ ، والنشر ٣٣٧/٢ ، والبحر المحيط ٧٠/٧ .

(٥) سورة الزمر - آية ٧ ، وانظر غيث النفع ٢٢٠ ، والنشر ٣٦٢/٢ ، والبحر المحيط ٤١٧/٧ .

« وأحسن القراءتين » ونزلناه تنزيلا<sup>(١)</sup> ، و « إن تحمل عليه يلهث<sup>(٢)</sup> » ،  
« وشروه بمن نجس<sup>(٣)</sup> » ، و « خذوه فغلوه<sup>(٤)</sup> » ، والإمام عربى<sup>(٥)</sup> ،

فصلة الضمير كانت محذوفة فى الفعل ( يرضاه ) — قبل الجزم ، فلما جزم  
الفعل وحذفت الألف للجزم لم يعتمد بالحذف وبقيت الصلة استصعابا للأصل ،  
وحمل عليه أمره نحوه : افتده ، وألقه ... إلخ ، وليس كذلك ماورد فى الشعر  
شاهدا على الضرورة المذكورة ، إذ لم تسبق فيه هاء الضمير بحرف علة ساكن ،  
وعلى هذا يمكن القول بأن حذف الصلة إنما يكون ضرورة — عند  
ميبويه<sup>(٦)</sup> — إذا لم يكن ما قبل هاء الضمير علة ساكنة فى الأصل كالآبيات  
التي تقدم ذكرها .

وقد حكم النخاعة على هذه الضرورة قياسا واستعمالا . قال ابن جنى  
فى الخصائص :

« وما ضعف فى القياس والاستعمال جميعا بيت الكتاب .

(١) سورة الاسراء . آية ١٠٦ .

(٢) سورة الاعراف . آية ١٧٦ .

(٣) سورة يوسف . آية ٢٠ .

(٤) سورة الحاقة . آية ٣٠ .

(٥) الكتاب ٢٩١/٢ ، وانظر المقتضب ١٧٥/١ .

(٦) قال السيرافى : فصل سيويه بين الهاء التى قبلها واو أو ياء ساكنة أو  
الف ، فاختر فيها أن تحرك ولا توصل بحرف ، نحو عليه ، و ( ألقى عصاه ) ،  
و ( خذوه ) واختار فى الهاء التى قبلها ساكن غير الواو والياء والألف أن توصل بالواو  
( منه آيات ) ، وأصابتهو جائحة ، واختار أبو العباس حذف الصلة فى منه  
وأصابته ، ولم يفرق بين حرف اللين وغيره وهذا هو الصحيح « ١٠ هـ هامش  
الكتاب ٢٩١/٢ ، وانظر الضرائر لابن عصفور ١٢٤ .



له زجل كأنه صوت حاد إذا طلب الوسيقة ، أو زمير

فقوله : ( كأنه ) — بحذف الواو وتبقيّة الضمة — ضعيف في القياس ، قليل في الاستعمال .

ووجه ضعف قياسه أنه ليس على حد الوصل ولا على حد الوقف ، وذلك أن الوصل يجب أن يتمكن فيه واؤه ، كما تمكنت في قوله في أول البيت ( لهو زجل ) ، والوقف يجب أن تحذف الواو والضمة فيه جميعا ، وتسكن الهاء ، فيقال : ( كأنه ) ، فضم الهاء بغير واو منزلة بين منزاتى الوصل والوقف ، وهذا موضع ضيق ، ومقام زلخ ، لا يتقيد بإيناس ، ولا ترسو فيه قدم قياس ، وقال أبو إسحاق في نحو هذا : إنه أجرى الوصل مجرى الوقف ، وليس الأمر كذلك لما أريتك من أنه لا على حد الوصل ولا على حد الوقف اهـ<sup>(١)</sup> .

( حذف الياء من ( هي ) والواو من ( هو ) )

استشهد سيبويه على حذف الياء من ( هي ) بقول الشاعر : ( رجز )

دارُ لسُعدى إذْهِ مِنْ هَوا كَا<sup>(٢)</sup>

(١) الخصائص ١٢٧/٣ .

(٢) وصف دارا خلت من سعدى ، فتغيرت بعدها ، وذكر أنها كانت لها دارا ومستقرا إذ كانت مقيمة بها ، فكان يهواها باقامتها فيها . وانظر في البيت الضائر لابن عصفور ١٢٦ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٥٢ ، والخزانة ٥/٢ ، ٢٦٤/٥ ، ١٣٨/٨ ، والخصائص ٨٩/١ ، والانصاف ٦٨٠ ، وشرح شواهد الشافية ٢٩٠ ، وابن الشجرى ٢٠٨/٢ ، وابن يعيش ٩٧/٣ ، والهع ٦١/١ ، والدرر

واستشهد على حذف الواو من (هو) بقول الآخر : (بسيط)

بَيْفَاهُ فِي دَارِ صَدَقٍ قَدْ أَقَامَ بِهَا حِينًا يُعَلِّمُنَا وَمَا نُفَعِّلُهُ (١)

أراد الأول: إذ هي ، فحذف الياء - التي هي جزء من الضمير عند البصريين (٢) - لضرورة . قال الأعمى : «أراد: إذ هي ، فسكن الياء أولاً للضرورة ، ثم حذفها ضرورة أخرى بعد الإسكان ، تشبيها لها بعد سكنها بالياء اللاحقة في ضمير الغائب إذا سكن ما قبله ، والواو اللاحقة له في هذه الحال ، نحو : عليه ، ولديه ، ومنه ، وعنه» اهـ (٣) .

ومعنى هذا أنها ضرورة مركبة ، وأحسن من هذا التوجيه ما قاله ابن يعيش في مبحث للمضمرات ٩٧/٣ : «وتقول في الواحدة المؤنثة (هي) بفتح الياء ، كأنهم قووها بالحركة ، إذ كان الضمير المنفصل عندهم يجرى مجرى الظاهر ، وأقل ما يكون عليه الظاهر ثلاثة أحرف ، ولما كان (هو) و (هي) على حرفين قويا بالحركة ، وكانت الفتحة أولى لخطفتها ، وذهب الكوفيون إلى أن الاسم الهاء وحدها ، كما ذكرنا في (هو) الذي للمذكر (٤) ، واحتجوا لذلك بحذف الياء في نحو قوله :

ديار سعدى إذ هو من هواكا

- 
- (١) انظر فيه الانصاف ٦٧٨ ، وهو في الكتاب ١٢/١ مما جهل قائله .  
 (٢) ويرى الكوفيون أن الاسم هو الهاء وحدها - انظر المسألة السادسة والتسعين في الانصاف ٦٧٧ .  
 (٣) الخزانة ٥/٢ ، والانتصاف بهامش الانصاف ٥١٣ .  
 (٤) انظر ابن يعيش ٩٦/٣ .

وليس في ذلك حجة ؛ لأن ذلك من ضرورات الشعر ، وفيها ثلاث لغات :  
 ( هـ ) بتخفيف الياء وفتحها ، لما ذكرنا من إرادة تقوية الاسم ،  
 و ( هـ ) بتشديد الياء مبالغة في التقوية ، ولتنصير على أبنية الظاهر ،  
 و ( هـ ) بالإسكان تخفيفاً<sup>(١)</sup> ، وينبغي أن يكون الحذف في قوله :

« إذ ه من هوا كا » على لغة من أسكن لضعفها ، إذ المفتوحة قد قويت  
 بالحركة « اه .

وبناء على ما ذكره ابن يعيش لم يرتكب الراجز سوى ضرورة واحدة هي  
 حذف الياء الساكنة ، حتى لا يترتب على ارتكاب هذه الضرورة قبحان :  
 كونها مركبة ، وإبقاء الضمير المنفصل على حرف واحد .

وأراد الآخر : بينا هو ، فحذف الواو للضرورة ، ويقال في توجيه ضرورة  
 حذف الواو من ( هو ) ما قيل في توجيه ضرورة حذف الياء من ( هي ) :

( حذف نون « لكن » لالتقاء الساكنين )

استشهد سيديويه على هذه الضرورة بقول النجاشي : ( طويل )

فلستُ بآرئيه ولا أستطيعه

ولاك اسقى إن كان مأوكٌ ذا ضل<sup>(٢)</sup>

(١) في شرح الكافية للرضى ١٠/٢ . أن التشديد للياء والواو في هي وهو لغة  
 همدان ، والتسكين لغة قيس وأسد .

(٢) انظر في البيت شرح ابن السيرافي في لآبيات ١٣٥/١ ، والنحاس  
 ٣٠ ، والضرائر لابن عصفور ١١٥ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٢٣ ، والألوسي  
 ٦٦ ، والخزانة ٤١٨/١٠ ، والخصائص ٣١٠/١ ، وأمالى ابن الشجرى ٣٨٥/١ ،  
 وابن يعيش ١٤٢/٩ ، والانصاف ٦٨٤ ، ومغنى اللبيب ٢٩١ ، والهمع ١٥٦/٢ ،  
 والدرر ٢١٠/٢ ، والأشمونى ٢٧١/١ . وهو في الكتاب ٩/١ .

قال الأعلام : « حذف النون من ( لـكن ) لاجتماع الساكنين ضرورة لإقامة الوزن ، وكان وجه الكلام أن يكسر لالتقاء الساكنين . شبهها في الحذف بحروف المد واللين إذا سكنت وسكن ما بعدها (١) نحو : يغزو العدو ، ويقضى الحق ، ويخشى الله ، ولما استعمل محذوفاً نحو : لم يك ، ولا أدرك (٢) . »

( حذف التنوين لالتقاء الساكنين )

قال سيبويه في الكتاب ٨٥/١ : « وزعم عيسى أن بعض العرب ينشد هذا البيت لأبي الأسود الدؤلى :

( متقارب )

فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ وَلَا ذَاكِرِ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلاً (٣)

لم يحذف التنوين استخفافاً ليعاقب المجرور ، وإن كنهه حذفه لالتقاء الساكنين ، كما قال : رعى القوم ، وهذا اضطراب ، وهو مشبه بذلك الذى ذكرت لك ، اهـ .

استشهد سيبويه بالبيت المذكور على حذف التنوين من اسم الفاعل

(١) أى من حيث كانت النون ساكنة وفيها غنة وهى فضل صوت فى الحرف كما أن حروف المد واللين ساكنة ، والمد فضل صوت .

(٢) هامش الكتاب ط بولاق ٩/١ .

(٣) غير مستعتب : غير راجع بالعتاب عن قبح ما يفعل . وانظر فيه شرح ابن السيرافى ٦٦/١ ، والنحاس ١٠٣ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ١٢٤ ، والألوسى ١١٢ ، وضرائر الشعر لابن عصفور ١٠٥ ، والمقتضب ٣١٢/٢ ، وابن الجرى ٣٨٣/١ ، وابن يعيش ٩/٢ ، ٣٤/٩ ، ومغنى اللبيب ٥٥٥ ، والانصاف ٦٥٩ ، والهمع ١٩٩/٢ ، والدرر ٢٣٠/٢ ، والخزانة ٣٧٤/١١ ، وملحقات ديوان الشاعر ١٢٢ .

« ذاكر <sup>(١)</sup> » لضرورة الشعر . قال البغدادي : في خزنة الأدب ٣٧٥/١١  
« وإنما أثر حذف التنوين للضرورة على حذفه لإضافة لإرادة تأمل  
المتعاطفين في التنكير <sup>(٢)</sup> » .

وقال الأعلام موجها الضرورة في البيت للذكور: « وفي حذف تنوينه لالانقاء  
الساكنين وجهان : أحدهما أن يشبه بحذف التنوين الخفيفة إذا لقيها  
ساكن ، كقولك : اضرب الرجل ، تريد اضرب ابن . »

والوجه الثاني : أن يشبه بما حذف تنوينه من الأسماء الأعلام إذا وصف  
بأبن مضاف إلى علم ، كقولك : رأيت زيدا بن عمرو .

وأحسن ما يكون حذف التنوين للضرورة في مثل قولك : هذا زيد الطويل ؛

(١) رواية سيبويه بكسر الراء ، بتقدير : ولا غير ذاكر ، فحذف المضاف  
وأبقى المضاف إليه مجرورا على حد قول أبي داود :  
أكل امرئ تحسبين امرأ  
ونار توقد بالليل نارا  
أي : وكل نار ، ورواية غيره بنصب اسم الفاعل « ذاكر » عطفا على  
« غير » .

(٢) أي صورة ، وإلا فاسم الفاعل اضافته غير محضة يبقى معها على التنكير إلا إذا  
قامت قرينة على مضيئه . قال سيبويه في الكتاب ٨٣/١ : « وأعلم أن العرب يستخفون في حذفون  
النون والتنوين ولا يتغير من المعنى شيء ، وينجر المفعول لكف التنوين من الاسم  
فصار عمله فيه الجر ، ودخل في الاسم معاقبا للتنوين ، فجرى مجرى : غلام  
عبد الله في اللفظ لأنه اسم ، وإن كان ليس مثله في المعنى والعمل ، وليس يغير  
كف التنوين إذا حذفته مستخفا من المعنى شيئا ، ولا يجعله معرفة ، فمن ذلك  
قوله عز وجل ( كل نفس ذائقة الموت ) ، ( وأنا مرسلو الناقة ) ، ( ولو ترى إذ  
المجرمون ناكسو رؤوسهم ) ، و ( غير محلى الصيد ) . فالمعنى ( ولا آمين البيت  
الحرام ) ، ويزيد هذا عندك بيانا لقوله عز وجل : ( هديا بالغ الكعبة ) و ( عارض  
مطرنا ) ، فلو لم يكن هذا في معنى النكرة والتنوين لم توصف به المبكرة » ١ هـ .  
( ٦ - سيبويه )

لأن النعت والمنعوت كالشيء الواحد ، فيشبهه بالمضاف والمضاف إليه <sup>(١)</sup> اهـ .

وذكر الجرمي أن حذف التنوين لالتقاء الساكنين مطلقا لغة <sup>(٢)</sup> ،  
وعليها قرئ : « قل هو الله أحد » ، الله الصمد <sup>(٣)</sup> بدون تنوين « أحد » ،  
و« ولا الليل سابق النهار » <sup>(٤)</sup> بدون تنوين « سابق » مع نصب « النهار » .

وذكر أبو حيان في البحر المحيط ٥٢٨/٨ أن حذف التنوين لالتقاء  
الساكنين موجود في كلام العرب ، وأكثر ما يوجد في الشعر <sup>(٥)</sup> .

ويبدو — في ضوء ما تقدم — أن حذف التنوين لالتقاء الساكنين لغة  
قليلة لبعض العرب ، وعليها جاءت القراءة في سورتي يس والإخلاص وهي  
من الشواذ ، ولعله هذه اللفة ورداعتها لم يعتد بها سيبويه ، وإنما اعتد بما ثبت  
عند الأكثرين ، والثابت عن هؤلاء أنهم لا يحدفون التنوين لالتقاء الساكنين  
إلا في الضرورة .

قال البغدادى : « والتنوين يحدف وجوبا للإضافة ، نحو غلامك ، ولشبهها

(١) هامش الكتاب ط بولاق ٨٦/١

(٢) انظر همع الهوامع ١٩٩/٢

(٣) سورة الاخلاص — الايتان (١) ، (٢) — وذكر في البحر المحيط ٥٢٨/٨  
أنها قراءة أبان بن عثمان ، وزيد بن على ، ونصر بن عاصم ، وابن سيرين ،  
والحسن ، وابن أبى اسحاق ، وأبى عمرو ( فى رواية يونس ومحسوب والاصمعي  
واللؤلؤى وعبيد وهارون عنه ) ، وانظر مختصر الشواذ لابن خالويه ١٨٢ .

(٤) سورة يس — الآية (٤٠) — وفى البحر ٣٣٨/٧ أنها قراءة عمارة بن عقيل  
ابن بلال بن جرير الخطفى . قال المبرد : سمعته يقرأ ، فقلت : ما هذا ؟ قال :  
أردت : سابق النهار — ( بتنوين سابق ) — فحدفت لانه أخف . اهـ وانظر مختصر  
الشواذ ١٢٥

(٥) ومنه قول الشاعر :

عمرو الذى هشم الثريد لقومه  
وقول الآخر :

حميد الذى أمج داره  
أخو الخمر ذو الشيبة الاصلع

وانظر المقتضب ٣١١/٢ ، وأمالى ابن الجرى ٣٨٢/١ .

نحو لا مال لزبد ، إذا لم تقدر اللام مقحمة ، فإن قدرت فهو مضاف ،  
 ولدخول أل كالرجل ، ولما نفع الصرف نحو فاطمة ، والوقوف في غير النصب ،  
 وللانصال بالضمير نحو ضاربك فيمن قال إنه غير مضاف ، والبناء في النداء  
 وغيره نحو يارجل ، ولارجل ، ولكون الاسم موصوفاً بابن ، وحذوه في غير  
 ذلك فإنما سببه مجرد التقاء الساكنين ، وهو غير جائز إلا في الشعر (١) . . .

( حذف « ما » من « إِمَّا » )

قال سيبويه في الكتاب ١٣٤/١ . « وأما قول الشاعر . ( وافر )

لقد كذبتك نفسك فا كذبتُها  
 فإن جزعاً وإن إجمال صبر (٢)

فهذا على ( إِمَّا ) ، وليس على ( إن ) الجزاء ، وليس كقولك : إن حقاً  
 وإن كذبا .

فهذا على ( إِمَّا ) محمول ، ألا ترى أنك تدخل الفاء ، ولو كانت على  
 ( إن ) الجزاء — وقد استقبلت الكلام — لاحتجت إلى الجواب ،

(١) خزانة الادب ٣٧٥/١١ .

(٢) نسبه ابن السيرافي ١٤٢/١ الى دريد بن الصمة ، وذكر أن الشاعر  
 يخاطب امرأته فالخطاب المؤنث ، وروى صدره بلفظ : فقد كذبتك نفسك فاصديقها .  
 ووافقه البغدادي في الخزانة ٩٣/١١ ، ١٠٩ ، وانظر في البيت شرح النحاس  
 لايات الكتاب ٢٤٥ ، والالوسي ١٠٤ ، وما يخسوز للشاعر في الضرر ١٥٩ ،  
 والمقتضب ٢٨/٣ ، وابن يعيش ١٠١/٨ ، ١٠٤ ، وهو في كتاب ١٣٤/١ ٤٧١ ، ٦٧٢ .

فليس قوله : « فإن جزعا » كقوله : « إن حقا وإن كذبا » ، ولكن على قوله تعالى ( فإِذَا مَنَّا بَعْدُ وَإِذَا فِداءً (١) ) ... ،

الشاهد في بيت الكتاب قوله « فإن جزعا ، وإن إجمال صبر » إذاً الأصل : فإِذَا جزعا وإِذَا إجمال صبر ، كقوله تعالى : ( فإِذَا مَنَّا بَعْدُ وَإِذَا فِداءً ) ، فحذف ( ما ) من ( إِمَّا ) في البيت للضرورة الشعرية ، وقد ذكر سيبويه الدليل على أن ( إن ) في البيت — في الموضعين — هي ما تبقى من ( إِمَّا ) بعد حذف ( ما ) (٢) وليست ( إن ) الشرطية ، وهو دخول الفاء عليها (٣) ، إذ لو كانت شرطية — وقد اقترنت بالفاء — لكانت شرطاً مستأنفاً محتاجاً إلى جواب ، ولا يصلح ما تقدمه أن يسد مسد الجواب ، لمنع الفاء أن يكون الجواب فيما قبله ، وذلك أن ما قبل ( إن ) قد يكون مغنياً عن الجواب إذا لم يدخل عليها شيء من حروف العطف ، كقولك أكرمك إن جئتني ، فإن أدخلت عليها فاءً أو ( ثم ) بطل أن يكون ما قبلها مغنياً عن الجواب . لا يجوز : أكرمك فإن جئتني ، ولا : أكرمك ثم إن جئتني ، حتى تأتي بالجواب فتقول : أكرمك فإن جئتني زدت في الإكرام . فلذلك بطل أن يكون « فإن جزعا » على معنى المجازاة وصارت بمعنى ( إِمَّا ) لأنها تحسن في هذا للموضع ، وحذف ( ما ) للضرورة (٤) .

وقال سيبويه في الكتاب ١/١٣٥ : « ولا يجوز طرح ( ما ) من ( إِمَّا ) إلا في الشعر . »

(١) سورة محمد ( عليه السلام ) — آية ٤ .

(٢) بناء على مذهبه في ( إِمَّا ) ، فهو يراها مركبة من ( ان ) و ( ما ) .

(٣) في قوله : « فإن جزعا » .

(٤) انظر السيرافي بهامش الكتاب ١/١٣٥ ط بولاق ، والخزانة ١١/٩٤ .



قال النَّمِيرُ بن تَوَلَّبٍ : (متقارب)

سَقْتَهُ الرَّوَاعِدُ مِنْ صَيِّفٍ وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَعْدَمَ (١)

وإنما يريد : وإمّا من خريف .

أورد سيبويه هذا البيت شاهدا على حذف (ما) من (إمّا) كالشاهد في البيت الذي قبله ، إلا أن هذا البيت خلا من الدليل الذي ساقه سيبويه في البيت الأول على أن (إن) فيه ليست للجزاء ، وإنما أصلها (إمّا) فحذفت (ما) ، ولذا خالفه الأصمعي واللبرد وذكر أن (إن) في هذا البيت شرطية حذف الفعل بعدها لتقدم ما يدل عليه ، والفاء واقعة في جوابها ، والتقدير عندهما : سقته الراعد من صيِّف وإن سقته من خريف فلن يعدم الرى (٢) .

أما تقدير سيبويه فهو — كما قال الأعم — سقته الرواعد إمّا من صيِّف وإمّا من خريف ، فلن يعدم الرى البتّة .

وترتب على تقدير سيبويه ضرورتان : حذف (إمّا) في أول البيت

(١) الرواعد : جمع راعدة ، وهى السحابة الماطرة وفيها صوت الرعد غالبا ، والصيِّف بتشديد الياء المكسورة : المطر الذى يجىء فى الصيف ، والخريف : الفصل المشهور الا انه أطلق وأريد به مطره . قال الأعم : « وصف وعلا يألّف قصبة مخضبة فى جبل حصين لا يوصل اليه ، والامطار ملازمة له ولا تعيبه ، فلا يحتاج الى أن يسهل فيصاد ، وهو مع ذلك لا ينجو من الحتف » .

وانظر فيه شرح النحاس لايبيات الكتاب ١١٤ ، وضرائر الشعر لابن عصفور ١٦٢ ، واللويس ١٠٣ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ١٥٩ ، والخصائص ٤٤١/٢ ، ومغنى اللبيب ٥٩ ، ٦١ ، والخزانة ٩٣/١١ ، ١١٢ ، وابن يعيش

١٠٢/٨ وديوان الشاعر ١٠٤ وهو فى الكتاب ١٣٥/١ ، ٤٧١ . (٢) انظر خزانة الادب ٩٤/١١ ، وهامش المقتضب ٢٨/٣ ، وابن يعيش

للدلالة (إِثْمًا) الثانية عليها ، ولم يلزمه سيبويه على هذه الضرورة ولم يشر إليها في الكتاب ، ثم حذف (ما) من (إِثْمًا) الثانية .

وقد رجح الأعلام تقدير سيبويه على غيره ، فقال : « وتقدير سيبويه أولى لما فيه من عموم الرتبة في كل وقت من صيف أو خريف ، ولا يصح هذا المعنى على تقدير الأصمعي وأصحابه ، لأنهم جعلوا رتبة لسقى الخريف له خاصة (١) » .

وكذلك فعل ابن هشام فقال معقبا على رأى الأصمعي والمبرد : وليس بشيء ، لأن المراد وصف هذا الوعل بالرتبة على كل حال ، ومع الشرط لا يلزم ذلك (٢) .

والذي أراه أن ما ذكره الأصمعي والمبرد في هذا البيت أولى مما ذكره سيبويه ، وذلك أن تقدير سيبويه يترتب عليه — كما سبق — وقوع ضرورتين في البيت ، حذف (إِثْمًا) الأولى إذ لا تستعمل (إِثْمًا) — عند البصريين — إلا منكرة كما قال الأعلام ، والاكتفاء بواحدة إجراء لها مجرى (أو) (٣) ، وحذف (ما) من (إِثْمًا) الثانية .

وفي ادعاء هذا الحذف ما فيه من التكلف دون حاجة أو دليل ، ومخالفة للضابط الذى نص عليه سيبويه نفسه في الكتاب « لا يحمل على الاضطراب والشاذ إذا كان له وجه جيد (٤) » .

(١) هامش الكتاب ١٣٥/١ .

(٢) مغنى اللبيب ٥٩ .

(٣) ومن ذلك قول الفرزدق :

تهاض بدار قد تقادم عهدا

أى : أما بدار وأما بأموات .. وانظر ابن يعيش ١٠٢/٨ ، والهمع ١٣٥/٢ .

(٤) الكتاب ٢٩٤/١ .

ليس هناك ما يدعونا إلى القول بوقوع ضرورتين وأمامنا سبيل أخري  
يفي بها اللفظ ، ويستقيم بها معنى الكلام ، دون ضرورة ما ، فلا يؤدي  
إلى الضرورة أولى مما يؤدي إليها ، ولذا قال ابن يعيش بعد أن ذكر التقديرين  
تقدير الأصمعي والمبرد وتقدير سيبويه « ولا يبعد ما قاله سيبويه ، وإن كان  
الأول أظهر <sup>(١)</sup> » .

وقال العلامة الدماميني في شرحه لمغنى اللبيب معلقا على تضعيف ابن هشام  
رأي الأصمعي والمبرد بأنه لا يلزم عليه وصف الوعل بالرئ على كل حال :  
« ومعنى كلام المصنف <sup>(٢)</sup> أن جعل (إن) شرطية يصير الرئ معلقا بسقي  
السحائب له في الخريف ، ومفهومه انتفاء الرئ عند انتفاء هذا الشرط ،  
وهو منافي للغرض ، وفيه نظر ، لأننا لانسلم أن المقصود وصف هذا الوعل  
بالرئ على كل حال ، وإنما الغرض وصف حاله بحسب الواقع ، فأخبر أولا  
بما وقع من سقي سحائب الصيف له ، وذلك مقتضى لربه منها ، ثم أخبر ثانيا  
بأن سحائب الخريف إن سقته بعد ذلك حصل له الرئ للمستمر .

ولو سلم أن المقصود ما ذكر من وصفه بالرئ دائما ، فمع الإتيان بإمّا  
التي هي لأحد الشيئين لا يلزم ذلك ، إلا أن يقال إنها لتفصيل المسقي منه  
مع دوام السقي <sup>(٣)</sup> » .

ولم يذكر سيبويه في البيتين الذين أوردهما شاهدين على حذف (ما)  
من (إمّا) للضرورة علة هذه الضرورة ، لكنه في الجزء الثاني

(١) ابن يعيش ١٠٢/٨ .

(٢) يعني ابن هشام .

(٣) تحفة الغريب ٩٩ ، وحاشية الدسوقي على المغنى ٨٥/١ ، والخزانة

من الكتاب ذكر أن (إما) هذه مركبة من (إن) و (ما) وقال : «والدليل على أن (ما) مضمومة إلى (إن) قول الشاعر :

لقد كذبتك نفسك فاكذبها فإن جزعا وإن إجمال صبر

وإنما يريدون (إمّا) <sup>(١)</sup> ،

وهذا النص يوضح أن علة هذه الضرورة الرد إلى الأصل كما صرح بذلك المبرد في المقتضب <sup>(٢)</sup> .

( ترخيم غير المنادى المختوم بالهاء على لغة التمام )

قال سيبويه في الكتاب : « ( هذا بابٌ يكون الاسمُ بعد ما يُحذفُ منه الهاءُ بمنزلة اسمٍ يتصرفُ في الكلام لم تسكن فيه هاءٌ قطُّ ) وذلك قول بعض العرب وهو عنترَةُ العبسي :

( كامل )

يدعونَ عَنترُ والرماحُ كأنها أَشطانُ بئرٍ في لَبانِ الأدهمِ <sup>(٣)</sup>

(١) الكتاب ٦٧/٢ .

(٢) ٢٨/٣ ، ومخالفة المبرد لسيبويه إنما هي في البيت الثاني وقد ذكرها في نقده للكتاب ، أما بالنسبة للضرورة في هذا البيت فقد اتفق معه فيها في المقتضب ٢٨/٣ والكامل ١٥٥/٣ .

(٣) الاشطان : حبال البئر جمع شطن ، واللبان : الصدر ، والشاهد فيه ترخيم عنترَة في النداء على لغة من لا ينتظر ولا ضرورة فيه .

انظر فيه المحتسب ١٠٩/١ ، وأمالى ابن الشجرى ٩٠/٢ ، ١٧٠ ، ومغنى اللبيب ٤١٤ ، والهمع ١٨٤/١ ، والدرر ١٦٠/١ ، وشرح النحاس لابيات سيبويه ١٨٧ . وهو في الكتاب ٣٣٢/١ .

جفلوا الاسم عنبراً وجعلوا الراء حرف الإعراب ، وقال الأسود بن يعفر

تصديقاً لهذه اللغة :

أَلا هَلْ لِهَذَا الدَّهْرِ مِنْ مُتَعَمِّلٍ      عَنِ النَّاسِ مَهْمَا شَاءَ بِالنَّاسِ يَفْعَلُ  
ثم قال :

وَهَذَا رَدَائِي عِنْدَهُ يَسْتَعِيرُهُ      لَيْسَلُجَنِي نَفْسِي أَمَالِ بْنِ حَنْظَلٍ<sup>(١)</sup>

وذلك لأن الترخيم يجوز في الشعر في غير النداء ، فلما رخم جعل الاسم  
بمنزلة اسم ليست فيه هاء ، وقال رؤبة :

إِمَّا تَرَيَنِي الْيَوْمَ أُمَّ حَمَزٍ      قَارَبْتُ بَيْنَ عَنَقِي وَجَمَزِي<sup>(٢)</sup>

وإنما أراد : أم حمزة ، وأما قول ذى الرمة :

دِيَارَ مَبَّةٍ إِذْمِي تُسَاعِفُنَا      وَلَا يَرَى مِثْلَهَا عُجْمٌ وَلَا عَرَبٌ<sup>(٣)</sup>

(١) البيتان من الطويل ، وقوله : «أمال بن حنظل» أصله : أمالك بن حنظلة ، فرخم المنادى على لغة من ينتظر ، ثم رخم حنظلة وهو غير منادى على لغة من لا ينتظر للضرورة وهو الشاهد ، وانظر فيه ابن السيرافي ٣١٤/١ ، والنحاس ١٨٧ ، وابن الشجري ١٢٧/١ ، ٨٩/٢ ، والمخصص ١٩٥/١٤ ، والضرائر لابن عصفور ١٣٦ ، وشرح التصريح ١٩٠/٢ وهو في الكتاب ٣٣٢/١ .

(٢) وصف كبره وإنه قد قارب بين خطاه في عنقه وجمزه ضعفاً ، والعنق والجمز ضربان من السير والجمز أشدهما وهو كالوثب . وانظر فيه ابن السيرافي ٣١٠/١ ، والنحاس ١٨٧ ، والمقتضب ٢٥١/٤ ، والانصاف ٣٤٩ ، وديوان الشاعر

• ٦٤

• وهو في الكتاب ٣٣٣/١ .

(٣) أنشد سيبويه هذا البيت في كتابه في موضعين ، أولهما في ( باب يحذف منه الفعل لكثرة في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل ) ١٤١/١ على أن « ديارمية » منصوب بأضمار قبل تقديره : أذكر ، والموضع الثاني هنا . وانظر في البيت شرح ابن السيرافي لأبيات الكتاب ٣٨٣/١ ، والنحاس ١٨٨ ، وأمالى ابن الشجري ٩٠/٢ ، والهمع ١٦٨/١ ، والدرر ١٤٥/١ ، والخزانة ٣٣٩/٢ ، وديوان الشاعر ٣ .

فزعهم يونس أنه كان يسميها مرة مئة ومرة في ، ويجعل كل واحد من  
الاسمين اسمها في النداء وفي غيره ، وعلى هذا المثال قال بعض العرب  
إذا رخصوا : يا طلع يا غتر ، وقد يكون قولهم : « يدعون غتر »  
بمنزلة مي ، لأن ناسا من العرب يسمونه غترا في كل موضع ، ويكون  
أن تجعله بمنزلة مي بعدما حذف منه ، وقد تكون مي أيضاً كذلك تجعلها  
بمنزلة ما ليس فيه هاء بعدما تحذف الهاء (١) .

ثم قال : « وأما فلان » فإما هو كناية عن اسم سُمي به المحدث عنه  
خاص غالب ، وقد اضطر الشاعر فبناه على حرفين في هذا المعنى .  
قال أبو النجم :

فِي لَجَّةِ أَمْسِكَ فُلَانًا عَنْ قُلِّ (٢)

عقد سيبويه هذا الباب للحديث عن ترخيم ما آخره هاء على لغة من  
لا ينوي المحذوف ، وتسمي لغة التمام كما تسمى لغة من لا ينتظر ، وهي أن لا تنوي  
المحذوف للترخيم ، وتجعل الباقي بعد الحذف اسماً برأسه ، وتعد الحرف الذي  
صار آخر الكلمة بعد الحذف كأنه آخر الاسم في أصل الوضع من غير حذف .

(١) الكتاب ٣٣٢/١ - ٣٣٣ .

(٢) اللجة بفتح اللام وتشديد الجيم : اختلاط الاصوات في الحرب ، وقد  
رواه سيبويه في الجزء الثاني ص ١٢٢ بضم اللام ومعناها معظم البحر وتردد  
أمواجه كما جاء في المعجم الوسيط وهو هناك شاهد على أن فلا محذوف من فلان  
فاذا حقر ردت النون فقليل : فلين .

وانظر في البيت ابن السيرافي ٢٩٣/١ ، والنحاس ١٨٨ ، وأمالى ابن  
الشرجي ١٠١/٢ ، والالوسي ٦٠ ، وشرح التصريح ١٨٠/٢ ، والهمع ١٧٧/١ ،  
والدرر ١٥٤/١ ، والاشموني ١٦١/٣ ، والمقتضب ٢٣٨/٤ ، والخزانة ٣٨٩/٢ .

وشواهد سيبويه في هذا الباب نوعان : نوع رخم على هذه اللفظة في النداء وهو بيت عنتر ، وقد ذكر فيه سيبويه احتمالاً آخر وهو أن يكون مستعملاً بلا ترخيم على لغة من ساء عنترا في النداء وغيره .

والنوع الثاني - وهو ما يعيننا بالدرجة الأولى لكونه موضوع بحثنا - رخم على هذه اللفظة للضرورة لا للنداء ، وأول شواهد قول الأسود بن يعفر :

« أمال بن حنظل » أراد : حنظلة فرخمه ضرورة بحذف التاء ، ويلاحظ هنا أن الكلمة قبل ترخيمها كانت غير مصروفة للعلمية والتأنيث اللفظي ، فلما رخم بحذف التاء على لغة العام لم يعد فيها غير العلمية فصرفت .

وقول رؤبة « أم حمز » أصله : أم حمزة ، فرخم بحذف التاء من للمضاف إليه على لغة العام للضرورة ، وصرف كما بقية لزوال التأنيث بحذف التاء .

أما قول ذى الرمة « إذ مي » فقد ذكر سيبويه أن فيه احتمالين :

أن يكون ( مي ) أصله ( مية ) ، فيدخل البيت شاهداً معنا على ترخيم غير للننادى على لغة العام للضرورة ، وصرف مع بقاء التأنيث مع العلمية لكونه علماً ثلاثياً ساكن الوسط (١) .

(وأن يكون مي) — كما زعم يونس — تستعمل بالتاء وبدونها ، وعليه فلا ترخيم ولا ضرورة ، وصرفت كما تصرف دعد وهند كما سبق .

وأما قول أبي النجم « عن فل » فأصله : عن فلان وهو كناية عن حلم

(١) وما كان كذلك يجوز فيه الصرف وعدمه .

شخص وقد رخمه الشاعر في غير النداء للضرورة ، ويبدو أن سيبويه قد ذكر هذا البيت هنا استطراداً ، لأن الباب - كما تقدم - معقود للحديث عن ترخيم للنتهى بالهاء على لغة التمام وليس ( فلان ) مختوما بالهاء ، إلا أن سيبويه ذكر في هذا الباب أن قول العرب : يا قُلْ أَقْبَلْ ليس مرخاً ، وإنما بنوه على حرفين وجعلوه بمنزلة دم ، ومؤنثة : يا قُلَّةُ ، وهما كنايةتان عن نكرتين من جنس الإنسان بمعنى : يارجل ويا امرأة ، وهما مختصان بالنداء ، ثم استطرد فذكر أن ما جاء في بيت أبي النجم ليس هو الخصوص بالنداء وإنما هو ترخيم فلان للضرورة ، وأحسن ما يمكن أن يقال في توجيهه - في رأئي - الشاعر عامل فلانا معاملة عثمان فحذف الألف والنون شذوذاً<sup>(١)</sup>.

ومما جاء مرخاً في غير النداء للضرورة على لغة التمام وكان مختوما بالهاء ما ذكره سيبويه في الكتاب ١ / ٣٣٦ : « قال رجل من بني مازن (طويل)

على دماء الجَدْنِ إن لم تُفَارِقِ أَبَا حَرْدَبٍ لِيَلَاوِ أَصْحَابَ حَرْدَبٍ<sup>(٢)</sup>

(١) قال الأعلام : « الشاهد فيه استعمال فل مكان فلان في غير النداء ضرورة. وفي وضعه له هذا الموضع تقديران : أحدهما أن يكون أراد : عن فلان ، فحذف النون للترخيم في غير النداء ثم حذف الألف لزيادتها ، والآخر أن يكون نقله محذوفاً من قولهم : يافل ضرورة » . هامش الكتاب ١ / ٣٣٣ .

(٢) قال ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه ١ / ٣٦٨ : « قال سيبويه في الترخيم : قال مالك بن الربيب : على دماء البدن ..... البيت » . وهو في نسختي بولاق وهارون لرجل من بني مازن .

يخاطب الشاعر ناقته ويحثها على مفارقة أبي حردبة وكان لصا يقطع الطريق هو ومالك بن الربيب وجماعة معهما ، فتأب الشاعر وأقسم على عدم السرقة . وقوله : على دماء البدن قسم بايجاب بدن تنحر بمكة أن لم يفعل ما أقسم عليه . والبدن : جمع بدنة ، بالتحريك ، وهى الناقة تتخذ للنحر . وانظر في البيت أمالي ابن الشجرى ٢ / ٨٩ ، ٩١ ، وشرح النحاس لأبيات سيبويه ١٩٠ .



يريد : أبا حردبة وأصعاب أبي حردبة<sup>(١)</sup> ، فرخم (حردبة) في اللومضين  
في غير النداء ضرورة ، وأجراه بعد الترقيم مجرى غير للرخم في الإعراب ،  
وصرفه بعد أن كان غير مصروف لزوال التأنيث .

ومما جاء مرخاً في غير النداء للضرورة وكان مختوماً بالهاء ، لكنه  
يحمل أن يسكون على لغة التمام وغيرها ، مذكوره سيمويه في باب ما رخت  
الشعراء في غير النداء اضطراباً<sup>(٢)</sup> : « قال الراجز :

وقد وسطت ما السكا وحفظلا<sup>(٣)</sup> »

أراد الراجز : حفظلة ، فرخم بحذف الهاء في غير النداء ضرورة وفتحة  
اللام تحتمل أن تكون فتحة البناء التي في حفظلة على لغة من ينوي المحذوف  
أو لغة من ينتظر ، وهي أن ينوي للتسكلم المحذوف للترقيم فيعده في حكم  
الثابت ، ويبقى الحرف الذي صار آخر الكلمة بعد الترقيم على ما كان عليه  
من حركة أو سكون<sup>(٤)</sup> ، وقد منع للبرد هذه اللغة في الضرورة وسنتحدث  
عن ذلك قريباً إن شاء الله ، كما تحتمل فتحة اللام أن تكون نصباً على لغة

(١) حذف « أبى » ضرورة واعتماداً على علم السامع .

(٢) الكتاب ٣٤٢/١ .

(٣) قال ابن السيرافي ٢٨/٢ : « قال سيمويه في الترقيم : قال غيلان بن  
حريث : وقد وسطت مالكا وحفظلا » ، وكذا نسب في اللسان ( وسط ) المجلد  
الثالث ص ٩٢٤ وانظر ضرائر الشعر لابن عصفور ١٣٧ ، وما يجوز للشاعر في  
الضرورة ١٤٥ ، وأمالى ابن الشجرى ١٢٧/١ ، واللسان ( صيب ) م ٢ ص ٤٩٧

(٤) انظر أسرار النداء ١٢٤ .

التمام بالعطف على قوله « مالكا » ، والالف في « حظلا » على الإحتمال الأول للإطلاق وعلى الثاني بدل من التنوين (١) .

وما جاء من قبيل الرجز السابق ما أورده سيبويه في الكتاب ١ / ٣٤٣

« وقال زهير :

خذوا حظكم يا آل عكرم واذكروا  
أواصرنا ، والرحم بالغيب تذكروا (٢)

فالشاعر أراد : يا آل عكرمة ، فرخم بحذف الهاء للضرورة ، على مذهب البصريين ، ويأتى هنا - أيضاً - الاحتمالان المذكوران في الرجز السابق . قال الأعمى :

« الشاهد في ترخيم (عكرمة) وتركه على لفظه (٣) ، ويحتمل أن يجعل فتحته إعراباً على أن يجعله اسماً لمؤنث فلا تصرفه ، لأن (عكرمة) وإن كان اسم رجل فإنه يقع على القبيلة (٤) . »

ولما قلنا : على مذهب البصريين ، لأن الكوفيين يرون أن هذا البيت

(١) انظر أمالي ابن الشجرى ١ / ١٢٧ .

(٢) البيت من الطويل ، وانظر فيه ابن السيرافى ١ / ٣١٣ ، والنحاس ١٩٢ ، والضرائر لابن عصفور ١٣٨ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ١٤٥ ، وأمالي ابن الشجرى ١ / ١٢٦ ، ٢ / ٨٨ ، وابن يعيش ٢ / ٢٠ ، والانصاف ٣٤٧ ، والهمع ١٨١ / ١ ، والدرر ١ / ١٥٨ ، والخزانة ٢ / ٣٢٩ .

(٣) أى على لغة من ينتظر .

(٤) هامش الكتاب ١ / ٣٤٣ .

ونحوه مما رخم فيه للمنادى ، بناء على مذهبهم من جواز ترخيم المنادى إذا كان مضافا ويقع الحذف في آخر المضاف إليه ، ومنع ذلك البصريون ، وحلوا الحذف فيه على ترخيم غير المنادى للضرورة كما سبق <sup>(١)</sup> .

( إدخال الترخيم على الترخيم فيما كان مختوما بالهاء )

قال سيبويه في الكتاب ١ / ٣٣٤ : « واعلم أن ما يجعل بمنزلة اسم ليست فيه هاء أقل في كلام العرب ، وترك الحرف على ما كان عليه قبل أن تحذف الهاء أكثر ، من قبل أن حرف الإعراب في سائر الكلام غيره ، وهو على ذلك عربى ، وقد حملهم ذلك على أن رخموه حيث جعلوه بمنزلة مالا هاء فيه . قال العجاج :

فقد رأى الراؤنَ غيرَ البطلِ      أنكَ يا معاويَ ابنَ الأفضَلِ <sup>(٢)</sup>

يريد : معاوية .

يعنى سيبويه أن الترخيم على لغة من قال : يا فاطم ، فضم الميم ، أى على التمام ، أقل من الترخيم على لغة من قال : يا فاطم ، ففتح الميم ، أى على لغة من ينتظر وينوى المحذوف ويترك ما قبل الآخر على ما كان عليه قبل الترخيم

(١) انظر فى هذا الخلاف المسألة الثامنة والاربعين فى الانصاف ٣٤٧ ، وانظر أسرار النداء ١٠٤ .

(٢) أرجوزة العجاج فى الديوان بلفظ :

فقد رأى الراؤنَ غيرَ البطلِ      أنكَ يا يزيدَ ابنَ الأفضَلِ  
وفى شرح الديوان أن المعنى يزيد بن معاوية ، وكذا قال الاعلم ، وفى أرجوزة البكرى أنه يزيد بن عبد الملك .

وانظر فيه شرح ابن السيرافى ٣٩٥/١ ، والخصائص ٣١٦/٣ ، والهمع ١٨٤/١ ، والدرر ١٥٩ ، والخزانة ٣٧٨/٣ ، وديوان العجاج ٤٨ .

والعلة في هذا — كما ذكر سيديويه — أن الحرف الذي قبل الهاء يكون مفتوحاً في كل موضع ، والإعراب يقع على الهاء ، والضم إنما يدخل في النداء على الحرف الذي يقع عليه الإعراب قبل النداء ، والإعراب لا يقع على ما قبل الهاء ، فحروف الإعراب في سائر الكلام — سوى الترخيم على لغة التمام — واقعة على المحذوف للتخيم لا على ما قبله ، لذا كان الوجود عند سيديويه أن يكون ما قبل الهاء على الحال التي كان عليها قبل الترخيم .

« وهو على ذلك عربي » أي أن الترخيم على لغة التمام — مع بعده قياساً — وارد في كلام العرب ، وقد حملهم ذلك على أن رخوه حيث جعلوه بمنزلة ما لا هاء فيه « أي أنهم لما جعلوه بمدحذف الهاء بمنزلة اسم لم يحذف منه شيء لجيشته على لغة التمام حملهم ذلك على ترخيمه مرة أخرى ، كما يرخمون الاسم الذي لم يحذف منه شيء ، وعلى هذا جاء بيت العجاج ، فقد رخم أولاً على لغة التمام فقيل : يامعاوي ، بضم الياء ، ثم رخم مرة أخرى بحذف الياء وإبقاء الواو مكسورة على لغة من ينتظر ، و « يا ابن الأفضل » منادى ثان . قال أبو حيان « لأن بعض المنشدین له من العرب كان يقطع عند قوله : يامعاور ، ثم يبتدىء : يا ابن الأفضل <sup>(١)</sup> » ، وقال الأحم : « الشاهد فيه إدخال الترخيم على الترخيم في قوله : يامعاو ، وذلك أن الهاء قد اطردها حذفها للتخيم وكثر ، فكان الاسم لم تكن فيه هاء ثم أدخل عليه حرف النداء والياء آخره ، فحذفها للتخيم ، وهذا من أقبح الضرورة <sup>(٢)</sup> » ، ويذكر الأحم فيه احتمالاً آخر

(١) الهمع ١٨٤/١

(٢) هامش الكتاب ٣٣٤/١

فيقول : « ويحتمل أن تكون الياء من قوله : يا ابن الأفضل ، ياء معاوية على قوله : يا معاوى ابن الأفضل ، فتوهمت ياء ( يا ابن ) التي في النداء ، وإنما هي ياء معاوية <sup>(١)</sup> .

أى أن البيت ليس فيه ضرورة ، وإنما الشاعر رخم ( معاوية ) للنادى على أكثر لغتي الترقيم استعمالاً وأقربهما قياساً فقال : يا معاوى على لغة من ينتظر ، ثم وصف للنادى فقال : ابن الأفضل ، ولما سمع سيبويه هذا يتشدد ظن أن الياء التي هي من حروف ( معاوى ) منفصلة عنه ، وأنها الياء من ( يا ) للمستعملة في نداء ( ابن الأفضل ) .

والاحتمال للذكور — وإن ترتب عليه عدم ارتكاب ضرورة ، ويجيء الترقيم على أجود اللغتين قياساً واستعمالاً — يضعفه أمران :

١ — ما ذكره أبو حيان من قطع بعض اللذشرين له من العرب عند قوله : يا معاوى ، ثم الابتداء بقوله : يا ابن الأفضل .

٢ — ما اشترطه بعض النحاة في للرخم من كونه معرّفاً غاية التعريف ، فلا يحتاج إلى نعت ، وقد نص في بيت الكتاب للذكور على أن للنادى فيه لا يصلح فيه النعت قال <sup>(٢)</sup> لأنه منادى مرخم ، فهو في نهاية التعريف ، فنعته بعيد <sup>(٣)</sup> ، ومن ثم حكم بالشذوذ على بيت الكتاب :

(١) السابق نفسه .

(٢) الخزائن ٣/٣٧٨ .

فَقُلْتُمْ: تَعَالَا يَا زَيْرُ بْنُ مُحْزَمٍ فَقُلْتُ لَكُمْ: إِنِّي حَلِيفُ صَدَاءِ (١)

وقد أنكر بعضهم إدخال الترخيم على الترخيم ، وادعي أن الاحتمال الثاني في بيت العجاج السابق هو للتمتين ، وأن الراوية هي : إِنْكَ يَا مَعَاوِيَ ابْنَ الْأَفْضَلِ ، وقد رد عليه ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه بقوله : « إذا كان سيبويه سمع هذا البيت يشد ، ولفظه يحتمل أمرين : أحدهما ما قال سيبويه ، والآخر ما زعمت ، ورأينا لما قلت نظيراً في كلامي ، ورأينا لما قاله نظيراً لم نعد إلى قول سيبويه فنرده والشعر يحتمله ، وأقل الأحوال أن يكونا وجهين في الإنشاد .

فإن قال : وأين وجدتم شعراً فيه ترخيم بعد ترخيم ؟

قيل له : قد قال سعد بن المتنحر وهو جاهلي :

أَيَا بَحِيَّ أَبَا بَحْيٍ أَدَّ أَخِي      إِنْ أَخِي لَعَنَكُمْ غَيْرُ دَعِي  
وَوَلَدَتْهُ حُرَّةٌ غَيْرُ زَيْرِي      مِنْ وَلَدِ عِمْرَانَ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عَدِي

أراد : يا بحيلة فرخم ترخياً بعد ترخيم ، وهذا الشعر يوضح ما ذهب إليه سيبويه ، اهـ (٢)

(١) البيت من الطويل ، ليزيد بن محزم ، وقيل : اسمه يزيد بن مخرم ، ولا ضرورة فيه وقد استشهد به سيبويه في الكتاب ٣٣٥/١ على ترخيم يزيد ، وحكم عليه بعض النحاة بالشذوذ لنعت المرخم ، ويمكن أن يقال : ان « ابن محزم » منادى ثان حذف منه حرف النداء وليس صفة فلا شذوذ في البيت ، وانظر الخزانة ٣٧٩/٢ ، وأمالى ابن الشجري ٨١/٢ .

(٢) شرح ابن السيرافي لأبيات سيبويه ٣٩٧/١ ، والرجز المذكور ليس من شواهد سيبويه ، وانظر فيه فرحة الأديب رقم ٦٤ ، وانظر شرح الأشموني ١٧٤/٣ ، ١٧٥ ، والهمع ١٨٣/١ .

(ترخيم غير المحتوم بالهاء على لغة العام وهو غير منادى)

جاء في (الكتاب) ٣٣٩/١ : «واعلم أن كل شيء جاز في الاسم الذي في آخره هاء بعد أن حذفت الهاء منه في شعر أو كلام يجوز فيها لا هاء فيه بعد أن يُحذف منه فن ذلك قول امرئ القيس :  
(طويل)

لَنَعْنَمَ الْفَتَى تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ طريف بن مالٍ ليلة الجوع والخمر<sup>(١)</sup>  
جعل ما بقى بعدما حذف بمنزلة اسم لم يُحذف منه شيء ، كما جعل ما بقى  
بعد حذف الهاء بمنزلة اسم لم تسكن فيه الهاء .

ثم قال : «وقال وهو مصنوع على طرفة وهو لبعض العبيد دين»  
(متقارب)

أَسْعَدَ بْنَ مَالٍ أَلَمْ تَعْلَمُوا وذو الرأي مهما يُقَلَّ يَصْدُقُ ،<sup>(٢)</sup>

الشاهد في البيت الأول ترخيم (مالك) للضرورة، إذ الأصل : طريف  
ابن مالك ، وقد جاء ترخيمه على لغة العام ، فقد حذف الشاعر آخر الاسم  
وهو الكاف ، وجعله بمنزلة اسم لم يحذف منه شيء ، فلذلك جره بالإضافة .

(١) تعشو : تسير في الظلام ، والخمر — بمعجمة فمهملة مفتوحتين : شدة البرد ، وانظر في البيت ضرائر الشعر لابن عصفور ١٣٦ ، والألويسى ٥٩ ، وشرح ابن السيرافي ٣٠٤/١ ، والهمع ١٨١/١ ، والدرر ١٥٧/١ ، وشرح الأشموني ١٨٤/٣ ، والديوان ١٤٢ .

(٢) لا وجود للبيت في ديوان طرفة ، وانظر فيه شرح أبيات سيبويه ٢٨/٢ تحقيق د. محمد على سلطاني ، ولحققه تعليق مفيد بهامشه ، ٤٣/٢ تحقيق د. الريح ، وشرح النحاس ١٩٠ ، وهو في الكتاب ٣٣٧/١ .

والشاهد في البيت الثاني كالذي قبله ، إذ أراد الشاعر : أسعد بن مالك  
فصنع ما صنع الأول ، حذف السكاف من (مالك) ونقل علامة الإعراب  
إلى اللام .

ومجيء المرخم للضرورة على لغة التمام جائز بإجماع النحاة ، سواء أكان  
قبل الترخيم مخنوماً بالهاء أم كان غير مخنوم بها .

(ترخيم غير المنادى ، المخنوم بالهاء على لغة الانتظار)

أجاز سيديويه مجيء المرخم للضرورة على لغة الانتظار أيضاً ومنعه للبرد ،  
ودليل سيديويه ومن وافقه القياس والسمع ، أما القياس فعلى النداء ، لأن  
الشاعر إذا اضطر إلى الترخيم فإنما ينقله من باب النداء على حسب ما كان  
عليه ، وهو في النداء متصرف على الوجهين ، أي على لغتي الترخيم ،  
فيجري به في غير النداء على ذلك <sup>(١)</sup> .

أما السماع فنه قول ابن أحرر :

أبو حنشل يورقنا وطلق وعمار ، وآونة أثلا <sup>(٢)</sup>

(١) انظر الأعلام بهامش الكتاب ٣٣٦/١ .

(٢) تذكر ابن أحرر جماعة من قومه لحقوا بالشام وأقاموا بها ، فأرقه  
تذكرهم ، ومنهم : أبو حنشل وطلق وعمار وأثالة .  
والبيت من الوافر ، وانظر فيه ابن السيرافي ٣٣٤/١ ، والنحاس ١٩١ ؛  
وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٤٤ ، وأمالى ابن الشجري ١٢٦/١ ، ١٢٨ ، ٩٢/٢ ،  
٩٣ ، والخصائص ٣٧٨/٢ ، والانصاف ٣٥٤ ، والاشموتى ٣٣/٢ وللعيني بهامشه  
تعليق مفيد .



وقول جرير :

أَلَا أَضَحَّتْ حَبَالُكُمْ رِمَامًا وَأَضَحَّتْ مِنْكَ شَايِعَةً أَمَامًا (١)

وقول ابن حَبْنَاءَ :

إِن ابْنَ حَارِثٍ إِنِ اشْتَقَّ لِرُفْيَ يَتِيهِ أَوْ أَمْتَدَحَهُ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا (٢)

والآبيات الثلاثة أنشدها سيبويه في الكتاب ٣٤٣/١ للاستشهاد بها على ترخيم غير للمنادى على لغة من ينتظر ، فابن أحرر أراد : أمالة ، فرخمة - وهو غير منادى - للضرورة وتركه على لفظه ، وجرير أراد : أمامة ، فرخم للضرورة على لغة من ينتظر كسابقه ، والآلف في كل من البيتين للإطلاق ، وابن حبناء أراد . ابن حارثة فرخم للضرورة كسابقه على لغة من ينوى المحذوف .

وخالف المبرد سيبويه ، وأوجب في ترخيم الضرورة لغة التمام والاستقلال ، ومنع لغة الانتظار ونية المحذوف ، وقال في بيت ابن أحرر لا ترخيم فيه ،

---

(١) رماما - بكسر الراء - جمع رمة بضم الراء وهى القطعة البالية من الحبل والبيت من الوافر ، وانظر فيه ابن السيرافى ١٣/٢ ، والنحاس ١٩١ ، والضرائر لابن عصفور ١٣٨ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ١٤٤ ، والالوسى ٥٩ ، وأمالى ابن الشجرى ١٢٦/١ ، ٧٩/٢ ، ٩١ ، والانصاف ٣٥٣ ، وشرح التصريح ١٩٠/٢ ، والأشمونى ١٨٤/٣ ، والخزانة ٣٦٣/٢ ، والديوان ٥٠٢ .  
(٢) البيت من البسيط ، ومفعول ( علموا ) محذوف ، أى : قد علموا ذلك منى .

وانظر فى البيت ابن السيرافى ٣٦٧/١ ، والضرائر لابن عصفور ١٣٩ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ١٤٤ ، والالوسى ٦٠ ، وأمالى ابن الشجرى ١٢٦/١ ، ٩٢/٢ ، والانصاف ٣٥٤ ، والهمع ١٨١/١ ، والدرر ١٥٧/١ ، والأشمونى ١٨٤/٣ .

إذ ليس في العرب أمثلة ، وإنما هو أمثال ، ونصبه بإضمار فعل دل عليه « يورقنى » ، لأنه إذا أرقه فقد ذكره ، وكأنه قال : وآونة أذكر أمثالا فيورقنى (١) .

وزعم للمبرد أن الراوية في بيت جرير هي :

وما عهدك عهدك يا أماما (٢)

فلا ترخيم لغير للننادى على هذه الرواية فالمرخم منادى .

قال ابن مالك : « والإينصاف بقنضى تقرير الروائيتين ، ولاندفع إحداها بالأخرى » (٣) ولم يذكر النحاة ردا للمبرد على بيت ابن حبناء :

إن ابن حارث إن أشق لرؤيته . . . البيت

وقال الأعلام : « وهذا ( يعنى ترخيم الضرورة في بيت ابن حبناء ) يقوى مذهب سيديويه في حمله على وجهى الترخيم في غير النداء ضرورة ، كما كان في النداء جاريا عليهما ، لأن ( حارثة ) هذا اسم رجل ، فإذا رخم وأعرب لم يكن له مانع من الصرف لأنه ليس بقبيلة ولا اسم لمؤنث ، وهو حارثة ابن بدر الغدافي سيد غدانة بن يربوع بن حنظلة من تميم » (٤) .

(١) وقيل : نصبه عطفًا على الياء في « يورقنى » ، وكأنه قال : يورقنى وأمثالا ، وعليهما فالألف بدل من التثنية انظر الانصاف ٣٥٥ ، والأعلام بهامش الكتاب ٣٤٣/١ .

(٢) رواية الديوان ٥٠٢ على قلق فى الوزن واختلاف فى اللفظ ، وهى : أصبح حبل وصلكم رماما وما عهدك عهدك يا أماما والعجز موافق لما ذكره المبرد . انظر الانتصاف بهامش الانصاف لشيخنا المرحوم محمد محيى الدين عبد الحميد ٣٥٣ .

(٣) الأشمونى ١٨٤/٣ ، وانظر النوادر فى اللغة لأبى زيد ٢٠٦ .

(٤) هامش الكتاب ٣٤٣/١ .

(ترك صرف ما ينصرف)

من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين (منع ما ينصرف في ضرورة الشعر<sup>(١)</sup>) ، فأجازه الكوفيون وبعض البصريين كالأخفش والفارسي وابن برهان ، ومنعه جمهور البصريين ومعهم سيبويه . هذا هو المشهور عند النحاة في هذه المسألة . قال اللبرد : د واعلم أن الشاعر إذا اضطر إلى صرف ما لا ينصرف جاز له ذلك ، لأنه إنما يرد الأشياء إلى أصولها ، وإن اضطر إلى ترك صرف ما ينصرف لم يحزله ذلك ، وذلك لأن الضرورة لا تجوز اللحن ، وإنما يجوز فيها أن ترد الشيء إلى ما كان له قبل دخول العلة .<sup>(٢)</sup> ، وقال السيرافي : د أجاز الكوفيون والأخفش في الشعر ترك ما ينصرف ، وأباه سيبويه وأكثر البصريين ...<sup>(٣)</sup> .

وبالرجوع إلى (الكتاب) وجدت سيبويه يقول في باب ما كان على مثال : مَفَاعِلٌ وَمَفَاعِيلٌ : د قلت : فما بال ثمان لم يشبه صَحَارِيَّ وَعَذَارِيَّ ؟ قال : الياء في ثمانني ياء الإضافة أدخلتها على فعال كما أدخلتها على يمان وشآم فصرفت الاسم إذ خففت كما صرفته إذ ثقلت يمانني وشآمي .<sup>(٤)</sup> ، ثم يقول : د وأما بَخَاتِي فليس بمنزلة مدائن ، لأنك لم تلحق هذه الياء ببخات الإضافة ، ولسكنها التي كانت في الواحد

(١) هي المسألة السبعون في الانصاف ٣٩٣ - ٥٢٠ .

(٢) المقتضب ٣/٣٥٤ .

(٣) هامش الكتاب ١٠/١ ، وانظر الضرائر لابن عصفور ١٠١ .

(٤) الكتاب ١٦/٢ .

إذا كَسَّرْتَهُ للجمع، فصارت بمنزلة الياء التي في حَذْرِيَّة<sup>(١)</sup> إذا قلت حَذَارٍ، وصارت هذه الياء كمدال مساجد لأنها جرت في الجمع مجرى هذه الدال، لأنك بنيت الجمع بها فلم تلحقها بعد فراغ من بنائها، وقد جعل بعض الشعراء ثمانى بمنزلة حذارٍ حدثني أبو الخطاب أنه سمع العرب ينشدون هذا البيت غير ممنون قال .

يَحْدُو ثَمَانِي مُوَلَعًا بَلَقَارِحَهَا حَتَّى هَمَمَنْ بَزَيْغَةِ الْإِرْتَاجِ<sup>(٢)</sup> .

قال الأعلام: الشاهد فيه ترك صرف (ثمانى) تشبيها لها بما جمع على زنة (مفاعل)، كأنه توهم واحدتها ثَمَانِيَّة كحَذْرِيَّة ثم جمع فقال: ثمانى كما يقال: حذارى في جمع حذرية، والمعروف في كلام العرب صرفها على أنها اسم واحد أتى بلفظ للنسب نحو يَمَانٍ وِرْبَاعٍ، فإذا أنت قيل: ثمانية كما قيل: يمانية وفرس رباعية<sup>(٣)</sup> .

وفي ضوء ما تقدم نقول يجوز ترك صرف كلمة (ثمان) عند سيبويه للضرورة، مع أنها اسم عدد وليست بجمع تشبيها لها بالجمع الذي على زنة (مفاعل) .

(حذف الياء الواقعة قبل الآخر في الجمع الأتصاف)

قال سيبويه في (باب ما يحذف في التحقير من زوائد بنات الأربعة لأنها

(١) الحذرية: القطعة الغليظة من الأرض، وريش عنق الديك (ج) حذارى وحذار .

(المعجم الوسيط) حذر ١٦٢/٢، والقاموس المحيط ٦/٢ .

(٢) البيت من الكامل، لابن ميادة . وانظر ابن السيرافي ٢٦٠/٢، والخزانة ١٥٧/١، وشرح الأشموني ٢٤٨/٣ . وهو في الكتاب ١٧/٢ .

(٣) هامش الكتاب ١٧/٢ .

لم تكن لثبت لو كسرتها للجمع (١١٩/٢) : « وتقول في عَيْطَمُوسٍ  
عُطَيْمَيْسٌ ، كما قال عَطْنَامَيْسٌ ، ليس إلا لأنها تبقي واوٌ رابعة ،  
إلا أن يضطر شاعر كما قال غِيلَان :  
( رجز )

قد قرّبت ساداتها الرّوائسَ والبَكَراتِ الفُسْجَ العَطَامِسا (١)

الشاهد في البيت جمع العيطموس على العطامس بحذف الياء للمنقلبة عن  
الواو في الجمع ضرورة ، إذ الأصل العطاميس ، ذلك لأن مفردة رباعي مزيد  
بحرفين أحدهما لين قبل الآخر ، ومثله يجمع على ( فعاليل ) بحذف الياء وإبقاء  
الواو التي تقلب في الجمع ياء لانكسار ما قبلها (٢) .

وقال سيديويه في باب من أبواب التفسير ٣٧٤/٢ : « وأما قول الشاعر :

وَكَمَّلَ الْعَيْفَيْنِ بِالْعَوَاوِرِ (٣)

فإنما اضطر فحذف الياء من ( عواوير ) ولم يكن ترك الواو لازما له في  
الكلام فيهِمْ مَز ، ،

(١) قيل : هو لغيلان بن عقبة ، وهو ذو الرمة ، وليس في ديوانه ولا  
ملحقاته ، وقيل : هو لغيلان بن حريث . والعيطموس : الناقة الفتية الحسنة  
الخلق ، والروائس : السريعة المتقدمة . واحدتها رائسة ، والفسج : جمع فاسج  
وفاسجة وهي التي ضربها الفحل قبل أن تستحق الضراب .

وانظر فيه الضرائر لابن عصفور ١٣٠ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٣٦ ،  
والخصائص ٦٢/٢ ، والمحاسب ٩٤/١ ، ٣٠٠ ، والهمع ١٥٧/٢ ، والدرر ٢١٨/٢  
(٢) راجع الأشموني ١٥١/٤ .

(٣) رجز لجندل الطهوي كما في ابن السيرافي ٣٦٥/٢ ، وشواهد الشافية  
٣٧٤ ، وروايته في الكتاب بولاق « وكحل » بصيغة الأمر ، وهي خطأ كما ذكر  
الأستاذ عبد السلام هارون بهامش النسخة المحققة ٣٧٠/٤ ، وانظر في البيت  
الضرائر لابن عصفور ١٣١ ، والخصائص ١٩٥/١ ، ١٦٤/٣ ، ٣٢٦ ، والانصاف  
٧٨٥ ، وابن يعيش ٧٠/٥ ، ٩١/١٠ ، ٩٢ ، وشرح التصريح ٣٦٩/٢ ، والأشموني  
٢٩٠/٤ .

يعنى أن الشاعر أراد : بالعواوير ، ولكنه اضطر إلى حذف الياء اجتزاء عنها بالكسرة كالذى قبله ، وإنما كان الأصل : بالعواوير لأنه جمع (عوار) وهو وجع العين وما يسقط فيها فيؤلمها ، ولذلك لم تبدل الواو الثانية الواقعة بعد ألف الجمع همزة ، إذ شرط إبدال ثاني حرفي العلة بعد ألف الجمع اكتنافهما ألف ما كان على مثال (مفاعل) ، لاما كان على مثال (مفاعيل) كالبيت للذكور ، أى لا بد لهذا الإبدال من اتصال ثاني حرفي العلة بالطرف ، فلو فصل عنه بمدة شائعة ظاهرة كطواويس أو مقدرة كالعواور في البيت فلا إبدال .

قال الأعلام شارحا الشاهد هنا : « الشاهد فيه تصحيح واو العواور الثانية ، لأنه ينوى الياء المحذوفة من العواوير ، والواو إذا وقعت في مثل هذا للوضع لم تهمز لبعدها من الطرف الذى هو أحق بالتغيير والاعتلال ، ولو لم تكن فيه ياء منوية للزم همزها ، كما قالوا في جمع أول : أوائل ، والأصل : أواول (١) » .

ومما يصلح — من أبيات الكتاب — شاهدا على هذه الضرورة قول غيلان بن حريث (٢)

وامتاح مني كَلَبَاتِ الْهَاجِمِ شَأْؤُ مُدِلٍّ سَابِقِ الْهَامِ

(١) هامش الكتاب ٣٧٤/٢ .

(٢) وقيل لصقر بن حكيم بن معية كما فى ابن السيرافى ٣٧٤/٢ ، والرجز

منسوب فى اللسان ( هجم ) ٧٧٦/٣ ، و ( لهم ) ٤٠٥/٣ لغيلان بن حريث كما فى

الكتاب .

وامتاح : افتعل من المبح وهو العطاء ، والهاجم : الحالب ، والشأؤ : السبق .

وقوله أيضا :

وغيرُ سُفْعٍ مُثْلٍ يَحْسَامٍ (١)

استشهد بهما سيبويه في الكتاب ٤٠٨/٢ على إخفاء حركة الميم الأولى ، أى اختلاسها وعدم إشباعها في « اللهايم » و « يحامم » وعدم الإدغام فيهما للضرورة ، فهما شاهدان على غير مانحن فيه ، إلا أنهما يصلحان شاهدين على مانحن فيه ، وذلك لأن « اللهايم » يمكن أن يكون جمع ( لَهْموم ) ، وهو من الخيل : السريع أو الواسع الصدر ، فأصل الجمع إذن : اللهايم ، يبدال الوار في الجمع ياء لكسر ما قبلها ، كما قال الشاعر :

لَاتَحْسَبَنَّ بِيَاضاً فِيَّ مَنْقَصَةً إِنَّ اللّٰهَامِمْ فِي أَقْرَابِهَا بَلَقُ (٢)

وعليه يكون شاهداً على حذف الياء في الجمع الأقصى اجتزاء عنها بالكسرة (٣) وهو مانحن فيه ، وكذلك « يحامم » جمع ( يَحْموم ) وهو الأسود من كل شيء ، فأصله - إذن - يحاميم ، وحذفت الياء للضرورة كما ذكر في اللهايم .

(١) الرجز لغيلان بن حريث كسابقة ، والسفع : الأثافي ، الواحدة سفعاء ، وسفعتها سوادها ، والمثل : جمع مائل ومائلة ، وهو المنتصب القائم .  
وصف ديارا خلت من أهلها وبقيت آثارهم فيها نحو الأوانى والأثافي والأوتاد وانظر فيه ابن السيرافي ٣٧٣/٢ ، والمحتسب ٩٥٪١ ، وسر الصناعة ٦٥٪١  
واللسان ( حمم ) ٧٢٨/١ .

(٢) انظر في البيت اللسان ( لهم ) ٤٠٥/٣ .

(٣) ويمكن أن يكون « اللهايم » في البيت جمع ( لهم ) بكسر اللام وفتح الهاء وتشديد الميم مثل : هجف ، وهو السباق الكثير الأخذ من الأرض كأنه يلتهم الأرض ، وأظهر التضعيف في الجمع ضرورة ، أو جمع ( لهمم ) وهو ملحق بزهلوق ، واللهم الشريع أيضاً وعليه وجه سيبويه البيت وذكر أنه لم يدغم لأن واحده ( فعلل ) بكسر الغاء وللام وسكون العين وهو لا يدغم لللاحاق ، فيكره أن يجيء جمعه على جمع ما هو مدغم .

ووجه هذه الضرورة تشبيهه ما قبل آخره لين زائد كمفردات المجموع  
للمذكورة في الآيات الشواهد بما ليس كذلك ، أو تشبيه هذه المجموع  
بالم يجمع على واحد . قال سيديويه في الكتاب ٣٤٨/١ : « ومن كلامهم  
أن يجري الشيء على مالا يستعملونه في كلامهم ، نحو قولهم : ملامح  
ومذاكير <sup>(١)</sup> . لا يستعملون لأملمحة ولا مذكرا »

وتجدر الإشارة إلى أن حذف الياء من مماثل (مفاعيل) لا يعد ضرورة  
عند السكوفيين ، وإنما هو جائز عندهم في الكلام ، فهم يجيزون في عصارير  
عصار ومن ذلك قوله تعالى : ( وعنده مفاتيح الغيب <sup>(٢)</sup> ) . قالوا :  
« مفاتيح » في الآية جمع مفاتيح ، فقياسه : مفاتيح بقلب ألفه ياء لانكسار  
ما قبلها ، وقد جاء في الآية السكينة بحذف الياء مما يدل على جواز هذا الحذف  
في النثر .

ويرى البصريون أن « مفاتيح » في الآية جمع (مفتاح) لاجمع (مفتاح) ،  
ولا يجوز حذف الياء في (مفاعيل) وشبهه إلا في الضرورة كما تقدم <sup>(٣)</sup> .

### ( حذف ألف للمقصور )

قال سيديويه في الكتاب ٢٩١/٢ : « ويقولون في فخذ : فخذ ،  
وفي عضد : عضد ، ولا يقولون في جمل : جمل ، ولا يخفون ،  
لأن الفتح أخف عليهم والألف ، فن تم لم تحذف الألف إلا أن يضطر

(١) المفرد المستعمل للجمع الاول : لمحة ، وللثاني : ذكر .

(٢) سورة الأنعام . آية ٥٩ .

(٣) انظر الأشموني وحاشية الصبان عليه ١٥١/٤ - ١٥٢ .



شاعر فيشبهها بالياء لأنها أختها ، وهي تذهب مع التنوين . قال الشاعر .  
حيث اضطر وهو لبيد .  
(رمل)

وَقَبِيلٌ مِنْ لُكَيْزٍ شَاهِدٌ رَهْطُ مَرْجُومٍ وَرَهْطُ ابْنِ الْمُعَلِّ<sup>(١)</sup>  
يريد : الْمُعَلَّى .

قال الأعلام : « الشاهد فيه حذف ألف الْمُعَلَّى في الوقف ضرورة ،  
تشبيها بما يحذف من الياءات في الأسماء المنقوصة ، نحو قاضٍ وغايز ،  
وهذا من أقبح الضرورة ، لأن الألف لا تستثقل كما تستثقل الياء والواو ،  
وكذلك الفتحة ، لأنها من الألف » .

---

(١) القبيل هنا بمعنى القبيلة كما ذكر العيني ، ولكيز : أبو قبيلة ، وهو  
لكيز بن أفضى بن عبد القيس من ربيعة ، ومرجوم وابن المعلى سيدان من لكيز .  
وصف لبيد مقاما فاخر فيه قبائل ربيعة بقبيلته من مضر .  
وانظر ضرائر الشعر لابن عصفور ١٣٥ ، والخصائص ٢٩٣/٢ ، والمحتسب  
٣٤٢/١ ، وأمالى ابن شجرى ٧٣/٢ ، وهمع الهوامع ٢٠٦/٢ ، والدرر ٢٣٣/٢ ،  
والاشموني ٢٠٥/٤ ، وشرح شواهد الشافعية ٢٠٧ ، والمسائل العسكرية للفارسي  
٢٠٣ ، واللسان ( رجم ) م ١١٣٧/١ ، والديوان ١٩٩ .

( حذف الضمير العائد على المبتدأ من الجملة الواقعة خبراً )

قال سيديويه : « ولا يحسنُ في كلام أن تجعلَ الفعل مبنياً على الاسم ولا تذكرَ علامة إضمار الأول حتى تخرج من لفظ الأعمال في الأول ومن حال بناء الاسم عليه وتشغله بغير الأول حتى يمنع من أن يكونَ يعملُ فيه ، ولكنه قد يجوز في الشعر ، وهو ضعيفٌ في الكلام . قال أبو النجم السجلى : رجز قد أصبحتُ أم الخيَّارِ تدعى على ذنباً كله لم أصنع<sup>(١)</sup> فهذا ضعيفٌ ، وهو بمنزلة في غير الشعر ، لأن النصب لا يكسر البيت ولا يُخلُّ به تركُّ إظهار الماء . وكأنه قال : كله غير مصنوع . وقال امرؤ القيس :

فأقبلتُ زحفاً على الركبتينِ فثوبٌ على ، وثوبٌ أجر<sup>(٢)</sup>

(١) أم الخيار هي زوجة أبي النجم ، ويعنى بالذنب : الشيب والصلع والعجز وغير ذلك من موجبات الشيخوخة .

وانظر فيه الخصائص ٢٩٢/١ ، ٦١/٣ ، والمحاسب ٢١١/١ ، وأمالى ابن الشجرى ٨/١ ، ٩٣ ، ٣٢٦ ، وابن يعيش ٣٠/٢ ، ٩٠/٦ ، ومغنى اللبيب ٢٠١ ، ٤٩٨ ، ٦١١ ، ٦٣٣ ، والهمع ٩٧/١ ، والدرر ٧٣/١ ، وضرائر الشعر لابن عصفور ١٧٦ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٩٠ ، وشرح ابن السيرافى لأبيات سيديويه ١٣/١ ، والنحاس ٥٥ ، وهامش المقتضب ٢٥٢/٤ ، والخزانة ٣٥٩/١ ، ٢٠/٣ ، والمقتصد في شرح الايضاح لعبد وقاهر الجرجاني ٢٣٠/١ ، وهو في ( الكتاب ٤٤/١ ، ٦٤ ، ٦٩ .

(٢) في نسخة هارون ٨٦/١ : « فثوب لبست » ، وفي بعض المراجع « فثوب نسيت » وقد أشير الى هذه الرواية في هامش نسخة بولاق ، وعليها جاء شرح الأعلام وابن السيرافى والنحاس وفي بعض المراجع روى صدره بلفظ : فلما دنوت تسديتها .

وانظر فيه ابن السيرافى ٢٩/١ ، والنحاس ٥٦ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٩٠ ، والمحاسب ١٤٢/٢ ، وابن الشجرى ٩٣/١ ، ٣٢٦ ، ومغنى اللبيب ٤٧٢ ، ٦٣٣ ، والخزانة ٣٧٣/١ ، والديوان ١٥٩ ، وهو في ( الكتاب ٤٤/١ .

وقال النمر بن تولب وسمعه من العرب يفسدونه : (متقارب)

فيوم<sup>١</sup> عَلَيْنَا ، ويوم<sup>٢</sup> لَنَا ، ويوم<sup>٣</sup> نَسَاءُ ، ويوم<sup>٤</sup> نُسْر<sup>(١)</sup>

يريدون : نَسَاءُ فيه ، ونُسْر فيه .

وزعوا أن بعض العرب يقول : « شَهْرٌ ثَرَى ، وشَهْرٌ تَرَى ، وشَهْرٌ مَرَعَى »<sup>(٢)</sup> .

يريد : تَرَى فيه . وقال :

ثَلَاثُ كُثْلَيْنِ قَتَلْتُ عَمَدًا فَأَخْزَى اللَّهُ رَابِعَةً تَعُودُ<sup>(٣)</sup>

فهذا ضعيف ، والوجه الأكثر الأعراف النعيب ، وإنما شبهوه بقولهم :  
الذي رأيتُ فلان<sup>١</sup> ، حين لم يذكروا الماء ، وهو في هذا أحسن ، لأن  
( رأيتُ ) تمام الاسم ، وبه يتم<sup>(٤)</sup> ، وليس بخبر ولا صفة ، فكروا طوله

(١) انظر في البيت شرح النحاس لأبيات سيبويه ٥٥ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٩١ ، وهمع الهوامع ١٠١/١ ، ٢٨/٢ ، والدرر ٧٦/١ ، ٢٢/٢ ، ومجمع الأمثال للميداني ٣٧٠/١ . وهو في الكتاب ٤٤/١ .

(٢) في الأملالي الشجرية ٣٢٦/١ : « والعرب تقول في أشهر الشتاء : شهر ثرى ، وشهر ترى ، وشهر مرعى . فالأول حذفوا منه المضاف أى : شهر ذو ثرى ، والثرى : التراب الندى ، والثاني حذفوا منه العائد الى الموصوف وحذفوا معه المفعول ، أى : شهر ترى فيه أطراف العشب ، والثالث كالأول حذفوا منه المضاف ، أى : شهر ذو مرعى » اهـ ، وانظر مجمع الأمثال ٣٧٠/١ ، ومغنى اللبيب ٤٧٢ ، واللسان ( ثرا ) م ١ ص ٣٥٥ .

(٣) مما جهل قائله ، وانظر فيه شرح النحاس لأبيات سيبويه ٥٦ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٩١ ، وأملالي ابن الشجرى ٣٢٦/١ ، والخزانة ٣٦٦/١ . وهو في الكتاب ٤٤/١ .

(٤) في نسخة هارون « به يتم » بدون واو ، وهو الأحسن .

حيث كان بمنزلة اسم واحد ، كما كرهوا طولَ اشهبَيَّابِ فقالوا :  
اشهبَيَّابُ<sup>(١)</sup> ، وهو في الوصف أمثل منه في الخبر<sup>(٢)</sup> .

يذكر سيويوه في النص السابق أنه لا يحسن في الكلام أن تقول : زيدٌ  
ضربتُ ، فتجعل الفعل مبليا على الاسم ، أى مخبرا به عن الاسم للمتقدم<sup>(٣)</sup> ،  
من غير أن تصل بالفعل ضميرا يعود على الاسم المبني عليه ويربط الجملة  
الواقعة خبرا بابتدائها ، ويشغل الفعل بغير الاسم المتقدم ، ويخرجه من لفظ  
يصح به أن يعمل في ذلك الاسم ، ذلك أن الفعل هنا بصورة يصلح معها أن  
يعمل النصب في الاسم المتقدم عليه ، وفي رفع الاسم وبناء الفعل عليه دون  
شاغل يشغله عنه تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه<sup>(٤)</sup> ، ومن ثم حكم على الصورة  
المذكورة بالقبح والضعف .

ولقد ذكر الإمام عبد القاهر الجرجاني أن الأصل في نحو ما تقدم أن يقال :  
ضربتُ ، زيدا بتقديم الفعل على المفعول ، وهذه هي المرتبة الأولى .  
المرتبة الثانية أن تقول : زيدا ضربتُ ، فتؤخر الفعل عن المفعول  
وتعمله فيه ، فتجربه مجراه مقدما .

المرتبة الثالثة أن تقول : زيدٌ ضربته ، فتعدي الفعل إلى ضمير الاسم  
وترفع الاسم بالابتداء .

(١) يقال : اشهب الفرس اشهبابا ، واشهب اشهبابا : إذا غلب بياضه  
سواده . وقال أبو عبيدة : الشبهة في ألوان الخيل أن تشق معظم لونه شعرة أو  
شعرات بيض ، كميثا كان ، أو أشقر ، أو أدهم . اللسان (شهب) م ٢ ص ٣٧٢ ،  
وانظر شرح الشافية للرضي ١٢١/٣ .

(٢) الكتاب ٤٣/١ - ٤٥ .

(٣) وفيه أيضا أعمال الضعيف - وهو الابتداء - في الاسم مع التمكن من  
أعمال القوى وهو الفعل وانظر مغنى اللبيب ٦١٠ .

للمرتبة الرابعة أن تقول : زيداً ضربته ، فتضمير فعلاً ينصب الاسم على شريطة التفسير ، وهي أقل للتراتب لأنك تضمير من غير حاجة إلى الإضمار ، إذ قولك : زيداً ضربت ، يكفيك مثونة الإضمار ، ثم ذكر عبيد القاهر أن هناك مرتبة خامسة دون ما تقدم وهي أن تقول : زيدٌ ضربتُ ، وذلك لأنهم كانوا يضمرون الفعل ليسكون ( زيد ) منصوباً عند تعدى الفعل إلى ضميره كقولك : زيداً ضربته ، فكان أن لا يرفع ( زيد ) — هنا — لئلا يفتقر إلى إضمار الراجع إلى اللبثدأ أولى وأجدر<sup>(١)</sup> .

ومع ضعف هذه الصورة قال سيبويه : « واحكنه قد يجوز في الشعر ، وهو ضعيف في الكلام » ، وبعد إيراد بيت أبي النجم شاهداً على محيى هذه الصورة في الشعر قال : « فهذا ضعيف ، وهو بمنزلة في غير الشعر ، لأن النصب . . . إلخ .

أى أن قول أبي النجم : « كُله لم أصنع » — برفع كل — ضعيف ؛ للعلة التي سبق أن ذكرها ، وهي محيى الفعل بصورة يصلح معها تسليطه على الاسم المتقدم ونصبه ، وفي رفع الاسم تهية العامل للعمل وقطعه عنه .

وقوله : « وهو بمنزلة في غير الشعر » ، لأن النصب لا يكسر البيت ولا يحل به ترك إظهار الماء ، ظاهره أن رفع الاسم للمتقدم ونية الماء في الفعل المتأخر في بيت أبي النجم ضعيف كضعفه في الكلام ، إذ ليست هناك ضرورة ملجئة إلى الرفع ، فلو أن الشاعر نصب الاسم المتقدم لكان كلامه

(١) انظر المقتصد في شرح الايضاح لعبد القاهر الجرجاني ٢٢٩/١ - ٢٣٠ .  
( ٨ - سيبويه )

على الوجه القوي دون كسر أو إخلال ولم يحتاج إلى الرفع مع حذف الضمير .

وقد سبق أن ناقشنا هذه العبارة في مبحث « مفهوم الضرورة عند سيبويه » ، وانتهينا إلى أنها تعد كالمرجوع عنها لمعارضة ما يدل عليه ظاهرها للمفهوم العام للضرورة عند سيبويه بناء على ما قرره علماء الأصول ، ومن ثم عدنا هذا الموضع في الضرر ولم نأخذ بما يفيد ظاهر هذه العبارة المذكورة ، لأن ذلك - في رأينا - هو الأليق بمذهب سيبويه في الضرورة والاجرى على قوانينه ، ولأن كل شواهد في هذا الموضع لم تخرج عن الشعر أو ما جرى مجراه كقولهم : « شهر ثرى ، وشهر ترى ، وشهر مرعي » (١) ، ولقوله بعد أن شرح هذا للموضع وأبان قبحه : « وليكنه قد يجوز في الشعر وهو ضعيف في الكلام » ، وإنما يجوز في الشعر اعتماداً على الضرورة الشعرية ، مع أنه يمكن تأويل العبارة المذكورة بما يتفق ومذهب سيبويه في الضرورة بأن يقل إن مراده بها أن ورود هذا الموضع في الشعر المذكور - مع كونه على وجه الضرورة - لا يخرجها عن الضعف كما لو كان في سعة الكلام ، لكونها فيه ضرورة سهلة يمكن الخروج منها إلى الوجه القوي ، وليست ضرورة ملجئة إلى الوقوع في هذا القبح ، ويدعم هذا التأويل قول ابن جني في الخصائص : « ألا تراهم كيف يدخلون تحت قبح الضرورة مع قدرتهم على تركها ، ليعادوها لوقت الحاجة إليها . فن ذلك قوله :

قد أصبحت أم الخيار تدعى      على ذنباً كله لم أصنع

(١) وكلها للقاتل عنها مندوحة كما ستري .

أفلا تراه كيف دخل تحت ضرورة الرفع ، ولو نصب لحفظ الوزن وحي جانب الإعراب من الضعف ،<sup>(١)</sup> .

وقد ذكر الأعلام في شرحه لهذا الشاهد بهامش الكتاب ما يمكن أن يرفع الضعف عنه فقال : « استشهد به على رفع ( كل ) مع حذف الضمير من الفعل وجعله في الجواب مثل : زيدٌ ضربتُ ، وقال : هو بمنزلة في غير الشعر لأن النصب لا يكسر الشعر . يريد أنه لو قال : كلُّهُ لم أصنع ، لأجراه على ما ينبغي ولم يحتج إلى الرفع مع حذف الضمير .

والقول عندي أن الرفع هنا أقوى منه في قولك : زيد ضربت وألزم ، لأن<sup>(٢)</sup> ( كلا ) لا يحسن حملها على الفعل ، لأن أصلها أن تأتي تابعة للاسم مؤكدة ، كقولك : ضربت القوم كلَّهم ، أو مبتدأة بعد كلام كقولك : إن القوم كلَّهم ذاهب . فإن قلت : ضربت كلَّ القوم<sup>(٣)</sup> ، وينيتها على الفعل قبعت لخروجها عن الأصل ، فإذا كان الأمر كذلك فينبغي<sup>(٤)</sup> أن يكون قوله : « كلُّهُ لم أصنع » - وإن كان قد حذف الهاء - أقوى من قوله كلُّهُ بالنصب ، وتكون الضرورة فيه حذف الهاء لا رفع ( كل ) وكذلك ما يجري مجراه<sup>(٥)</sup> .

(١) ٦١/٣ . وانظر شرح الكافية للرضي ٩٢/١ .

(٢) بهامش الكتاب ط بولاق : « ولأن .. » ، والصواب بدون الواو كما في الخزانة ٣٦٧/١ بتحقيق هارون .

(٣) ط بولاق : « ضربت كلا القوم » ، وما أثبتته من الخزانة ٣٦٧/١ ، وهو الأنسب .

(٤) لا مانع من اقتراح جواب الشرط بالفاء مع كونه مضارعا صالحا لجعله شرطا ، كقوله عز وجل : ( ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا يخاف ظلما ولا هضما ) .

(٥) هامش الكتاب ٤٤/١ .

كما ذكر ابن جنى وجهاً آخر يجبر الضعف في رجز أبي النجم ، وهو أن  
يأى الإطلاق في قوله : لم أصنعى ، قد نابت عن الضمير العائد ، حتى كأنه  
قال : لم أصنعه (١) .

والشاهد في بيت امرئ القيس : فأقبلت زحفاً . . . البيت ، كالذى  
قبله وهو ابتداء الاسم مع حذف الضمير العائد عليه من الجملة الواقعة خبراً  
وهى ( أجر ) من قوله : « وثوبٌ أجر » في رواية بولاق : فثوب على ،  
وثوب أجر ، إذ التقدير : وثوب أجره ، وللمسوغ للابتداء بثوب مع كونه  
نكرة مجيئه للتفصيل بعد الإجمال ، لأن الأصل : فأقبلت زحفاً على الركبتين  
في ثوبين ، فثوب على إلخ (٢) .

والشاهد في بيت النمر بن تولب : فيوم علينا . . . البيت ، كالذى  
قبله ، وموضع الشاهد قوله : « ويوم نساء ، ويوم نسر » ، حيث حذف  
الضمير الرابط من الجملة الفعلية الواقعة خبراً ، والتقدير : ويوم نساء فيه ،  
ويوم نسر فيه . وللمسوغ فيه للابتداء بيوم مع كونه نكرة مجيئه للتنوين (٣) .  
والشاهد في القول العربى : « شهر ترى . . . » إلخ كالذى قبله ،

(١) الخصائص ٢٩٢/١ ، والمحاسب ٢١١/١ .

(٢) ويجوز فى البيت وجه آخر ترتفع به هذه الضرورة ، وهو أن يكون  
« ثوب » فى كل من الجملتين مبتدأ ، وما بعده نعت ، والخبر محذوف ،  
والتقدير : فمنهما ثوب على ، ومنهما ثوب أجره . انظر الأعلام بهامش الكتاب  
٤٤/١ ، ومغنى اللبيب وحاشية الدسوقي عليه ١٥٥/٢ .

(٣) يجوز فيه الاحتمال الآخر الذى جاز فى سابقه . وانظر حاشية الخضرى  
على ابن عقيل ٩٨/١ .

(٤) التقدير : الأشهر شهر ترى . . . فالأشهر مبتدأ أول ، وشهر : مبتدأ  
ثان ، وثرى خبره ، وسوغ الابتداء بشهر التفصيل بعد الإجمال ، ويحتمل أن  
يكون شهر خبراً لمبتدأ محذوف - كما ذكر ابن هشام - والتقدير : أشهر الأرض  
المطمورة شهر ذو ثرى ، أى ذو تراب ند ، وشهر ترى فيه الزرع ، وشهر ذو مرعى .  
انظر المغنى بحاشية الدسوقي ١٥٥/٢ .



وموضع الشاهد قولهم : « شهر ترى » ، إذ التقدير : ترى فيه<sup>(١)</sup> .

والشاهد في قول الشاعر : ثلاث كلهن قتلت . . . البيت كالشاهد فيما قبله ، فثلاث مبتدأ ، وسوغ الابتداء به وقوعه صفة لموصوف محذوف ، أى نسوة ثلاث<sup>(٢)</sup> أو أشخاص ثلاث<sup>(٣)</sup> ، أو عملة الجر في المضاف إليه المحذوف للعوض عنه التنوين ، أى ثلاث نسوة ، أو ثلاث أشخاص ، و « كلهن » مبتدأ ثان خبره جملة « قتلت » والعائد عليه محذوف ، والتقدير قتلتها عند الآخرين أو قتلتهن عند قلة من النحاة منهم ابن مالك<sup>(٤)</sup> ، وجملة « كلهن قتلت » خبر عن « ثلاث »<sup>(٥)</sup> .

ورفع ( كل ) عند الأعم في هذا البيت أقوى من النصب لما ذكره في رجز أبي النجم السابق .

والنصب عند سيبويه أكثر وأعرف . قال : « فهذا ضعيف ، والوجه ألا أكثر الأعراف النصب »

ثم يذكر سيبويه وجه هذه الضرورة فيقول : « وإعما شبهوه بقولهم : الذي رأيت فلان » ، حين لم يذكروا الهاء . . . إلخ .

(١) في كيفية حذف ( فيه ) قولان : أحدهما أنه حذف بجملته دفعة واحدة ، والثاني أنه حذف على التدرج ، فحذفت ( في ) أولا فاتصل الضمير بالفعل ، ثم حذف هذا الضمير المتصل ، وفي الثاني من التكلف ما فيه . وهو قول الأخفش ، والأول قول سيبويه . وانظر شرح التصريح ١١٢/٢ .

(٢) انظر الخزانة ٣٦٩/١ .

(٣) جاء ( ثلاث ) مذكرا مراعاة لمعنى ( شخص ) على حد قول عمر ابن أبي ربيعة : « ثلاث شخوص كاعبان ومعصر » .

(٤) انظر الخزانة ٣٦٨/١ ، ٣٦٩ .

(٥) في البيت أوجه اعرابية أخرى فانظرها في الخزانة ٣٦٧/١ ، ٣٦٨ .

أي أن حذف الضمير العائد على الخبر هنا محمول على حذف الضمير العائد على الاسم للوصول من الصلة ، كقوله تعالى ( لا يزال بنياهم الذي بُنُوا ربيبة في قلوبهم )<sup>(١)</sup> ، وقوله عز وجل ( ذري ومن خلقت وحيداً )<sup>(٢)</sup> ، وفوقهم الذي رأيتُ فلان<sup>(٣)</sup> .

ويبين سيبويه أن مواضع حذف الهاء ثلاثة : الصلة ، والصفة ، والخبر ، وأن أحسنها الحذف من الصلة كالمثال الذي أورده ، وإنما استحسنوا حذف العائد من الصلة لأن الوصول مع صلته بمنزلة اسم مفرد ، ففي المثال الذي ذكره سيبويه نجد قبل حذف العائد أربعة أشياء تنزل منزلة اسم مفرد ، وهي ( الذي ) والفعل وفاعله والعائد ، فآثروا التخفيف بحذف بعض الأربعة ، فكان الضمير أولى بالحذف لأنه وقع مفعولاً به فهو فضلة ، وقد ورد محذوفاً في غير الصلة كثيراً كقوله تعالى ( ما ودعك ربك وما قلى )<sup>(٤)</sup> ، فكان حذفه من الصلة أكثر .

واستحسنوا حذفه من الصلة قياساً على حذفه من الصلة ، لاشتراك الصلة والصفة في أشياء منها أن الصفة تتم وتكمل وتوضح وتخصص كما أن الصلة كذلك ، ومنها أن الصلة لا تعمل في الموصوف كما أن الصلة كذلك ، ومنها أن الصلة لا تتقدم على الموصوف كما أن الصلة كذلك ، ومنها أن العامل في الموصوف والصفة واحد كما أن العامل في الوصول والصفة كذلك .

(١) سورة التوبة - آية ١١٠ .

(٢) سورة المدثر - آية ١١ .

(٣) سورة الضحى - آية ٣ .

ومع ذلك فإن الحذف من الصلة أقيس من الحذف في الصفة ، وذلك لأن الموصول لا يكاد يستغنى عن الصلة أما للموصوف فقد يستغنى عن الصفة ومن ثم لم يتأكد تقدير الصفة مع الموصوف اسماً واحداً كما تأكد ذلك في الصلة والموصول ، ولذا قال سيديويه : « لأن ( رأيت ) تمام الاسم ، به يتم ، وليس بخبر ولا صفة ، فـ كرهو طوله حيث كان بمنزلة اسم واحد ، كما كرهوا طول اشهباب فقالوا ، اشهباب أى أن إزالة العائد من الصلة كإزالة الياء من ( اشهباب ) في قولك : ( اشهباب ) ، فكما أزال العرب هذه الياء تخفيفاً لطول الاسم واستحسنوا ذلك ، أزالوا الهاء من الصلة واستحسنوا ذلك أيضاً ، إذ لم يكن الحذف من خبر ولا صفة .

وقد رأيت أن الحذف من الصلة<sup>(١)</sup> يلى الحذف من الصلة في الحسن لا شتراهما في أمور ، وأما خبر المبتدأ فالحذف منه قبيح كما تقدم ، لمفارقه الصلة والصفة بأنه ليس مع المبتدأ كاسم واحد ، وليس العامل فيهما واحداً على رأى أكثر النحويين ، كما أنه قد يتقدم على المبتدأ ، ويجوز أيضاً أن أن يعمل في المبتدأ إذا لم يشغل بالعمل في ضميره<sup>(٢)</sup> .

(١) كقوله تعالى ( واتقوا يوماً لا تجزى نفس عن نفس شيئاً ) ، أى لا تجزى غيره ، وقول جرير :

أبحت حمى تهامة بعد نجد  
فما أدري أغيرهم تناء  
وماشيء حميت بمستباح  
وطول العهد ، أم مال أصليوا

يريد : أصابوه ، وهما من أبيات الكتاب ٤٥/١ .

(٢) بهامش الكتاب ط بولاق ٤٥/١ : « أعلم أن حذف الهاء يكون في ثلاثة مواضع : في الصلة والصفة والخبر ، فاما حذفها في الصلة فحسن وليس بدون اثباتها ، وأما حذفها في الصفة فدون حذفها في الصلة واثباتها أحسن ، وأما حذفها في الخبر فقبيح ؛ لأن الخبر غير المخبر عنه وليس معه كشيء واحد » اهـ ملخصاً من السيرافى .

وانظر أمالى ابن الشجرى ٩٣/١ ، ٩٤ ، ٣٢٧ .

وتجدر الإشارة إلى أن سيويوه سبق أن تحدث عن حذف الماء من الخبر دون أن يشير إلى كون ذلك ضرورة أو يذكر وجهاً ضعفها في الكلام. فقد قال في الكتاب ١ / ٣٦ — ٣٧ :

« ولا يجوز أن تقول : ما زيداَ عبدُ الله ضارباً ، وما زيداَ أنا قاتلاً ، لأنه لا يستقيم كما لم يستقم أن تقدم في ( كان ) و ( ليس ) ما يعمل فيه الآخر<sup>(١)</sup> . فإن رفعت الخبر حسن حمله على اللغة التيمية . كأنك قلت : أما زيداَ فأنا ضاربٌ . كأنك لم تذكر ( أما ) ، وكأنك لم تذكر ( ما ) ، وكأنك قلت : زيداَ أنا ضاربٌ .

قال مزاحم العُقَيْلِيُّ : ( طویل )

وقالوا :

تَعْرِفُهَا الْمَنَازِلَ مِنْ مَنَى وَمَا كُلٌّ مِنْ وَاقٍ مَنَى أَنَا عَارِفٌ<sup>(٢)</sup>

(١) أي أنه لا يجوز أن يلي ( ما ) الحجازية اسم منصوب بغيرها ، كما لا يجوز ذلك في ( كان ) و ( ليس ) وأخواتهما ، « إلا إذا ظرفاً أتى أو حرف جر ».

وسبق حرف جر أو ظرف كما بي أنت معنياً أجاز العلم (٢) أراد أنه اجتمع بمحبوبته في الحج ثم فقدتها ، فسأل عنها فقالوا له : تعرفها وسل عنها في منازل الحجاج من منى ، فقال : لا أعرف كل من وافي منى فأسأله عنها ، إذ لا أسأل عنها إلا من يعرفني ويعرفها . وانظر شرح ابن السيرافي ٣٣/١ ، والنجاش ٥٦ ، ٨٦ ، والبزرائر لابن عصفور ١٧٧ ، ومعنى اللبيب ٦٩٤ ، وشرح التصريح ١٩٨/١ ، والاشموني ٢٤٩/١ .

وهو في الكتاب ١ / ٣٦ ، ٧٣ .

وقال بعضهم: وما كل من وافى مني أنا عارف. لزم اللفظ الحجازية ورفع كأنه قال: ليس عبد الله أنا عارف، فأضمر الهاء في عارف، وكان الوجه: عارفه، حيث لم يُعمَل عارف في كل.

أما رواية نصب (كل) في بيت مزاحم فلا شاهد فيها هنا<sup>(١)</sup>، وإنما الشاهد هنا في رواية الرفع على أن (ما) حجازية و (كل) — بالرفع — اسمها و « أنا عارف » مبتدأ وخبر والجملة في محل نصب خبرها، وقد حذف الضمير العائد إلى اسم (ما) من الجملة الواقعة خبراً، والتقدير: أنا عارفه. ثم أشار في الكتاب ٧٣/١ إلى جواز وجه إعرابي آخر في رواية رفع (كل)، وهو جعل (ما) تميمية و « كل » مبتدأ وجملة « أنا عارف » في محل رفع خبر المبتدأ، على حد قول أبي النجم السابق « كله لم اصنع »، فالضمير العائد إلى المبتدأ من جملة الخبر محذوف أيضاً. قال: « فإن جعلت (ما) بمنزلة (ليس) في لغة أهل الحجاز لم يحز إلا الرفع، لأنك تجيء بالفعل بعد أن يعمل فيه ما هو بمنزلة فعل يرفع. كأنك قلت: ليس زيد ضربته، وقد انشد بعضهم هذا البيت رفماً قول مزاحم العقيلي:

وقالوا تعرفها المنازل من مى وما كل من وافى منى أنا عارف

فإن شئت حملته على (ليس)<sup>(٢)</sup>، وإن شئت حملته على « كله لم اصنع »<sup>(٣)</sup>

وهو أبعد الوجهين « اهـ

(١) والشاهد فيها في الكتاب تقدم معمول الخبر على المبتدأ، على أن (ما) تميمية و (كل) مفعول الخبر و « أنا عارف » مبتدأ وخبر، ولا يقبح في (ما) التميمية أن يليها معمول خبرها لأنها لا تعمل شيئاً. ويجوز في هذه الرواية أيضاً — جعل (ما) حجازية وأهملت لتقدم معمول خبرها الذي ليس ظرفاً ولا مجروراً.

(٢) يعني أن شئت جعلت (ما) حجازية تعمل عمل ليس، فـ (كل) اسمها وجملة « أنا عارف » في محل نصب خبرها.

(٣) يغنى وإن شئت جعلت (ما) تميمية لا تعمل شيئاً، فـ (كل) مبتدأ وجملة « أنا عارف » في محل رفع خبر.

يعنى ان الوجهين بعيدان لما في كل منهما من حذف العائد الى المبتدأ في الأصل أو في الحال ، وأبعدهما جعل (ما) تميمية ، لتوافر شروط إعمالها عند أهل الحجاز ، فجعلها حجازية أولى من جعلها تميمية ، وإنما كان جعلها حجازية أولى من جعلها تميمية على الرغم من أن جعلها تميمية هو القياس كما ذكر سيديويه ٢٨ / ١ . قال : وأما بنو تميم فيجرونها مجرى (أما) و (هل) ، وهو القياس — لأنها جاءت في القرآن الكريم بلغة أهل الحجاز . قال تعالى ( ما هذا بشرأ<sup>(١)</sup> ) ، ( ما هن ( أمهاتهن<sup>(٢)</sup> ) ) ، ( فما منكم من أحد عنه حاجزين<sup>(٣)</sup> ) ، فالسمع — وهو مقدم على القياس — يرجح كفة (ما) الحجازية ، ولذا قال سيديويه في معرض حديثه عن (ما) الحجازية : « ومثل ذلك قوله عز وجل ( ما هذا بشرأ ) في لغة أهل الحجاز ، وبنو تميم يرفعونها إلا من عرف كيف هي في المصحف »<sup>(٤)</sup> .

وقال أيضاً في باب حروف أجريت مجرى حروف الاستفهام وحروف الأمر والنهي : « وإن قلت : ما أنا زيد لقيته رفعت ، إلا في لغة من نصب : زيدا لقيته وإن كانت ( ما ) التي هي بمنزلة ( ليس ) فكذلك . كأنك قلت : لست زيد لقيته ، لأنك شغلت القمل بأنا وهذا الكلام في موضع خبره ، وهو فيه أقوى ، لأنه عامل في الاسم الذي بعده ، والف الاستفهام

- (١) سورة يوسف . آية ٣١ . وانظر البحر المحيط ٣٠٤/٥ ، وحجة القراءات لابن زنجلة ٧٠٣ .  
 (٢) سورة المجادلة . آية ٢ . وقرأ المفضل عن عاصم برفع التاء على لغة بني تميم ، وهى من الشواذ . انظر مختصر الشواذ لابن خالويه ١٥٣ .  
 (٣) سورة الحاقة . آية ٤٧ .  
 (٤) الكتاب ٢٨ / ١ .

و ( ما ) فى لغة بنى تميم يَفْضَلَنَّ فلا يَعْمَلَنَّ ، فإذا اجتمع انك ففصل  
وتعميل الحرف فهو أقوى<sup>(١)</sup> .

وما تقدم من كون حذف الهاء للنصوبة العائدة على الابتداء من جملة الخبر  
من الضرائر الشعرية هو مذهب كثير من البصريين ، ونقل عن الكوفيين  
كالفرأء والكسائى إجازة هذا الحذف فى سعة الكلام بشرط أن يكون  
المبتدأ لفظ ( كل ) . قيل : وما أشبه ( كلا ) فى العموم والافتقار كالموصول  
والاستفهام وغيرهما ، نحو : أيهم يسألنى أعطى ، وأي رجل ضربت ؟ ،  
ورجل يدعو إلى الخير أجيب ، أي : أعطيه ، وضربته ، وأجيبه<sup>(٢)</sup> .

والصحيح جوازه بكثرة فى الشعر دون ضعف أو قبح ، اعتماداً على  
الضرورة ، وقياساً على ما أورده سيديويه وغيره من للشواهد الشعرية وما جرى  
مجراها من الأمثل على هذه الضرورة ، وسواء فى ذلك كون المبتدأ من  
الفاظ العموم أولا .

أما فى النثر فالصحيح جوازه فيه أيضاً — لكن بقلة — إذا كان المبتدأ  
لفظ ( كل ) ، وذلك لوروده فى المتواتر ، قرأ ابن عامر ( وكل وعد الله الحسنى )<sup>(٣)</sup>

(١) الكتاب ٧٤/١ . وفى شرح السيرافى بتحقيق الدكتور دردير محمد  
أبو السعود ٧٢٤ : « ومعنى قوله : هذا أبعد الوجهين : يعنى رفع ( كل ) بالابتداء  
أبعد الوجهين ، وذلك لأن من يرفعه بالابتداء لا يعمل ( ما ) ، فإذا لم يعملها أمكنه  
أن يعمل « عارف » فى « كل » ، فإذا لم يعمل فقد قبح إذ قد وجد السبيل إلى  
الكلام المختار ، ولا ضرورة تدعو إلى غيره ، ومن رفع ( كلا ) بما فهو لا يجد  
السبيل إلى أعمال ( عارف ) فى ( كل ) إلا بحذف ( ما ) ، وحذفها يغير المعنى » .  
(٢) انظر شرح الكافية ٩١/١ ، والخزانة ٣٥٩/١ ، ومعنى اللبيب ٦٤١ ،  
وأما ابن السجري ٧/١ ، والضرائر الشعرية لابن عصفور ١٧٧ .

(٣) سورة الحديد . آية ١٠ ، والآية بتمامها ( وما لكم ألا تنفقوا فى سبيل  
الله ولله ميرات السموات والأرض . لا يستوى منكم من أنفق من قبل الفتح  
وقاتل . أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا ، وكلا وعد الله  
الحسنى ، والله بما تعملون خبير ) ، والنصب قراءة غير ابن عامر من الشبهة .  
وانظر البحر المحيط ٢١٩/٨ ، والارشادات الجلية فى القراءات السبع من طريق  
الشاطبية ٤٥٦ ، وحجة القراءات لابن زنجلة ٦٩٨ م .

في سورة الحديد خاصة<sup>(١)</sup>.

وأما قراءة يحيى وإبراهيم والسلمى: (أحكم' الجاهلية يبنون)<sup>(٢)</sup> وهي من الشواذ — فأحسن ما تخرج عليه ما ذكره ابن جني في المحتسب<sup>(٣)</sup> من جعل جملة (يبنون) صفة لخبر محذوف، والتقدير: أحكم الجاهلية حكم يبنونه، فحذف الموصوف الذي هو (حكم) وأقيمت جملة (يبنونه) وهي الواقعة صفة له مقامه بعد حذف الضمير العائد منها على الموصوف المحذوف. وتخرج ابن جني الذي اخترناه هنا يخصه جمهور النحاة بالضرورة، لأنهم يشترطون لحذف الموصوف بالجملة أو شبهها في الاختيار أن يكون الموصوف مرفوعاً وأن يكون بعض اسم مجرور بمن أو في<sup>(٤)</sup>، كقوله تعالى (وما منا إلا له مقام معلوم)<sup>(٥)</sup>، أي: ما من ملائكتنا إلا ملك له مقام معلوم، وقولهم: فينا سلم وفينا هلك، أي: فريق سلم وفريق هلك<sup>(٦)</sup>، والمحذوف — هنا — على هذا التقدير ليس بعض اسم مجرور بمن أو في

(١) بهامش أمالي ابن الشجرى ٧/١: «انما قرأ ابن عامر بالرفع في سورة الحديد خاصة لأنه شغل الخبر بهاء مضمرة، وليس قبل هذه الجملة جملة فعلية محتمل لأجلها النصب، فرفع بالابتداء، وأما الذي في سورة النساء (وكلا وعد الله الحسنى) فانما اختار فيه النصب لأن فيه جملة فعلية وهي قوله تعالى (فضل الله المجاهدين بأموالهم وأنفسهم على القاعدين درجة وكلا وعد الله الحسنى) اهـ».

(٢) سورة المائدة — آية ٥٠، وانظر مختصر الشواذ ٣٢.

(٣) ٢١٢/١، مع أنه ذكر في سر صناعة الاعراب ٢٨٥/١ أن حذف الموصوف وإقامة الضمة مقامه على كل حال قبيح. ويمكن التوفيق بين تخريجه هنا ورأيه هناك بأن هذا الحذف قبيح أن وجد محمل جيد غيره، والازال قبيح كما هنا؛ إذ مما لا ريب فيه أن حذف الهاء من الصفة أسهل من حذفها من الخبر كما سبق بيانه.

(٤) وبعض النحاة كابن عصفور — يرى قصر هذا الحذف على الضرورة وأن كان الموصوف بعض اسم مجرور بمن أو في، ويرى أن مجيئه في الكلام مع (من) قليل. انظر الضرائر الشعرية لابن عصفور ١٧٠ — ١٧٢.

(٥) سورة الصافات. آية ١٦٤.

(٦) انظر شرح الكافية ٣١٧/٢، وشرح التصريح ١١٨/٢، والاشموني ٧٠/٣، =



وإن كان مرفوعاً ، ونحن نرى أن هذا الشرط تحكم ، وأنه يعنى هنا مطلق العلم بالموصوف المحذوف لإمكان تقديره .

( حذف الجار وإيصال الفعل إلى المجرور )

قد يحذف الجار ويتعدى الفعل بنفسه وينصب المجرور وإن كان في موضع نصب ، وهو ثلاثة أقسام :

١ - قياسي ، وذلك قبل ( أن ) ، و ( أن ) و ( كى ) ، لعلو المن لصلة ، نحو قوله تعالى : ( شهد الله أنه لا إله إلا هو <sup>(١)</sup> ) ، ( أو عجبتم أن جاءكم ذكر من ربكم على رجل منكم لينذركم <sup>(٢)</sup> ) ، ( كيلا يكون دولة بين الأغنياء منكم <sup>(٣)</sup> ) .

أى : بأنه لا إله إلا هو ، ومن أن جاءكم ، ولكيلا يكون <sup>(٤)</sup> .

٢ - سماعى وارد في السعة ، نحو : ضرب زيد الظهر والبطن ، أى : على الظهر والبطن ، ومطرنا السهل والجبل ، أى في السهل والجبل ، ودخلت البيت ، أى : في البيت ، وذهبت الشام ، إلى الشام ، وتوجهت مكة ، أى : إلى مكة <sup>(٥)</sup> .

٣ - سماعى مخصوص بالضرورة ، ومن شواهد في كتاب سيبويه قول ساعدة بن جؤاية :

• حاشية الخضرى على ابن عقيل ٥٦/٢ .

• (١) سورة آل عمران . آية ١٨ .

• (٢) سورة الاعراف . آية ٦٩ .

• (٣) سورة الحشر . آية ٧ .

• (٤) انظر شرح التصريح ٣١٢/١ ، وشرح الكافية ٢٧٣/٢ .

• (٥) انظر الكتاب ١٦/١ ، ٧٩ ، وشرح الاشمونى وحاشية الصبان عليه ٩٠/٢ .

لَدُنْ بِهِزُ السَّكْفِ يَعْمَلُ مَشْنُهُ فِيهِ كَمَا عَمَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ (١)

أراد : فى الطريق ، فحذف الجار أوصل الفعل إلى ( الطريق ) وهو اسم خاص للموضع المستطرق بغير واسطة حرف للضرورة ، وقول ابن الطراوة إن ( الطريق ) ظرف منصوب على الظرفية لا على إسقاط الجار مردود بأنه غير مبهم ، ولا ينصب على الظرفية إلا ما كان مبهما ، وقوله : إنه اسم لكل ما قبل الاستطراق فهو مبهم لصلاحيته لكل موضع ، منازع فيه ، بل هو اسم لكل ما هو مستطرق بالفعل وهو الذى يكون بين المزارع أو بين المنازل ، وهذه ليست بمهمة (٢) :

ومن شواهد الكتاب على هذه الضرورة أيضا قول المتكلمس :

آلَيْتُ حَبَّ الدَّرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمَهُ وَالْحَبُّ يَأْكُلُهُ فِي الْقَرْيَةِ السُّوسُ (٣)

(١) البيت من الكامل ، والعسلان : مشى فى اهتزاز . وصف رمحا فقال : هو لدن أى لين اذا هزته يهتز متنه كاهتزاز الثعلب اذا مشى . وانظر فى البيت شرح النحاس لأبيات سيبويه ٤٧ ، والخصائص ٣١٩/٣ ، وأمالى ابن السجري ٤٢/١ ، ٢٤٨/٢ ، ومغنى اللبيب ١١ ، ٥٢٥ ، ٥٧٦ ، وشرح التصريح ٣١٢/١ ، والهمع ٢٠٠/١ ، ٨١/٢ ، والدرر ١٦٩/١ ، ١٠٥/٢ ، وشرح الأشموني ٩١/٢ ، ٩٧ ، وخزانة الأدب ٨٣/٣ ، وديوان الهذليين ١٩٠/١ وهو فى الكتاب ١٦/١ ، ١٠٩ .

(٢) انظر مغنى اللبيب وحاشية الدسوقي عليه ٢١٣/٢ .

(٣) البيت من البسيط ، وآليت : حلفت . يخاطب عمرو بن هند ملك الحيرة وكان قد أقسم أن لا يطعم المتلمس حب العراق ، وأطعمه على تقدير : لا أطعمه لأنه جواب القسم ولذلك امتنع أن يكون حب منصوبا على شريطة التفسير ، لأن (لا) النافية فى جواب القسم لها الصدارة فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، وما لا يعمل لا يفسر عاملا .

وانظر فى البيت شرح النحاس لأبيات سيبويه ٤٧ ، وأمالى ابن السجري ٣٦٥/١ ، ومغنى اللبيب ٩٩ ، ٢٤٥ ، ٥٩٠ ، ٦٠٠ ، وشرح التصريح ٣١٢/١ ، وشرح الأشموني ٩٠/٢ ، وديوان الشاعر ص ٥ . وهو فى الكتاب ١٧/١ .

أراد: على حب العراق ، فحذف الخافض ونصب ما بعده بوصول الفعل إليه كالذي قبله ومن ذلك أيضا في الكتاب قول عامر بن الطفيل .

فَلَا بُغْيَتَكُمْ قَنًا وَعُورًا وَلَا قَبِيلَنَ الْخَيْلَ لَابَةً ضَرْغِدٍ (١)

فـ و (قَنًا) و (عُورًا) مكانان مختصان لا ينتصبان انتصاب الظرف ، وإنما يريد : بَقَنًا وَعُورًا ، ولكنه — كما قال سيبويه في الكتاب ٨٢/١ — شبهه بدخلت البيت . وَقَلْبَ الظَّهْرِ وَالْبَطْنِ « فحذف الباء ونصب ما بعده بوصول الفعل إليه ضرورة .

ويجدر التنبيه على أنه لا يعد من الضرائر إيصال الأفعال التي تنعدي تارة بنفسها وتارة بحرف الجر ، نحو نصحته ونصحت له وشكرته وشكرت له ، وكلته وكلت له ووزنته ووزنت له ، ونحو اخترت الرجال عبد الله واخترت من الرجال من الرجال عبد الله ، وامرته الخمر وامرته به ، وكنيته أبا زيد وبأبي زيد ، واستغفرت الله ذنبا واستغفرته من ذنب ، فهذا كله يندرج تحت القسم الثاني من ثلاثة الأقسام المتقدمة ، وهو الحذف السماعي الوارد في السعة (٢) .

(١) البيت من الكامل . والمراد بالبغي : الطلب ومعنى « لأبغينكم » : لأطلينكم ، وقنا وعوارض وضرغد : أسماء أماكن ، واللابة : الحرة وهى أرض ذات حجارة سود ، و « لأقبلن الخيل لابة ضرغد » لأجعلن الخيل قبلاتها . وانظر فى البيت شرح ابن السيرافى لأبيات سيبويه ١٦٨/١ ، والنحاس ٩٨ ، وأمالى ابن الشجرى ٢٤٨/٢ ، والخزانة ٧٤/٣ ، وديوان الشاعر ١٤٤ . وهو فى الكتاب ٨٢/١ ، ١٠٩ .

(٢) انظر الكتاب ١٦/١ ، وابن يعيش ٥٠/٨ ، وشرح التصريح ٣١٢/١ .

## (العطف بلا فاصل على الضمير المرفوع المتصل والمستتر)

إذا عطفت على ضمير الرفع المستتر فافصل بالضمير المنفصل بين المعطوف والمعطوف عليه نحو قوله تعالى : ( قال لقد كنتم أنتم وآباؤكم في ضلال مبين <sup>(١)</sup> ) .

وورد الفصل أيضا بغير الضمير ، كالمفعول به نحو قوله تعالى : ( جنات عدن يدخلونها ومن صلح <sup>(٢)</sup> ) ، و ( لا ) النافية كقوله عز وجل : ( سيقول الذين أشركوا لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا <sup>(٣)</sup> ) وقد اجتمع الفصل بالضمير المنفصل و ( لا ) في قوله تعالى : ( وعلمتم ما لم تعلموا أنتم ولا آباؤكم <sup>(٤)</sup> ) .

والضمير المرفوع المستتر في ذلك كالمرفوع المتصل ، ومنه قوله تعالى : ( اسكن أنت وزوجك الجنة <sup>(٥)</sup> ) .

ويقبض العطف بلا فاصل إلا في الشعر للضرورة الشعرية .

هذا هو مذهب سيبويه والبصريين

وقد كرر سيبويه الإشارة إلى ما تقدم في مواضع من ( الكتاب ) ؛ فقال : « وتقول فيما يكون معطوفا على الاسم للضمير في النية وما يكون صفة له في النية

(١) سورة الانبياء . آية ٥٤ .

(٢) سورة الرعد . آية ٢٣ .

سورة الانعام . آية ١٤٨ .

(٤) سورة الانعام . آية ٩١ .

(٥) سورة البقرة . آية ٣٥ ، والاعراف آية ١٩ .

كما تقول في المظهر ، أما للمعطوف فكقوالك : رويدكم أنتم وعبدُ الله .  
 كأنك قلت : افعلوا أنتم وعبدُ الله ، لأن للمضمر في النية مرفوع ، فهو يجري  
 مجرى للمضمر الذي تَنبَّيْت علامته في الفعل . فإن قلت : رويدكم فعبدُ الله  
 فهو أيضا رفع ، وفيه قبسح ، لأنك لو قلت : اذهب وعبدُ الله كان فيه قبسح ،  
 اذهب أنت وعبدُ الله حَسَن ، ومثل ذلك في القرآن ( فاذهب أنت وربُّك  
 فقاتلا<sup>(١)</sup> ) ، و ( اسكن أنت وزوجك الجنة )<sup>(٢)</sup> .

وقال في موضع آخر : لو قلت : اذهب وزيدُ كان قبسحا ، حتى تقول :  
 اذهب أنت وزيدُ ، فإن قلت : إياك أنت وزيدُ ، فأنت بالخيار : إن شئت  
 حملته على المنصوب ، وإن شئت على المضمر للمرفوع ، لأنك لو قلت : رأيتُك  
 قلت ذاك أنت وزيدُ جاز ، فإن قلت : رأيتُك قلت ذاك وزيدا ، فالنصب  
 أحسن ، لأن المنصوب يُعطف على المنصوب المضمر ، ولا يُعطف على المرفوع  
 للمضمر إلا في الشعر ، وذلك قبسح<sup>(٣)</sup> .

وفي الكتاب ٣٨٩/١ قال سيبويه : « وأما ما يقبح أن يَشْرَكَ المظهرُ  
 فهو المضمر في الفعل المرفوع ، وذلك قوالك : فعلتُ وعبدُ الله ، وأفعلُ  
 وعبدُ الله ، وزعم الخليل أن هذا إنما قبسحُ من قبل أن هذا الإضمار يُبْنَى  
 عليه الفعلُ ، فاستقبحوا أن يَشْرَكَ المظهرُ مضمرا بغير الفعل عن حاله  
 إذا بعد منه<sup>(٤)</sup> » .

(١) سورة المائدة . آية ٢٤ .

(٢) الكتاب ١٢٥/١ .

(٣) الكتاب ١٤٠/١ ، وانظر الكتاب أيضا ١٥٠/١ ، ٢٣٢ ، ٢٨٥ .

(٤) أي أن الضمير قد غير الفعل عن حاله ، فبعد أن كان مبنيا على الفتح

سكن آخره لاتصال الضمير به ، حتى صارا كأنهما كلمة واحدة .  
 ( ٩ — سيبويه )

ثم قال : « فإن نعمته حسن أن يشركه المظهر ، وذلك قولك . ذهبت أنت وزيد » ، وقال الله عز وجل : ( فاذهب أنت وربك ) و ( اسكن أنت وزوجك الجنة ) وذلك أنك لما وصفته حسن الكلام ، حيث طوّلته ووكّده . كما قال : قد علمت أن لا تقولُ ذاك ، فإن أخرجت ( لا ) قبجُ الرفع ، فـ ( أنت ) وأخواتها تقوّى المضمر ، وتصير عوضا من السكون والتغيير ومن ترك العلامة في مثل ( ضَرَبَ <sup>(١)</sup> ) ، وقال الله عز وجل : ( لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا ولا حرمنا ) حسن لمكان ( لا ) ، وقد يجوز في الشعر . قال الشاعر :

قلتُ إذْ أقبلتُ ورُزهر تهَادَى كنعاجِ المَلَا تعسفن رَمَلًا <sup>(٢)</sup> ،

(١) قال ابن عصفور « وإنما قبج العطف على الضمير المتصل من غير تأكيد ولا طول يقوم مقامه لأن الضمير - ضمير الرفع المتصل - جعلته العرب بمنزلة الجزء من الفعل ، ولذلك جعلوا اعراب الفعل بعد الضمير في تفعلان وتفعلون تفعلين . ألا ترى أنه لو لم يكن كالجزء من الفعل لكنت قد حلت به بين الفعل واعرابه ، وذلك غير سائغ ، فلما كان كالجزء من الفعل امتنع أن يقال : قمت وزيد وأمثاله ، لأن حرف العطف إذ ذاك يكون كأنه لم يتقدمه معطوف عليه ، وفي ذلك إخراج له عن وضعه ، فإذا وكد قام التأكيد مقام ذكر المعطوف عليه ، لأنه هو في المعنى . ألا ترى أن « أنت » من قولك : قمت أنت وزيد ، هو التاء في المعنى ، وجعلوا الطول في قولك : قمت اليوم وزيد عوضا عن التأكيد ، ولذلك أجازوا العطف معه من غير تأكيد . قال الله تعالى ( أنذا كنا ترابا وآباؤنا أنثنا لمخرجون ) ، فعطف على المتصل بكان من غير تأكيد ، لقيام الطول بخبرها مقامه « اهـ .

الضرائر الشعرية ١٨١ - ١٨٢ ، وانظر الانصاف ٤٧٧ .

(٢) البيت من الخفيف . لعمر بن أبى ربيعة ، والزهر : جمع زهراء ، وهى البيضاء المشرقة ، والتهادى : الميل فى الساكن يمينا وشمالا ، والنعاج : بقر الوحش والملا : الصحراء ، وتعسفن : ركب . يريد أن هؤلاء النسوة يمشين كمشي تعاج الوحش اذا وقعت فى الرمل ، فهن ينقلن قوائمهن نقلا بطيئا .

وانظر فى البيت شرح ابن السيرا فى لأبيات سيبويه ٣٨٦٪٢ ، والانصاف ٤٧٥ ، ٤٧٧ ، وابن يعيش ٧٤٪٣ ، ٧٦ ، والاشمونى ١١٤/٣ ، وملحقات ديوان الشاعر ٤٩٠ . وهو الكتاب ٣٩٠/١ .

وأورد سيديويه شاهدا آخر على مجيء هذا العطف بلا فصل في الشعر فقط ، فقال : « واعلم أنه قبيح أن تقول : ذهبَ وعبدُ الله ، وذهبَ وعبدُ الله ، وذهبَ وأنا لأن «أنا» بمنزلة المظهر . ألا ترى أن المظهر لا يشركه إلا أن يجيء في الشعر . قال الراعي :

فَلَمَّا كَحِقْنَا وَالْجِيَادُ عَشِيَةً

دَعَوْا : يَالْكَلْبِ ، وَاعْتَزَيْنَا لِإِمَامِرٍ <sup>(١)</sup>

قال الأعمى في البيت الأول : « الشاهد في عطف ( الزهر ) على الضمير المستكن في الفعل ضرورة ، وكان الوجه أن يقال : أقبلت هي وزهر ، فيؤكد الضمير المستكن ليقوى ثم يعطف عليه <sup>(٢)</sup> » .

وقال في البيت الثاني : الشاهد في عطف ( الجياد ) على الضمير للمتصل بالفعل ، وفيه قبح حتى يؤكد بضمير منفصل فيقال : لحقنا نحن والجياد <sup>(٣)</sup> » .

ومن الشواهد على هذه الضرورة أيضا بيت الكتاب :

فَأَقْسِمُ أَنْ لَوْ التَقِينَا وَأَنْتُمْ لَسَكَانَ لَكُمْ يَوْمَ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمٌ <sup>(٤)</sup>

(١) البيت من الطويل . واعتزينا : ابتسبا .

وانظر ابن السيرافي ٤٩/٢ ، والنحاس ٢٠٦ ، واللسان ( عزا ) المجلد الثاني ص ٧٧١ . برواية : فلما التقت فرساننا ورجالهم .

وهو في الكتاب ٣٩١/١ .

(٢) هامش الكتاب ٣٩٠/١ .

(٣) هامش الكتاب ٣٩١/١ .

(٤) البيت من الطويل ، قائله المسيب بن علس . وانظر فيه ابن السيرا في

١٧٥/٢ ، والنحاس ٢٣٠ . والضرائق لابن عصفور ١٨١ . والألوسی ٢٤١ ، وابن

يعيش ٩٤/٩ ، ومغنى اللبيب ٣٣ ، وشرح التصريح ٢٣٣/٢ ، والأشمونى ٢٨٦/١ .

والخزانة ٨٠/١٠ .

وهو في الكتاب ٤٥٥/١ .

فالشاعر عطف الضمير للنفصل « أنتم » على « نا » الفاعلين دون فصل للضرورة ، وأورده سيبويه في الكتاب شاهدا على إدخال ( أن ) توكيدا للقسم بمنزلة اللام ، ولم يستشهد به على ما نحن فيه .

وذهب الكوفيون إلى جواز العطف على الضمير للرفع المتصل والمستتر في اختبار الكلام بلافاصل ، نحو قمتُ وزيدُ ، محتجين بوروده في قوله تعالى : ( ذمرة فاستوى ، وهو بالآفق الأعلى )<sup>(١)</sup> ، فعطف ( هو ) على الضمير المرفوع المستكن في ( استوى ) ، والمعنى : فاستوى جبريل ومجمل - عليهما السلام - بالآفق ، ووروده أيضا في كلام العرب كالأبيات المتقدمة ، فدل على جوازه .

وقد أجاب البصريون بأن الواو في الآية الكريمة للحال لا للعطف ، والمراد بضمير الغائب بعدها جبريل عليه السلام ، والمعنى أن جبريل وحده استوى بالقوة في حالة كونه بالآفق ، وقيل . فاستوى على صورة التي خلق عليها في كونه بالآفق ، وكان قبل ذلك يأتي النبي ﷺ في صورة رجل وأما الأبيات فمحمولة على الضرورة كما ذكر سيبويه<sup>(٢)</sup> .

والراجح في هذا الخلاف مذهب الكوفيين ، لوقوع هذا العطف بلافاصل في الكلام العربي المعتد بفصاحته ، ومن ذلك ما أخرجه البغاري في صحيحه من قول علي رضي الله عنه : « كنت أسمع رسول الله ﷺ يقول :

(١) سورة النجم . الآيتان ٦ ، ٧ .

(٢) انظر المسألة السادسة والسنتين في الانصاف ٤٧٤ - ٤٧٨ .



«كنت وأبو بكر وعمر، وفعلت وأبو بكر وعمر، وانطلقت وأبو بكر وعمر<sup>(١)</sup>»  
وقول عمر رضى عنه «كنت وجارلى من الأنصار<sup>(٢)</sup>» .

قال ابن مالك : «ومنه قوله تعالى : (لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا<sup>(٣)</sup>)» ،  
فإن واو العطف فيه متصلة بضمير المتكلمين ، ووجود (لا) بعدها  
لاعتداد به ، لأنها بعد العطف ، ولأنها زائدة ، إذ المعنى تام بدونها<sup>(٤)</sup> .

ومن ذلك أيضا ما حكاه سيبويه من قولهم «مررت برجل سواء  
والعدم<sup>(٥)</sup>» برفع العدم على أنه معطوف على ضمير مستتر فى سواء لأنه  
بمعنى مستو .

### (حذف العاطف بعد «إياك»)

قال سيبويه فى الكتاب ١٤٠/١ : «واعلم أنه لا يجوز لك أن تقول :  
إياك زيدا ، كما أنه لا يجوز أن تقول : رأسك الجدار ، حتى تقول :  
من الجدار أو : والجدار ، وكذلك : أن تفعل إذا أردت : إياك والفعل .  
فإذا قلت : إياك أن تفعل تريد : إياك أعظم مخافة أن تفعل ،

(١) أخرجه البخارى فى : ٦٢ - كتاب فضائل أصحاب النبى صلى الله عليه

وسلم ، ٥ - باب قول النبى صلى الله عليه وسلم : لو كنت متخذا خليلا .

(٢) أخرجه البخارى فى : ٤٦ - كتاب المظالم والغصب ، ٢٥ - باب الغرفة

والعلية المشرفة وغير المشرفة فى السطوح وغيرها .

(٣) سورة الأنعام . آية ٤٨ .

(٤) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ١١٤ - ١١٥ .

(٥) حكم سيبويه على هذا القول بالقبح بناء على مذهبه من عدم جواز هذا

العطف بلا فاصل .

انظر الكتاب ٢٣٢/١ ، والانتصاف بهامش الانصاف لفضيلة المرحوم الشيخ

محمد محبى الدين عبد الحميد ٤٧٥ .

أَوْ مِنْ أَجْلِ أَنْ تَفْعَلَ جَازٍ ، لِأَنَّكَ لَا تَرِيدُ أَنْ تَضْمِنَهُ إِلَى الْأَسْمِ الْأَوَّلِ .  
كَأَنَّكَ قُلْتَ : إِيَّاكَ نَحْنُ لِمَسْكَانٍ كَذَا وَكَذَا ، وَلَوْ قُلْتَ : إِيَّاكَ الْأَسَدُ ،  
تَرِيدُ : مِنَ الْأَسَدِ ، لَمْ يَمِيزْ كَمَا جَازٍ فِي أَنْ ، إِلَّا أَنَّهُمْ زَعَمُوا أَنَّ ابْنَ إِسْحَاقَ  
أَجَازَ هَذَا الْبَيْتَ فِي شِعْرِ :  
(طويل)

إِيَّاكَ إِيَّاكَ لِلرَّاءِ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَاءٌ ، وَلِلشَّرِّ جَالِبٌ (١)

كَأَنَّهُ قَالَ : إِيَّاكَ ، ثُمَّ أَضْمَرَ بَعْدَ إِيَّاكَ فَعَلًا آخَرَ ، فَقَالَ اتَّقِ لِلرَّاءِ .

يَعْنَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : إِيَّاكَ زَيْدًا ، ذَلِكَ لِأَنَّ (إِيَّاكَ) اسْمٌ مُضْمَرٌ  
مَنْصُوبٌ لِلْوَضْعِ بِفَعْلٍ مَحذُوفٍ لَا يَتَعَدَّى إِلَّا إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ ، تَقْدِيرُهُ :  
بَارِعًا ، أَوْ نَحْنُ ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ، وَمِنْ هُنَا كَانَ لَا بُدَّ أَنْ يَقَالَ : إِيَّاكَ وَزَيْدًا ،  
أَوْ : إِيَّاكَ مِنْ زَيْدٍ ، أَيْ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ الْعَاطِفِ أَوْ الْجَارِ ، « كَمَا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ  
أَنْ تَقُولَ : رَأْسُكَ الْجِدَارَ ، حَقٌّ تَقُولُ : مِنَ الْجِدَارِ ، أَوْ : وَالْجِدَارَ » ،  
وَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : إِيَّاكَ أَنْ تَفْعَلَ « إِذَا أَرَدْتَ : إِيَّاكَ وَالْفِعْلَ » ،  
فِيضَارُ الْعَاطِفُ هُنَا جَائِزٌ ، وَإِنَّمَا يَجُوزُ هَذَا التَّعْبِيرُ إِذَا أَرَدْتَ « إِيَّاكَ أَعْظَمُ  
مَخَافَةٍ أَنْ تَفْعَلَ » ، أَوْ مِنْ أَجْلِ أَنْ تَفْعَلَ » ، أَيْ إِذَا جُمِلَتْ لِلْمَصْدَرِ لِلزُّوْلِ  
مَفْعُولًا لَهُ ، أَوْ قَدَرْتَ لَهُ جَارًا ، لَتَمَكَّنَ الْفِعْلُ الْمَحذُوفُ مِنْ نَصَبِ (إِيَّاكَ)

(١) البيت للفضل بن عبد الرحمن القرشي يخاطب به ابنه القاسم بن الفضل ،  
والمرء : مصدر ماريته أماريه ممرارة ومرء ، أَيْ جَادَلْتَهُ ، أَوْ طَعَنْتَ فِي قَوْلِهِ  
تَزْيِيفًا لِلْقَوْلِ وَتَصْغِيرًا لِلْقَائِلِ .

وَانْظُرْ فِيهِ شَرْحَ النَّحَاسِ لِأَبِيَاتِ سَيَبَوِيهِ ١١٥ ، وَمَا يَجُوزُ لِلشَّاعِرِ فِي الضَّرُورَةِ  
٢٢٣ ، وَالْمَقْتَضَبُ ٢١٣/٣ ، وَالْخَصَائِصُ ١٠٢/٣ ، وَابْنُ يَعِيشَ ٢٥/٢ ، وَالتَّصْرِيحُ  
١٢٨/٢ ، وَالْأَشْمُونِيُّ ٨٠/٣ ، ١٨٩ ، وَالْخَزَانَةُ ٦٣/٣ .  
وَهُوَ فِي الْكِتَابِ ١٤١/١ .

مفعولا به و ( أن تفعل ) مفعولا له ، ولقياس حذف الجار قبل ( أن ) (١) .

وعلى ذلك لا يجوز أن تقول : إياك الأسد ، تريد : إياك والأسد ، أو : إياك من الأسد ، لعدم سماعه ، وأما البيت فقد نصب ( للمراء ) بعد ( إياك ) مع إسقاط حرف العطف للضرورة . قال الأعلام : « الشاهد فيه نصب المراء بعد إياك مع إسقاط حرف العطف ضرورة ، والمعروف في الكلام : إياك والمراء ، وإياك والأسد ، ولا يجوز إياك الأسد ، كما لا يجوز اتق نفسك الأسد على ما بينه سيبويه .

ويجوز أن يكون للمراء منصوباً بإضمار فعل دل عليه إياك . كأنه قال : إياك تجنب<sup>(٢)</sup> للمراء ، فلا يكون فيه ضرورة على هذا ، ويجوز أن يكون

---

(١) قال البغدادى مفسراً عبارة سيبويه : « يعنى أن ( أن ) تقع بعد ( إياك ) على وجهين :

أحدهما : أن تجعل ( أن تفعل ) مصدراً هو مفعول به ، كما تقول : إياك وزيدا ، وأصله أن تقول : إياك وأن تفعل ، كما قلت : إياك وزيدا ، ولكنهم حذفوا الواو لطول الكلام ، ويقدر أيضاً : إياك من أن تفعل إذا حذرته الفعل .  
والوجه الآخر : أن تجعل ( أن تفعل ) مفعولا له ، وهذا لا يحتاج الى حرف عطف ، ويجوز أن يقع المصدر موقعه .

فاذا وقع أن والفعل بمنزلة المفعول ، ثم أوقعت المصدر موقعه ، لم يك بد من ادخال الواو عليه كما تدخل على غيره من المفعولات « . خزانة الأدب ٦٣/٣ - ٦٤ .

(١) هكذا بهامش ط بولاق ١٤١/١ ، وانظر أى فرق بين تقدير الأعلام على غير الضرورة وتقدير سيبويه على الضرورة ، فالفعل ( تجنب ) الذى قدرة الأعلام ينصب مفعولا واحداً ، كالفعل ( اتق ) الذى قدره سيبويه ، فإياك عليهما مفعول لفعل آخر ، والعبارة جملتان يربط بينهما العاطف المقدر للضرورة ولا فرق ، اللهم الا كانت عبارة الأعلام قد أصابها تحريف النساخ وصحتها : إياك جنب المراء ، فيكون التعبير جملة واحدة لأن ( جنب ) ينصب مفعولين أولهما إياك =  
وثانيهما المراء فلا حذف لعاطف ولا ضرورة .

مفعولاً له ، حذف منه حرف الجر تشبيهاً بأن وما عملت فيه إذا قلت : إياك أن تفعل كذا . يريد : إياك أعظك أن تمارى ، ثم وضع للمراء موضعه « ١٥ » .

ونحن لا نؤيد الأعم فيما ذهب إليه من جواز تخرج البيت على غير الضرورة اعتماداً على أن ما لا يؤدى إلى ضرورة أولى مما يؤدى إليها ، ذلك لأن هذا إما يقال عند عدم وجود مانع من سماع أو قياس ، وإلا فالضرورة متعينة ، وهنا يوجد مانع من عدم اعتبار الضرورة ، وهو عدم سماع مثل هذا التعبير بلا عاطف أو جار فى غير الشعر ، كما هو ظاهر كلام سيبويه ، وقد أكد ذلك للبردة قال : « فأما ( إياك الضرب ) فلا يجوز فى الكلام ، كما لا يجوز : إياك زيداً ، فإن اضطر شاعر جاز ، لأنه يشبهه للضرورة بقوله : « أن تقرّباً » <sup>(١)</sup> ، وعلى هذا :

إياك إياك للمراء فإنه إلى الشر دعاء ، وللشر جالب فأضمر بعد قوله « إياك » فعلاً آخر على كلامين ، لأنه لما قال : إياك أعلمه أنه يزجره ، فأضمر فعلاً . يريد : اتق المراء يافقى « <sup>(٢)</sup> » ١٥ .

وقد أجاز بدر الدين ابن الناطم فى شرحه لللفية ص ٦٠٧ نحو : إياك الأسد ، وتقديره عنده : أحذرك الأسد ، فلا حذف لعاطف أيضاً ولا ضرورة . وانظر التسهيل ١٩٢ ، وحاشية الصبان على الأشمونى ١٨٩/٣ ، والخزانة ٦٤/٣ .

بتحقيق هارون ، وانظر المراء فى حذف العاطف فى مغنى اللبيب وحاشية الدسوقي عليه ٣٤٦/٢ .

(١) أى من قول جرير :

إياك أنت وعبد المسيح أن تقرّباً قبلة المسجد

وهو من شواهد الكتاب ١٤٠/١ .

(٢) المقتضب ٢١٣/٣ .

و اتفاق سيبويه والمبرد على جعل الكلام جملتين ليسكون العطف من قبيل عطف الجمل ، وربما قدرا ذلك فرارا من جعله عطف مفرد هو « المراء » على مفرد هو « إياك » ، إذ يقتضى العطف بالواو الشراكة فى الفعل والمعنى ، والمعطوف هنا مخالف للمعطوف عليه ، لأن المعطوف هو « المراء » محذر منه ، والمعطوف عليه وهو « إياك » محذر .

غير أن من جعل العطف هنا من قبيل عطف المفردات قال : إن التقدير : إياك بأعد والمراء ، وما أشبه ذلك ، والبعد والقرب بالإضافة ، فقد يكون الشيء بعيدا بالإضافة إلى شيء ، وقريبا بالإضافة إلى شيء آخر غيره ، وههنا إذا تباعد عن المراء ، فقد تباعد للمراء عنه ، فاشتركا فى البعد .

أما اختلاف معنييهما فلا يمنع من عطف المراء عليه ، لأن العامل قد يعمل فى للفعولين وإن اختلف معناه . ألا تراك تقول : أعطيت زيدا درهما ، فبتعدي الفعل إليهما تعدياً واحداً ، وإن كان زيد آخذاً والدرهم مأخوذاً ، فهما مختلفان من جهة المعنى ، فكذلك ههنا إذا عطف المراء على إياك شراكة فى عمل الفعل المحذوف وإن اختلف معناه ، فال مخاطب محذر وللمراء محذر منه ، وإن كان الفعل المحذوف قد تعدي إليهما ، إلا أن تعدياً إلى الأول بنفسه وإلى الثانى بواسطة حرف العطف (١) .

بقى أن نذكر أن علة هذه الضرورة تشبيه ما بعد إياك بالمصدر المؤول

من أن والفعل الذى يقع بعدها مجردا من العاطف والجار كيبت جرير السابق  
وكقولهم : إياك أن تقرب الشر .

( حذف أن ونصب الفعل بعد كاد )

استشهد سيديويه على نصب الفعل بعد ( كاد ) على إضمار ( أن ) بقول  
عامر بن جوين الطائي :

فلم أر مثلاً خباسةً واحداً ونهنت نفسي بعد ما ركبتُ أفعله (١)

وقال : « حمله على ( أن ) ، لأن الشعراء قد يستعملون ( أن ) ههنا مضطرين  
كثيراً » (٢) .

وقال الأعمى : « الشاهد فيه نصب ( أفعله ) بإضمار ( أن ) ضرورة ،  
ودخول أن على ( كاد ) لا يستعمل في الكلام ، فإذا اضطر الشاعر أدخلها  
عليها تشبيهاً لها بعسى ، لاشتراكهما في معنى المقاربة ، فلما أدخلوها بعد ( كاد )  
في الشعر ضرورة توهمها هذا الشاعر مستعملة ثم حذفها ضرورة . هذا  
تقدير سيديويه » .

وما ذكره الأعمى في ضرورة إدخال ( أن ) بعد كاد تشبيهاً لها بعسى مأخوذ

(١) البيت من الطويل ، ونسبه في الانصاف لعامر بن الطفيل ، والخباسة :  
الظلمة بضم المعجمة ، والضمير في « مثلها » يعود على الغنيمة التي كانت نفسه  
قد حدثته بأخذها غدرا من امرئ القيس ، ونهنت : كفت . يريد أنه منع نفسه  
من أخذ مال امرئ القيس ونسائه ظلما وغدرا بعد ما كاد يفعل .

وانظر في البيت ابن السيرا في ٢٢٢/١ ، والضرائر لابن عصفور ١٥١ ، وما  
يجوز للشاعر في الضرورة للقيرواني ١٨٥ ، والانصاف ٥٦١ ، ومغنى اللبيب  
٦٤٠ ، والهمع ٥٨/١ ، ١٨/٢ ، والدرر ٣٣/١ ، ١٣/٢ ، والأشمونى  
٣٦١/١ ، ٣١٥/٣ .

وهو في الكتاب ١٥٥/١ .

(٢) الكتاب ١٥٥/١ .

من سيديويه . قال في الكتاب ١/٤٨٧ : « وقد جاء في الشعر : كاد أن يفعل .  
شبهوه بـسى . قال رؤبة :  
( رجز )

قد كاد من طول البلى أن يمصعا <sup>(١)</sup> »

وفي ضرائر الشعر لابن عصفور ص ١٥١ — ١٥٢ : « ومنه إضمار ( أن )  
الناصبه وإبقاء عملها من غير أن يعوض منها شيء ، تشبيها لها بإضمارها بعد  
الحروف التي جعلت عوضا منها ، وأعني بذلك الحروف التي ينتصب الفعل  
بعدها بإضمار ( أن ) فما جاء من ذلك قوله :

فلم أر مثلاً خباصة واحد ونهت نفسي بعدما كدت أفعله

يريد : أن أفعله ، وقوله :

وحق لمن أبو بكر أبوه يوفقه الذي رفع الجبالا

يريد : أن يوفقه ..... إلخ ، ثم قال : « ولا يجوز ذلك في سعة الكلام ،  
فإن جاء شيء منه حفظ ولم يقس عليه لشذوذه اهـ » .

وما ذهب إليه ابن عصفور وسط بين مذهبي البصريين والكوفيين ،  
فالبصريون يمنعون إضمار ( أن ) الناصبة من غير عوض مطلقا ، أى في شعر  
أو نثر ، والكوفيون يجوزون ذلك مطلقا كما في الإنصاف <sup>(٢)</sup> ، ويستدلون

(١) سنتحدث عن هذه الضرورة ان شاء الله تعالى بالتفصيل في ضرائر  
الزيادة .

(٢) المسألة السابعة والسبعين ٥٥٩ .

بقراءة أبي وابن مسعود ( وإذ أخذنا ميثاق بني إسرائيل لا تعبدوا إلا الله )<sup>(١)</sup> ، كما يستدلون بشواهد شعرية منها بيت الكتاب المذكور هنا .

وفي ضوء ما تقدم لا يقال إن بيت الكتاب شاهد على إضمار ( أن ) الناصبة في غير مواضع الإضمار للضرورة ، إذ يقصر سيبويه هذا الإضمار مع بقاء النصب على ( كاد ) وحدها<sup>(٢)</sup> ، والصحيح أن يقال إنه شاهد على حذف ( أن ) المتوهم وجودها بعد كاد وإبقاء الفعل منصوبا للضرورة .

فأنت ترى أن سيبويه هنا قد ركب ضرورة على ضرورة ، ذلك أن الأصل تجرد للمضارع بعد ( كاد ) من ( أن ) للمصدرية الناصبة للمضارع ، لكن الشعراء قد يستعملون ( أن ) ههنا مضطرين كثيرا ، فدخل ( أن ) ضرورة ، ثم حذفها مع بقاء عملها من غير عوض ضرورة أخرى .

وما ذهب إليه سيبويه ضعيف لأمور :

١ — فيه مخالفة لرأى جمهور البصريين الذين ينعون حذف ( أن ) من غير عوض مطلقا في شعر أو نثر . قال القيرواني : « والذي قال سيبويه في هذا البيت إنما حملوه على أن الشعراء يستعملون ( أن ) ههنا كثيرا ،

(١) سورة البقرة . آية ٨٣ — وانظر البحر ٢٨٢/١ .

(٢) سيأتى فى ضرائر الابدال النصب على اضمار ( أن ) بعد الخبر المثبت كقوله :

سأترك منزلى لبنى تميم  
والحق بالحجاز فاستريحا  
وهذه الضرورة تختلف عما نحن فيه ، إذ ما نحن فيه — عند سيبويه — يستعمل الشعراء فيه ( أن ) مضطرين كثيرا ، ومن ثم قدر وجود ( أن ) ثم حذفها مع بقاء عملها ، أما بعد الخبر المثبت فلا تستحق ( أن ) الاضمار أو الاظهار ، وإنما يستحق الفعل الرفع واضطر الشاعر الى العدول عنه الى النصب محافظة على حركة جرف الروى ، ومن ثم قيل أن الضرورة فيه ابدال حكم من حكم ، أى ابدال النصب من الرفع ، فلم ير العلماء بدا من تقدير ( أن ) .



كأنه قال : بعد ما كدت أن أفعله ، وهذا أيضا عند أصحابه غلط ، وذلك أن ( كاد ) لا يجوز أن يدخل معها ( أن ) إلا في الشعر لأن معناها المقاربة ، ومنها قوله عز وجل : ( من بعد ما كاد يزيغ قلوب فريق منهم <sup>(١)</sup> ) ، فكيف تضر مع مالا تدخله ثم تعمل ١٩ وهي لا تضر في غير هذا اللوضع حتي يكون في الكلام دليل عليها ، كما قال الشاعر :

أَلَا أَشْهَدُ الزَّاجِرِي أَحْضَرَ الْوَعَى

وَأَنْ أَشْهَدَ الْإِنْسَانَ هَلْ أَنْتَ مَخْلُدِي <sup>(٢)</sup>

فأراد : أن أحضر ، ولكن حذف لما كانت ( أن ) الثانية في قوله : « وَأَنْ أَشْهَدَ الْإِنْسَانَ » تدل على ذلك ، على أن بعض النحويين لم يجز في هذا إلا الرفع ، وقال : إذا فقدت ( أن ) رفع الفعل ، فهذا وأمثاله يضعف بما قاله سيبويه عندهم اهـ : <sup>(٣)</sup> .

٢ - يتناقض مع ما ذكره في الكتاب ٤٥٢/١ ، وهو قوله : « ولو قلت : مره يعفرها على الابتداء كان جيذا ، وقد جاء رفعه على شيء هو قليل

(١) سورة التوبة . آية ١١٧ .

(٢) البيت من الطويل ، لطرفة بن العبد ، وهو من شواهد سيبويه ٤٥٢/١ ، وقد رواه برفع « أحضر » ، وانظر فيه شرح ابن السيرافي لإبيات سيبويه ٦١/٢ ، والنحاس ٢٢٨ ، وضرائر ابن عصفور ١٥١ ، أما لى ابن الشجرى ٨٣/١ ، والانصاف ٥٦٠ ، وابن يعيش ٧/٢ ، ٢٨/٤ ، ٥٢/٧ ، ومغنى اللبيب ٣٨٣ ، ٦٤١ ، والهمع ٦/١ ، ١٧٥ ، ١٧/٢ ، والدرر ٣/١ ، ١٥٢ ، ١٢/٢ ، والخزانة ١١٩/١ ، ٥٠٧١٨ ، ٥٧٩٠ .

(٣) ما يجوز للشاعر فى الضرورة ١٨٦ - ١٨٧ .

في الكلام ، على : مره أن يحفرها فإذا لم يذكروا ( أن ) جعلوا للمعنى بمنزلة في : عَسَيْنَا نفعلُ ، وهو في الكلام قليل لا يكادون يتكلمون به ، فإذا تكلموا به فالفعل كأنه في موضع اسم منصوب . كأنه قال : عسى زيد قائلاً ، ثم وضع ( يقولُ ) في موضعه ، وقد جاء في الشعر قال طرفة :

ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغي وأن أشهد اللذات ، هل أنت مخلدى .

وقال الأعلم في بيت طرفة : « الشاهد في رفع أحضر لحذف الناصب وتعريه منه » فالذي يظهر من عبارة سيبويه هنا أن للضارع عند تعريته من ( أن ) يرفع .

٣ — إدخال الضرورة على الضرورة يتناقض مع ما ذكره من قوله : « لا يحمل على الاضطرار والشاذ إذا كان له وجه جيد <sup>(١)</sup> » .

والضعيف تقدير سيبويه خولف فيه قال الأعلم : « وقد خولف فيه ، لأن ( أن ) مع ما بعدها اسم فلا يجوز حذفها ، وحمل الراد الفعل على إرادة النون الخفيفة وحذفها ضرورة ، والتقدير عنده : بعد ما كدت أفعَلْنَه ، وهذا التقدير — أيضا — بعيد ، لتضمنه ضرورتين وهما : إدخال النون في الواجب ، ثم حذفها ، فقول سيبويه أولى ، لأن ( أن ) قد أتت في الأشعار مخذوفة كثيرا » .

مخذوفة كثيرا .

قال شيخنا للمرحوم محمد محي الدين عبد الحميد معلقا على رأى الأعلام :  
 « وترجيحه مقالة سيبويه مع اشتماله على ضرورة مركبة على ضرورة أخرى  
 من أعجب العجائب <sup>(١)</sup> » .

ولا عجب — فى رأى — فى ترجيح الأعلام رأى سيبويه على غيره ،  
 لأن كلا التقديرين يتساوى فى إدخال الضرورة على الضرورة ، ويزيد قول  
 غير سيبويه بعدا فى تقديره إدخال التون فى الواجب ثم حذفها ، فقول  
 سيبويه أقرب لكثرة ورود حذف أن مع بقاء النصب .

وأقرب من هذين التقديرين ما ذكره ابن هشام فى المغنى اللبيب ٦٤٠ منسوبا  
 إلى اللبرد ، وهو أن الأصل : أفعلاها ، ثم حذفت الألف ونقلت حركة الهاء  
 إلى ما قبلها . قال ابن هشام : « وهذا أولى من قول سيبويه ، لأنه أضمر  
 أن فى موضع حقا أن لا تدخل فيه صريحا ، وهو خبر كاد ، واعتدبها مع ذلك  
 بإبقاء عملها » . وحكى ابن الأنبارى فى الإنصاف ٥٦٧ هذه التقدير عن  
 الفراء ، ثم قال :

« وهى لغة لخم » .

ويتلخص مما تقدم أن الشاعر : « بعد ما كدتُ أفعله » ثلاثة تخريجات :

١ — تخرج سيبويه ، وحاصله أن الفتحة على اللام حركة إهراب ،  
 إذ الفعل منصوب بأن المخدوفة .

- ٢ — التخريج الذى حكاه الأعم عن غير سيبويه ، وحاصله ان فتحة اللام حركة بناء لاتصال الفعل بنون التوكيد الخفيفة المندوفة تحفيها .
- ٣ — التخريج الذى نسبته ابن هشام إلى اللبرد وحكاه ابن الأنبارى عن الفراء ، وحاصله أن فتحة اللام ليست حركة إعراب أو بناء ، وإنما هى فتحة منقولة من الهاء بعد حذف الألف ، والفعل مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة العارضة بسبب النقل <sup>(١)</sup> .

### ( حذف « يا » من اسم الجنس للمعين )

اختلف النحاة فى جواز حرف النداء إذا كان للمنادى اسم جنس معيناً ، ويعنى به ما كان نكرة قبل النداء وتعرف بالنداء ، وهو النكرة المقصودة <sup>(٢)</sup> ، نحو : يارجل أقبل ، لرجل معين ، فنع البصريون حذف الحرف منه فى الاختيار ، وذلك لأن النداء معه هو حرف تعريف أيضاً ، فلا يحذف مما تعرف به ، حتى لا يظن بقاؤه على تنكيره الذى كان عليه قبل النداء ، وأجازوا الحذف للضرورة . قال سيبويه : « وقد يجوز حذف ( يا ) من النكرة فى الشعر . قال العجاج :

جَارِي لَا تَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي <sup>(٣)</sup>

(١) انظر الانتصاف ٥٦٢ .

(٢) عدا ( أى ) ، فأى مع كونها مقصودة جاز حذف الحرف منها بالاجماع ، لأنها ليست المقصودة بالنداء ، وإنما هى وصلة لنداء وصفها ، وهو معرفة قبل النداء . انظر شرح الكافية ١٥٨/١ ، وأسرار النداء ٢١ .

(٣) العذير : الأمر الذى يحاوله الانسان فيعذر فيه .

وانظر فى الرجز ابن السيرافى ٣١٢/١ ، والنحاس ١٨٤ ، وضرائر ابن عصفور ١٥٤ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ٤١ ، والمقتضب ٢٦٠/٤ ، وابن يعيش ١٦/٢ ، ٢٠ ، وابن الشجرى ٨٨/٢ ، والخزانة ١٢٥/٢ .

وهو فى الكتاب ٣٢٥/١ ، ٣٣٠ .

يريد : ياجارية :

وقال في مَثَل : افْتَدِرْ مَخْنُوقٌ<sup>(١)</sup> ، وَأَصْبِرْ كَيْلٌ<sup>(٢)</sup> ،  
وَأَطْرِقْ كَرًّا<sup>(٣)</sup> ، وليس هذا بكثير ولا قوى<sup>(٤)</sup> .

استشهد سيويو به برجز العجاج على حذف « يا » من قوله : « جاري » ،  
والأصل : ياجارية ، فالمنادى جارية معينة ، ويقصد بها الشاعر زوجته ، وقد  
رخم للمنادى بحذف الماء على لغة الانتظار ، وحذف منه حرف النداء للضرورة  
ومثل ذلك الأمثال الثلاثة ، والأصل فيها : يا مَخْنُوق ، وباليصل ، ويا كرا  
نم حذف منها حرف النداء ، وهي نكرات مقصودة - على نحو ما حدث

---

(١) قاله شخص وقع في الليل على سليك بن السلكة وهو نائم مستلق  
فخنقه ، وقال : افْتَدِرْ مَخْنُوق ، فقال سليك : الليل طويل وأنت مقمر ، أى أنت  
آمن من أن أقتلك ففيم استعجالك فى الأسر ، ثم ضغطه سليك فصرط ، فقال  
سليك : أضرطاً وأنت الأعلى ؟ فذهبت كلها أمثالا . وهذا المثل يضرب لكل مضطر  
وقع فى شدة وهو يبخل بافتداء نفسه بماله . انظر مجمع الأمثال ٣٠/١ ، ٤٢٠ ،  
١١/٢ ، وشرح التصريح ١٦٥/٢ ، وشرح الكافية ١٦٠/١ ، والاشموني وحاشيته  
الصبان عليه ١٣٦/٣ ، وأسرار النداء ٢٥ .

(٢) مثل يضرب لمن يظهر الكراهية للشيء ، أى : صر ياليل صباحا ، أو ائت  
بالصبح . قالت أم جندب زوج امرئ القيس تبرما به ، وأظهارا لكراهيتها له ،  
وكان قد وقع عليها فقالت : أصبحت أصبحت يا فتى ، فلم يلتفت إليها ، فرجعت  
إلى خطاب الليل كأنها تستعطفه قائلة : أصبح ليل ، وروى أنه سألها عن سر كراهية  
النساء له ، فقالت له : لأنك ثقيل الصدر ، خفيف العجز ، سريع الإراقة ، بطيء  
الإفاقة . انظر مجمع الأمثال ٤٠٣/١ ، وبقية المراجع السابقة .

(٣) أصله : يا كروان . رخم بحذف النون وحذفت الألف معها لكونها ليناً  
زائداً ساكناً رابعا ، ثم قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وتمازج هذا  
المثل : ان النعامة فى القرى . وهو يضرب لمن تكبر وقد تواضع من هو أشرف منه ،  
أى اخفض يا كروان عنك للصيد ، فان النعامة وهى أكبر وأطول منك عنقا قد  
صيدت . انظر مجمع الأمثال ٤٣١/١ وبقية المراجع السابقة .

(٤) الكتاب ٣٢٥/١ - ٣٢٦ .

في بيت العجاج ، بناء على مذهب سيمويه في جرى الأمثال مجرى الشعر  
في الضرورة .

وحذف حرف النداء من اسم الجنس للعين في الشعر وما جرى مجراه من  
الأمثال عند سيمويه ليس بكنثير ولا قوى كما ذكر في النص السابق لقله وروده  
وإيهامه بقاء للنمادى على تنكيره .

أما الكوفيون فيرون أن الحذف هنا مقيس مطرد ، محتجين بوروده شعرا  
ونثرا ، ومن ذلك قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ : « ثَوْبِي حَجَرٌ <sup>(١)</sup> » ، وقوله عَلَيْهِ السَّلَامُ :  
« اشْتَدَى أَرْمَةٌ تَنْفَرُجِي <sup>(٢)</sup> » ، ومن شواهدهم النظرية أيضا الأمثال الثلاثة  
السابقة وقد حكم جمهور البصريين على هذه الشواهد بالشذوذ أو الندرة ،  
واختار ابن مالك جواز الحذف اعتمادا على ماورد من الشواهد الشعرية  
والنثرية ، إلا أنه جعل هذا الجواز قليلا لا مطردا <sup>(٣)</sup> .

---

(١) قاله صلى الله عليه وسلم حكاية عن موسى عليه السلام حين فر الحجر  
بثوبه لما وضعه عليه وذهب ليغتسل ، وأخرجه البخاري ٣٣٠/١ في الغسل ، باب  
من اغتسل عريانا وحده ، وفي الأنبياء ، باب حديث الخضر مع موسى عليهما  
السلام ، وفي تفسير سورة الأحزاب ، باب قوله ( لا تكونوا كالذين آذوا موسى ) ،  
ومسلم رقم ( ٣٣٩ ) في الحيض ، باب جواز الاغتسال عريانا في الخلوة ، ورقم  
( ٣٣٩ ) في الفضائل ، باب فضائل موسى عليه السلام ، والترمذي رقم ( ٣٢١٩ )  
في التفسير ، باب : ومن سورة الأحزاب ، وطريقه أبو هريرة رضي الله عنه .  
وذكر السيوطي في الهمع ١٧٤/١ أنه لم يثبت كونه بلفظ الرسول صلى الله  
عليه وسلم ، ويؤيد هذا وروده في بعض الطرق بلفظ « يا حजर » . وانظر روح  
المعاني للآلوسي ٩٤/٢٢ .

(٢) ذكر صاحب كشف الخفا ١٢٨/١ أن هذا الحديث رواه العسكري والذيلمي  
والقضاعى بسند فيه كذاب عن علي رضي الله عنه . وانظر النهاية لابن  
الكثير ٤٧/١ .

(٣) انظر التسهيل ١٧٩ ، والأشمونى بحاشية الضبان ١٣٦/٣ ، وشرح  
التصريح ١٦٥/٢ .

( حذف لام الإضافة من قولهم « لا أبالك » )

قال سيديويه : د ( هذا باب للمنفى بلام الإضافة ) : اعلم أن التنوين يقع من المنفى في هذا الموضع إذا قلت : لا غلام لك كما يقع من المضاف إلى اسم ، وذلك إذا قلت : لا مثل زيد ، والدليل على ذلك قول العرب : لا أبالك ، ولا غلامي لك ولا مسلمي لك <sup>(١)</sup> .

يعنى أن المنفى بلا فى نحو : لا غلام لك ، ولا أبالك ، ولا غلامي لك . إلخ ، مضاف إلى ما بعد اللام وهو الكاف ، فاسم ( لا ) النافية للجنس منصوب ، واللام مقحمة بين اسم لا ، وما أضيف إليه ، ويسمى سيديويه لام الإضافة ، أى لام تأكيد الإضافة ، إذ الإضافة — هنا — بمعنى اللام <sup>(٢)</sup> .

ثم يذكر سيديويه أن هذه اللام لا تحول دون الإضافة وأن هذه الأسماء فى نحو الأمثلة المذكورة بمنزلة أسماء لا لام فيها ، إلا أن العرب لم تستعملها بدون اللام ، ما عدا كلمة « لا أبالك » فقد جاء فى الشعر بلا لام للضرورة الشعرية .

يقول : د وإنما ذهبت النون فى لا مُسلمي لك على هذا المثال ، جعلوه بمنزلة لو حذف بعد هذه اللام كان مضافا إلى اسم ، وكان فى معنى إذا ثبت بعده اللام ، وذلك قولك : لا أباك ، فكأنهم لو لم يجيئوا باللام قالوا : لا مُسلميكَ ، فعلى هذا الوجه حذفوا النون فى : لا مُسلمي لك ، وهذا تمثيل وإن لم يُتكلم بلا مُسلميكَ . قال مسكين الدارمي : ( طويل )

(١) الكتاب ١/ ٣٤٥ .

(٢) راجع ابن يعيش ٢/ ١٠٥ ، وشرح الكافية ١/ ٢٦٥ ، والمقتصد فى شرح

وقد مات شماغٌ ومات مُزردٌ وأى كَرِيمٍ لا أبالكُ يُمنَعُ<sup>(١)</sup>  
ويروى : مُخلدٌ<sup>(٢)</sup> .

فالشاهد في البيت المذكور حذف لام الإضافة في قوله « لا أبالك » للضرورة الشعرية<sup>(٣)</sup> .

( حذف نون الوقاية من ليت ، وقط ، وقد ، ومن ، وعن ، ولدن )  
يرى سيبويه أن حذف نون الوقاية من ( ليت ) عند اتصالها بياء المتكلم  
لا يكون إلا في الضرورة الشعرية<sup>(٤)</sup> ففي الكتاب ٣٨٦/١ : « وقد قال الشاعر  
حيث اضطر : لَيْتَنِي ، كأنهم شبهوه بالامم حيث قالوا : الضاربي ،  
والمضمر منصوب .

(١) ذكر البغدادى فى خزانة الأدب ١٠٠/٤ بتحقيق هارون أن هذا البيت  
من قصيدة عينية لمسكين الدرامى ، وليس فيها هذه الضرورة ، ورواه بلفظ .  
وقد مات شماغ ومات مزرد وأى عزيز لا أبالك يمنع  
وشماغ ومزرد لقبان لمعل بن ضرار ويزيد بن ضرار ، وهما شقيقان ،  
وصحابيان ، وشاعران .

ورواية البيت فى أكثر كتب النحو بلفظ : يخلد بدل يمتع ، وبدون نسبة ،  
وفى معجم شواهد العربية ١٠١ : « وصواب روايته : يمتع ، فى العين المضمومة ،  
مع نسبته الى مسكين الدارمى .

وانظر فيه المقتضب ٣٧٥/٤ ، وابن يعيش ١٠٥/٢ ، واصول ابن السراج  
٤٧٦/١ ، وخزانة الأدب ١٠٠/٤ .  
(٢) الكتاب ٣٤٦/١ .

(٣) ومن ذلك قول أبى حية النميرى :

أبالموت الذى لا بد أنى ملاق لا أبالك تخوفينى ؟!

وهو ليس من شواهد سيبويه ، وانظر فيه المقتضب ٣٧٥/٤ ، والخصائص  
٣٤٥/١ ، وأصول ابن السراج ٤٧٥/١ ، والمقتصد فى شرح الايضاح ٨١١ ، وأما لى  
ابن الشجرى ٣٦٢/١ ، وابن يعيش ١٠٥/٢ ، وشرح التصريح ٢٦/٢ ، والهمع  
١٤٥/١ ، والدرر ١٢٥/١ ، والخزانة ١٠٠/٤ .

(٤) وقال الفراء : يجوز اختيارا ( ليتنى ) باثبات النون و ( ليتى )  
بحذفها — شرح التصريح ١١١/١ .



( حذف لام الإضافة من قولهم « لا أبالك » )

قال سيديويه : د ( هذا باب للمنفى بلام الإضافة ) : اعلم أن التنوين يقع من المنفي في هذا الموضع إذا قلت : لا غلام لك كما يقع من المضاف إلى اسم ، وذلك إذا قلت : لا مثل زيد ، والدليل على ذلك قول العرب : لا أبالك ، ولا غلامي لك ولا مسلمي لك <sup>(١)</sup> .

يعنى أن المنفي بلا في نحو : لا غلام لك ، ولا أبالك ، ولا غلامي لك . إلخ ، مضاف إلى ما بعد اللام وهو الكاف ، فاسم ( لا ) الزافية للجنس منصوب ، واللام مقحمة بين اسم لا ، وما أضيف إليه ، ويسمى سيديويه لام الإضافة ، أى لام تأكيد الإضافة ، إذ الإضافة — هنا — بمعنى اللام <sup>(٢)</sup> .

ثم يذكر سيديويه أن هذه اللام لا تحول دون الإضافة وأن هذه الأسماء في نحو الأمثلة المذكورة بمنزلة أسماء لا لام فيها ، إلا أن العرب لم تستعملها بدون اللام ، ما عدا كلمة « لا أبالك » فقد جاء في الشعر بلا لام للضرورة الشعرية .

يقول : د وإنما ذهبت النون في لا مُسلمي لك على هذا المثال ، جعلوه بمنزلة لو حذف بعد اللام كان مضافا إلى اسم ، وكان في معناه إذا ثبت بعده اللام ، وذلك قولك : لا أباك ، فكأنهم لو لم يجيئوا باللام قالوا : لا مُسلميكَ ، فعلى هذا الوجه حذفوا النون في : لا مُسلمي لك ، وهذا تمثيل وإن لم يُتكلم بلا مُسلميكَ . قال مسكين الدارمي : ( طويل )

(١) الكتاب ١/ ٣٤٥ .

(٢) راجع ابن يعيش ٢/ ١٠٥ ، وشرح الكافية ١/ ٢٦٥ ، والمقتصد في شرح

وقد مات شماغ ومات مزرد وأى كريم لا أبالك يمتنع (١)  
ويروى : مغلط (٢) .

فالشاهد في البيت المذكور حذف لام الإضافة في قوله « لا أبالك » للضرورة الشعرية (٣) .

( حذف نون الوقاية من ليت ، وقط ، وقد ، ومن ، وعن ، ولدن )  
يرى سيبويه أن حذف نون الوقاية من ( ليت ) عند اتصالها بياء المتكلم  
لا يكون إلا في الضرورة الشعرية (٤) ففي الكتاب ٣٨٦/١ : « وقد قال الشاعر  
حيث اضطر : ليتنى ، كأنهم شبهوه باللام حيث قالوا : الضاررى ،  
والمضمر منصوب .

(١) ذكر البغدادى فى خزنة الأدب ١٠٠/٤ بتحقيق هارون أن هذا البيت  
من قصيدة عينية لمسكين الدرامى ، وليس فيها هذه الضرورة ، ورواه بلفظ .  
وقد مات شماغ ومات مزرد وأى عزيز لا أبالك يمتنع  
وشماغ ومزرد لقبان لمعل بن ضرار ويزيد بن ضرار ، وهما شقيقان ،  
وصحابيان ، وشاعران .

ورواية البيت فى أكثر كتب النحو بلفظ : يخلد بدل يمتنع ، وبدون نسبة ،  
وفى معجم شواهد العربية ١٠١ : « وصواب روايته : يمتنع ، فى العين المضمومة ،  
مع نسبته الى مسكين الدارمى .

وانظر فيه المقتضب ٣٧٥/٤ ، وابن يعيش ١٠٥/٢ ، واصول ابن السراج  
٤٧٦/١ ، وخزنة الأدب ١٠٠/٤ .

(٢) الكتاب ٣٤٦/١ .

(٣) ومن ذلك قول أبى حية النميرى :

أبالموت الذى لا بد أنى ملاق لا أبالك تخوفينى ؟!

وهو ليس من شواهد سيبويه ، وانظر فيه المقتضب ٣٧٥/٤ ، والخصائص  
٣٤٥/١ ، واصول ابن السراج ٤٧٥/١ ، والمقتصد فى شرح الايضاح ٨١١ ، وأما لى  
ابن الشجرى ٣٦٢/١ ، وابن يعيش ١٠٥/٢ ، وشرح التصريح ٢٦/٢ ، والهمع  
١٤٥/١ ، والدرر ١٢٥/١ ، والخزنة ١٠٠/٤ .

(٤) وقال الفراء : يجوز اختيارا ( ليتنى ) باثبات النون و ( ليتى )  
بحذفها - شرح التصريح ١١١/١ .

(وافر)

قال الشاعر (زيد الخليل) .

كَمُنِيَّةٍ جَابِرٍ إِذْ قَالَ كَيْتِي أَصَادُهُ وَأَتْلِفُ بَعْضَ مَالِي<sup>(١)</sup> .

قال الأعمى : «الشاهد حذف النون من ضمير للنصوب في «ليتى» وكان

الوجه : ليتنى ، كما تقول : ضربنى ، فشبه ليت في الحذف ضرورة بأن ولعل  
إذا قلت : إننى ولعللى .

وجه الضرورة كما ذكر سيبويه تشبيه «ليتى» بالضاربى ، أى بما لانهلقة

البنون<sup>(٢)</sup> .

قال سيبويه في الكتاب ٣٨٦/١ : «وسألته عن الضاربى ، فقال :

هذا اسم ، ويدخله الجر ، أى حاجة له إلى نون الوقاية التى تلتحق أصلالوقاية

الفعل من الكسر<sup>(٣)</sup> ، وقد ذكر النحاة أن لحاق نون الوقاية لِإِنْ وأخواتها

لمشابهتها الفعل فى المعنى والعمل .

وفى الكتاب ٣٨٦/١ - ٣٨٧ : «وسألته عن قولهم : عَمَّي ، وَقَدْنِي

وَقَطْنِي وَمَتْنِي وَلَدْنِي ، فقلت : ما بالهم جعلوا علامة المجرور ههنا كعلامة

(١) يروى عجزه بلفظ : أصادفه وأفقد بعض مالى ، كما يروى بلفظ :

أصادفه وأفقد جل مالى . وقبله :

أخا ثقة إذا اختلف العوالى

تمنى مزيد زيدا فلاقى

وصف أن رجلا تمنى لقاءه كما تمناه جابر هذا المذكور ، وكان تمنيه عليه .

انظر فى البيت ابن السيرافى ١٠٥/٢ ، والنحاس ٢٠٤ ، وضرائر ابن عصفور

١١٣ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ١٨٤ ، والمقتضب ٢٥٠/١ ، وابن يعيش

٩٠/٣ ، ١٢٣ ، والهمع ٦٤/١ ، والدرر ٤١/١ ، والأشمونى ١٢٣/١ ،

والخزانة ٣٧٥/٥ .

(٢) قد تلتحق نون الوقاية اسم الفاعل ندورا أو شذوذا للتنبية على أصل

مهجور - انظر شواهد التوضيح ١١٨ ، والأشمونى بحاشية الصبان ١٣٦/١ ، وشرح

الكافية ٢٣/٢ ، والضرائر للألوسى ٣١٢ .

(٣) وقال ابن مالك : بل لأنها تقى الفعل اللبس فى ( أكرمنى ) فى الأمر ،

قلولا النون لا لتبست ياء المتكلم بياء المخاطبة ، وأمر المذكر بأمر المؤنثة ، ففعل الأمر

أحق بهما من غيره ، ثم حمل الماضى والمضارع على الأمر . أ هـ - انظر

الأشمونى ١٢٣/١ ، والهمع ٦٤/١ .

إضمار المنصوب ؟ فقال : إنة ليس في الدنيا حرف تلحقه ياء الإضافة إلا كان متحركا مكسورا ، ولم يريدوا أن يحركوا الطاء التي في قَطْ ، ولا النون التي في مَنْ ، فلم يكن لهم بد من أن يحيشوا بحرف لياء الإضافة متحرك ، إذ لم يريدوا أن يحركوا الطاء ولا النونات لأنها لا تذكر أبدا إلا وقبلها حرف متحرك مكسور ، وكانت النون أولى لأن من كلامهم أن تكون النون والياء علامة المتكلم ، فجاءوا بالنون لأنها إذا كانت مع الياء لم تخرج هذه العلامة من علامات الإضمار ، وكرهوا أن يحيشوا بحرف غير النون فيخرجوا من علامات الإضمار ، وإنما حملهم على أن لا يحركوا الطاء والنونات كراهية أن تشبه الأسماء نحو : يَدٍ ، وَهْنٍ ، وأما ما تحرك آخره فنحو مَعَ وَلَدٍ ، كتحريك أواخر هذه الأسماء ، لأنه إذا تحرك آخره فقد صار كأواخر هذه الأسماء ، فن ثم لم يجعلوها بمنزلتها ، فن ذلك قولك : مَعِي وَلَدِي فِي لَدٍ .

وقد اضطر الشاعر فقال : قَدِي . شَبَّهَ بِحَسْبِي لِأَنَ الْمَعْنَى وَاحِدَةٌ .  
قال الشاعر :

قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الْخَبِيبِينَ قَدِي      ليس الإمامُ بالشَّحيحِ الْمُلْحِدِ (١)

(١) البيت من الرجز ، لأبي نخيلة ، أو حميد الأرقط ، أو أبي بحدلة ، أو حميد بن مالك .

ومعنى قدنى : حسبى وكفانى ، وأراد بالخبيبين عبد الله بن الزبير وكنيته أبو خبيب ومصعبا أخاه ، ويروى بكسر الباء وفتح النون على صيغة الجمع يريد أبا خبيب وشيعته ، وأراد بالإمام : الخليفة ، وعرض بعبد الله بن الزبير بانه كان بخيلا وأنه الحد في الحرم .

وانظر في البيت شرح النحاس لأبيات سيبويه ٢٠٤ ، والضرائر لابن عصفور ١١٣ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٨٤ ، والمحاسب ٢٢٣/٢ ، وابن الشجرى ١٤/١ ، ١٤٢/٢ ، والانصاف ١٣١ ، ومغنى اللبيب ١٧٠ ، وشرح التصريح ١١٢/١ ، والهمع ٦٤/١ ، والدرر ٤٢/١ ، والأشمونى ١٢٥/١ ، وشرح الكافية ٢٣/٢ ، ٧٢ ، والخزانة بتحقيق هارون ٣٨٢/٥ ، ٢٤٦/٦ .

لما اضطر شبهه بحسبي وهنئى ، لأن ما بعد هنئ وحسب مجرور ، كما أن  
لما بعد قد مجرور ، فجعلوا علامة الإضمار فيهما سواء ، كما قال : ليتى حيث  
اضطر ، فشبهه بالاسم نحو الضاربى ، لأن ما بعدهما فى الإظهار سواء ، فلما  
اضطر جعل ما بعدهما فى الإضمار سواء اهـ .

وملخص ما قال سيديويه أن الكلمات : عَنْ ، وَقَدْ (١) وَقَطْ (٢) ،  
وَمِنْ ، وَلَدُنْ ، تلحقها نون الوقاية عند دخولها على ياء المتكلم ، للمحافظة  
على سكونها ، ذلك أن ياء المتكلم تقتضى كسر ما قبلها ، فتتحمل نون الوقاية  
كسرة المناسبة ، وتبقى هذه الكلمات على سكونها ، فرقا بينها وبين ما تحرك  
آخره نحو آيدٍ وهنٍ ولَدُ عند اتصالها بياء المتكلم .

ثم ذكر سيديويه أن الشعراء قد يقولون عند الاضطرار : قِطْى وقْدِى ،  
بحذف نون الوقاية وكسر ما قبل الياء ، ومن مجيء ذلك فى الشعر قول  
الشاعر :

قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الْخَبِيبِينَ قَدِي . . . . . البيت

قال الأعم : « الشاهد فى حذف النون من قدنى ، تشبيها بحسبي ، وإثباتها

(١) أى غير الحرفية ، وهى الاسمىة المرادفة لحسب ، واسم الفعل المرادف  
ليكفى أو كفى - انظر مغنى اللبيب ١٧٠ ، والجنى الدانى ٢٦٩ ، والخزانة  
٣٨٥/٥ ، وحاشية الصبان على الأشموني ١٢٥/١ .

(٢) انظر مغنى اللبيب وحاشية الدسوقي عليه ٢٥٥/١ - ٢٥٦ .

في ( قَدْ ) و ( قَطْ ) هو للاستعمل ، لأنهما في البناء ومضارعة الحروف بمنزلة ( مِنْ ) و ( عَنْ ) ، فنلزمهما النون المكسورة قبل الياء لئلا يغير آخرهما عن السكون ،<sup>(١)</sup> .

وذهب السكوفيون إلى أن من جعلها بمعنى حسب قال : قدى وقطى بغير نون ، ومن جعلها اسمي فعل بمعنى يكنى أو كفى قال : قدنى وقطنى بالنون ، كغيرهما من أسماء الأفعال للتعدي التي اتصل بها ياء المتكلم كداركنى وعليكنى ، حملها على مدلولاتها وهي الأفعال للتعدي<sup>(٢)</sup> .

وذكر الرضى في شرح الكافية ٢٣/٢ أن حذف نون الوقاية من ( مِنْ ) و ( عَنْ ) عند سيبويه لا يجوز إلا في ضرورة الشعر كقد وقط ، واشتشهد على ذلك بقول الشاعر :

أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنْسِي لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسُ رِئَاسِي<sup>(٣)</sup>

وهذا البيت ليس من شواهد سيبويه ، ولم أعتز في كتاب سيبويه على

(١) هامش الكتاب ط بولاق ٣٨٧/١ .

(٢) الأشموني ١٢٥/١ - ١٢٦ .

(٣) البيت من المديد ، وقائله مجهول ، وذكر ابن الناجم في شرح الألفية أنه من انشاء بعض النحويين ، ويجوز في قيس الصرف على إرادة أبي القبيلة وهو قيس عيلان ، والمنع على إرادتها نفسها ، ومنع الثاني أوفق بالقافية . وانظر فيه الضرائر للألوسي ٦١ ، وضرائر ابن عصفور ١١٣ ، وشرح الألفية لابن الناجم ٧٠ ، وشرح التصريح ١١٢/١ ، والأشموني ١٢٤/١ ، الخزائن ٣٨٠/٥ .

عبارة تفيد جواز الحذف مع (من) و (عن) للضرورة كقيد وقط ، فلعل عزو الرضى إلى سيبويه جواز حذف النون معهما يرجع إلى القياس على مذهبه في قد وقط ، إذ العلة التي ذكرها سيبويه نقلا عن شيخه الخليل في لحاق نون الوقاية لقد وقط هي نفسها التي ذكرها في (من) و (عن) ، وهي المحافظة على سكون ثانيهما .

وما قيل في (من) و (عن) يقال في (لن) ، ففي الخزانة ٣٨٥/٥ بتحقيق هارون قال البغدادى نقلا عن ابن هشام (في شرح شواهد) : « وأما قول سيبويه : إن ترك التنوين مع لن ضرورة فمردود بالقراءة ... » إلخ وليس لعبارة « ترك التنوين مع لن ضرورة » وجود في الكتاب ، وما ذكر في الكتاب متعلقا بهذه القضية لا يخرج عن النص الذي سقناه آنفا ، ثم قوله « وأما قط وعن و لن فإنهم تباعدن من الأسماء ، ولزمهن ما لا يدخل الأسماء للتمكن وهو السكون ، وإنما يدخل ذلك على الفعل نحو : خذ و زن ، فضارعت الفعل وما لا يُجر أبدا وهو ما أشبه الفعل فأجريت مجراه ، ولم يحركوه » (١) ١٥٠ .

فسيبويه يرى أن (لن) ضارعت الفعل ، فأجريت مجراه في لزوم نون الوقاية عند اتصالها بياء المتكلم ، ففهم النحاة أنه لا يجوز الحذف معها إلا في الضرورة ، لشبهها بالفعل من جهة والمحافظة على سكونها من جهة أخرى .

وربما كان أقرب عبارات سيبويه شبهها بما نسبوا إليه قوله ، ما جاء في

الكتاب في باب الظروف المبهمة غير المتمكنة ٤٥/٢ : « وأما كُدُ فهي لدُنْ محذوفة كما حذفوا يَكُنْ . ألا ترى أنك إذا أضفت إلى مضمحل رددته إلى الأصل . تقول : مِنْ لُدْنِه ، وَمِنْ لُدْنِي ، فإِذَا لُدُنْ كَعَنْ . »

وأما القراءة التي اعترض بها على سيديويه فهي قراءة نافع وعاصم — وهما من السبعة ، وأولهما مدني والآخر كوفي — بتخفيف النون من « لدني » في قوله تعالى ( قد بلغت من لدني عذرا )<sup>(١)</sup> . قال ابن هشام : « ولا يقال إنها جاءت على من يقول : كُدُ ، وتكون النون للوقاية ، لأنه لا وجه حينئذ لدخول النون ، إذ لا سكون فيحفظ »<sup>(٢)</sup> .

وأيا ما كان الأمر فلم نقف على نص في الكتاب يفيد صراحة أن الحذف مع ( لدن ) مقصور على الضرورة الشعرية ، وكل عبارات سيديويه تشير إلى أن الأصل فيها لحاق نون الوقاية عند اتصالها بياء الإضافة ، حفظا لسكونها ، ولا ريب أن القراءة المذكورة — مع كونها سبعة — خارجة عن الأصل والقياس ، ومن ثم حكم عليها بعض النحاة — كابن مالك — بالقلّة ، ووجهها بعضهم بأنها لما كانت بمعنى ( عند ) ، و ( عند ) لا تلحقها نون الوقاية ، وردت كذلك في هذه القراءة مراعاة لمعناها<sup>(٣)</sup> .

(١) سورة الكهف . آية ١٧٦ — وانظر البحر ١٥١/٦ ، وحجة القراءات لأبي

زرعة ٤٢٤ ، والحجة لابن خالويه ٢٢٨ .

(٢) خزائن الأدب ٣٨٥/٥ .

(٣) انظر شرح التصريح ١١٢/١ .



( العطف على المضمرة المجرور دون إعادة الجار )

قال سيبويه في الكتاب ٣٩١/١ : « وما يفتح أن يشركه لفظه علامة للمضمرة المجرور ، وذلك قولك : مررت بك وزيد ، وهذا أبوك وعمري . كرهوا أن يشرك المظهر مضمرا داخلا فيما قبله ، لأن هذه العلامة الداخلة فيما قبلها جمعت أنها لا يتكلم بها إلا معتمدة على ما قبلها ، وأنها بدل من اللفظ بالتنوين ، فصارت عندهم بمنزلة التنوين ، فلما ضعفت عندهم كرهوا أن يتبعوها الاسم ، ولم يحز - أيضاً - أن يتبعوها إياه وإن وصفوه ، لا يحسن لك أن تقول : مررت بك أنت وزيد ، كما جاز فيما أضمرت في الفعل نحو : قت أنت وزيد ، لأن ذاك وإن كان قد أنزل بمنزلة أحد حروف الفعل ، فليس من الفعل ولا من تمامه ، وهما حرفان يستغنى كل واحد منهما بصاحبه كالمبتدأ والمبنى عليه ، وهذا يكون من تمام الاسم ، وهو بدل من الزيادة التي في الاسم ، وحال الاسم إذا أضيف إليه كحاله إذا كان منفرداً ، لا يستغنى به . ثم قال : « وقد يجوز في الشعر أن تشرك بين الظاهر والمضمرة على الرفع والمجرور إذا اضطر الشاعر ، وجاز . قت أنت وزيد ، ولم يحز : مررت بك أنت وزيد ، لأن الفعل يستغنى بالفاعل والمضاف لا يستغنى بالمضاف إليه لأنه بمنزلة التنوين ، وقد يجوز في الشعر . قال : ( رجز )

أَبَاكَ أَيُّهُ بَنَى أَوْ مُصَدَّرٍ مِنْ حُمُرِ الْجِلَّةِ جَابِ حَشُورِ<sup>(١)</sup>

(١) مما جهل قائله ، وأبك : يقال لمن تنصحه ولا يقبل ثم يقع فيما حذرت منه ، مثل ويلك ، والتأييه : التصويت والدعاء . يقال : أيهت بالابل إذا صحت بها ، والمصدر : الشديد ، والجلة : المسان ( بتشديد النون ) واحدها جليل ، والجاب : الغليظ ، والحشور : المنتفخ الجنبين . وانظر في البيت ضرائر الشعر لابن عصفور ١٤٧ ، وشواهد التوضيح ٥٥ ، واللسان ( أوب ) المجلد الأول ص ١٢٨ .

وقال الآخر :

فاليوم قرأت تهجونا وتشتمنا فذهب فابك والأيام من عجب<sup>(١)</sup>

ومجمل ما ذكره سيبويه أن عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور بالحرف نحو : مررت بك وزيد ، أو بالسم نحو : هذا أبوك وعمرو ، دون إعادة الجار قبيح ، وذلك لأن الضمير المجرور جمع أمرين .

أحدهما : أنه لا يتكلم به إلا متصلا بما قبله من حرف أو اسم ، فلا يجوز فصله مما قبله ، فهو كالجزء منه ، كالدال من زيد ، فكما لا يجوز أن تعطف على الدال من كلمة ( زيد ) - مثلا - لا يجوز أن تعطف عليه وحده .

والثاني : أنه بدل من اللفظ بالتنوين ، أى أنه قام مقامه وغاقبه . تقول : غلام . فتجد فيه التنوين ، فإذا أضفت قلت : غلامك ، فقام الضمير المجرور ( المضاف إليه ) مقام التنوين<sup>(٢)</sup> .

وتأكيده الضمير المجرور بالمنفصل غير ممكن ، إذ ليس للمجرور ضمير منفصل حتى يؤكد به أولا ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل في نحو

(١) البيت من البسيط ، مما جهل قائله أيضا ، ومعنى قربت : جعلت وأخذت . يقال : قربت تفعل كذا ، أى جعلت تفعله ، والمعنى : هجوك لنا من عجائب الدهر ، فقد كثرت فلا يتعجب منها .

وانظر فيه ابن السيرافي ١٩١/٢ ، وضرائر ابن عصفور ١٤٧ ، وابن يعيش ٧٨/٣ ، ٧٩ ، وشرح الكافية ٣٣٠/١ ، وخزانة الأدب ١٢٣/٥ ، والهمع ١٢٠/١ ، ١٣٩/٢ ، والدرر ٩٠/١ ، ١٩٢/٢ ، والأشمونى ١١٥/٣ ، وشواهد التوضيح ٥٥ .

(٢) انظر المقتصد فى شرح الايضاح ٩٥٩ .

مقت أنت وزيد<sup>(١)</sup> ، فلم يبق إلا إعادة الجار سواء أ كان اسماً أم حرفاً<sup>(٢)</sup> .  
ليكون عوضاً عن الفصل .

ثم ذكر سيمويه أنه قد يجوز في الشعر العطف على الضمير المجرور دون  
إعادة الجار للضرورة الشعرية ، واستشهد على مجيء هذا العطف ببيتين أولهما  
قول الشاعر :

أبك أيه بي أو مصدر . . . . . البيت .

قال الأعمى : « الشاهد في عطف المصدر على المضمّر المجرور دون إعادة  
الجار ، وهو من أقبح الضرورة »<sup>(٣)</sup> .

والبيت الثاني قوله :

فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والأيام من عجب

قال الأعمى : « الشاهد فيه عطف الأيام على المضمّر المجرور ، والقول  
فيه كالقول في الذي قبله »<sup>(٤)</sup> .

---

(١) لكن لا يعاد الاسمى الا اذا لم يلبس ، فان ألبس نحو : جاعنى غلامك  
وغلام زيد ، وأنت تريد غلاماً واحداً مشتركاً بينهما لم يجز . نعم يجوز اذا قامت  
قرينة تدل على المقصود . والذي ارتضاه الدماميني أن المعطوف الجار والمجرور  
على الجار والمجرور ، لا المجرور فقط على المجرور كما استظهره الرضي ، لئلا  
يلزم إلغاء الجار واتصال الضمير بغير عامله فى نحو : المال بينى وبينك ، ومررت  
بك وبه ، وكلاهما محذور . حاشية الصبان على الأشمونى ١١٤/٣ ، وانظر شرح  
الكافية للرضي ٣٢٠/١ .

(٢) هامش الكتاب ط بولاق ٣٩١/١ .

(٣) هامش الكتاب ط بولاق ٣٩٢/١ .

وذهب الكوفيون ، ويونس ، والأخفش ، وقطرب ، والشلوبين ، وابن مالك ، إلى جواز هذا العطف في الاختيار دون إعادة الجار <sup>(١)</sup> .  
قال ابن مالك في الألفية مشيراً إلى هذا الخلاف :

وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَظْفٍ عَلِيٍّ ضَمِيرٌ خَفِضَ لِأَزْمًا قَدْ جُعِلَا  
وَلَيْسَ عِنْدِي لِأَزْمًا ، إِذْ قَدْ آتَى فِي النِّظْمِ وَالنَّثْرِ الصَّحِيحِ مُنْبِتَا

وقد احتج المجيزون بحجىء هذا العطف في التثنية بلا إعادة للجار ، قال تعالى : ( واتقوا الله تسامطون به والأرحام <sup>(٢)</sup> ) بخفض الأرحام وهي قراءة حمزة ، وإبراهيم النخعي ، وقتادة ، ويحيى بن وثاب ، وطلحة بن مصرف ، والأعمش <sup>(٣)</sup> ، وقال تعالى : ( وبستفتونك في النساء ، قل : الله يفتيكم فيهن وما يتلى عليكم <sup>(٤)</sup> ) ، فـ ( ما ) عطف على ضمير « فيهن » ، وقال تعالى : ( لكن الراسخون في العلم منهم وللمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وأنزل من قبلك وللقيمين الصلاة <sup>(٥)</sup> ) ، فـ « للقيمين » عطف على الكاف في إليك أوفى قبلك ، وقال تعالى : ( وجعلناكم فيها معاش ومن لستم له برازقين <sup>(٦)</sup> ) ، فـ ( من ) عطف على ضمير لكم ، وقال : ( قل : قتال فيه كبير وصد عن سبيل الله وكفر به وللمسجد الحرام <sup>(٧)</sup> ) .

- 
- (١) انظر في هذا الخلاف وأدلة الفريقين المسئلة الخامسة والستين فيهم الانصاف ٤٦٣ وما بعدها .  
(٢) النساء الآية الأولى .  
(٣) انظر ٥١٧/٣ ، واتحاف فضلاء البشر ١٨٥ .  
(٤) النساء : آية ١٢٧ .  
(٥) النساء . آية ١٦٢ .  
(٦) الحجر . آية ٢٠ .  
(٧) البقرة . آية ٢١٧ .

كما ورد في الحديث الشريف ، كقول النبي ﷺ :

«إِنَّمَا مِثْلُكُمْ وَالْيَهُودُ وَالنَّصَارَى كَرَجَلٍ اسْتَعْمَلَ عَمَلًا..» (١) ، الحديث .

وورد هذا العطف أيضا في كلام العرب ، كقول بعضهم «وما فيها غيره وفروسه» (٢) ، وله كثرة ماورد من هذا العطف في الاختيار دون إعادة الجار فختار رأى المجيزين وعدم قصره على الشعر للضرورة ، ولا حاجة إلى التكلف بتخريج ما ورد على مذهب المانعين كما فعل ابن الأنباري في الإنصاف (٣) ، كما لا حاجة إلى إنكار قراءة سبعة متواترة - وهي قراءة حمزة - أو تضعيفها كما فعل الفراء والزجاج والجرجاني (٤) ، أو عدم التسليم بتواتر القراءات السبع كما ذكر الرضی (٥) .

(حذف لام الأمر وإبقاء عملها)

قال سيبويه في باب ما يعمل في الأفعال فيجزمها (٦) : «واعلم أن هذه اللام (٧)

(١) أخرجه البخاري في : ٣٧ - كتاب الاجارة ، ٩٠ - باب الاجارة إلى صلاة العصر .  
(٢) انظر شواهد التوضيح : ٥٥ ، وقد ضبطه محققه برفع فروسه ، والصواب ما أثبت .

(٣) ٤٦٣ - ٤٧٤ . وقد نقل البغدادی فی خزنة الادب ١٢٤/٥ ما ذكره ابن الأنباري ملخصا ثم علق عليه بقوله : « ولا يخفى ما في غالبه من التعسف » .

(٤) انظر الخزنة ١٢٧/٥ ، والمقتصد في شرح الانصاف ٩٦٠ .

(٥) انظر شرح الكافية ٣٢٠/١٠ .

(٦) الكتاب ٤٠٨/١ ، ٤٠٩ .

(٧) یعنی لام الامر .

قد يجوز حذفها في الشعر ، وتعمل مضمرة ، وكأنهم شبهوها بأن إذا علمت  
مضمرة ، وقال الشاعر :

(وافر)

مَحْدُ تَفْدٍ نَفْسِكَ كُلِّ نَفْسٍ إِذَا مَا خَفْتُ مِنْ شَيْءٍ تَبَّالَا (١)

وإنما أراد : لتفد ، وقال متمم بن نويرة :

(طويل)

عَلَى مِثْلِ أَحْصَابِ الْبَعُوضَةِ فَالْخُمْشِي

لَكَ الْوَيْلُ حُرَّ الْوَجْهِ أَوْ يَبْكُ مَنْ بَكَى (٢)

أراد : ليك ، وقال أحيحة بن الجلاح :

(وافر)

فَمَنْ نَالَ الْغَنَى فَلْيَصْطَفْهُ صَنِيعَتَهُ وَيَجْهَدْ كُلَّ جَهْدٍ (٣)

الشاهد في الأبيات الثلاثة -- عند سيبويه -- حذف لام الأمر مع إبقاء  
عملها -- وهو الجزم -- للضرورة الشعرية ، وأغلب الظن أن البيت الثالث  
من إضافة النساخ ، إذ القول بوجود هذه الضرورة فيه تكلف واضح ،

---

(١) البيت لا يعرف قائله ، ونسبة بعضهم لحسان ، وقيل : للأعشى ، وقيل :  
لابى طالب ، والتبال : الوبال وسوء العاقبة . وانظر فيه شرح النحاس لأبيات  
الكتاب ٢١٠ ، والضرائر لان عصفور ١٤٩ ، والكلوسي ٨٤ ، القيرواني ،  
والمقتضب ١٣٢/٢ ، وأصول ابن السراج ١٨٢/٢ ، وابن الشجري ٣٧٥/١ ،  
وابن يعيش ٣٥/٧ ، ٦٠/٦٢ ، ٩/٢٤ ، والانصاف ٥٣٠ ، والمغنى ٢٢٤ ، ٦٤١ ،  
وشرح التصريح ١٩٤/٢ ، والشذور ٢١١ ، والأشمونى ٥/٤ ، وشرح الكافية  
٢٥٢/٢ ، ٢٦٨ ، والهمع ٥٥/٢ ، والدرر ٧١/٢ ، والخزانة ١١/٩ ، وهو في  
الكتاب ٤٠٨/١ .

(٢) البعوضة - هنا - موضع بعينه قتل فيه رجال من قومه ، فحضر على  
البكاء عليهم ، وأخشي : أخدشي .

وانظر في البيت النحاس ٢١٠ ، وضرائر ابن عصفور ١٥٠ ، والكلوسي ٨٤ ،  
والمقتضب ١٣٢/٢ ، وابن الشجري ٣٧٥/١ ، وابن يعيش ٦٢،٦٠/٧ ، والمغنى ٢٢٥ ،  
والانصاف ٥٣٢ ، والأصول ١٦٣/٢ ، ١٨١ ، وهو في الكتاب ٤٠٩/١ .

(٣) لم أعره عليه في غير الكتاب ٤٠٩/١ .

وذلك لأن الفعل « يجهد » مجزوم عطفاً على الفعل السابق عليه للمقترن بلام الأمر « فليصطنعه » وهو مندرج معه في سلك الأمر بمقتضى العطف دون حاجة إلى ضرورة ، والذي يدعم هذا الظن أن سيبويه لم يورد التقدير فيه قبل حذف اللام كما فعل في البيتين السابقين عليه ، ولم يذكره إلا علم أو ابن السيرافي أو النحاس في شرح شواهد الكتاب ، وكذا لم أجده مرجعاً فيما أتيح لي الاطلاع عليه<sup>(١)</sup> ، وفي خزانة الأدب نقل البغدادى عبارة سيبويه من أول قوله : « واعلم أن هذه اللام قد يجوز حذفها في الشعر . . . » إلى قوله : « أراد : لييك » ، وذكر بعد هذه العبارة كلمة « انتهى » . ثم أخذ في شرح هذه الضرورة ، وذكر آراء العلماء فيها دون أن يشير إلى بيت أحيدة<sup>(٢)</sup> .

وقد أنكر المبرد هذه الضرورة ، فهو لا يجيز حذف لام الأمر وإبقاء عملها في شعر أو نثر . قال في اللقنض ٢ / ١٣٠ : « والنحويون يجيزون إضمار هذه اللام للشاعر إذا اضطر ، ويستشهدون على ذلك بقول متمم ابن نويرة :

على مثل أصحاب البعوضة فاحشى لك الويل حراوجه أو يبك من بكى

يريد : أو لييك من بكى ، وقول الآخر :

محمد تفد . . . البيت

(١) وانظر هامش الكتاب بتحقيق هارون ٩/٣ : التعليق رقم (٢) .

(٢) انظر الخزانة بتحقيق هارون ١١/٩ - ١٤ .

فلا أرى ذلك على ما قالوا ، لأن عوامل الأفعال لا تضر ، وأضعفها  
الجازمة ، لأن الجزم في الأفعال نظير الخفض في الأسماء ، ولكن بيت متمم  
حمل على اللغى ، لأنه إذا قال : فاحشى ، فهو في موضع : فلتخمشى ، فعطف  
الثاني على المعنى

وأما هذا البيت الأخير فليس بمعروف <sup>(١)</sup> ، على أنه في كتاب سيبويه  
على ما ذكرت لك ، <sup>(٢)</sup> ١٠ هـ

والسمع والقياس يؤيدان سيبويه وموافقيه ، فقد وودت أبيات آخر  
تضمن الشاهد نفسه <sup>(٣)</sup>

(١) وفي أمالي ابن الشجري ٣٧٥/١ : « وقال بعضهم : هو خبر يراد به  
الدعاء ، وأصله : تفدى نفسك كل نفس ، كما قال : ويرحم الله عبدا قال آمينا ،  
وكما جاء في التنزيل ( يغفر الله لكم وهو أرحم الراحمين ) ، فاحتاج الى حذف  
الياء وأن كان المراد به الخبر ، كما حذف من التنزيل من ( نبغى ) في قوله  
( ذلك ما كنا نبغ ) » ١ هـ .

(٢) قال ابن هشام في مغنى اللبيب ٢٢٥ : « وهذا الذى منعه المبرد فى  
الشعر أجازته الكسائى فى الكلام ، لكن بشرط تقدم ( قل ) ، وجعل منه ( قل  
لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة ) أى ليقيموها ، ووافق ابن مالك فى شرح  
الكافية ، وزاد عليه أن ذلك يقع فى النثر قليلا بعد القول الخبرى ، كقوله :  
قلت لبواب لديه دارها تأذن فانى حمؤها وجارها  
أى : لتأذن ، فحذف اللام وكسر حرف المضارعة . قال : وليس الحذف  
بضرورة لتمكنه من أن يقول : ائذن ، ١ هـ .  
(٣) كقول الشاعر :

تأذن ... البيت

قلت لبواب لديه دارها

عند الجمهور ، وقوله :

فیدن منى تنهه الزواجر

من كان لا يزعم أنى شاعر

أى : فليدن ، وقوله :

لصوت أن ينادى داعيان

فقلت : ادعى وأدع فان أندى

أى : ولأدع .

وانظر ضرائر الشعر لابن عصفور ١٥٠ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة  
للقيروانى ١٢٥ ، والضرائر للكلوسى ٨٤ ، والانصاف ٥٣٠ .



ويبدو أن المبرد لم يطلع عليها ، فلم يذكرها ولم يذكر لها تخريجا يتفق  
ومذهبه ، على أن ما ذكره بالنسبة لبيتـه الثاني لا يرد الاستشهاد بالبيت ،  
إذ عدم معرفة القائل لا ترد الشاهد إذا كان راويه ممن يوثق بروايته كسيبويه  
قال العلامة البغدادي في خزانة الأدب ١/١٦ : « الشاهد المجهول قائله وتمتمه ،  
إن صدر من ثقة يعتمد عليه قيل ، وإلا فلا . ولهذا كانت أبيات سيبويه  
أصح الشواهد ، اعتمد عليها خلف بعد سلف ، مع أن فيها أبيانا عديدة جهل  
قائلوها ، وما عيب بها ناقلوها ، وقد خرج كتابه إلى الناس والعلماء كثير ،  
والعناية بالعلم وتهذيبه وكيدته ، ونظر فيه وفتش فأطعن أحد من المتقدمين  
عليه ، ولا ادعي أنه أتى بشعر منكر ، وقد روى في كتابه قطعة من اللغة  
غريبة لم يدرك أهل اللغة معرفة جميع ما فيها ، ولا ردوا حرفا منها . »

وتخرج البيت على أنه دعاء بلفظ الخبر كما ذكر ابن الشجري في أماليه  
١/ ٣٧٥ ، وابن هشام في معنى اللبيب ٢٢٥ ، فرار من ضرورة إلى ضرورة ،  
إذ الفعل عليه يكون مرفوعا وحذفت الياء اجتزاء عنها بالكسرة كقوله :

فطرت بمنصلي في يعملات دواحي الأيد يخبطن السريحا

والاجتزاء بالكسرة عن الياء ضرورة عند سيبويه كما مر ، فضلا عن أن  
هذا التخريج لا يطرد في جميع ما سمع مما يندرج تحت الضرورة التي نتحدث  
عنها وهي حذف لام الأمر وإبقاء عملها ، كقول الشاعر :

فلا تَسْتَطِـلْ مِـنْـسَى بَقَايَ وَمُدَّتِي وَلَسْكَنْ يَكُنْ لِّلْخَيْرِ مِنْكَ نَصِيبٌ<sup>(١)</sup>

(١) البيت من الطويل ، لم يعلم قائله ، وليس من شواهد سيبويه .  
انظر فيه العينى بهامش الخزانة غير المحققة ٤/٤٢٠ ، ومغنى اللبيب ٢٢٤ ،  
وشرح شواهد المغنى ٢٠٣ ، والأشمونى ٥/٤ .

قال العيني : « والشاهد في : يكن ، إذ أصله : ليكن ، فحذفت اللام للضرورة » (١) .

فالفعل الجزوم في هذا البيت صحيح الآخر ، لا ينطبق عليه التخريج المذكور ، وقد حاول الدماميني في شرحه المغنى اللبيب أن يخرج به على مذهب المبرد - فكان تخرجه موعلا في التكلف والتعسف . قال : « وكان المبرد - رحمه الله - لم ير مساعدا لتخرجه إن كان قد اطاع عليه ، ويمكن أن يخرج على أن يكون الفعل مرفوعا ، أصله ( يكون ) ، لكنه سكن النون لأجل الإدغام الجازم ، فأبدلها لاما وأدغم ، ثم التقى ساكنان (٢) ، فحذف الأول للضرورة وإن كان إثباته سائغا في السعة من باب التقاء الساكنين على حده » (٣) .

والقياس - أيضا - كالسمع ، يؤيد سيبويه قوما ذهب إليه ، وقد قل سيبويه حذف الجازم مع بقاء عمله على حذف الجار وبقاء عمله في الضرورة الشعرية .

فالجازم كالجار كل منهما مختص بنوع من أنواع الكلمة وعامل فيه ، فكما أن الجار قد يحذف ويبقى عمله للضرورة الشعرية فكذلك الجازم . قال سيبويه في الكتاب ٤٠٩ / ١ :

---

(١) العيني بهامش الاشموني ٥ / ٤ .

(٢) الواو واللام الأولى المبدلة من النون .

(٣) تحفة الغريب للدماميني ٥٦٩ / ١ ، وانظر حاشية الدسوقي على مغنى

اللبيب ٣٢٢ / ١ .

« والجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء ، فليس للاسم في الجزم نصيب ،  
وليس للفعل في الجر نصيب ، فن ثم لم يضمروا الجازم كما لم يضمروا الجار  
وقد أضره الشاعر ، شبهه بإضمارهم ( رُبَّ ) ، وواو القسم في كلام  
بعضهم » اهـ .

بل إن إضمار الجار أشد من إضمار الجازم ، إذ الجار والمجرور كالجملة  
الواحدة ، بدليل وقوعهما موقع للفرد فيقعا نخبراً ، وصفة ، وحالا ، وليس  
كذلك الجازم والمجزوم ، ولذا قال سيديويه : « وليس كل جار يضمَر ، لأن  
المجرور داخل في الجار ، فصارا عندهم بمنزلة حرف واحد <sup>(١)</sup> » .

فإذا كان للشاعر أن يضمَر الجار مع بقاء عمله - وهو كالجزء من المجرور -  
للضرورة ، جازله من باب أولى أن يضمَر الجازم مع بقاء عمله للضرورة أيضا ،  
وإن كانت الضرورة مع كليهما قبيحة أو شاذة <sup>(٢)</sup> .

ومنهم من يرى أن إضمار الجازم أقبح من إضمار الجار ، ومن هؤلاء الأعلام  
الشتنمري . قال شارحا الشاهد في قوله : محمد تفد نفسك . . . . . البيت :  
« الشاهد فيه إضمار لام الأمر في قوله : لتفد ، وللعنى لتفد نفسك ، وهذا  
من أقبح الضرورة لأن الجازم أضعف من الجار ، وحرف الجر لا يضمَر ،  
وقد قيل : هو مرفوع حذف لامه ضرورة واكتفى بالكسرة منها ، وهذا  
أسهل في الضرورة وأقرب » <sup>(٣)</sup> اهـ . وهكذا يؤيد الأعلام أبا العباس للمبرد  
مع ما في رأى المبرد من ضعف كما بينا .

(١) الكتاب ٢٩٤/١

(٢) انظر شرح الأشموني ٢٣٣/٢ .

(٣) هامش الكتاب ط بولاق ٤٠٩/١ .

( حذف الفاء الواقعة في جواب الشرط )

قال سيبويه في الكتاب ٤٣١/١ - ٤٣٦ : « وسألته عن قوله : إن تأتني أنا كريم ، فقال : لا يكون هذا إلا أن يضطر شاعر ، من قبل أن : أنا كريم يكون كلاماً مبتدأ ، والفاء و ( إذا ) لا يكونان إلا معلقين بما قبلهما ، فمكرها أن يكون هذا جواباً ، حيث لم يشبه الفاء ، وقد قاله الشاعر مضطراً ، يشبهه بما يتكلم به من الفعل . قال حسان بن ثابت <sup>(١)</sup> : ( بسيط )

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ سَيِّئَانِ

وقال الأسيديّ : ( طويل )

بَنِي ثَعْلٍ لَا تَفْكَمُوا الْعَنْزَ شَرِّهَا

بَنِي ثَعْلٍ مَنْ يَفْكَمِ الْعَنْزَ ظَالِمٌ <sup>(٢)</sup> ، اهـ

(١) ونسبه بعضهم لعبد الرحمن بن حسان ، ورواه جماعة لكعب بن مالك الأنصاري ، ورواه بعضهم بلفظ « مثلان » بدل « سيان » ، وروى الأصمعي صدره بلفظ : من يفعل الخير فالرحمن يشكره . ولا شاهد فيه على هذه الرواية . وانظر فيه شرح ابن السيرافي لأبيات سيبويه ١١٤/٢ ، والنحاس ٢٢١ ، وضائر ابن عصفور ١٦٠ ، والألويسي ٦٤ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٥٥ ، والمقتضب ٧٢/٢ ، والخصائص ٢٨/٢ ، والمحتسب ١٩٣/١ ، وابن يعيش ٢/٩ ، ٣ ، ومغني اللبيب ٥٦ ، ٩٨ ، ١٣٩ ، ١٦٥ ، ٢٣٦ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٥١٧ ، ٦٣٦ ، ٦٤٧ ، وشرح التصريح ٢٥٠/٢ ، والأشُموني ٢٠/٤ ، والنوادر ٢٠٧ ، وشرح الكافية ٢٥٦/٢ ، ٢٦٣ ، والخزانة ٤٩/٩ ، ٧٧ ، وأمالي ابن الشجري ٨٤/١ ، ٢٩٠ ، ٣٧١ .

وهو في الكتاب ٤٣٥/١ ، ٤٥٨ .

(٢) ثعل : حى من طيبء ، ونكع : منع .

وانظر في البيت المحتسب ١٢٢/١ ، ١٩٣ ، والأشُموني ٢١/٤ ، وشرح النحاس لأبيات سيبويه ٢٢٢ ، واللسان ( نكع ) م ٣ ص ٧١٨ .

الشاهد في البيتين حذف الفاء الواقعة في جواب الشرط للضرورة ،  
فالشاعر الأول أراد : فאלله يشكرها ، إذ الجملة الاسمية يجب اقترانها بالفاء  
عند وقوعها جوابا للشرط ، لعدم صحة وقوعها شرطا <sup>(١)</sup> ، فاضطر الشاعر  
إلى حذف الفاء .

وفي البيت الثاني أراد الشاعر : من ينسكم العنز فهو ظالم ، فالجواب  
جملة اسمية كسابقه ، واضطر الشاعر إلى حذف الفاء مع الابتداء .

وكون حذف الفاء الواقعة في جواب الشرط مخصوصا بالضرورة مذهب  
الخليل وسيبويه ، وعن أبي الحسن الأخفش وبعض نحاة بغداد أن هذا  
الحذف واقع في النثر الفصيح ، وأن منه قوله تعالى ( وما أصابكم من مصيبة  
بما كسبت أيديكم ) <sup>(٢)</sup> في قراءة نافع وابن عامر من السبعة ، وأبي جعفر  
يزيد بن القعقاع من مشرقة <sup>(٣)</sup> ، وقوله تعالى ( كُتِبَ عليكم إذا حضر أحدكم  
الموت إن ترك خيرا الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف ) <sup>(٤)</sup> .

ورد بأن ( ما ) في الآية الأولى موصولة لا شرطية ، وأن ( الوصية )  
في الآية الثانية نائب عن فاعل ( كُتِبَ ) و ( للوالدين ) متعلق بها لا خبر ،  
والجواب محذوف ، أى : فليوص <sup>(٥)</sup> .

(١) قال ابن مالك :

وأقرن بفاحتما جوابا لوجعل      شرطا لان أو غيرها لم ينجعل  
وتخلف الفاء ( اذا ) المفاجأة      كان تجدد اذا لنا مكافأه

وانظر شرح الأشموني ١٩/٤ - ٢٤ ، والتصريح ٢٥٠/٢ - ٢٥١ .

(٢) سورة الشورى . الآية ٣٠ .

(٣) قراءة الجمهور ( فيما كسبت أيديكم ) وما الأولى على هذه القراءة  
شرطية ، أو موصولة اقترن خبرها بالفاء لشبهها بالشرط . انظر مغنى اللبيب  
١٦٥ ، وانظر البحر ٥١٨/٧ ، واتحاف فضلاء البشر ٣٨٣ ، والمهذب فى القراءات  
المعشر ٢١٣/٢ .

(٤) سورة البقرة . الآية ١٨٠ .

(٥) انظر البحر المحيط ٥١٨/٧ ، ومغنى اللبيب ٩٨ .

وجوز ابن مالك هذا الحذف في النثر بقلة ، وقال : « ومن خص هذا الحذف بالشعر حاد عن التحقيق ، وضيق حيث لا تضيق ، بل هو في غير الشعر قليل ، وهو فيه كثير »<sup>(١)</sup> .

ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : « إنك إن تركت ولدك أغنياء ، خيرٌ من أن تتركهم عالة »<sup>(٢)</sup> ، أي : فهو خير ، وقوله صلى الله عليه وسلم في شأن اللقطة : « فإن جاء صاحبها ، وإلا استمنع بها »<sup>(٣)</sup> ، أي فإن جاء صاحبها أخذها<sup>(٤)</sup> ، وإلا يجبي فاستمنع بها ، وقوله صلى الله عليه وسلم لجلال بن أمية : « البينة وإلا حُدَّ في ظهرك »<sup>(٥)</sup> ، أي : أحضر البينة ، وإلا تحضرها فجزاؤك حد في ظهرك .

ونقل عن المبرد في هذا الحذف قولان ، أحدهما يمنع حذفها مطلقا في شعر أو نثر ، والآخر يجوز حذفها للضرورة كما هو مذهب سيمويه ، ففي معنى اللبيب لابن هشام ١٦٥ : « وعن المبرد أنه منع ذلك حتى في الشعر ، وزعم أن الرواية<sup>(٦)</sup> : من يفعل الخير فالرحمن يشكره » .

(١) شواهد التوضيح ١٣٤ .

(٢) أخرجه البخارى فى : ٨٥ - كتاب الفرائض ، ٦ - باب ميراث البنات .

(٣) أخرجه البخارى فى : ٤٥ - كتاب اللقطة ، ١٠ - باب هل يأخذ اللقطة ولا يدعها تضيق حتى لا يأخذها من لا يستحق .

(٤) أو : فإن جاء صاحبها فادفعها اليه ، كما قدر ذلك الدمامينى . انظر

حاشية الدسوقي على مغنى اللبيب ٢٤١/١ .

(٥) أخرجه البخارى فى : ٦٥ - كتاب التفسير ، ٢٤ - سورة النور ،

٣ - باب قوله ( ويدرا عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالالة أنه لمن الكاذبين ) .

(٦) أى فى البيت السابق المنسوب لحسان ، وهو قوله :

من يفعل الحسنات الله يشكرها ... البيت .

وذكر مثل ذلك الشيخ خالد في شرح التصريح ٢ / ٢٥٠ ، والعيني بهامش  
الاشموني ٤ / ٢٠ ، ونقله السيوطي عن أبي حيان في الجمع ٢ / ٦٠ .

ويبدو أن ما ذكره هؤلاء النحاة منقول عما قاله أبو الحسن علي بن سليمان  
الملقب بالأخفش الصغير فيما كتبه على نواذر أبي زيد ، قال :

« وأنشد سيبويه لعبد الرحمن بن حسان :  
من يفعل الحسنات الله يشكرها      والشر بالشر عند الله مثلان

أراد : فأنشد يشكرها ، فحذف الفاء لما اضطر . وأخبرنا أبو العباس عن  
المازني عن الأصمعي أنه أنشد هم :  
« من يفعل الخير فالرحمن يشكره »

قال : فسألته عن الرواية الأولى ، قد كرر أن النحويين صنعوها ، ولهذا  
نظائر ليس هذا موضع شرحها ،<sup>(١)</sup> اهـ .

والذي في المقتضب للمبرد ٢ / ٧٠ : « وأما قول عبد الرحمن بن حسان :  
من يفعل الحسنات الله يشكرها      والشر بالشر عند الله مثلان

فلا اختلاف بين النحويين في أنه على إرادة الفاء ، لأن التقديم فيه لا يصلح ،  
وقال في الباب نفسه قبل هذه العبارة بقليل : « ولو اضطر شاعر فحذف الفاء  
وهو يريد الجاز »<sup>(٢)</sup> .

(١) النواذر في اللغة ٢٠٧ - ٢٠٨ .

(٢) المقتضب ٢ / ٦٩ .

فالحق أن المبرد موافق لسيبويه على -جواز حذف الفاء هنا للضرورة كما جاء في المقتضب ، وأن صاحب ادعاء تغيير رواية البيت للنسوب لحسان أو لغیره إنما هو الأصمعي<sup>(١)</sup> ، وليس المبرد كما يظهر لنا من رواية الأخفش الصغير السابقة ، وقد صرح بذلك الأعم فقل : « وزعم الأصمعي أن النحويين غيروه ، وأن الرواية :

« من يفعل الخير فالرحمن يشكره » (٢) اهـ

وليس فيما رواه الأخفش الصغير ما يقطع بموافقة أبي العباس للمبرد على دعوى الأصمعي تغيير الرواية ، في حين أن ماورد في المقتضب قاطع بموافقة رأى سيبويه ، وذكر أبو الحسن الأشعري أن المبرد أجاز حذف الفاء الواقعة في جواب الشرط في الاختيار ، وهذا سهو من الأشعري ، فلم ينقل عن المبرد سوى الرأيين اللذين ذكرناهما آنفاً ، وفي ضوءهما نرى أن ما ذكره الأشعري أبعد ما يكون عن المبرد وإنما هو للأخفش كما ذكر ابن هشام في مغنى اللبيب ١٦٥ (مبحث الفاء) وقد رده في مبحث (إذا) ٩٨ .

والذى يطمئن إليه البحث من كل ما تقدم من الآراء ما ذهب إليه ابن مالك من كون حذف الفاء الواقعة في جواب الشرط كثيراً في الشعر قليلاً في الاختيار ، اعتماداً على ما ورد منه في الحديث الصحيح :

(١) قال العلامة البغدادى فى خزنة الادب ٥٠/٩ : « وهذا مردود ، لانه طعن فى الرواة العدول » .

(٢) هامش الكتاب ط يولاق ٤٣٥/١ .



( حذف ضمير الشأن من « إن » وأخواتها )

قال سيبويه في الكتاب ١ / ٤٣٨ - ٤٣٩ : « هذا باب ما تكون فيه الأسماء التي يجازى بها بمنزلة الذي » وذلك قولك : إن من يأتي آتيه ، وكان من يأتي آتيه ، وليس من يأتي آتيه .

وإنما أذهبت الجزاء من ههنا لأنك أعملت ( كان ) و ( إن ) ، ولم بسغ لك أن تدع ( كان ) وأشباهه معلقة لا تعملها في شيء ، فلما أعملتهن ذهب الجزاء ولم يكن من مواضعه . ألا ترى أنك لو جئت بـ « متى » تريد : إن إن ، وإن متى ، كان محالا ، فهذا دليل على أن الجزاء لا ينبغي له أن يكون ههنا بمن وما وأي ، فإن شغلت هذه الحروف بشيء جازيت ، فمن ذلك قولك : إنه من يأتي نأته ، وقال عز وجل ( إنه من يأتي ربه مجرما فإن له )<sup>(١)</sup> ، وكنت من يأتي آته ، وتقول : كان من يأتيه يعطيه ، وليس من يأتيه يحببه ، إذا أضمرت الاسم في ( كان ) أو في ( ليس ) ، لأنه حينئذ بمنزلة لست وكنت ، فإن لم تضمر فالسكلام على ما ذكرنا .

وقد جاء في الشعر : إن من يأتي آته قال الأعشى : ( خفيف )

إن من لأم في بن بنت حسا ن ألمه وأعصه في الخطوب<sup>(٢)</sup>

(١) سورة طه . الآية ٧٤ .

(٢) البيت في ابن السيرافي ٩٥/٢ ، وضرائر ابن عصفور ١٧٨ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٣٠ ، والالوسي ٧٥ ، وابن الشجري ٢٩٥/١ ، والانصاف ١٨٠ ، ومنى اللبيب ٦٠٥ وشرح الكافية ٢٩/٢ ، ٢٦٠ ، ٣٦٢ ، والخزانة ٤٢٠/٥ ، ٧٥/٤ ، ٤٤٨/١٠ ، والديوان ٣٨ ، وهو في الكتاب ٤٣٩/١ .

وقال أمية بن أبى الصلت :

ولكنَّ مَنْ لَا يَلْقَ أَمْرًا يَنْوِبُهُ      بِعُدَّتِهِ يَنْزِلُ بِهِ وَهُوَ أَعْزَلُ<sup>(١)</sup>  
وزعم الخليل أنه إنما جازى حيث أضمر الهاء وأراد : إِنَّهُ ، ولكنَّه  
كما قال الراعى :

فلو أنَّ حقَّ اليومَ منكم إقامةٌ      وإن كان سرحٌ قد مضى فتسرَّعا<sup>(٢)</sup>  
أراد : «فلو أنه حق اليوم ، ولو لم يرد الهاء كان الكلام محالا» اهـ .  
وجعل النص المذكور أن «مَنْ» و «مَا» و «أَيًّا» يجب جعلها  
موصولة لا شرطية إذا وقعت بعد (كان) وأخواتها ، و (إن) وأخواتها  
وذلك لأن هذه النواسخ لا تعلق عن العمل ، ولا يجوز إعمالها في أسماء الشرط  
لأن اسم الشرط لا يعمل فيه متقدم عليه سوى الجار وبشرط أن يكون  
معمولا لفعل الشرط<sup>(٣)</sup> . نحو : كتاب ما تقرأ تستفد ، وبمن تثق أنق ،  
وفي أى وقت تأتينا نكرمك .

فإن شغلت النواسخ المذكورة جازيت بالأسماء الثلاثة ، ويجوز أن نقول  
كان من يأت به يعطه ، وليس من يأت به يحببه ، فتجعل اسم كان وليس ضمير  
الشأن محذوفا وتجازى بمن لأنك شغلت الناسخ عنه ، ولا يجوز ذلك<sup>(٤)</sup> في

(١) البيت فى ضرائر ابن عصفور ١٧٩ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة  
٢٣٠ ، والالوسي ٧٥ ، وابن الشجرى ٢٩٥/١ ، والانصاف ١٨١ ، والمغنى ٢٩٢ ،  
وديان الشاعر ٤٦ . وهو فى الكتاب ٤٣٩/١ .

(٢) لو : للتمنى . يتمنى أن تتحقق أقامتهم وإن كان سرحهم أى ثقلهم  
ومتاعهم قد سار قبلهم وتسرع . وانظر فيه ابن السيرافى ٤٧/٢ ، والنحاس ٢٢٣ ،  
وابن عصفور ١٧٩ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ٢٣١ ، والالوسي ٧٦ ،  
والانصاف ١٨٠ .

وهو فى الكتاب ٤٣٩/١ .

(٣) انظر ضرائر الشعر لابن عصفور ١٧٨ .

(٤) أى جعل الشاغل ضمير الشأن محذوفا .

إن ( وأخواتها ) إلا في الضرورة الشعرية ، إذ لا يجوز حذف ضمير الشأن من ( إن ) وأخواتها ( إلا في الشعر اعتماداً على الضرورة الشعرية .

قال ابن عصفور في ضرائر الشعر ١٧٩ مشيراً إلى حكم حذف هذا الضمير من ( إن ) وأخواتها وعلة هذا الحكم : « حذف هذا الضمير يحسن في الشعر ويقبح في الكلام ، إلا أن يؤدي حذفه إلى أن تكون ( إن ) وأخواتها داخلية على فعل<sup>(١)</sup> ، فإنه إذ ذاك يقبح في الكلام والشعر ، لأنها حروف طالبة للأسماء ، فاستقبحوا لذلك مباشرتها للأفعال<sup>(٢)</sup> .

وإنما قبح حذفه في الكلام وإن لم يؤد الحذف إلى مباشرة ( إن ) وأخواتها للأفعال ، لأنه مفسر بالجملة التي بعده ، فأشبهت الجملة - وإن كانت في الخبر - الجملة الواقعة صفة في نحو قولك : رأيت رجلاً يحبه عمرو ، والجملة الواقعة صفة يقبح حذف موصوفها وإبقاؤها ، فكذلك أيضاً يقبح حذف ضمير الشأن والقصة وإبقاء الجملة المفسرة له . وأيضاً يستعمل ( للتفخيم والتحويل )<sup>(٣)</sup> والحذف مناقض لذلك ، اهـ

ويضاف إلى العلتين اللتين ذكرهما ابن عصفور لقبح حذفه في الكلام علة ثالثة ، وهي عدم الدليل عليه ، إذ الجملة الواقعة خبراً عنه ليس فيها ضمير رابط ، ولا يحذف للبتداء ولا غيره إلا مع القرينة الدالة عليه ، وإنما جاز حذفه في الشعر مع إن وأخواتها اعتماداً على الضرورة الشعرية ، ولأنه

(١) كالشاهد الثالث : فلو أن حق ..... البيت .

(٢) وانظر شرح الكافية للرضي ٣٦٢/٢ .

(٣) زيادة منى يستقيم بها المعنى ، لم يذكرها محققه .

صار بالنصب في صورة الفضلات ، بالإضافة إلى دلالة الكلام عليه ، ففي  
الشاهدين الأول والثاني من أبيات الكتاب الثلاثة كان المجازاة بمنّ دليلاً  
على أن اسم (إنّ) ضمير الشأن محذوفاً ، إذ لا تعمل النواسخ في كالم المجازاة  
وفي الشاهد الثالث كان مجيء الفعل بعد (إنّ) دليلاً على أن اسمها ضمير  
الشأن محذوفاً لاختصاص (إنّ) وأخواتها بالدخول على الجملة الاسمية (١) .

### ( حذف للمبتدأ بعد « لكن » )

( لكن ) المحففة عند سيبويه تشبه الفعل ، لأن معناها : استدرك ،  
فلا يجوز دخولها على الفعل ، ولهذا قال في الكتاب ١ / ٤٤٢ :

« قال طرفة : ( طويل )

ولست بحلال التلّاع مخافةً ولكن متى يستترّف القوم أرْفِد (٢)

كأنه قال : أنا ، اه .

أي أن الشاعر أراد : ولكن أنا ، فاضطر إلى حذف المبتدأ ، وقد وجه  
النحاة ما ذكره سيبويه بما تقدم من شبه « لكن » بالفعل وعدم جواز  
دخولها على الفعل وبيان كونها داخلة على الفعل أن « متى » منصوبة بفعل  
أشروط ، فالفعل مقدم عليها في الرتبة .

(١) وانظر شرح الكافية ٢٨/٢ .

(٢) لست بحلال : لست بذى حلول ، والتلّاع : جمع تلعة ، بفتح التاء  
وسكون اللام ، وهو مجرى الماء من رعوس الجبال إلى الأودية . يسترفد : يطلب  
الرقد أي العون . يريد أنه ليس ممن يستترون في التلّاع مخافة الضيف أو غدر  
الأعداء ، وإنما هو كريم مقدم ، يعين القوم إذا استعانوا به في قرى الضيف أو  
قتال الأعداء . وانظر في البيت المغنى ٦٠٦ ، وشرح الكافية ٣٥٩/٢ .  
والخزانة ٦٦/٩ .

قال الأعمى : « الشاهد فيه حذف للمبتدأ بعد ( لكن ) ضرورة ، والمجازاة بمعنى بعدها ، والتقدير : ولكن أنا متى أسترقد أرفد » (١) .

وقال ابن هشام في معنى اللبيب ٦٠٦ : « ورده الفارسي بأن للشبه بالفعل هو ( لكن ) المشددة لا الخفيفة ، ولهذا لم تعمل الخفيفة لعدم اختصاصها بالأسماء ، وقيل : إنما يحتاج إلى التقدير إذا دخلت عليها الواو ، لأنها حينئذ تخلص معناها وتخرج عن العطف » (٢) اهـ

ولا حجة فيما ذكر الفارسي ، إذ يمكن القول بأن المشددة مشبهة بالفعل لفظاً ، لبنائها على الفتح كالماضي ، ومعنى لأنها بمعنى استدركت ، وأما الخفيفة فهي مشبهة بالفعل في المعنى ، وحينئذ يكون سيبويه قد اكتفى بالشبه للمعنوي ، ولا سيما أنها في البيت مسبوقة بالواو التي أخرجتها عن العطف ، فخلصت لمعنى الاستدراك (٣) .

( حذف « رب » وإبقاء عملها )

تحذف « رب » ويبقى عملها - وهو الجر - قياساً بشرطين :  
أحدهما : أن يكون ذلك في الشعر خاصة .

(١) هامش الكتاب ط بولاق ٤٤٢/١ .

(٢) ذكر البغدادي في الخزائن ٦٧/٩ أن ما ذكره الفارسي في ( التذكرة القصيرة ) على خلاف ما نقله عنه ابن هشام ، ونصه : « قال سيبويه في قوله : « ولكن متى يسترقد القوم أرفد » : تقديره : لكن أنا ان . قيل : هلا لم يحتاج إلى هذا الضمير لأن لكن إنما تشبه الفعل إذا كانت ثقيلة ، فإذا خفت زال عنها شبه الفعل ، وإذا كان كذلك صلحت للجملتين ، وإذا صلحت لهما لم تحتج إلى ضمير ؟ قيل : لكن لما فيها من معنى الاستدراك لم يزل عنها معنى الفعل ، فاحتج إلى الضمير فيها . وهذا عندي إنما يجب إذا دخل حرف العطف عليه ، نحو : ولكن ، التي في البيت ، لأن حرف العطف إذا دخل عليها خلصت معناها وخرجت من العطف ، وإذا لم يدخل عليها حرف العطف كانت للعطف ، فلم يحتج في وقوع الجزاء بعدها إلى ضمير ، كما لا يحتاج في حروف العطف إلى ذلك » اهـ .

(٣) انظر حاشية الدسوقي على معنى اللبيب ٣١٢/٢ ، والصبان على

والثاني : أن تكون بعد الواو ، أو الغاء ، أو بل ، والحذف بعد الواو كثير شائع ، وبعد الغاء قليل ، وبعد ( بل ) أقل (١) .

وشواهد الكتاب على هذه الضرورة اقتضت على حذف « رُب » بعد الواو ، قال سيمويه : « وليس كل جار يضم ، لأن المجرور داخل في الجار ، فصارا عندهم بمنزلة حرف واحد ، فن ثم قبح ، ولكنهم قد يضمرونه ويحذفونه فيما أكثر في كلامهم ، لأنهم إلى تخفيف ما أكثر استعماله أحوج وقال العنبري :  
( طويل )

وَجَدَاءٌ مَا يُرَبِّيْ بِهَا ذُو قَرَابَةِ لِعَطْفٍ ، وَمَا يَخْشَى السَّمَاءَ رِيْبُهَا (٢)  
( طويل ) وقال امرؤ القيس :

وَمِثْلَكَ بِكَرًا قَدْ طَرَقْتُ وَثِيْبًا فَالْهِيتَهَا عَنْ ذِي تَمَائِمٍ مُّغْيِلٍ (٣)

---

(١) انظر شرح الكافية ٣٣٣/٢ ، والأشمونى ٢٣٢/٢ ، والهمع ٣٦/٢ ، والتصريح ٢٢/٢ .

(٢) الجداء : الفلاة اليابسة التى لاماء بها ، والسماة : الصيادون ، جمع سام وهو الذى يسمو لصيد الوحش فى سموم الحر عند كنوسها أى استنارها واختفائها بالشجر ونحوه ، والربيب : ما تربب ( اجتمع ) من الوحش فى الفلاة ، أى أنها فلاة لا وحش بها فيخشى القانص ، أو بها وحش لا يخاف القانص لبعدها عن العمران واخافتها وانظر فى البيت شرح النحاس لأبيات الكتاب ١٧٠ ، واللسان (جدد) المجلد الأول ص ٤١٤ ، و ( سما ) المجلد الثانى ص ٢١٢ ، وهو فى الكتاب ٢٩٤/١ ، ١٤٤/٢ .

(٣) طرقتها : أتيتها ليلا ، والتمايم : جمع تميمة ، وهى ما يعلق فى عنق الصبيان لدفع العين ، والمغيل : الذى تؤتى أمه وهى ترضعه ، ورواية كثير من المراجع ومنها ديوان الشاعر ص ١٤٧ من كتاب العقد الثمين بلفظ :

فممثلك حبلى قد طرقت ومرضع فالهيتها عن ذى تمايم محول والمحول الصبى اذا تم له حول ، وانما خص الحبلى والمرضع بذلك لأنهما أزهده النساء فى الرجال ، وانظر فى البيت ابن السيرافى ٣٠٣/١ ، والنحاس ١٧١ ، والالوسي ١٢٣ ، والمغنى ١٣٦ ، ١٦١ ، والأشمونى ٢٣٢/٢ ، والتصريح ٢٢/٢ ، والهمع ٣٦/٢ ، الدرر ٣٨/٢ ، وهو فى الكتاب ٢٩٤/١ .

أى : رب مثلك <sup>(١)</sup> ٥١ .

الشاهد في البيت الأول قوله : « وجداء » حيث أضر « رب » بعد  
الواو <sup>(٢)</sup> وأبقى عملها وهو الجر ، والشاهد في البيت الثانى خفض « مثلك »  
على إضمار « رب » كذلك .

ومن شواهد سيبويه على إضمار « رب » وإبقاء عملها أيضاً قول الراجز

وَبَلَدٍ تَحْسِبُهُ مَكْسُوحًا <sup>(٣)</sup>

وكون الجر رب مضمرة لا بالواو مذهب سيبويه وجمهور البصريين ،  
والواو عندهم عاطفة ، فإن لم تكن فى أول القصيدة <sup>(٤)</sup> فكانوها للعطف ظاهري  
وإن كانت فى أولها قدر للمعطوف عليه <sup>(٥)</sup> .

---

(١) الكتاب ٢٩٤/١ - وأخرت الحديث عن هذه الضرورة الى هذا الموضع  
على الرغم من ورودها فى الكتاب سابقة لبعض ما تقدم من الضرائر ، لاتحدث  
بعدها مباشرة عن ضرورة حذف جواب رب التى وردت متأخرة عما تقدم .

(٢) ومن اضمار « رب » بعد الفاء قول ربعة الضبى :  
فان أهلك فذى حنق لظاه على تكاد تلتهب التهابا  
أى : قرب ذى حنق ، ومن اضمارها بعد « بل » قول رؤبة :

بل بلد ذى صعدو أصباب

أى : بل رب بلد ، ومن اضمارها دون الأحرف الثلاثة قول جميل :

رسم دار وقفت فى طلله كدت أقضي الحياة من جلله

وهو شاذ فى الشعر كما ذكر النحاة . وانظر خزانة الأدب ٢٠/١٠ - ٣٣ .

(٣) مما جهل قائله ، والمكسوح : المكنوس ، وهو فى الكتاب ٤٦٥/١ ،

وانظر فيه الخزانة ٢٦/١٠ .

(٤) كقول الشنفرى فى أواخر لا ميته المشهورة :

وليلة نحس يصطلى القوس ربها وأقطعه اللاتى بها يتنبل

وانظر الخزانة ٣٤/١٠ - ٤٠ .

(٥) كما قدر فى قول رؤبة : « وقاتم الاعماق خاوى المخترق » : رب هول

أقدمت عليه وقاتم الاعماق ، وهو تعسف - انظر شرح الكافية ٣٣٣/٢ .

( ١٢ - سيبويه )

ويرى السكوفيون والمبرد أن الواو كانت عاطفة ثم صارت قائمة مقام  
 « رب » جارة بنفسها لصيرورتها بمعنى « رب » ، ومع ذلك لا يجوز دخول  
 حرف العطف عليها مراعاة لأصلها <sup>(١)</sup> .

( حذف جواب « رب » )

قال سيبويه في الكتاب ١/٤٥٣ - ٤٥٤ : وزعم <sup>(٢)</sup> أنه قد وجد في أشعار  
 العرب « رب » لأجواب لها . من ذلك قول الشماخ ( طويل )

وَدَوِيَّةٌ قَفَرٌ تَمْشِي نَعَامُهَا

كمشي النصارى في خفاف الأرندج <sup>(٣)</sup>

فهذه القصيدة التي فيها هذا البيت لم يجي فيها جواب لرب لعلم المخاطب  
 أنه يريد : قطعها ، أو ما هو في هذا للمعنى ١ هـ

الشاهد في البيت حذف جواب « رب » للضرورة <sup>(٤)</sup> اعتماداً على علم  
 المخاطب به ، والتقدير : رب دوية قطعت ، ونحو ذلك .

(١) انظر شرح الكافية ٣٣٣/٢ - ٣٣٤ ، والأشمونى ٢/٢٣٣ .

(٢) أى الخليل .

(٣) الدوية - بتشديد الواو والياء - الصحراء ، ومعنى : تمشي : تكثر  
 المشي . شبه أسوق النعام فى سوادها بخفاف الأرندج وهو الجلد الأسود ، وخص  
 النصارى لأنهم معروفون بلباسها .

وانظر فى البيت شرح النحاس لأبيات الكتاب ٢٢٩ ، وما يجوز للشاعر فى  
 الضرورة ٢٣١ ، والهمع ٢/٢٨ ، والدرر ٢/٢١ ، واللسان ( دوا ) المجلد الأول  
 ص ١٠٤٠ ، و ( ردج ) م ١١ ص ١١٤٩ ، وديوان الشاعر ١١ .

(٤) وفى البيت الضرورة السابقة أيضا ، وهى حذف رب وإبقاء عملها .



وذكر الأعلام أن بعض النحاة قد رد على سيبويه هذا الاستشهاد زاعماً أن بعد هذا البيت :

قطعتُ إلى معروفها مُنكراتها وقد حَبَّ آلُ الأعمز للتوهج

ثم قال مدافعاً عن رأي سيبويه : « والحجة له أنه لم يرو ما بعده ، أو أخذ البيت مفرداً عن رواه له من العرب ، مع إجماع النحويين على جواز الحذف في مثل هذا ، كما قال عز وجل ( ولو أن قرآنا سيرت به الجبال <sup>(١)</sup> ) فلم يأت للو بجواب ، وللعنى : لكان هذا القرآن <sup>(٢)</sup> ١ هـ .

وقد استشهد السيوطي في الجمع ٢٨/٢ بهذا البيت على ندره حذف جواب « رب » عند الخليل وسيبويه ، لكنه ذكر أن الكذة الأصهباني يرى أن هذا الحذف لحن ممنوع ، وأن ماورد من ذلك مصنوع ، ولذلك قال العلامة الشنقيطي في الدرر اللوامع ١٢/٢ . « وبخلاف الكذة في منع الحذف الذي تقدم يبطل الإجماع الذي ادعاه الأعلام ١ هـ .

( حذف « ما » الزائدة بين السكاف

ومحرورها المؤول من « أن » ومعمولها )

قال سيبويه في الكتاب ٤٧٠/١ : وسألته عن قوله : كما أنه لا يعلم فتجاوز الله عنه ، وهذا حق كما أنك ههنا ، فزعم أن العاملة في ( أن ) السكاف ، و ( ما ) لغو ، إلا أن ( ما ) لا تحذف منها كراهية أن يبيح لفظها

(١) سورة الرعد . الآية ٣١ .

(٢) هامش الكتاب بولاق ٤٥٤/١ .

مثل لفظ (كأن) ، يعنى أن «ما» تزدلزو ما بين الكاف ومجرورها إذا كان المجرور بالكاف مصدراً مؤولاً من «أن» ومعمولها ، إذ لو لم تزد «ما» لدخلت للكاف على «أن» ، فيجىء لفظها كلفظ «كأن» ، التى هى حرف تشبيه ونصب ، فيلتبس اللفظان .

ثم قال : « وإن جاءت ( ما ) مسقطة من الكاف فى الشعر جاز ، كما قال النابغة الجمدى :

( طويل )

قروم تسمى عند باب دفاعه

كأن يؤخذ المرء الكريم فيقتل<sup>(١)</sup> »

وقد اشتمل بيت النابغة على ضرورتين : حذف « ما » الزائدة بين الكاف ومجرورها للمؤول ، والتقدير : كأنه يؤخذ ، ونصب الفعل (يقتل) للمقترن بالفاء بعد الخبر للمثبت ، إذ لم يسبق بنفى أو طلب ، وقد أورده سيبويه هنا شاهداً على الضرورة الأولى<sup>(٢)</sup> .

وذكر الأعلام أن سيبويه قد خولف فى التقدير للذكور ، وجعلت « أن » - فى البيت - الناصبة للفعل ، ونصب « يؤخذ » بعدها ، وجعلت الكاف

(١) القروم : جمع قرم بفتح فسكون ، وهو الفحل من الابل . شبه السادات بالفحول من الابل . عند باب : يريد باب الملك ، وتسمى : يفخر بعضهم على على بعض ويسمو بنفسه وعشيرته ، وقوله : دفاعه .. الخ : يريد الدفع عن الدخول فيه والوصول الى ما وراءه ، وهو حضرة الملك ، كأخذ الرجل الكريم وقتله . وانظر فى البيت ابن السيرافى ١٥٣/٢ - ١٥٤ ، وديوان الشاعر ١٣١ . وهو فى الكتاب ٤٧٠/١ .

(٢) قال ابن السيرافى : « الشاهد فيه على أنه جعل كان مخففة من كأن . أراد : كأنه يؤخذ المرء الكريم فيقتل . ويؤخذ مرفوع ، وقوله : فيقتل منصوب . ضرورة الشعر » أ هـ .

وعبارة ابن السيرافى تخالف ظاهر عبارة سيبويه .

جارة المصدر للقول من « أن » والفعل ، واستدل صاحب هذا القول بقوله « فيقتلا » بالنصب عطفا على « يؤخذ » ، والتقدير : كأخذ للرب الكريم وقته .

وقال الأعمى : « وكلا القولين منهما خارج ، والآخر منهما أقرب وأسهل <sup>(١)</sup> » .

والحق أن سيبويه مصيب في تقديره ، وليس فيما ذكر خروج كما ادعى الأعمى ، وذلك لأن الراوية - وسيبويه عدل ثقة - برفع الفعل « يؤخذ » ، مما يدل على أن « كَأَنَّ » ليست مركبة من الكاف الجارة و « أن » الناصبة للفعل كما زعم مخالفه ، فلم يبق إلا أن تكون مخففة من « كَأَنَّ » ، أو مركبة من الكاف و « أن » ، المخففة ، ولو كانت مخففة من « كَأَنَّ » لفصل بينها وبين الفعل بقد أو لم <sup>(٢)</sup> ، إذ لم تأت مخففة من « كَأَنَّ » داخلة على الجملة الفعلية بدون فاصل في شعر أو نثر ، فلم يبق إلا ما ذكره سيبويه وإن ترتب عليه وقوع ضرورتين في البيت على النحو الذي سبق بيانه .

أما قول مخالف سيبويه فباطل من أساسه ، على الرغم من عدم وقوع ضرورة ما في البيت على تقديره ، لأنه مبني على أساس الظن في رواية سيبويه ، دون دليل سوى نصب الفعل المقترن بالغاء بعد الظهور للوجوب ، وليس بدليل لكثرة مجيئه كذلك للضرورة وسيأتي بيانه بالتفصيل إن شاء الله تعالى في ضرائر الإبدال .

(١) هامش الكتاب ط بولاق ٤٧٠/١ .

(٢) انظر شرح الكافية للرضي ٣٦٠/٢ ، والأشمونى ٢٩٤/١ .

( حذف همزة الاستفهام )

قال سيديويه في الكتاب ٤٨٤/١ : « وزعم الخليل أن قول الأخطال : ( كامل )

كذبتك عينك أم رأيت بواسطِ غَلَسَ الظَّلامِ من الرباب خيالاً<sup>(١)</sup>

كقوالك : إنها لإبل أم شاء .. » .

يعنى أن الخليل يرى أن « أم » في البيت منقطعة كائثال للذكر لوقوعها بعد الخبر مثله .

ثم قال : « ويجوز في الشعر أن يريد بكذبتك الاستفهام ويجذف الألف . قال التميمي ( الأسود بن يعفر ) :

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرَى وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًّا

شُعَيْثُ ابْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ ابْنُ مَغْقَرٍ<sup>(٢)</sup>

(١) البيت مطلع قصيدة للأخطل هجائها جريرا ، وواسط : موضع بالموصل ، والغلس بفتحيتين ظلمة آخر الليل ، والرباب : اسم امرأة ، والخيال : ما يراه في النوم كأنه شخصها .

وانظر في البيت ابن السيرافي ٧٨/٢ ، والنحاس ٢٣٧ ، والألوسي ١٠٨ ، والمقتضب ٢٩٥/٣ ، ومغنى اللبيب ٤٥ ، والتصريح ١٤٤/٢ ، وشرح الكافية ٣٧٣/٢ ، والخزانة ١٣١/١١ ، وديوان الشاعر ٤١ .

(٢) البيت من الطويل ، وشعيث حى من تميم من بنى منقر ، وسهم حى من قيس ، والمعنى ما أدرى : أشعيث من بنى سهم أم هم من بنى منقر ، والمراد هجأؤهم بأنهم لم يستقروا على أب ينسبون إليه . وانظر في البيت ضائر ابن عصفور ١٥٩ ، والألوسي ١٠٧ ، والمقتضب ٢٩٤/٣ ، والمحتسب ٥٠/١ ، والمغنى ٤٢ ، والتصريح ١٤٣/٢ ، والهمع ١٣٢/٢ ، والدرر ١٧٥/٢ ، والأشمونى ١٠١/٣ ، ١٠٢ ، وشرح الكافية ٣٧٣/٢ ، والخزانة ١٢٧/١١ ، وهو في الكتاب ٤٨٥/١ .

وقال عمر بن أبي ربيعة :

(طويل)

لعمرك ما أدري وإن كنت داريا بسمع رَمَيْنَ الجمرَ أم بِشَمَانِ اه<sup>(١)</sup> ،

أى أن « أم » فى بيت الأخطال السابق يجوز فيها أن تكون متصله أيضا معادلة لمزة الاستفهام المحذوفة للضرورة ، ويكون التقدير : أكذبتك عينك أم رأيت إلخ ، ومن حذف همزة الاستفهام للضرورة كذلك بيتا الأسود وابن أبي ربيعة ، فالتقدير فى بيت الأسود : أشعث ابن سهم أم شعيث ابن منقر . قال الأعمى : « الشاهد فيه حذف ألف الاستفهام ضرورة للدلالة أم عليها ، ولا يكون هذا إلا على تقدير الألف ، لأن قوله : ما أدري ، يقتضى وقوع الألف وأم مساوية لها ، كما نقول : ما أدري : أزيد فى الدار أم عمرو اه<sup>(٢)</sup> .

وقال ابن هشام فى معنى اللبيب ٤٢ : « الأصل : أُشْعِثْ ، بالهمز فى أوله والتنوين فى آخره<sup>(٣)</sup> ، فحذفها للضرورة ، وللعنى : ما أدري أى النسيب هو الصحيح » .

(١) انظر فى البيت ابن السيرافى ١٤٨/٢ ، وضرائر ابن عصفور ١٥٨ ، والمقتضب ٢٩٤/٣ ، والمحتسب ٥٠/١ ، وابن الشجرى ٢٦٦/١ ، ٣٣٥/٢ ، وابن يعيش ١٥٤/٨ ، والمغنى ١٤ ، والهمع ١٣٢/٢ ، والدرر ١٧٥/٢ ، وشرح الكافية ٣٧٣/٢ ، والخزانة ١٢٢/١١ ، وديوان الشاعر ٢٥٨ . وهو فى الكتاب ٤٨٥/١ .  
(٢) هامش الكتاب ط بولاق ٤٨٥/١ .

(٣) فى الخزانة ١٢٩/١١ : « وانما اعتبره منونا حذف تنوينه للضرورة لأنه أخبر عنه بابن ، والعلم المنون انما يحذف تنوينه اذا وصف بابن لا اذا أخبر عنه ، ومن ثم يكتب ألف ابن أيضا وإن كان واقعا بين علمين . قال ابن الملا : ويجوز أن يكون ممنوعا من الصرف ولا ضرورة ، باعتبار القبيلة ، والاخبار عنه بابن لا يمنع ذلك ، لجواز رعاية التذكير والتأنيث باعتبارين » اه .

والنقدير في بيت ابن أبي ربيعة : أبسبع رمين الجمر أم بثمان .

ومن الشواهد على هذه الضرورة أيضا قول امرئ القيس :

أَحَارِ تَرَى بَرْقاً أُرِيكَ وَمِيضَهُ      كَلِمَعِ الْيَدَيْنِ فِي حَرِيٍّ مُكَلَّلٍ<sup>(١)</sup>

وهو من شواهد الكتاب ٣٣٥/١ ، استشهد به سيديويه على ترخيم (حارث) لكثرة استعماله في التسمية . وقال الأعمى بعد أن ذكر شاهد الترخيم فيه : « وأراد : أترى برقاً ، فحذف حرف الاستفهام لعلم المخاطب بما أراد ، واكتفى بحرف النداء لأنه تنبيه وتحريك لمن يخاطبه ، كما أن حرف الاستفهام تحريك للمستفهم وإشعار بالمعنى المقصود من الاستخبار ، ولفظ الحرفين واحد<sup>(٢)</sup> » .

ومما يحتمل هذه الضرورة من شواهد الكتاب أيضا قول عمر بن أبي ربيعة :

نَمَّ قَالُوا : نَحْبُهَا ، قَلْتُ : بَهْرًا      عَدَدَ النِّجْمِ وَالْحَصَى وَالتَّرَابِ<sup>(٣)</sup>

(١) البيت من الطويل ، والوميض : اللمع ، والحيى : السحاب المعترض بالافق ، والمكَلَّل : المتراكب بعضه فوق بعض . وانظر في البيت ضرائر ابن عصفور ١٥٨ ، والكلوسي ١٠٧ ، والمقتضب ٢٣٤/٤ ، والخصائص ٦٩/١ ، وابن الشجري ٨٨/٢ ، والانصاف ٦٨٤ ، وابن يعيش ٨٩/٩ .

(٢) هامش الكتاب ط بولاق ٣٣٥/١ .

(٣) البيت من الخفيف ، وهو في ضرائر ابن عصفور ١٥٩ ، وابن السيرافي ١٧٩/١ ، والخصائص ٢٨١/٢ ، وابن الشجري ٢٦٦/١ ، وابن يعيش ١٢١/١ ، والمغنى ١٥ ، والهمع ١٨٨/١ ، والدرر ١٦٢/١ ، وديوان الشاعر ٤٢٣ .

استشهد به سيبويه في الكتاب ١٥٧/١ على انتصاب «هـ» على المصدرية بإضمار الفعل وقال ابن هشام في مغنى اللبيب ١٤/١ : « واختلف في قول عمر ابن أبي ربيعة :

ثم قالوا : تحبها . . . البيت ، ف قيل : أراد : أتحبها ؟ ، وقيل : إنه خبر ، أى : أنت تحبها » اهـ . وقال ابن جنى في الخصائص ٢ / ٢٨١ : « أظهر الأمرين فيه أن يكون أراد . أتحبها ؟ لأن البيت الذى قبله يدل عليه ، وهو قوله :

أبرزوها مثل الهمة تهادى بين خمس كواكب أتراب » اهـ

ونفى ابن عصفور أن يكون على حذف الهمة « لعدم الدليل على ذلك ، وإنما قالوا له : أنت تحبها . قد علمنا ذلك وتحققناه منك » <sup>(١)</sup> .

وذهب الأخفش وبعده طائفة إلى جواز حذف همزة الاستفهام فى الاختيار عند أمن اللبس ، وحمل عليه قوله تعالى ( وتلك نعمة تمنىها على أن عبّدت بنى إسرائيل <sup>(٢)</sup> ) ، وقوله عز وجل ( هذا ربى ) <sup>(٣)</sup> . فى للمواضع الثلاثة فى سورة الأنعام ، ووافقه ابن مالك وجعل من ذلك قراءة ابن محيصن ( سواء عليهم أنذرتهم ) <sup>(٤)</sup> بهمزة واحدة ، وقراءة أبى جعفر ( سواء عليهم استغفرت لهم ) <sup>(٥)</sup> بهمزة وصل ، وقوله صلى الله عليه وسلم : « يا أبا ذرٍّ عيرته »

(١) الضرائر لابن عصفور ١٥٩ .

(٢) سورة الشعراء . آية ٢٢ .

(٣) سورة الأنعام . من الآيات ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ .

(٤) سورة البقرة . آية ٦ .

(٥) سورة المنافقون . آية ٦ .

بِأَمِّهِ<sup>(١)</sup> ؟ أراد : أُعْصِرْتَهُ ؟ ، وقوله عليه للصلاة والسلام : « أَتَانِي آتٍ مِنْ رَبِّي فَيُشَرِّنِي أَنَّهُ مِنْ مَاتَ لَا يَشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ . قلت : وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ ؟ قال : وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ<sup>(٢)</sup> ، أراد رسول الله صلى الله عليه وسلم : أَوْ إِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ ؟ ، ومنه حديث ابن عباس « أَنْ رَجُلًا قَالَ : إِنْ أُمِّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا صَوْمُ شَهْرِ أَفَأَقْضِيهِ ؟ »<sup>(٣)</sup> ، وفي بعض النسخ « فَأَقْضِيهِ ؟ » .

والختار عند اللراى أن حذفها مطرد إذا كان بعدها « أم » للنصلة لكثرتة نظماً ونثراً ، واستدل على مجيئها محذوفة في النثر بقراءة ابن محيصن ( سواء عليهم أفذرتهم أم لم تنذرهم ) بهزة واحدة<sup>(٤)</sup> .

والذى نختاره أن حذف همزة الاستفهام وحدها عند أمن اللبس من ضرورات الشعر ، سواء أ كان بعدها « أم » كالأبيات الثلاثة التى استشهد بها سيبويه على هذا الحذف ، أم لا كبيت امرئ القيس : أحار ترى برقاً . . . البيت ، وبيت عمر بن أبى ربيعة : ثم قالوا : تحبها ؟ . . . البيت ، وهما من أبيات الكتاب أيضاً كما تقدم .

ولا حجة فيما استدل به الاخفش وموافقه على مجيئها محذوفة في الاختيار

(١) أخرجه البخارى فى : ٢ - كتاب الايمان ، باب المعاصي من أمر الجاهلية .

(٢) أخرجه البخارى فى : ٢٣ - كتاب الجنائز ، ١ - باب فى الجنائز ومن كان آخر كلامه : لا اله الا الله .

(٣) أخرجه البخارى فى : ٣٠ - كتاب الصوم ، ٤٢ - باب من مات وعليه صوم .

وانظر شواهد التوضيح لابن مالك ٨٧ - ٨٩ .

(٤) انظر الجنى الدانى ١٠٠ .



لأنها أدلة احتمالية لا قطعية ، والمحققون على خلاف ما أولها به الأخفش وموافقوه ، ففي آية الشعراء ( وتلك نعمة تمنها على أن عبّدت بني إسرائيل ) قال الفراء في معاني القرآن ٢ / ٢٧٩ : « يقول : هي - لعمري - نعمة إذ ربّيتني ولم تستعبدني كاستعبادك بني إسرائيل . فإنّ تدل على ذلك ، ومثله في الكلام أن تترك أحد عبديك أن تضربه وتضرب الآخر ، فيقول للمتروك : هذه نعمة على أن ضربت فلاناً وتركتني ، ثم يحذف ( وتركتني ) وللمعنى قائم معروف ، والعرب تقول : عبّدت العبيد وأعبدتهم . أنشدني بعض العرب :

عَلَامٌ يُعَبِّدُنِي قَوْمِي وَقَدْ كُنْتُ

فِيهِمْ أَبَا عَرُ مَا شَاءُوا وَعُبْدَانُ؟<sup>(١)</sup>

وقد تكون ( أن ) رفعا ونصباً ، أما الرفع ففي قولك : وتلك نعمة تمنها على تعبيدك بني إسرائيل ، والنصب : تمنها على لتعبيدك بني إسرائيل » اهـ

وفي البحر المحيط ٧ / ١١ قال أبو حيان : والظاهر أن هذا الكلام إقرار من موسى عليه السلام بالنعمة . كأنه يقول : وتربيتك لي نعمة من حيث عبّدت غيري وتركتني واتخذتني ولداً ، ولكن لا يدفع ذلك رسالتي . وإلى هذا التأويل ذهب السدي والطبري » اهـ .

وفي قوله تعالى ( هذا ربي ) في اللواضع الثلاثة في سورة الأنعام قال المحققون : إن هذا القول كان استدرأجاً لإظهار الحجة ، وتوسلاً إليها ،

كما توسل إلى كسر الأصنام بموافقتهم ظاهراً على النظر في النجوم إيهاماً لهم بأنه يعتمد عليها ، فهو قول من ينصف خصمه مع علمه بأنه مبطل ، فيحكي قوله كما هو ، غير متعصب لمذهبه ، لأن ذلك أدعي إلى الحق ، وأنجي من الشغب ، ثم يكر عليه بعد حكايته فيبطل الحجة (١) .

وأما قراءة ابن محيصن ( سواء عليهم أنذرتهم ) - بهمزة واحدة - فلهزمة المحذوفة فيها همزة التسوية لا همزة الاستفهام ، ومثلها قراءة أبي جعفر ( سواء عليهم استغفرت لهم ) ، إذا كانت القراءة بهمزة الوصل كما ذكر ابن مالك ، وذكر أبو حيان في البحر المحيط ٢٧٣/٨ أنها بمدة على الهمزة . قيل : هي عوض من همزة الوصل .

وأما الأحاديث الشريفة التي أوردها ابن مالك فرواية البخاري في النسخ المعتمدة : « أعيرته » ، و « أفأقضيته » بالهمزة ، وأما قوله صلى الله عليه وسلم « وإن زنى وإن سرق ؟ » فيحتمل أن تكون الهمزة محذوفة مع مدخولها والتقدير : أيدخل الجنة وإن زنى .. إلخ ، فطرقة الاحتمال فبطل به الاستدلال (٢) .

( حذف نون الوقاية عند اجتماعها مع نون النسوة )

قال سيبيويه في السكتاب ١٥٤ / ٢ : « وإذا كان فعل الجميع مرفوعاً ثم

(١) انظر البحر ١٦٦/٤ ، ومعاني القرآن للفراء ٣٤١/١ .

(٢) انظر جامع الأصول لابن الاثير ٤١٨/٦ ، وحاشية الدسوقي على

معنى اللبيب ١٥/١ .

أدخلت فيه النون الخفيفة أو الثقيلة ، حذفت نون الرفع ، وذلك قولك :  
 كَتَفَعْلَانٌ ذَاكَ وَكَتَدَّ هَجْنٌ ، لأنه اجتمعت فيه ثلاث نونات ، فحذفوها  
 استئقلا ، وتقول : هل تَفَعَلْنَ ذَاكَ ؟ ، تحذف نون الرفع لأنك ضاعفت  
 النون وهم يستثقلون التضعيف ، فحذفوها إذ كانت تحذف ، وهم في ذا اللوضع  
 أشد استئقلا للنونات ، وقد حذفوها فيما هو أشد من ذا . بلغنا أن بعض  
 القُرَّاء قرأ ( أُنْحَا جَوْنِي ) <sup>(١)</sup> ، وكان يقرأ ( فَيَمِّمٌ بُبَشْرُونِ ) <sup>(٢)</sup> ، وهى  
 قراءة أهل المدينة ، وذلك لأنهم استئقلوا التضعيف ، وقال عمرو بن  
 معبد يكرب .

تَرَاهُ كَالْمَغَامِ يُعَلِّثُ مِسْكَ يَسُوءُ الْفَالِإِيَاتِ إِذَا فَلَيْبِيقِ <sup>(٣)</sup>

يريد : فليثني ، اهـ .

(١) سورة الانعام . آية ٨٠ ، وتخفيف النون هى قراءة نافع المدني ، وابن  
 ذكوان ، وهشام بخلف عنه ، وابن ذكوان وهشام هماراويابن عامر أحد السبعة  
 كنفاع ، وقرأ بالتخفيف أيضا أبو جعفر أحد القراء الثلاثة فوق السبعة ، وقرأ  
 الباقون بالتشديد وهو الوجه الثانى لهشام . انظر الارشادات الجلية فى القراءات  
 السبع ١٤٥ ، والمهذب فى القراءات العشر ٢١٥/١ ، واتحاف فضلاء البشر ٢١٢ .

(٢) سورة الحجر . آية ٥٤ ، وقراءة التخفيف هى قراءة نافع ، ، وقرأ ابن  
 كثير بتشديد النون ، بادغام نون الرفع فى نون الوقاية مع المسد المشبع ، وقرأ  
 الباقون بفتح النون مخففة على أنها نون الرفع . انظر الارشادات ٢٥١ ، والمهذب  
 ٣٦٣/١ ، والاتحاف ٢٧٥ .

(٣) البيت من الوافر . وصف شعره وأن الشيب قد شمله ، والثغام : نبت  
 له نور أبيض يشبه به الشيب ، ومعنى يعل : يطيب شيئا بعد شيء ، وأصل العلل  
 الشرب بعد الشرب .

وانظر فى البيت ابن السيرافى ٢٦٥/٢ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة  
 ٢١٠ ، وابن يعيش ٩١/٣ ، والغنى ٦٢١ ، والهمع ٩٥/١ ، ، والدرر ٤٣/١ ،  
 واللسان ( فلا ) م ٢ ص ١١٣٣ .

يعنى أن نون الرفع تحذف إذا اجتمعت مع نون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة، استثنى لتوالي الأمثال، وتحذف نون الرفع إذا اجتمعت أيضاً مع نون الوقاية كقراءة التخفيف في قوله تعالى (أتَحَاجُّونِي) و (فَهِم تَبْشُرُونَ) <sup>(١)</sup>، لأنهم استثنوا التضعيف فحذفوا إحدى النونين. وهي نون الرفع كما هو ظاهر عبارة سيديويه « وقد حذفوها فيما هو أشد من ذا . . . » إلخ.

أما بيت عمرو بن معديكرب فقد اجتمعت فيه نون الوقاية مع نون النسوة . إذ الأصل في قوله « فلينى » : فلينى ، بنونين ، الأولى نون النسوة وهي فاعل ، والثانية نون الوقاية ، فحذف الشاعر إحدى النونين للضرورة ، تشبيهاً بما حذف فيه إحدى النونين لاستثقال التضعيف .

وقد اتفق النحاة ما عدا ابن مالك على أن المحذوف في البيت للضرورة هو نون الوقاية لكونها حرفاً زائداً ، لأن نون النسوة لكونها ضميراً فاعلاً ، والفاعل لا يحذف .

وذكر ابن مالك في التسهيل ٢٥ أن النون الباقية في « فلينى » هي نون الوقاية لأن نون النسوة ، وفقاً لسيديويه ، ولعل ابن مالك فهم أن سيديويه يحذف النون الأولى أياً كان نزعها حين تجتمع مع نون أخرى حتى ولو كانت الأولى ضميراً والآخرى حرفاً زائداً ، والحق أن المحذوف هنا نون الوقاية لأنها حرف زائد ونون النسوة ضمير وفاعل ، ولأنها التي حصل بها التكرار ونشأ منها الاستثقال .

## ثانيا : ضرائر الزيادة

### ١ - زيادة الحركة

( فك المضعف الواجب إدغامه في الكلام )

قال سيديويه في الكتاب ١ / ١٠-١١ : وقد يبلغون بالمعنى<sup>(١)</sup> الأصل ،  
فيقولون : رادِدٌ في : رادٍّ ، وضَمِنُوا في : ضَمُّوا ، ومررتم بجوارىَ قبلُ .  
قال قَعْنَب بن أم صاحب : ( بسيط )

مهلاً أعاذِلَ قد جَرَبْتِ من خُلِقِي  
أنى أجودُ لأقوامٍ وإن ضَمِنُوا ،<sup>(٢)</sup> اه

وقال أيضاً في الجزء الثاني ص ١٩١ : واعلم أن الشعراء إذا اضطروا إلى  
ما يجتمع أهل الحجاز وغيرهم على إدغامه ، أجروه على الأصل . قال الشاعر :  
( قعناب بن أم صاحب ) :

(١) يريد بالمعتل ما يشمل المعتل والمضعف . انظر الكتاب ٤٠٣/٢ ط بولاق ،  
والتعليق رقم ( ١ ) للأستاذ عبد السلام هارون في الكتاب ٢٩/١ بتحقيقه .

(٢) انظر في البيت ابن السيرافي ٢٠٩/١ ، والنحاس ٣٥ ، وضرائر  
ابن عصفور ٢٠ والألوسي ١٣٨ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٧٢ ،  
والمقتضب ٣٥٤/٣ والخصائص ١٦٠/١ ، ٢٥٧ ، وشرح شواهد الشافية ٤٩٠ .

وقال : تَشْكُو الْوَجَى مِنْ أَظْلَلٍ وَأَظْلَلٍ<sup>(١)</sup>

وهذا النحو في الشعر كثير ، ا هـ

قال الأُعلم في بيت قعنب : د أراد : ضنوا ، فبناء على الأصل وأظهر التضعيف ضرورة . شبهه بما استعمل في الكلام مضافاً على أصله ، نحو : لَحَحَتْ عَيْنُهُ . إذا انصقت ، وَضَبَّ الْبَلَدُ . كثرت ضبابه ، وَالْإِلَّ السَّعَاءُ . إذا تغير ريحه ،<sup>(٢)</sup> ا هـ .

وقال في الرجز : د الشاهد فيه إظهار التضعيف في الأَظْلَلِ ضرورة . أراد الأَظْلَلُ ،<sup>(٣)</sup> ا هـ .

فشكل من الشاعر والراز قد اضطر إلى فك إدغام كلمة يجب إدغامها في الكلام ، فأعادها إلى أصلها قبل الإدغام ، فَضَنُوا أصله : ضَنَنُوا ، والأَظْلُ أصله الأَظْلَلُ ، فالكلمتان في الأصل قد اجتمع في كل منهما مثلاً متحركان توافر فيهما شروط وجوب الإدغام ، ويقتضى الإدغام تسكين

---

(١) رجز للعجاج أو لأبي النجم العجلي ، والأَظْلَل : باطن خف البعير ، والوجى : رقة الحافر أو الخف من كثرة المشي . يعنى أنه حمل عليه في السير حتى اشتكى خفيه .

وانظر في البيت ابن السيرافي ٢/٢٧٠ ، والنحاس ٣٥ ، وضرائر ابن عصفور ٢٠ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٧٣ ، والمقتضب ٣/٣٥٤ ، والخصائص ١/١٦١ ، ٣/٨٧ ، وشرح شواهد الشافية ٤٩١ .

(٢) هامش الكتاب ط بولاق ١/١١ .

(٣) هامش الكتاب ط بولاق ٢/١٦١ .

للمثل الأول ليتأتى إدغامه فى الثانى ، فأزيلت الكسرة من النون الأولى وأدغمت فى النون الثانية فى : ضنّوا ، وأزيلت الفتحة من اللام الأولى وأدغمت فى اللام الثانية فى الأظّل ، ولما كان هذا الإدغام واجبا ، يجتمع أهل الحجاز وغيرهم على إدغامه ، كما قال سيبويه ، صار تسكين للمثل الأول هو ما يستحقه ، ولم يعد له حق فى الحركة المزالة للإدغام ، فلما اضطر الشاعر والراجز إلى فك الإدغام بتحريك المثل الأول أعادا إليه حركته الأصلية ، التى عدناها زائدة ، بمعنى أن الحرف المحرك بها لا يستحقها بمقتضى قانون الإدغام وإن كانت حركته الأصلية .

ووجه هذه الضرورة الرد إلى الأصل كما تبين لك ، وهذه الضرورة كثيرة الورد فى الشعر العربى كما ذكر سيبويه <sup>(١)</sup> .

## ٢ - زيادة الحرف

( صرف مالا ينصرف )

أشار سيبويه إلى هذه الضرورة فى باب ما يحتمل الشعر ٨ / ١ ، فقال : « أعلم أنه يجوز فى الشعر مالا يجوز فى الكلام ، من صرف مالا ينصرف . يشبهونه بما ينصرف من الأسماء ، لأنها أسماء كما أنها أسماء » .

---

(٣) انظر كتابنا ١٠٦ ، ١٠٧ ، وتجدر الإشارة الى أنه لا يعد من هذه الضرورة قول الراجز .

قد علمت ذاك بنات ألببه

وهو فى كتاب سيبويه ٦١ / ٢ ، ٤٠٣ ، وقد ورد فى الموضع الأول بلفظ : ألبب ، لأن هذا مما استعمله العرب بفك الادغام شذوذا وليس ضرورة ، ولذلك ذكر سيبويه أنك لو سميت رجلا به استعملته مفكوكا كما استعمله العرب ، ووضع فى باب ما شذ من المعتل كضيون ، وحيوة ، وقد عده ابن عصفور من الضرورة خلافا لمذهب سيبويه . انظر ضرائر ابن عصفور ٢١ .

ومما يصلح شاهداً على هذه الضرورة من أبيات الكتاب قول العجاج:

قَوَاطِنًا مَسْكَةً مِنْ وَرَقِ الْحَمِي

وقد اشتمل هذا البيت على ضرورتين ، الأولى صرف ما لا ينصرف في قوله « قواطنا » وهي على صيغة منتهى الجموع . قال الأعلام : « وواحدة القواطن : قاطنة ، وهي الساكنة المقيمة ، وصرفها ضرورة » اهـ . والثانية حذف جزء من آخر الكلمة في قوله « الحمى » وقد سبق الحديث عنها في ضرائر الحذف <sup>(١)</sup> .

ومن أبيات الكتاب أيضاً مما اشتمل على ضرورة صرف ما لا ينصرف قول أبي كبير الهذلي :

مَنْ حَمَلَنَ بِهِ وَهْنٌ عَوَاقِدُ حُبِّكَ النَّطَاقِ فَشَبَّ غَيْرَ مُهْبَلٍ <sup>(٢)</sup>

وقول النابغة :

(١) انظر كتابنا ٦٩ .

(٢) البيت من الكامل ، وقد استشهد به سيبويه في الكتاب ٥٦/١ على نصب « حبك » بعواقد لأنه جمع عاقدة . وصف رجلا شهم الفؤاد ما ضيا في الرجال ، فذكر أنه ممن حملت به النساء مكرهات فغلب عليه شبه الرجال وخرج مذكرا . وكانت العرب تفعل ذلك يغضب الرجل منهم المرأة ويعجلها حل نطاقها ويقع بها ، فيغلب ماؤه على مائها ، وينزع الولد اليه في الشبه وحبك النطاق مشتده ، واحدها حباك ، والنطاق ازار تشده المرأة في وسطها تقيمه مقام السراويل ، والمهبل أى الثقيل أو الذى يدعى عليه بالهبل أى الققد . وانظر ابن السيرافى ٢١٨/١ ، والانصاف ٤٨٩ ، والمغنى ٦٨٦ ، وابن يعيش ٧٤/٦ ، والاشموني ٢٩٩/٢ ، وابن عصفور ٢٢ ، وشرح الكافية ٢٠٣/٢ ، والخزانة ١٩٢/٨ ، والهذليين ٩٢/٢ .



فَلْتَأْتِيَنَّكَ قَصَائِدٌ وَآيِدٌ فَعَنْ جَيْشٍ إِلَيْكَ قَوَائِمُ الْأَكْوَارِ<sup>(١)</sup>

قال الأعمى في بيت الهذلي : « ونون عواقد مضطراً » ، وكذلك فعل النابغة فنون قصائد مضطراً .

وجه هذه الضرورة الرد إلى الأصل كمفك المضعف ، وذلك لأن الأصل في الأسماء كلها الصرف عند سيبويه وبقية البصريين ، وإنما يمنع بعضها من الصرف لأسباب عارضة تدخلها على خلاف الأصل ، فإذا اضطّر الشاعر ردها إلى الأصل ، ولم يعتمد تلك الأسباب العارضة التي دخلت عليها .

وقال ابن عصفور : « صرف » ما لا ينصرف في الشعر أكثر من أن يحصى . وزعم الكسائي والفرّاء أنه جائز في كل ما لا ينصرف إلا « أفعل منك » ، نحو : أفضل من زيد ، وزعم أن « من » هي التي منعت الصرف ، وذلك باطل بدليل أنهم صرفوا : خيراً من عمرو ، وشراً من بكر ، مع وجود « من » فيهما ، فثبت بذلك أن المانع كونه صفة على وزن « أفعل » بمنزلة « أحر » ، فكما أن « أحر » يجوز صرفه في الضرورة ، فكذلك

---

(١) البيت من الكامل ، وقد استشهد به سيبويه في الكتاب ١٥٠/٢ على تأكيد الفعلين : فلتناتينك ، وليدفعن بنون التوكيد الخفيفة لأن القسم موضع تأكيد وتشديد .

يقول هذا لزراعة بن عمرو الكلابي حين توعده بالهزاء والحرب لمخالفته له في بنى أسد حين أمره بنقض حلفهم ومخالفة بنى عامر : والأكوار جمع كور وهو المرحل بآدائه ، والقادمة للمرحل كالقربوس للسرّج ، وجعل الجيش يدفع القوادم لأنهم كانوا يركبون الابل في الغزو ليجموا الخيل حتى يحلوا بساحة العدو ، فجعل الجيش هو الدافع للابل ، ويروى بنصب الجيش ورفع القوادم لأنها المتقدمة والخيل مقودة خلفها ، فكانها الدافعة الجيش اليهم والسابقة له نحوهم . وانظر ابن السيرافي ٢٢٥/٢ وروايته : ولتركبن ٠٠ ألف اليك ٠٠ البيت ، والمقتضب ٣٥٤/٣ ، والخصائص ٣٤٧/٢ ، والانصاف ٤٩٠ ، وابن عصفور ٢٢ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٨٣ ، وديوان الشاعر ٣٥ .

« أفعل من » . وذهب بعض البصريين إلى أن كل مالا ينصرف يجوز صرفه، إلا أن يكون آخره ألفاً، فإن ذلك لا يجوز فيه ، لأن صرفه لا يقام به قافية ولا يصح به وزن .

والصحيح أن صرفه جائز لما بيناه قبل <sup>(١)</sup> من أن الشعر قد يسوغ فيه مالا يسوغ في الكلام ، وإن لم يضطر إلى ذلك الشاعر ، وأيضاً فإن السماع قد ورد بصرف ما في آخره ألف .

قال المثلث بن رباح المري :

إني مقسمٌ ما ملكْتُ فجاعلٌ أجراً لآخرَةٍ ودنياً تنفعُ <sup>(٢)</sup>

رواه ابن الأعرابي بصرف « دنيا » .

فإن قلت : كيف جعلت صرف مالا ينصرف من قبيل الضرائر ، وقد زعم أبو الحسن الأخفش في (الكبير) له أنه مجمع من العرب من يصرف في الكلام جميع مالا ينصرف ، وحكى الزجاجي أيضاً في نوادره <sup>(٣)</sup> مثل ذلك ؟

فالجواب : أن صرف مالا ينصرف في الكلام إنما هو لغة لبعض العرب قال أبو الحسن : فكان ذلك لغة الشعراء ، لأنهم قد اضطروا إليه في الشعر فصرفوه ، فجرت ألسنتهم على ذلك .

(١) ص ١٣ من كتابه : ضرائر الشعر .

(٢) البيت من الكامل ، وليس من شواهد سيويه ، ورواه الأشموني ٢٧٤/٣ بلفظ جزءاً لآخرتي بدل قوله : أجراً لآخرَةٍ ، وهو في ديوان الحماسة لأبى تمام ٤٢٦/٢ ، ومعجم الشعراء للمرزباني ٣٨٧ ، والعيني بهامش الخزانة ٣٧٦/٤ .

(٣) أمالي الزجاجي ٥٥ .

وأما سائر للعرب فلا يجيزون صرف شيء منه في الكلام ، فذلك  
جعل من قبيل ما يختص به الشعر <sup>(١)</sup> اهـ .

### (زيادة الياء الناشئة من إشباع الكسرة)

قال سيدي به في الكتاب ١ / ١٠ : « وربما مدوا مثل : مساجد ومنابر  
فيقولون : مساجيد ومنابر . شبهوه بما جمع على غير واحد في الكلام  
كما قال الفرزدق :

تَنْفِي يداها الحصى في كل هاجِرَةٍ نَفَى الدنانير تَمَقَادُ الصَّيَّارِيفِ <sup>(٢)</sup>

قال الأعلام في شرح الشاهد : « زاد الياء في الصياريف ضرورة ، تشبيها  
لها بما جمع : في الكلام على غير واحد . نحو ذكّر ومذاكير ، وسمح  
ومساميح . »

يعنى أن قوله « الصياريف » أصله : الصيارف لأنه جمع : صيرَف ،  
فاضطر الشاعر إلى إشباع كسرة الراء وزيادة الياء ، ووجه هذه الضرورة

---

(١) ضرائر الشعر ٢٤ - ٢٥ ، وانظر المسألة التاسعة والستين من مسائل  
الخلافة في كتاب الانصاف ٤٨٨ - ٤٩٣ .

(٢) وصف ناقة بسرعة السير في الهواجر فيقول : أن يديها لشدة وقعهما في  
الحصى تنفياته ، فيقرع بعضه بعضا ويسمع له صليل الدنانير إذا انتقدها  
الصيرف فنفي رديتها عن جيدها . وخص الهاجرة لتعذر السير فيها ، وانظر في  
البيت النحاس ٣٤ ، وضرائر ابن عصفور ٣٦ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة  
١٣٨ ، والألوسي ٢٨٥ ، والخصائص ٣١٥/٢ ، والمحاسب ٦٩/١ ، ٢٥٨ ، ٧٢/٢ ،  
وابن الشجرى ١٤٢/١ ، ٢٢١ ، ٩٣/٢ ، ١٥٧ ، والانصاف ٢٧ ، ١٣١ ،  
وابن يعيش ١٠٦/٦ ، والتصريح ٣٧٠/٢ ، والأشمونى ٢٨٩/٢ ، وشرح الكافية  
٢٩٣/١ ، والخزانة ٤٢٦/٤ ، وديوان الشاعر ٥٧٠ .

تشبيه هذا الجمع بما جمع في الكلام على غير لفظ الواحد ، كقولهم : مذاكير  
في جمع ذكور ، فلفظ الجمع ليس على لفظ ذكر ، إنما هو على لفظ مذكار ،  
وقولهم : مساميح في جمع : سمح ، وليس على لفظه إنما هو على لفظ مساح ،  
وقولهم : ملامح في جمع لمحة ، وليس على لفظه إنما هو على لفظ ملحة . .  
الخ (١) .

ومما يصلح شاهداً على هذه الضرورة من أبيات الكتاب أيضاً قول  
حكيم بن مُعَيَّةَ الرَّبَّي :  
فِيهَا عَيَّائِلٌ أَسْوَدٌ وَنَمْرٌ (٢)

فالياء الثانية في « عيائيل » مثل الياء الثانية في « الصياريف » ، نشأت  
من إشباع الكسرة للضرورة ، لأنه جمع « عَيْلٌ » ، وإنما يجمع عَيْلٌ على  
عَيَّائِلٍ ، بإبدال الياء الواقعة بعد أَلِفِ الجمع الذي على مثال « مَفَاعِلٍ »  
همزة ، ولم يعتد بياء الإشباع لكونها زائدة للضرورة .

ومن جعل المفرد عَيَّالاً - من عَالَ يَعِيلُ إِذَا تَمَائِلَ فِي شَيْءٍ - ام  
يهمز الجمع وقال : عَيَّائِلٍ ، لأن الياء على هذا التقدير بعيدة عن الطرف ،  
وعليه فلا ضرورة في البيت .

(١) انظر كتابنا ١٠٨ .

(٢) يروى بجر أسود بالاضافة ، ومعنى : عيائيل أسود : أولاد أسود ،  
والجر هي الرواية الجيدة كما ذكر البغدادى فى شرح شواهد الشافعية ، ويروى برفع  
« أسود » على أنها عطف ببيان لعيائيل ويكون المراد بالعيائيل نفس الأسود  
والنمور وفيه ركافة لا تخفى . والضمير فى « فيها » يعود الى « الغيطان » فى  
البيت الذى قبله . وانظر فيه ابن السيرافى ٣٤٠/٢ ، وشرح شواهد الشافعية ،  
٣٧٦ ، وابن يعيش ١٨/٥ ، ٩١/١٠ ، ٩٢ ، والتصريح ٣١٠/٢ ، ٣٧٠ ،  
والأشمونى ٢٩٠/٤ .

وذهب الكوفيون إلى أن زيادة الياء في كل اسم يجمع على «مفاعل» جائزة في الكلام والشعر، إلا أن يكون ما قبل الآخر ساكناً نحو : سَيْطَر<sup>(١)</sup> ، فإن ذلك لا يجوز فيه ، إذ الإشباع لا يتصور في هذا المفرد حتى يبنى الجمع عليه ، واستثنى الفراء موضعين آخرين : أحدهما ما كان مضاعف الآخر مدغماً نحو : مرد ، لم يجز فيه مراديد ، لأن الحرف للضعف بمنزلة حرف واحد ، فـكرهوا أن يصير في الجمع اثنين بظهور التضعيف ، والآخر ما كان على وزن فاعل ، لأنه لم يأت فيه : فاعيل ، فكفوا عن الياء في جمعه .

ومن زيادة الياء فيما يجمع على «مفاعل» في الكلام قولهم : منكـر ومناكير ، وموعظة ومواعيط ، ومعدرة ومعاذير ، ومخمصة ومخاميص ، وممفل ومطافيل ، ومدحل ومداخيل ، ومرفق ومرافيق ، ودمل ودمايل ، وقد حكم البصريون على هذه الجموع بالشذوذ<sup>(٢)</sup> .

### (إجراء المعتل مجرى الصحيح)

قال سيبويه في الكتاب ١٠ / ١ : « وقد يملفون بالمعتل الأصل ، فيقولون : رادِدُ في : راد ، وضَنَنُوا في : ضَنُوا ، ومررتم بجوارِي قبل » .

وقال : « ويقول يونس للمرأة تُسمَى بقايس : مررت بقايسَ قبل ، ومررت بأعيمي منك ، فقال الخليل : لو قالوا هذا لكانوا خلقاء أن

(١) من معانيه : السريع ، والطويل .

(٢) انظر ضرائر الشعر لابن عصفور ٣٧ - ٣٨ .

يلزموها الجر والرفع كما قالوا حين اضطروا في الشعر فأجروه على الأصل .  
قال الشاعر الهذلي :

أَيَّتُ عَلَى مَعَارِي وَأَضِحاتِ بِهِنَّ مُلَوَّبٌ كَدَمِ الْعِبَاطِ (١)

وقال الفرزدق :

فلو كان عبد الله مَوْلَى هَجُوتِهِ وَلَكِنْ عَبْدَ اللَّهِ مَوْلَى مَوَالِيَا (٢)

فلما اضطروا إلى ذلك في موضع لا بد لهم فيه من الحركة أخرجوه على الأصل . قال الشاعر .

(ابن قيس الرقيات) :

لَا بَارَكَ اللَّهُ فِي السَّغَوَانِي هَلْ يُضِجُنَ إِلَّا لَهُنَّ مُطَلَبٌ (٣)

(١) البيت للمتنخل الهذلي . قال الأعلم : « والمعاري : جمع معرى ، وهو ههنا الفراش ، كانه من عروته أعروه اذا أتيتته وترددت عليه ، والواضحات : البيض ، والملوب : الذي أجرى عليه الملب وهو ضرب من الطيب . يشبه الخلف وشبهه في حمرة بدم العباط وهي التي نحرت لغير علة . واحدا عبيط وعبيطة ، وقيل : المعاري جمع معرى وهي الأرض العارية من النبات ، ولا وجه لهذا ههنا ، ويقال : المعرى ما تعرى من اللحم كالمفاصل واليدين ، ولا يخرج المعنى على هذا أيضا » أ ه . وانظر ضرائر ابن عصفور ٤٣ ، والخصائص ٣٣٤/١ ، ٦١/٣ ، والمنصف ٦٧/٢ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٦٧/٣ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١١٦ ، واللسان ( عبط ) م ٢ ص ٦٧٠ ، ( عرا ) م ٢ ص ٧٦٠ ، ( لوب ) م ٣ ص ٤٠٨ . وهو في الكتاب ٥٨/٢ .

(٢) يقول هذا لعبد الله بن أبي اسحاق النحوى وكان يلحنه فهجاه .

والبيت في ابن السيرافي ٢٧١/٢ ، والنحاس ٣٧ ، وضرائر ابن عصفور ٤٢ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١١٦ ، والمقتضب ٢٨١/١ ، وابن يعيش ٦٤/١ ، والتصريح ٢٢٩/٢ ، والأشمونى ٢٧٣/٣ ، والهمع ٣٦/١ ، والدرر ١٠/١ ، والعينى بهامش الخزانة ٣٧٥/٤٠ ، وشرح الكافية ٥٨/١ ، والخزانة بتحقيق هارون ٢٣٥/١ ، وليس في ديوان الفرزدق ، وهو في الكتاب ٥٨/٢ ، ٥٩ .

(٣) البيت في ابن السيرافي ١٥/٢ ، والنحاس ٣٧ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١١٥ ، والمقتضب ٢٨٠/١ ، ٣٥٤/٣ ، والخصائص ٣٦٢/١ ، ٣٤٧/٢ ، والمحاسب ١١١/١ ، والمنصف ٦٧/١ ، ٨١ ، وابن الشجرى ٢٢٦/٢ ، والمغنى ٢٤٣ ، والهمع ٥٣/١ ، والدرر ٣٠/١ ، وديوان الشاعر ٣ .

وهو في الكتاب ٥٩/٢ .

وقال : وأنشدني أعرابي من بني كليب لجريز : (طويل)

فيوماً يُوافيني الهوى غير ماضٍ ويوماً ترى منهن غولاً تغوّل<sup>(١)</sup>

قال : ألا تراهم كيف جروا حين اضطروا كما نصبوا الأول حين اضطروا ، وهذا الجر نظير ذلك النصب . فإن قلت : مررت بقاضٍ قبل . اسم امرأة كان ينبغي لها أن تجر في الإضافة فتقول : مررتُ بقاضيك . وسألتناه عن بيت أنشدناه يونس :

(رجز)

قد عَجِبْتُ مَتَى وَمِنْ يَمِينِيَا لَمَّا رَأَيْتَنِي خَلَقًا مُقْلَوِيَا<sup>(٢)</sup>

فقال : هذا بمنزلة قوله . ولكن عبد الله مولى مواليا .

وكما قال : سماء الإله فوق سبع سماوات<sup>(٣)</sup>

---

(١) قال الأعلام : « ويروى : غير ماضيا ، أى يوافيني الهوى منهن ولا أصبو ولا أتى ما لا يحل ، ويوما يهجرن فيذهبن لذة الصبا واللهو . ويقال ، غالته غول ، اذا نابته نائبة تذهب به وتهلكه » أ هـ . والبيت فى ضائر ابن عصفور ٤٢ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ١١٥ ، والمقتضب ٢٨١/١ ، ٣٥٤/٣ ، وابن الشجرى ٨٦/١ ، والخصائص ١٥٩/٣ ، والمنصف ٨٠/٢ ، ١١٤ ، وابن يعيش ١٠١/١٠ ، والعينى بهامش الخزانة ٢٢٧/١ ، والأشمونى ٢١٨/٢ ، وديوان الشاعر ٤٥٧ . وهو فى الكتاب ٥٩/٢ .

(٢) نسب للفرزدق . و « يعيليا » تصغير يعلى اسم رجل ، والخلق بفتح المعجمة واللام العتيق جدا وأراد به رث الهيئة ، والمقلولى : المتجاء المنكمش وأراد دميم الخلقة والبيت فى النحاس ٤١ ، وابن عصفور ٤٣ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ١١٥ ، والمقتضب ٢٨٠/١ ، والخصائص ٦/١ ، ٥٤١٣ ، والمنصف ٦٨/٢ ، ٧٩ ، والعينى ٣٥٩/٤ ، والتصريح ٢٢٨/٢ ، والهمع ٣٦/١ ، الدرر ١١/١ ، والأشمونى ٢٧٣/٣ ، وهو فى الكتاب ٥٩/٢ .

(٣) البيت من الطويل لامية بن أبى الصلت ، وصدره : له ما رأت عين البصير وفوقه ، وهو فى ابن السيرافى ٢٦٦٪٢ ، وابن عصفور ٤٤ ، والمقتضب ٢٨٢/١ ، والخصائص ٢١٢/١ ، ٣٣٣ ، ٣٤٨/٢ ، والمنصف ٦٦/٢ ، ٦٨ ، وشرح الكافية ٥٨/١ ، والخزانة ٢٤٤/١ ، والديوان ٧٠ . وهو فى الكتاب ٥٩/٢ .

نجاه به على الأصل ، وكما أنشدنا من نثق بعريته : (وافر)

ألم يأتيك والأنباء تنمى بما لاقت كبون بني زياد<sup>(١)</sup>

فجعله حين اضطر مجزوماً من الأصل ، وقال السكيت : (متقارب)

خرع كوادى في ملعب تازر طوراً وتلقى الإزارا<sup>(٢)</sup>

اضطر فأخرجه كما قال : «ضننوا» اه<sup>(٣)</sup> .

يرى سيديويه أن الصحيح أصل للمعتل ، وأنه قد يرد إليه عند الضرورة الشعرية ، إذ بعض الضرائر ترد الأشياء إلى أصولها ، كما سبق في للضعف حين يرد إلى فك التضعيف ، وإذا رد للمعتل إلى أصله الصحيح للضرورة عامله الشعراء معاملة الصحيح وأجروه مجراه ، وهذا هو الشاهد في الأبيات الثمانية للمتقدمة .

فالشاهد في بيت المتنخل الهذلي في قوله «على معارى» حيث أجرى

(١) البيت لقيس بن زهير العبسى ، وهو فى ابن السيرافى ٢٢٣/١ ، والنحاس ٣٧ ، وابن عصفور ٤٥ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ١٥٨ ، واللويسى ١٧٤ ، وابن السجى ٨٤/١ ، ٨٥ ، ٢١٥ ، والانصاف ٣٠ ، والخصائص ٣٣٣/١ ، ٣٣٧ ، والمحتسب ٦٧/١ ، ١٩٦ ، ٢١٥ ، والمنصف ٨١/٢ ، ١١٤ ، ١١٥ ، وابن يعيش ٢٤/٨ ، ١٠٤/١٠ ، والمغنى ١٠٨ ٣٨٧ ، والتصريح ٨٧/١ ، والأشمونى ١٠٣/١ ، ٤٤/٢ ، والخزانة ٣٦١/٨ ، والكتاب ١٥/١ ٥٩/٢ .

(٢) وصف جارية ، والخريع : اللينة المعاطف ، والدوادى : موضع تسلق الصبيان ولعبهم ، واحداها دوداة ، وقوله : تازر طوراً وتلقى الإزارا ، أى لا تبالى لصغر سنّها كيف تتصرف لاعبة .

والبيت فى ابن عصفور ٤٢ ، والخصائص ٣٣٤/١ ، والمنصف ٦٨/٢ ، ٨٠ ، ٦٨/٣ ، ٧٩ ، ، والكتاب ٦٠/٢ والديوان ١٩٠/١ .

(٣) الكتاب ٥٨/٢ - ٦٠ .



« معارى » وهو الاسم المنقوص للمنعوع من الصرف لكونه على صيغة منتهى الجموع مجرى ما كان على هذه الصيغة وهو صحيح الآخر كضوارب ، فأبقي لامه - وهي الياء - في حالة الجر وأظهر عليها علامة الإعراب وهي الفتحة النابتة عن الكسرة ، وكان الوجه حذف الياء والإتيان بالتنوين عوضاً عنها كحوارٍ وغواشٍ ونحوهما من الجمع للمنقوص .

وإيراد سيبويه مثل هذا البيت في الضرائر الشعرية من الدلائل الواضحة على أن الضرورة الشعرية عنده ما يقع في الشعر خاصة به مطلقاً ولو كان للشاعر غنة مندوحة ، فلو أن الشاعر أنشد : على معار ، كما هو مقتضى القياس النحوي ، ما كسر وزناً ولا احتمل ضرورة ، غير أنه يصير مزاحفاً ، لأن هذا البيت من الوافر ، ولو جرى فيه القائل على مقتضى القياس لتحولت (مفاعلاتن) بتحريك الخامس إلى (مفاعيلن) بتسكينه ، ويسمي هذا الزحاف - وهو تسكين الخامس المتحرك - عصباً ، وهو زحاف جائز ، وكأن الشاعر قد دخل تحت قبج الضرورة مع قدرته على تركها ، ومع ذلك عد سيبويه قوله ضرورة شعرية<sup>(١)</sup> .

وقال ابن عصفور في ضرائر الشعر ٤٣ - ٤٤ : وذكر المازني أنه مجمع أهرابياً ينشد :

أبيت على معارٍ فاخرات . . . . .

فاحتمل قبج الزحاف لاستواء الإعراب « ا هـ » .

(١) انظر الخصائص ٦٠/٣ - ٦١ ، وضرائر ابن عصفور ٤٣ .

والشاهد في البيت الثاني في قوله : « مولى مواليا » <sup>(١)</sup> ، حيث أجرى « مواليا » وهو الجمع المنقوص المتناهي مجرى نظيره من الصحيح الآخر كموارد ، فأثبت لامة في حالة الجر ، وكان الوجه : مولى موالٍ .

والشاهد في بيت ابن قيس الرقيات في قوله : « في الغواني » <sup>(٢)</sup> ، حيث أجرى المعتل مجرى الصحيح ، فجعل علامة الجر السكرة لدخول « أل » هلية ، وكان الوجه تسكين اللام .

والشاهد في بيت جرير في قوله : « غير ماضٍ » ، حيث أجرى الاسم المعتل الآخر « ماضٍ » مجرى الصحيح الآخر نحو ضاربٍ وفامٍ للضرورة ، وكان الوجه : غير ماضٍ .

والشاهد في الرجز المنسوب للفرزدق في قوله « ومن يُعَيْلِيا » <sup>(٣)</sup> ، حيث أجرى الاسم الممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل <sup>(٤)</sup> وهو معتل الآخر بالياء ، مجرى نظيره من الصحيح الآخر كَيُبَيِّطِر (علماء) ، فأثبت لامة في حالة الجر ، وكان الوجه من يعيلٍ .

والشاهد في بيت أمية بن أبي الصلت في قوله « مبيع سمائيا » ، حيث أجرى الجمع المنقوص المتناهي مجرى نظيره من الصحيح الآخر كهجائن للضرورة .

(١) الألف في آخره للاطلاق .

(٢) ويروى : في الغوان - بحذف الياء اجتزاء عنها بالكسرة للضرورة .

(٣) الألف في آخره للاطلاق .

(٤) كيبيطير . انظر التصريح ٢٢٨/٢ .

وقد ارتكب الشاعر ضرورتين أخريين ، إحداهما أنه جمع (سما) على فعائل ، فشبهها بشمال وشمائل ، والجمع المستعمل فيها (سماوات) ، والأخرى أنه أقر الهمزة المعارضة في الجمع مع أن اللام معتلة ، ولم يغيرها إلى الفتح والقلب فيقول : سهايا كخطايا ومطايا<sup>(١)</sup> .

والشاهد في بيت السكيت في قوله : « خَرِيعُ دَوَادِي » ، حيث أجرى « دوادي » وهو الجمع المنقوص المنوع من الصرف مجرى نظيره من الصحيح الآخر ، فأثبت لامه في حالة الجر للضرورة ، وكان الوجه : خريع دواذ .

أما الشاهد في بيت قيس بن زهير العبسي في قوله « ألم يأتك » حيث أجرى الفعل الناقص المعتل الآخر بالياء مجرى الفعل الصحيح الآخر ، فأسكن ياءه في حال الجزم ، وكان الوجه : ألم يأتك ، بجذف الياء<sup>(٢)</sup> .

قال الأعلم : « أثبت الياء في حال الجزم ضرورة ، لأنه إذا اضطر ضمها في حال الرفع تشبيهاً بالصحيح ، وهي لغة لغيره ضعيفة ، فاستعملها عند الضرورة »<sup>(٣)</sup> اهـ

(١) انظر الأعلم بهامش الكتاب ط بولاق ٥٩/٢ ، وابن السيرافي ٢٦٦/٢ ، والخزانة ٢٤٤/١ .

(٢) ذكر ابن جنى في سر صناعة الاعراب ٨٩ أن بعض أصحابه رواه بحذف الياء ، وأنشده أبو العباس عن أبي عثمان عن الأصمعي : ألا هل أتاك والانباء تنمى - بنقل حركة الهزة من أتاك الى لام ( هل ) وحذفها ، وذكر البغدادى في الخزانة ٣٦٢/٨ أن بعضهم رواه :

ألم يبلغك والانباء تنمى

ولا شاهد على الروايات الثلاث ، وعلى الأولى لا ينكسر وزن البيت وانما يقع في التفعيلة الأولى من الوافر ( النقص ) ، وهو اجتماع العصب ( وهو تسكين الخماس المتحرك ) مع الكف ( وهو حذف السابع الساكن ) ، فتتحول ( مفاعلتن ) الى ( مفاعيل ) ، وهو زحاف مزدوج ، والزحاف المزدوج كله قبيح .

(٣) هامش الكتاب ط بولاق ١٥/١ .

وأسكر الصفار في (شرح الكتاب) أن يكون إثبات حرف العلة في  
الجزوم لغة . قال . د والصحيح أنه ليس لغة ، ولا أعلم من قاله غير الزجاجي<sup>(١)</sup>  
ولا سند له<sup>(٢)</sup> ، واستدل الصفار ومن وافقه على كون إثبات حرف العلة  
هنا ضرورة وليس لغة ، بأن ذلك لا يجوز في الألف عند المحققين من  
النحويين<sup>(٣)</sup> ، فهم لا يقولون : لم تحشى ولو كان لغة لسكان مطرداً في أحرف  
العلة الثلاثة ، وسبب عدم جوازه في الألف أمران :

أحدهما : أن الجازم - مع إثبات حرف العلة - ليس له إذ ذاك ما يحذفه  
إلا الحركة المقدرة في الألف ، فإذا حذفت وجب أن ترد الألف إلى أصلها  
الياء أو الواو ، لعدم ما يسوغ بقاءها ألفاً منقلبة عنهما ، لأنها إنما قلبت  
ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فإذا ذهبت الحركة للجزم وجب الرد إلى  
الأصل ، فلما لم يصححوها دل ذلك على أنهم لم يحذفوا الحركة المقدرة عليها .

والآخر : أن الياء والواو تظهر الضمة عليهما عند الضرورة لإجراء لهما  
مجرى الحرف الصحيح ومن ذلك قوله :

فموضني منها غباي ولم تكن تساوئ عزي غير خمس دراهم<sup>(٤)</sup>

(١) ووافقه الأعلام كما يدل نصه السابق .

(٢) خزائن الأدب ٣٦١/٨ .

(٣) ومن اثبات الواو قول أبي عمرو بن العلاء :

هجوت زبان ثم جئت معذرا من هجو زبان لم تهجو ولم تدع

(٤) انظر في البيت العيني ٢٤٧/١ ، وابن عصفور ٤٦ ، ٢٧٣ ، والهمع

٥٣/١ ، والدرر ٣٠/١ ، والخزانة ٢٨٢/٨ . والبيت من الطويل .

والآلف لا يمكن ظهور الحركة فيها ، فلم تجر لذلك مجرى الحرف الصحيح

وأما قراءة حمزة والأعشى وابن أبي ليلى ( لا تخفْ دركا ولا تخشى<sup>(١)</sup> ) ،  
فالآلف في ( تخشى ) لرعاية الفواصل على حد قوله تعالى : ( فأضلو السبيلا )<sup>(٢)</sup>  
أو أن الواو ليست عاطفة وإنما هي واو الحال أو الاستئناف و ( لا ) نافية  
وجملة ( تخشى ) خبر مبتدأ محذوف أى : وأنت لا تخشى ، والجملة حالية  
أو استئنافية ، وأما قول رؤبة :

إذا العجوزُ غضبت فطلقِ  
ولا ترَضَّاهَا ولا تَمْلُقِ<sup>(٣)</sup>

فخرج على أن ( لا ) الأولى نافية والواو قبلها للحال وجملة « ترضاها »  
خبر مبتدأ محذوف ، أى وأنت لا ترضاها ، وللعنى : فطلقها غير مترض لها .

وأما قول عبد يغوث بن وقاص :

وتضعكُ منى شَيْخَةً عَيشِيَّةً كَأَن لَمْ تَرَى قَبْلِي أُسِيرًا يَمَانِيًا<sup>(٤)</sup>

(١) سورة طه ٠ آية ٧٧ ، وانظر البحر لأبى حيان ٢٦٩/٦ ، واتحاف فضلاء البشر ٣٠٦ .

(٢) سورة الأحزاب ٠ آية ٠

(٣) البيتان من الرجز ، وذكر ابن جنى فى سر الصناعة ٨٩ أن بعضهم روى الثانى منهما على الوجه الاعرف :  
ولا ترضاها ولا تملق

(٤) البيت من الطويل ، وعيشية : عجوز منسوبة الى عبد شمس ،  
ويمانيا : أصله يمنيأ حذف احدى ياعى النسب وعوض عنها الكلف ، والبيت فى  
ضرائر بن عصفور ٤٧ ، والمحتسب ٦٩/١ ، وابن يعيش ٩٧/٥ ، ١١١/٩ ،  
١٠٤/١٠ ، والمغنى ٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، والأشمونى ١٠٣/١ .

فخرج على أن أصله : ترى ، بهمزة بعدها ألف ، ثم حذفت الألف للجازم  
ثم نقلت حركة الهمزة إلى الراء الساكنة ، ثم أبدلت الهمزة الساكنة ألفا  
كما قالوا في : للراء والكمأة ، وأصلهما : للراءة والكمأة<sup>(١)</sup> .

وخرجه ابن عصفور في الضرائر ٤٧ على أن أصله : كأن لم ترى ، بالياء  
التي هي ضمير المخاطبة ، ثم أبدل منها الألف ، على حد قولهم في ( يئأس ) :  
يئأس . قال : « ويؤيد ذلك رواية : كأن لم ترى » اهـ

وملخص ما تقدم أن الشعراء في الاضطراب قد يجرون المعتل مجرى  
الصحيح ، رداً إلى الأصل ، فيثبتون الياء في الاسم المنقوص - مصروفاً  
وغير مصروف - حيث لا تثبت في الكلام ، وذلك كقولهم : « د على  
معارى » ، و « مولى موالياً » ، و « غير ماضٍ » ، و « من يعلياً » ،  
« سبع سمائياً » ، وهكذا يترتب على هذه الضرورة زيادة حرف وهو الياء .

ويثبتون حرف العلة في الفعل المجزوم سواء أكان ياء كقوله « ألم يأتيك »  
أم واوا كقوله « لم تهجو »<sup>(٢)</sup> ، « أعدا الألف فإنها لا تثبت في آخر الفعل  
المجزوم على الراجح .

وتجدر الإشارة - هنا - إلى أن ضرورة إجراء المعتل مجرى الصحيح  
لا يترتب عليها زيادة حرف فقط ، بل قد يترتب عليها زيادة حركة أيضاً ،

(١) انظر مغنى اللبيب ٢٧٧ ، ٢٧٨ .

(٢) أى من قول أبى عمرو بن العلاء : هجوت زبان ... البيت ، وقد تقدم  
في الهامش قريباً .

كيت ابن قيس الرقيات السابق :

لا برك الله في الفواني . . . البيت

وكقول عدى بن زيد ، وهو من أبيات الكتاب :

وفي الألف اللامعات سور<sup>(١)</sup>

قال الأعم : « الشاهد فيه تحريك الواو من ( سور ) بالضم على الأصل ، تشبيهاً للمعتل بالصحيح عند الضرورة ، فلمستعمل في هذا تسكين الثانى تخفيفاً إذ كان ذلك جائزاً في الصحيح ، في مثل : الحُمُر ، والرُّسُل ، ونحوه ، فتقول الحُمُر والرُّسُل ، فلما كان الصحيح جائزاً مع خفته كان في المعتل لازماً لثقله<sup>(٢)</sup> » .

(تضعيف الآخر وصلاً)

قال سيبويه في الكتاب ١١/١ : « ومن العرب من ينقل الكلمة إذا وقف عليها ، ولا ينقلها في الوصل ، فإذا كان في الشعر فهم يجرونه في الوصل على حاله في الوقف ، نحو : سَبَسَبَا<sup>(٣)</sup> وكَلَمَلَا<sup>(٤)</sup> ، لأنهم قد ينقلونه في

(١) البيت في الكتاب ٣٦٩/٢ ، وبحره الرجز .  
والسور : جمع سوار ، وأراد بالألف : المعاصم ، فسمها باسمها  
لقربها منها .

(٢) هامش الكتاب ٣٦٩/٢ . وهو يريد أن الجمع الذي على ( فعل ) بضم  
الفاء والعين - وهو يطرد جمعا لكل اسم رباعى بمدة قبل لامه صحيح اللام -  
يجب في غير الضرورة تسكين عينه إذا كانت واوا ، نحو : سوار وسور ، وسواك  
وسوك ، ويجوز تسكين عينه ان لم تكن واوا نحو حمر ورسل . وانظر الأشمونى  
١٢٩/٤ - ١٣٠ .

(٣) كقول ربيعة بن صبيح ، أو رؤية :

تترك ما أبقي الدباسبسبا

(٤) كقول منظور بن مرثد الأسدي : كأن مهواها على الكلكل .

الوقف فأثبتوه في الوصل ، كما أثبتوا الحذف في قوله : لنفسه مقنعا<sup>(١)</sup> ،  
ولما حذفه في الوقف . قال رؤية : ( رجز ) :

ضَخَمٌ يُحِبُّ الْخُلُقَ الْأَضْحَمَ<sup>(٢)</sup>

يروى بكسر الهمزة وفتحها ، وقال بعضهم : الضَّخْمًا بكسر الضاد ، اه  
قال الأعلم : « أراد : الأضخم ، فشدد في الوصل ضرورة ، تشبيها بما  
يشدد في الوقف إذ قيل : هنا أكبر وأعظم ، ولو قال : الأضخم فوقف  
على الليم لم تكن ضرورة<sup>(٣)</sup> ، ولكن لما وصل القافية بالالف خرجت لليم  
عن حكم الوقف ، لأن الوقف على الألف لأعليها ، ولذلك مثل سيبويه  
بـ ( سببها ) و ( كـكـلا ) .

و ( من )<sup>(٤)</sup> روى : الإضخمًا - بكسر الهمزة - والضَّخْمًا بكسر الضاد ،  
فلا ضرورة<sup>(٥)</sup> على روايته ، لأن ( إضْعَلَّ ) و ( فَعَلَّ ) موجودان في الكلام  
كثيراً ، نحو : إرْزَبْ وِخْدَبْ ، وإنما الضرورة في فتح الهمزة ، لأن

(١) أى فى قول مالك بن خريم الهمدانى :

فان يك غثا أو سميئا فاننى سأجعل عينيه لنفسه مقنعا

وقد مر فى ضرائر الحذف ص ٧٣ .

(٢) وصف رجلا بشرف الهمزة ، وعظم الخليفة . ورواه سيبويه فى الكتاب

٢٨٣/٢ بلفظ :

بدء يجب الخلق الاضخما

وهو فى ضرائر ابن عصفور ٥١ ، ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ٨٨ ،  
والألوسي ١٣٨ ، والمحاسب ١٠١/١ ، والمنصف ١٠٩/١ ، وسر الصناعة ١٧٩/١ ،  
وملحقات ديوان رؤية ١٨٣ .

(٣) لاستعماله فى الكلام كما ذكر الأعلم فى : أكبر وأعظم ، وانظر

الكتاب ٢٨٢/٢ .

(٤) زيادة من عندى يستقيم بها النص .

(٥) فى عامش بولاق ١١/١ : فالضرورة على روايته ، والصواب ما أثبت .



(أفعلاً) ليس بوجوده هـ .

ومن شواهد الكتاب على هذه الضرورة أيضاً قول منظور بن مرثد  
الأسدي من الرجز :

ببازل وجنماء أو عيهل<sup>(١)</sup>

وقول رؤبة :

لقد خشيت أن أرى جدباً في عامنا ذا بعدما أخصياً<sup>(٢)</sup>

فالشاهد في رجز الأسدي تشديد « عيهل » في الوصل ضرورة ، وإنما  
يشدد في الوقف ليعلم أنه متحرك في الوصل ، والشاهد في الرجز المنسوب  
لرؤبة تشديد كل من « جدباً » و « أخصياً » كذلك للضرورة . قال الأعم  
« أراد : جدباً ، فشدد الباء ضرورة ، وحرك الدال بحركة الباء قبل التشديد  
لالتقاء الساكنين ، وكذلك شدد : أخصياً للضرورة<sup>(٣)</sup> » هـ

- (١) نسبه سيبويه في ٢٨٢/٢ بولاق الى رجل من بني أسد ، ونسبه ابن  
السيرافي ، والبغدادى وغيرهما الى منظور الأسدي . والبازل من النوق الداخلة  
في السنة التاسعة ، والوجناء : الغليظة الشديدة ، والعيهل : السريعة ، أو  
الطويلة . وانظر فيه ابن السيرافي ٣٢٤/٢ ، وابن عصفوراه ، والخصائص  
٣٥٩/٢ ، والمحاسب ١٠٢/١ ، ١٣٧ ، وسر الصناعة ١٧٨/١ ، وما يجوز للشاعر  
٨٨ ، والانصاف ٧٨٠ ، وشرح شواهد الشافعية ٢٤٦ ، وابن يعيش ٦٨/٩ .  
(٢) البيت في ابن السيرافي ٣٢٥/٢ ، وشرح شواهد الشافعية ٢٥٤ .  
والتصريح ٣٤٦/٢ ، وابن يعيش ٦٩/٩ ، وملحقات ديوان رؤبة ١٦٩ .  
وهو في الكتاب ٢٨٢/٢ .  
(٣) هامش الكتاب ٢٨٣/٢ .

(إثبات النون في جمع اسم للفاعل للذكر مع اتصاله بالضمير)

قال سيبويه في الكتاب ٩٦/١ : «واعلم أن حذف النون والتنوين لازم مع علامة للضمير غير للفصل ؛ لأنه لا يتكلم به مفرداً حتى يكون متصلاً بفعل قبله أو باسم فيه ضمير ، فصار كأنه النون والتنوين في الاسم لأنهما لا يكونان إلا زوائد . ولا يكونان إلا في آخر الحروف .

والظاهر وإن كان يعاقب النون والتنوين فإنه ليس كعلامة للضمير المتصل ، لأنه اسم ينفصل ويُبتدأ ، وليس كعلامة الإضمار لأنها في اللفظ كالنون والتنوين ، فهي أقرب إليها من للظاهر ، اجتمع فيها هذا وللعاقبة .

وقد جاء في الشعر ، فزعموا أنه مصنوع : (طويل)

مُ الْفَائِلُونَ الْخَيْرُ وَالْأَمْرُوْنُهُ إِذَا مَاخَشَوْا مِنْ مُحَدَّثِ الْأَمْرِ مُعْظَمًا (١)

وقال : (طويل)

وَلَمْ يَرْتَفِقْ وَالنَّاسُ مُحْتَضِرُونُهُ جَمِيعًا وَأَيْدِي الْمُعْتَفِينَ رَوَاهِقُهُ (٢)

(١) البيت في ضرائر ابن عصفور ٢٧ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٢٩ ، وابن يعيش ١٢٥/٢ ، ومعاني القرآن ٣٨٦/٢ ، والهمع ١٥٧/٢ ، والدرر ١٥٧/٢ ، والدرر ٢١٥/٢ ، والخزانة ٢٦٩/٤ ، والكامل ٢١٤/١ .  
(٢) الاتفاق : الالتقاء على المرفق ، وعدم الارتفاق كناية عن عدم اشتغاله عن قضاء حوائج الناس . أو معناه : لم يرتفق بماله ، أي لم يبذله بالرفق ، بل جار عليه بالجوهر . محتضرونه : أي حاضروه . والمعطفون : طلاب الاحسان . ورواهق : جمع راهقة ، يقال : رهقه إذا غشيه وأتاه . وانظر ضرائر ابن عصفور ٢٨ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٢٩ ، والكامل ٢١٤/١ ، وابن يعيش ١٢٥/٣ ، والخزانة ٢٧١/٤ .

يذكر سيبويه في هذا النص أن الضمير المنصل يعاقب النون والتنوين ،  
لأنه ينزلتهما في الضعف والاتصال ، فيلزم حذفه مع أي منهما ، وقد جاء في  
الشعر فجمع الشاعر بين النون والضمير المنصل للضرورة ، والشاهد على هذا  
الجمع البيتان المذكوران ، وموضع الشاهد في الأول قوله « والأمرونه » ،  
وموضع الشاهد في الثاني قوله « محتضرونه » . وكان الوجه أن يقال .  
والأمرونه ، ومحتضرونه ، بحذف نون الجمع الإضافة ، ولكنه جمع بينهما  
لإجراء للمضمر مجرى الظاهر أو لاسم الفاعل مجرى الفعل المضارع .

وقد أنكر للبرد هذه الضرورة وقال : وليس أحد من النحويين  
المفتشين يميز مثل هذا في الضرورة ، لأنه إذا نون الاسم لم يتصل به  
الضمير ، لأن المضمر لا يقوم بنفسه <sup>(١)</sup> .

قال أبو جعفر النحاس بعد أن ذكر أن هذه الضرورة خطأ عند للبرد :  
« وهذا لا يلزم سيبويه منه غلط ، لأنه قد قال نصاً : وزعموا أنه مصنوع ،  
فهو عنده مصنوع لا يجوز ، فكيف يلزمه منه غلط ؟ » <sup>(٢)</sup>

وجعل بعضهم الهاء للسكت أتى بها بياناً لحركة النون ، لإجراء للوصل  
مجرى الوقف ضرورة ، وحركت هاء السكت تشبيهاً لها في الحركة بهاء  
الضمير ضرورة أيضاً .

وذكر ابن عصفور أن جعل الهاء للسكت ضعيف لثلاثة أمور : أحدها

(١) الخزانة ٢٧٠/٤

(٢) الكامل ٢١٣/١

ما يلزم من إدخالها على معرب ، وبابها أن لا تدخل إلا على مبنى ، والثاني : كونها محركة ، وحكمها أن تكون ساكنة ، والثالث : إثباتها في الوصل ، وبابها أن لا تلحق إلا في الوقف . (١) .

وقال البغدادي في البيت الأول : « ولا يبعد أن يكون من باب الحذف والإيصال ، والأصل : والأمرون به ، فحذفت الباء واتصل الضمير به ، فإن (أَمرَ) يتعدى إلى المأمور بنفسه ، وإلى المأمور به بالباء . يقال : أمرته بكذا . والمأمور هنا محذوف ، أي الأمرون الناس بالخير ، فيكون الضمير منصوباً لا مجروراً (٢) » .

وذكر في البيت الثاني أن احتضر بمعنى شهد ، فهو متعد واسم الفاعل منه كذلك ، فالضمير منصوب على المفعولية ، لا أنه مضاف إليه ، ومحتضرون عامل النصب فيه لوجود شرط عمل النصب (٣) .

وفي ضوء ما تقدم من التصوص نرى عدم جواز استعمال هذه الضرورة لضعف وجهها ولعدم الاعتداد بما ورد مما ظاهره الاشتغال عليها ، لحكم النجاة عليه بكونه منصوعاً .

(إثبات النون في « مائتين » ونصب التمييز بها)

ذكر سيديويه في السكتاب ١٠٦/١ أن (مائة) تضاف إلى معدودها ،

(١) ضرائر لابن عصفور ٢٨ .

(٢) الخزانة ٢٧٠/٤ .

(٣) الخزانة ٢٧١/٤ .

وأنتك إذا أردت التعريف أدخات (أل) على معدودها المضاف إليه ، وقال :  
« وذلك قولك : مائة درهم ، ومائة درهم ، وذلك إن ضاعفته قلت :  
مائتا درهم ، ومائتا الدينار ، وكذلك المَعْدُ الذي بعده ، واحداً كان أو  
معنى ، وذلك قولك : ألف درهم ، وألفاً درهم .

وقد جاء في الشعر بعض هذا منونا . قال الربيع بن ضُبُع الفَزَارِي (١):  
(وافر)

إذا عاشَ الفتي مائتينِ عاماً فقد أودَى المِسرَّةُ والفتاةُ  
وقال :

أَنْعَتُ عَيْرًا مِنْ حَمِيرٍ خَنْزَرَهُ فِي كُلِّ عَيْرٍ مِائَتَانِ كَمَرَهُ (٢) اهـ

الشاهد في البيتين إثبات النون في مائتين ضرورة ونصب ما بعدها بها ،  
وكان الواجب حذفها وخفض ما بعدها ، إلا أنها شبهت للضرورة بالعشرين  
ونحوها مما يثبت نونه وينصب ما بعده .

---

(١) أعاد سيبويه هذا الشاهد في باب كم ٢٩٣/١ منسوباً ليزيد بن ضبة ،  
وذكر البغدادى أن الصحيح نسبته للبيح بن ضبع الفزاري كما رواه له مع خمسة  
أبيات قبله جم غفير .  
ومعنى أودى : ذهب وانقطع ، والفتاء : مصدر لفتى بفتح الفاء وكسر  
العين .

وانظر فيه النحاس ٧٦ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٣٠ ، والمقتضب  
١٦٦/٢ ، والهمع ٢٥٣/١ والدرر ٢١٠/١ ، والتصريح ٢٧٣/٢ ، والأشمونى  
٦٧/٤ ، والخزانة ٣٧٩/٧ .

(٢) نسبه ابن السيرافى للأعور بن براء الكلبى يهجو امرأة من قومه  
بنى كلاب .

وانظر فيه ابن السيرافى ١٧٦/١ ، والنحاس ٧٦ ، وما يجوز للشاعر في  
الضرورة ١٣٠ ، وابن يعيش ٢٤/٦ ، وهو وما قبله في الكتاب ١٠٦/١ ، ٢٩٣ .

وفي التصريح ٢٧٢/٢ ذكر الشيخ خالد الأزهرى رحمه الله أن المائة والآف إنما كان حقهما أن يضافا إلى الممرد نحو قوله تعالى ( فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة <sup>(١)</sup> ) ، وقوله عز وجل ( فلبث فيهم ألف سنة ) <sup>(٢)</sup> ، لأن المائة اجتمع فيها ما افترق في عشرة وعشرين من الإضافة والإفراد ، لأنها مشتملة عليهما ، فأخذت من العشرة الخفض ومن العشرين الإفراد ، والآلف عوض من عشرة مائة وهي تميز بمفرد مخفوض ، فعولت الآلف معاملة ما عوضت منه .

### ( تنوين المبادئ المبني )

قال سيديويه في الكتاب ٣١٣/١ : د وأما قول الأحوص :

سَلَامَ اللَّهِ يَا مَطَرُ عَلَيْهَا      وليس عليك يَا مَطَرُ السَّلَامُ <sup>(٣)</sup>

فإنما لحقه التنوين كما لحق ما لا ينصرف ، لأنه بمنزلة اسم لا ينصرف ، وليس مثل النسكرة ، لأن التنوين لازم للنسكرة على كل حال والنصب ، وهذا بمنزلة مرفوع لا ينصرف يلحقه التنوين اضطرارا ، لأنك أردت في

(١) سورة النور . آية ٢٠ .

(٢) سورة العنكبوت . آية ١٤ .

(٣) كان الأحوص يهوى امرأة تزوجها رجل اسمه مطر ، فقال هذا الشعر .  
والبيت من الوافر ، وهو في ابن السيرافي ٢٠/٢ ، والنحاس ٧٤ ، وابن  
عصفور ٢٦ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٨٤ ، واللوحي ٢٨٦ ، وابن الشجري  
٣٤١/١ ، والانصاف ٣١١ ، والمقتضب ٢١٤/٤ ، والمغنى ٣٤٣ ، والمحتسب  
٩٣/٢ ، وأما الزجاجي ٨١ ، والهمع ٨٠/٢ ، والدرر ١٠٥/٢ ، والتصريح  
١٧١/٢ ، والشموني ١٤٤/٣ ، وشرح شواهد الشافية ٣٥ ، والخزانة ١٥٠/٢ ،  
والديوان ١٧٣ .

حال التنوين في (مطر) ما أردت حين كان غير منون، ولو نصبته في حال التنوين لنصبته في غير حال التنوين، وليكنه اسم اطرء الرفع في أمثاله في النداء فصار كأنه يُرْفَعُ بنا يُرْفَعُ من الأفعال والابتداء، فلما لحقه التنوين اضطرابا لم يغير رفعه كما لا يغير رفع ما لا ينصرف إذا كان في موضع رفع. لأن مطرا وأشباهه في النداء بمنزلة ما هو في موضع رفع، فكلا لا ينتصب ما هو في موضع رفع لا ينتصب هذا، وكان عيسى بن عمر يقول: يَمْطَرُ، يشبهه بقوله: يارجلا، يجعله إذا نون وطال كالنكرة، ولم نسمع عربياً يقوله، وله وجه من القياس إذا نون وطال كالنكرة ويا عشرين رجلا كقوله: ياضارباً رجلا ١٠١.

اتفق النحاة على جواز تنوين المذى في الضرورة الشعرية، ثم اختلفوا:

هل الأولى بقاء ضمه، أو نصبه؟

فسيمويه والخليل والمازني على الأول (١)، اكتفاء بما تدعو إليه الضرورة، وما تدعو إليه الضرورة هو التنوين فقط، فألحق التنوين وترك حركة ما قبله على حالها، إذ لا ضرورة إلى تغييرها، فإنها - أي الضرورة - تندفع بزيادة التنوين.

وحجتهم ما ذكره سيمويه في النص السابق من أنه إنما لحقه التنوين

(١) علما كان - كبيت الكتاب - أو غير علم كقول كثير عزة :

ليت التحية كانت لى فاشكرها  
بتنوين « جمل » مع بقائه مضموما .

وانظر الأشموني ١٤٤/٣ ، الهمع ١٧٣/١ .

كما لحق ما لا ينصرف في الضرورة، فلم يغير التنوين ضمه كما لم يغير رفع ما لا ينصرف إذا كان مرفوعاً .

واختار الزجاجي في أماليه هذا المذهب ، اسكنه رد الحجة فقال :  
 الاسم العلم المنادى المفرد مبنى على الضم لمضارعتة عند الخليل وأصحابه  
 للأصوات ، وعند غيره لوقوعه موقع الضمير ، فإذا لحقه التنوين في  
 ضرورة الشعر فالعلة التي من أجلها بُنِيَ قائمةٌ بهما فيه ، فينوّن . على لفظه ،  
 لأنّما قد رأينا من المبنيات ما هو منون نحو : إِيَّاهُ وَغَايِرُهَا وما أشبه ذلك .  
 وليس بمنزلة ما لا ينصرف ، لأن ما لا ينصرف أصله الصرف ، وكثير من  
 العرب لا يمتنع من صرف شيء في ضرورة شعر ولا غيرها إلا « أفعل منك »  
 فإذا نون فإنما يرد إلى أصله ، وللفرد للمنادى العلم لم ينطق به منصوباً منونا  
 قط في غير ضرورة شعر . فهذا بين واضح <sup>(١)</sup> اهـ .

وأبو عمرو وعيسى بن عمر ويونس والجزمي والمبرد على الثاني وهو بحجّتهم  
 أنهم ردوه إلى الأصل ، لأن أصل النداء النصب ، كما ترده الإضافة إلى النصب  
 قال المبرد : « والأحسن عندي النصب ، وأن يرد التنوين إلى أصله ، كما  
 كان ذلك في النكرة والمضاف <sup>(٢)</sup> » .

واختار ابن مالك والاعلم بقاء الضم في العلم والنصب في النكرة  
 المقصودة ، لأن شبهها بالمضمر أضعف ، أو لأن النكرة أصل بالنظر إلى العلم

(١) أمالي الزجاجي ٨١ .

(٢) المقتضب ٢١٤/٤ .



والإعراب في الأسماء أصل بالنظر إلى البناء ، فلما اضطر الشاعر أعطى الأصل للأصل والفرع للفرع .

واختار السيوطي عكس ما اختاره ابن مالك والأعلم ، إذ اختار النصب في العلم لعدم الإلباس فيه ، والضم في النكرة غير المقصودة ، إذ لا فارق حينئذ إلا الحركة لاستواءهما في التنوين <sup>(١)</sup> .

وقد أنكر سيبويه في النص السابق سماع النصب . قال : « ولم نسمع عربياً بقوله » ، ثم ذكر أن له وجهاً في القياس .

وقال الأعمى : « وكلا المذهبين مسموع من العرب ، والرفع أقيس » .

فالحق أن النصب مسموع أيضاً ، وقد استشهد له النحاة بببيت مهمل ابن ربيعة :

ضَرَبَتْ صدرَهَا إِلَى<sup>١</sup> وَقَالَتْ يَا عَدِيَا لَقَدْ وَقَتَكَ الْوَاقِي<sup>(٢)</sup>

وَأَنشَد الْمَبْرَدُ فِي الْمَقْتَضِبِ : يَا عَدِيَا لَقَلْبُكَ الْمَهْتَاجُ<sup>(٣)</sup>

(٣) ويرى العلامة الصبان أن تعليل السيوطي اختيار نصب العلم لا يتجه ، لأنه كما لا الباس في نصبه لا الباس في ضمه ، فلا يتم التعليل الا بضميمة كون الرجوع عند الضرورة الى الأصل في الأسماء - وهو الاعراب - أولى . انظر الهمع ١٧٣/١ ، والصبان على الأشموني ١٤٤/٣ .

(١) البيت من الخفيف ، وانظر المقتضب ٢١٤/٤ ، والمنصف ٢١٨/١ ، وابن الشجري ٩/٢ ، وابن يعيش ٨/١٠ ، ١٠ ، والأشموني ١٤٥/٣ .

(٢) هذا صدر بيت من الخفيف لأبي دواد الأبيادي ، وعجزه :

ان عفا رسم منزل بالنجاج

وانظر الاغانى ٣٧٢/١٦ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٨٤ .

والذى نراه أن الشاعر يجوز له أن ينون المبادئ المبني للضرورة ، مع بقائه مضموماً أو نصبه على حد سواء ، ويشهد الوجهين السماع والقياس ، ولا يمنح النصب عدم سماع سيبويه له ، إذ لا يتصور سماع سيبويه لكل ما ورد عن العرب ، وبسكى سماع غيره ممن يوثق بروايته - كالبرد وغيره - له ، وإذا كان سيبويه وأصحابه فاسوا الرفع مع التنوين على ما لا ينصرف ، فإن لأبي عمرو وأصحابه أن يقيسوا النصب على ما لا ينصرف أيضاً ، فإن الشاعر يرد غير المنصرف إلى الكسر مع التنوين عند الضرورة كما قال امرؤ القيس :

ويوم دخلتُ الخِدرَ خِدرَ عَفِيزَةٍ

فَقالتُ : لكُ الويلاتُ إلكُ مرُّ جلى (١)

(جمع « مَنْ » على الحكاية وصلا)

قال سيبويه في الكتاب ١ / ٤٠٢ : « وأما يونس فإنه كان يقيس مَنَّهُ على آيَةٍ ، فيقول : مَنَّةٌ وَمَنَّةٌ وَمَنَّةٌ ، إذا قال يافى ، وكذلك ينبغى له أن يقول إذا آثر أن لا يغيرها في الصلة ، وهذا بعيد ، وإنما يجوز هذا على قول شاعر قاله مرة في شعر ثم لم يُسَمَّ بعده مثله . قال : ( وافر ) أتوا نارى ، فقلتُ : مَنُونُ أنتم ؟ فقلوا : الجنُّ . قلتُ : عَمِوُ ظَلَمًا (٢)

(١) البيت من الطويل . وانظر فيه ضرائر الألويسي ١٣٤ ، ومغنى اللبيب

٣٤٣ ، والتصريح ٢٢٧/٢ ، والأشمونى ٢٧٤/٣ .

(٢) البيت لشمير بن الحارث الضبى ، أو خديج بن سنان الغساني ، أو تابط شرا ، وانظر ابن السيرافى ٢ / ١٧٤ ، وضرائر ابن عصفور ٣٢ وما يجوز للشاعر فى الضرورة ٢١٥ ، . والخصائص ١ / ١٢٩ ، وابن يعيش ١٦/٤ ، والمقتضب ٢ / ٣٠٧ ، والتصريح ٢ / ٢٨٣ ، /الهمع ٢ / ١٥٧ ، ٢١١ ، والأشمونى ٩٠/٤ ، ٢٢٠ ، والرضي ٢ / ٦٣ ، والخزانة ٦ / ١٦٧ .

وزعم يونس أنه سمع أعرابيا يقول : ضربَ مَنْ مَنَّا ؟ وهذا بعيد  
لاتسكلم به العرب ولا يستعمله منهم ناس كثير ، فإنما يجوز مَنُونٌ يافق  
على هذا ، اهـ .

إذا استفهت بن عن مذکور منکر عاقل ووقفت على « مَنْ » جاز  
لك ثلاثة أوجه :

أحدها : حكاية إعراب ذلك المذكور للمستفهم عنه وتذكيره وتأنيته  
وإفراده وتنثيته وجمعه ، فإذا قيل : جاءني رجلٌ . تقول : مَنْو ؟ ، وإذا  
قيل : رأيت رجلا . تقول : مَنَّا ؟ ، وإذا قيل : مررت برجلٍ . تقول :  
مَنْي ؟ ، وإذا قيل : حاءتني ضاربة . تقول : مَنْه ؟ ، وفي التنثية لمذكر  
تقول : مَنان ؟ ومَنْين ؟ ولمؤنث تقول : مَسَنان ؟ ومَسَنين ؟ ، وفي  
الجمع المذكور تقول : مَنُونٌ ومَنِين ؟ ، ولمؤنث تقول مَنَسات .

والثاني : أن تزيد على « مَنْ » حروف المد واللين كما ذكرنا في الوجه  
الأول في للفرد للمذكر ، حاكيا للإعراب فقط ، ولا تحكى علامات المعنى  
والجموع والمؤنث وإن كنت تسأل عنها ، لإجراء من دلى أصلها من صلاحيتها  
للجميع بلفظ واحد ، فيقال إن قال : قام رجل أو رجلان أو رجال ، أو  
امرأة أو امرأتان أو نساء : مَنْو ، وفي النصب : مَنَّا ، وفي الجر : مَنْي  
والثالث : إفراد « مَنْ » على كل حال بلا حكاية للإعراب ولا لعلامات  
آخر ، كما في حال الوصل فهي في حال الوصل تفرد ويقال فيها « من » على  
كل حال بلا حكاية لإعراب أو غيره (١) .

(١) راجع الرضي ٦١/٢ - ٦٣ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة للقرار

وذكر سيديويه أن يونس أجاز الحكاية بمن وصلا أيضاً قياساً على  
«أى» ، ومنع ذلك سيديويه في الاختيار وأجازه في الشعر ندوراً ، إذ لم  
يسمع إلا مرة واحدة في قوله :

أتوا نارى فقلت : منون أنتم . . . البيت

قال الأعلام : الشاهد فيه «منون أنتم» وجمعه لمن في الوصل ، وإنما  
يجمع في الوقف ، وجاز ذلك ضرورة . اهـ .

وقال النحاس : وهذا عند سيديويه ردى ، لأن هذه العلامة إنما تقع في  
الوقف ولا تقع في الوصل ، فلما اضطر أجراه على الوصل على حاله في  
الوقف . اهـ <sup>(١)</sup> .

### (رد اللام المحذوفة)

في باب ما ذهبت لأمه وهو باب من أبواب التحقير أى التصفير - قال  
سيديويه في الكتاب ١٢٣/٢ : ولو حقرت (رُبَّ) مخففة لقلت رُبَيْبٌ  
لأنها من التضمين ، يدل على ذلك (رُبُّ) الثقيلة ، وكذلك (بَخْ)  
الخفيفة ، يدل على ذلك قول العجاج :

فِي حَسَبِ بَخٍّ وَعِزِّ أَقْعَسَا <sup>(٢)</sup>

(٢) خزانة الأدب ١٦٨/٦ .

(١) بخ : كلمة تقال عند تعظيم الانسان ، وعند التعجب من الشيء ، وعند  
المدح الرضا بالشيء ، وتكرر للمبالغة فيقال : بخ بخ ، والعز الأقعس هو الشابت  
المنتصب الذى لا يتضع ولا يذل ، وأصل القعس : دخول الظهر وخروج الصدر ،  
فجعل ذلك مثلاً فى العز ، فقليل : عزة قعساء ، وعز أقعس .  
والبيت فى ابن السجرى ٣٩٠/١ ، وابن يعيش ٧٨/٤ .

فرده إلى أصله حيث اضطر ، كما رد ما كان من بنات الياء إلى أصله حين اضطر .

قال : ( رجز )

وَهِيَ تَنُوشُ الْحَوْضَ نَوْشًا مِنْ عَلَا (١) هـ

الشاهد في الرجز الأول في قوله « نَبَخْ » بالتشديد مع التنوين للضرورة إذ المستعمل في الكلام : نَبَخْ ، وَنَبَخْ ، أى بالتسكين أو التنوين دون تشديده ، فحين اضطر الشاعر رده إلى أصله فأعاد إليه لامه ، فإذا سمى بهذه الكلمة وصغرت قيل « نَبَخِخْ » على الأصل .

والشاهد في الرجز الثانى في قوله « من علا » ، حيث رد الشاعر إليها لامها المحذوفة في قولهم : من عل للضرورة ، وأصل اللام الواو لأنها من العلو ، فحين اضطر الشاعر إلى الرد إلى الأصل أبدل الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها (٢) .

(١) ذكر البغدادي أن هذا البيت من الخمسين التي لا يعرف لها قائل ، ثم عزاه نقلا عن ابن برى في حاشيته على الصحاح الى غيلان بن حريث الربعى ، وهذه النسبة تتفق مع نسبة ابن السيرافى .

قال الاعلم : « وصف ابلا وردت الماء فى فلاة فعافته وتناولته من أعلاه ولم تمنعن فى شربه ، والنوش : التناول » .

وانظر فى البيت ابن السيرافى ٢/٢٤٧ ، وابن يعيش ٤/٧٣ ، ٧٩ ، والخزانة

٩/٤٣٧ .

(٢) يجوز أن يكون أصله : من علو ، بفتح اللام وضم الواو ، ويكون مبنيًا على الضم لقطعة عن الاضافة ونية معنى المضاف اليه ، ويجوز أن يكون أصله بفتح اللام وكسر الواو مع التنوين ، أى يكون معربا بالجر والتنوين لقطعة عن الاضافة لفظا ومعنى . وانظر الخزانة ٩/٤٣٧ - ٤٣٨ .

وقول سيبويه « كما رد ما كان من بنات الياء إلى أصله ، حين اضطر »  
يريد أنه يرد ما كانت لامه معتلة إلى أصله ، وليس الغرض فيه بنات الياء  
خاصة ، ولا بنات الواو ، وإنما يعني به للمعتل ، و ( عل ) من بنات الواو ،  
إذ هي من علا يعلو <sup>(١)</sup> .

### ( تنوين العلم الموصوف بابن )

قال سيبويه في الكتاب ٢ / ١٤٧ : « هذا باب ما يذهب التنوين  
فيه من الأسماء لغير إضافة ولا دخول الألف واللام ولا لآلة لا ينصرف وكان  
القياس أن يثبت التنوين فيه ) وذلك كل اسم غالب وصف بابن ثم أضيف  
إلى اسم غالب أو كنية أو أم ، وذلك قولك : هذا زيد بن عمرو ، وإنما  
حذفوا التنوين من هذا النحو حيث كثر في كلامهم ، لأن التنوين حرف  
ساكن وقع بعده حرف ساكن ، ومن كلامهم أن يحذفوا الأول إذا التقى  
ساكنان ، وذلك قولك : اضرب ابن زيد ، وأنت تريد الخفيفة ،  
وقولهم : لَدُ الصلاة ، في لَدُنْ حيث كثر في كلامهم ، وما يذهب منه  
الأول أكثر من ذلك ، نحو : قُلْ ، وخَفْ .

وسائر تنوين الأسماء يحرك إذا كانت بعده ألف موصولة ، لأنها  
ساكنان يلتقيان فيحرك الأول كما يحرك الساكن في الأمر والنهي ، وذلك  
قولك : هذه هند امرأة زيد ، وهذا زيد مرؤ عمرو ، وهذا عمرو الطويل ، لا  
أن الأول حذف منه التنوين لما ذكرت لك ، وهمما يحذفون الأكثر في كلامهم

وإذا اضطر الشاعر في الأول - أيضا - أجراه على القياس . سمعنا فصحاء العرب أنشدوا هذا البيت :

هي ابنتُكم وأختُكم زَعَمْتُمْ لِنَعْلَبَةَ بْنِ نَوْفَلِ بْنِ جَسْرٍ<sup>(١)</sup>

وقال الأغلب : جارية من قيس ابن نعلبة<sup>(٢)</sup> ، اهـ .

عقد سيبويه هذا الباب للحديث عن نوع من الأسماء أذهب العرب منه التنوين على غير القياس ، « وكان القياس أن يثبت التنوين فيه » ، إذ لم يذهبوا تنوينه لإضافة كغلام عمرو ، ولا لدخول الألف واللام كالغلام ، ولا لمنع من الصرف كأحمد وإبراهيم ، وإنما أذهبوا تنوينه لكثرة الاستعمال تخفيفا ، وهذا النوع ما اجتمع فيه شروط أربعة :

الأول : أن يكون علما ، الثاني : أن يكون موصوفا بابتين ، الثالث : أن يكون ابن مضافا إلى علم ، الرابع : أن يكون ابن متصلا بموصوفه<sup>(٣)</sup> .

ومثال ما اجتمعت فيه الشروط الأربعة قولك : هذا زيد بن عمرو .

وكان القياس في هذا النوع أن لا يحذف منه التنوين لالتقاء الساكنين

---

(١) البيت من الوافر . لفارعة بنت معاوية بن قشير القشيرية ، كما في ابن السيرافي ٢٥٧/٢ ، وانظر فيه أيضا النحاس ٢٤٧ .

(٢) الرجز للأغلب العجلي ، وقيس بن ثعلبة : حى من بكر بن وائل . انظر ابن السيرافي ٢٧٢/٢ ، والنحاس ٢٤٨ ، وضرائر ابن عصفور ٢٨ ، والخصائص ٤٩١/٣ ، والمقتضب ٣١٥/٢ ، وابن الشجرى ٣٨٢/١ ، وشرح شواهد الشافعية ٢٥٤ ، ومغنى اللبيب ٦٤٤ ، والتصريح ١٧٠/٢ ، وابن يعيش ٦/٢ ، والرضي ١٤١/٢ ، والخزانة ٢٣٦/٢ . وهو الكتاب ١٤٨/٢ .

(٣) أخذ هذا الشرط من الأمثلة التي أوردها سيبويه .

(نون التنوين وباء ابن) وإنما يحرك الساكن الأول للتخلص من التقاء ما ، كما قالوا : هذه هند امرأة زيد ، وهذا زيد امرؤ عمرو ، وهذا عمر الطويل ، إلا أن العرب التزموا حذف التنوين منه لكثرة استعمالهم له تخفيفاً (١) ، وهم مما يحذفون إلا كثر في كلامهم .

ومع ذلك فإن للشاعر أن يحرك الساكن الأول ( وهو نون التنوين ) ولا يحذفه ( إجراء على القياس ) للضرورة الشعرية ، وقد استشهد سيديويه على هذه الضرورة — وهى إبقاء التنوين فى العلم الموصوف بـ ابن مع وجود شروط الحذف اللازم فى الكلام — ببيتين من الشعر ، قال شاهد فى البيت الأول تنوين ( نون ) للضرورة ، والشاهد فى الثانى تنوين ( قيس ) للضرورة كذلك . ومادام التنوين قد ثبت لضرورة الشعر لزم إثبات الألف فى ( ابن ، خطأ .

وقد حاول بعض النحاة — ومنهم ابن جنى — إخراج البيتين ونحوهما عن الضرورة الشعرية ، فأروا أن ابناً فى نحو ما تقدم من الشعر ليس وصفاً للعلم السابق ، وإنما هو بدل منه ، ولذا لم يجعل معه كالشئ الواحد ، فوجب أن ينوى انفصال ابن مما قبله ، لأنه فى التقدير من جملة ثانية ، إذ البديل على نية تكرار العامل ، وعلى ذلك تقول . كلمت زيدا ابن بكر ، كأنك قلت : كلمت ابن بكر ، وكأنك قلت : كلمت زيدا كلمت ابن بكر .

وقد رد على هؤلاء ابن الحاجب فقال فى الإيضاح : « وزعم قوم أن ( ابن ثعلبة ) بدل ، وقصده أن يخرج به عن الشذوذ ، وهو بغيد ، لأن للثعلبي

---

(٢) وكما خففوه لفظاً خففوه كتابة بحذف ألف ابن ، فإن فقد شرط أو أكثر من الشروط الأربعة لم يحذف التنوين ولا ألف ابن خطأ . وانظر الرضى ٤٠٢/٢ .



على الوصف ، وأيضا فإن خرج عن الشذوذ باعتبار النون لم يخرج  
باعتبار استعمال ابن بدلا (١) ، ٥١ .

( نبوت همزة « أفعل » في بعض تصاريفه )

قال سيبويه في الكتاب ٣٣٠/٢ - ٣٣١ : « وزعم الخليل أنه كان القياس  
أن تثبت الهمزة في يُفعل ويُفعل وأخواتهما ، كما ثبتت الناء في تَفَعَّلَتْ  
وتَفَاعَلَتْ في كل حال ، ولاكنهم حذفوا الهمزة في باب أفعل من هذا  
للموضع فاطرد الحذف فيه ، لأن الهمزة تثقل عليهم كما وصفت لك ، وكثر  
هذا في كلامهم فحذفوه واجتمعوا على حذفه كما اجتمعوا على حذف كل  
وترى ، وكان هذا أجدر أن يحذف حيث حذف ذلك الذي من نفس  
الحرف ، لأنه زيادة لحقته زيادة ، فاجتمع فيه الزيادة وأنه يستثقل وأزله عوضا  
إذا ذهب .

وقد جاء في الشعر حيث اضطر الشاعر . قال الراجز ( وهو خطام  
المجاشعي ) :

وَصَالِيَاتٍ كَكَمَّا يُؤَثَفَيْنَ (٢)

(١) خزانة الأدب ٢٣٦/٢ ، وانظر الخصائص ٤٩١/٢ .  
(٢) ذكر ديوارا قد ذهب منها أهلها وبقيت آثارهم فيها ومنها الصاليات وهي  
الأنثى أى الحجارة التى توضع عليها القدر اذا صليت بالنار أى احترقت ، ومعنى  
« يؤثفين » : يجعلن فى موضع الطبخ ، أراد كمثل ما يؤثفين أى أن الصاليات  
كمثل حالها اذ كانت اثنا فى مستعملة لم يتغير منها شيء . وانظر ابن السيراقى  
٩٦/١ ، والمقتضب ٩٧/٢ ، ١٤٠/٤ ، ٣٥٠ ، والخصائص ٣٦٨/٢ ، والمنصف  
١٩٢/١ ، ١٨٤/٢ ، ٧٢/٣ ، والمحاسب ١٨٦/١ ، وابن يعيش ٤٢/٨ ، ومغنى  
اللبيب ١٨١ ، والخزانة ٣٣/٢ ، ١٥٧/٥ ، ١٨٥/١٠ ، وشرح شواهد الشافعية  
٥٩ ، والبيت فى الكتاب ١٣/١ ، ٢٠٣ ، ٣٣١/٢ .  
وفى الخزانة ٣١٣/٢ أن البيت من السريع لا الرجز .

وإنما هي من أُنْفَيْتُ ، وقالت ليلي الأخيلية :

كُرَاتٌ غَلَامٍ مِنْ كِسَاءٍ مُؤَرَّئِبٍ<sup>(١)</sup> ، اهـ . . . . .

تُحذف الهمزة الزائدة من مضارع الفعل الذى على زنة « أفعل » ومن اسمى  
الفاعل والمفعول منه ، فالفعل أَكْرَمَ يقال فى مضارعه : يُكْرِمُ ، واسم  
فاعله : مُكْرِمٌ ، واسم مفعوله : مُكْرَمٌ ، يذف الهمزة فى هذه التصارييف .

والأصل فى هذا الحذف المضارع للبدوء بهمزة المضارعة ، إذ لولم تُحذف  
منه همزة أفعل لاجتماع همزتان متحركتان فى أول الكلمة ، فكان  
يقال : أَاكْرِمُ ، واجتماع همزتين على هذه الصورة فى الفعل غاية فى الثقل ،  
فحذفت همزة أفعل منه تخفيفا ، ثم حمل عليه بقية صيغ المضارع ، واسم  
الفاعل ، واسم المفعول .

ويذكر سيبويه فى النص السابق نقلا عن شيخه الخليل أن القياس كان  
ثبوت الهمزة ، ولكنهم حذفوها تخفيفا لكثرة الاستعمال ، وقد جاء  
ثبوت الهمزة فى الشعر عملا بالقياس للضرورة ، واستشهد على ذلك بالبيتين  
المدكورين .

فأراجز قال : يُؤَثْفَيْنُ ، وهو بزنة : يُؤَثْفَعَانُ بزيادة حرف المضارعة

---

(٢) هذا عجز بيت من الطويل صدره : تدلت على حص الرؤوس كأنها .  
تصف قطاة تدلت على فراخها وهى حص الرؤوس ( بضم الحاء ) أى  
لاريش لها ، والكساء المؤرنب الذى خلط فى غزله وبر الأرنب . انظر ابن السيرافى  
٣٧٢/٢ ، والمقتضب ٣٨/٢ ، والمنصف ١٩٢/١ ، واللسان ( رنب ) م ١ ص  
١٢٣٣ ، والديوان ٥٦ برواية ( مرنب ) بفتح الراء وتشديد النون المفتوحة .

والهمزة عملاً بالقياس وردا إلى الأصل المهجور للضرورة ، ومعناه : جعلت  
أَتَأْفِي ، والأَتَأْفِي جمع أَتْفِيَّة ، وأصلها : أَتْفُوْبَةٌ على وزن أَفْعُوْلَةٌ ، فلبت  
الواو ياء لاجتماعها مع الياء في كلمة واحدة وسبقها بالسكون وهي متصلة  
الذات والسكون ، ثم أُدغمت الياء في الياء ، والدليل على زيادة الهمزة قول  
العرب : تَفَيْتُ الْقَدْرَ ، إذا جمعتها على الأَتَأْفِي .

وقال جماعة : إن وزن يؤتفون : يُفَعِّلِينَ ، فالهمزة أصل وليست زائدة ،  
ووزن أَتْفِيَّة على هذا : فُعْلِيَّة ، واستدلوا بقول النابغة من البسيط :

لَا تَقْذِرْ نَفْسِي بِرُكْنٍ لَا كِفَاءَ لَهُ ، إِنْ تَأْتَفَكَ الْأَعْدَاءُ بِالرَّيْدِ (١)

فقوله : تَأْتَفَكَ وزنه تَفَعَّلَكَ لا يصح فيه غيره ، ولو كان من :  
تَفَيْتُ الْقَدْرَ لقال : تَفَفَّاكَ .

ويري ابن جني أن هذا الرأي أولى مما قبله ، لأنه لا ضرورة فيه (٢) .

والشاهد الثاني في قول ليلي الأخيلية « في كساء مؤرنب » ، حيث  
أثبتت الشاعرة الهمزة الزائدة للضرورة ، وذلك أن كلمة « أرنب » همد

(١) الرفع - بكسر أوله وفتح ثانية - جمع رفدة - بكسر فسكون - وهي  
وهي العصبة من الناس . يقول : لا ترمني منك بما لا نظير له ولا أستطيع دفعه  
وان احتوشك الأعداء منعاونين .

وانظر في البيب المنصف ١٩٣/١ ، ١٨٥/٢ ، وشرح شواهد الشافعية ٦٠ ،  
واديوانه ٢٦ .

(٢) انظر شرح شواهد ٥٩ - ٦٠ ، والأعلم بهامش الكتاب ١٣/١ .

سببويه على وزن أفعّل وإن لم يعرف اشتقاقها لغلبة الزيادة في الهمزة إذا وقعت أولاً في بنات الثلاثة . قال الليث : لا تنجي كلمة في أولها ألف ، فتكون أصلية إلا أن تكون الكلمة ثلاثة أحرف مثل الأرض والأرض والامر<sup>(١)</sup> ،

ولزادتها لم تثبت فيما لا تثبت فيه همزة أفعّل إلا في ضرورة كالبيت ، أو ندور كقوله : أرض مؤرّبة - بكسر النون - أي كثيرة الأرناب ، وكساء مؤرّب ، إذا خلط صوفه بوبر الأرناب<sup>(٢)</sup> .

وزعم بعض النحاة أن وزن أرنب : فاعل ، فهمزتها أصلية ، محتجاً بهذا البيت .

قال الأعمى : « / الصحيح قول سببويه لما بعضده من القياس في كثرة زيادة الهمزة في مثل هذا المثال ، ولقول العرب : كساء مرّباني ، إذا عمل من أوبار الأرناب ، فؤرنب بمنزلة مرّباني ولا همزة فيه ، فهمزة مؤرنب زائدة<sup>(٣)</sup> اهـ » .

### ٣ - زيادة الكلمة

(زيادة اللام بين المتضايفين في النداء)

استشهد سببويه على هذه الضرورة ببيتين ، أولهما لسعد بن مالك القيسى (من مجزوء الكامل) :

(١) اللسان ( رنب ) م ١ ص ١٢٣٣ .

(٢) انظر حاشية الخضرى على ابن عقيل ٢٠٩/٢ .

(٣) هامش الكتاب ٣٣١/٢ .

يَبُؤْسَ الْحَرْبِ التَّى وَضَعْتَ أَرَاهُطَ فَاسْتَرَاخُوا (١)

وقد أوردته في باب من أبواب النداء وهو باب ما يسكرر فيه الاسم في حال الإضافة ويكون الأول بمنزلة الآخر، فبعد أن ذكر أن للنمادى إذا تكرّر مضافاً نحو: ياتيم تيم عدى، كان الثانى تأكيداً للأول ونصب الأول بإضافته إلى ما بعد الثانى، فلا تأثير للثانى فى الإضافة. قال:

« وقال الخليل: هو مثل: لا أبالك، قد علم أنه لو لم يحىء بحرف الإضافة قال: لا أباك، فتركه دلى حاله الأولى، ولللام ههنا بمنزلة الاسم الثانى فى قوله (٢):

ياتيم تيم عدى

وكذلك قول الشاعر إذا اضطرَّ: يَبُؤْسَ لِلْحَرْبِ . إنما يريد:

يَبُؤْسَ الْحَرْبِ اهـ (٣) » .

وثانى الميتين للناطقة الذبياني (من البسيط) .

(١) أراهط: جمع أرهط - بضم الهاء - جمع رهط بسكونها، وقيل هى جميع رهط بسكون الهاء على خلاف القياس، والرهط: النفر من ثلاثة الى عشرة، ومعنى « وضعت أراهط »: حطتهم وأسقطتهم، فلم يكن لهم ذكر شرف فى هذه الحرب، فاستراحوا من مكابدها كالنساء. والبيت فى النحاس ٨١، والخصائص ١٠٢/٣، والمحاسب ٩٣/٢، وابن الشجرى ٢٧٥/١، ٨٣/٢، ومغنى اللبيب ٢١٦، والخزانة ٤٦٨/١، وهو فى الكتاب ٣١٥/١.

(٢) أى قول جرير، وهو بتمامه:

يا تيم تيم عدى لا أبالك  
لا يلقينكم فى سواة عمر

(٣) الكتاب ٣١٥/١

قالت بنو عامر : خالوا بنى أسد . يابؤس للجهل ضرّاً أرا لأقوام (١)

وقد أوردته سيديويه في باب من أبواب « لا » النافية للجنس وهو باب المنفى للمضاف بلام الإضافة ، فذكر أن اسم « لا » في نحو : لأبالك مضاف إلى السكاف واللام مقبحة بين المتضايين تؤكد الإضافة . ثم قال : « ومنثل هذا الكلام قول الشاعر إذا اضطر :  
( بسيط )

يابؤس للجهل ضرّاً أرا لأقوام

حملوه على أن اللام لو لم تحبىء لقلت : يابؤس الجهل اه (٢) .

فالشاهد في البيتين إقحام اللام ( أى زيادتها ) بين المنادى المضاف وما أضيف إليه ، تأكيداً للإضافة . إذ الإضافة هنا بمعنى اللام — للضرورة الشعرية .

ووجه هذه الضرورة تشبيهاً بالاسم الثانى المكرر تأكيداً في النداء نحو ياتيم تيم عدى وبألام المقبحة بين اسم « لا » وما أضيف إليه تأكيداً للإضافة في نحو قولهم : لأبالك . والمنادى هنا عند الخليل وسيديويه والجمهور مضاف إلى ما بعد اللام .

(١) خالوا بنى أسد : قاطعوهم ، وانظر فى البيت ابن السيرافى ٢٠٠/٢ ، والخصائص ١٠٦/٣ ، والمحاسب ٢٥١/١ ، وابن الشجرى ٨٠/٢ ، ٨٣ ، والانصاف ٣٣٠ ، وابن يعيش ٦٨/٣ ، ١٠٤/٥ ، والهمع ١٧٣/١ ، والدرر ١٤٨/١ ، والرضى ١٣٢/١ ، ٢٦٥ ، والخزانة ١٣٠/٢ ، ١٠٨/٤ ، وديوان الشاعر ٧١ .

(٢) الكتاب ٢٤٦/١ .

وجوز ابن مالك أن يكون الأصل : يا بؤس للعرب ، وبا بؤس للجمل ،  
ثم حذفت الألف للضرورة وهى مرادة فلا إضافة ولا إقحام (١) .

وقال البغدادى : « ويجوز عندى أن يكون من قبيل الشيبة بالاضاف ،  
نحو . « لاما ناع لما أعطيت » ولم أر من جوزة فيه ، ويجوز أن يكون للننادى  
محذوفا « بؤس » منصوبا على الدم واللام مقحمة ، أو حذف التنوين  
للضرورة ، أى يا قوم أذم شدة الحرب (٢) » اهـ :

( دخول « أن » فى خبر « كاد » )

قال سيبويه فى الكتاب ٤١٠/١ : « ويضطر الشاعر فيقول :

كُذِّتُ أَنْ . . . . . وَكُذِّتُ أَنْ أَفْعَلْ  
لا يجوز إلا شعر .

وقال فى ٤٧٨/١ « وأما كاد فإنهم لا يذكرون فيها أن ، وكذلك : كَرَبَ  
يفعل ، ومعناها واحد ، يقولون : كَرَبَ يفعل ، وكاد يفعل » .

ثم قال : « وقد جاء فى الشعر : كاد أن يفعل . شبهوه بعمى . قال رؤبة :  
( رجز )

(١) انظر التذييل والتكميل فى شرح التسهيل لأبى حيان ٧١/٢ •

(٢) الخزائن ٤٦٩/١ ، وانظر حاشية الصبان على الأشمونى ٥ / ٢ •

قد كاد من طول البلى أن يمتصها<sup>(١)</sup>

والمصنُ مثله ، ا هـ .

مذهب سيوييه عدم جواز اقتران خبر كاد بأن إلا في الضرورة الشعرية ،  
ومثلها « كرب » ، ووافقه المبرد<sup>(٢)</sup> والجمهور .

وقال الأعمى في شرح الرجز المذكور : « الشاهد فيه دخول أن على كاد  
ضرورة ، والمستعمل في الكلام إسقاطها ، ودخلت عليها تشبيها بمعنى  
كما سقطت من عسى تشبيها بها ، لا شتراكما في معنى المقاربة » :

وذهب جماعة من النحاة — منهم ابن مالك وابن هشام وابن الحاجب  
والرضي — إلى أن دخول « أن » في خبر كاد قليل وليس ضرورة ، ومثلها  
كرب ، فيكون الغالب في خبرهما التجرد من أن لأنهما يدلان على شدة مقاربة  
الفعل ومدادومته ، وذلك يقرب من الشروع في الفعل والاختذ فيه ، فلم يناسب  
خبرهما ، أن يقترن بأن غالبا ، ويقبل اقترانه بأن نظرا إلى أصلهما<sup>(٣)</sup> .

(١) المصح والمحص : الذهاب والزوال ، والبلى : التقدم .

يعنى أن هذا المنزل كاد من طول قدمه يزول وتمحى آثاره .

وانظر فيه النحاس ٢٣٦ ، وضرائر ابن عصفور ٦١ ، وما يجوز للشاعر في  
الضرورة ٢٠٢ ، والمقتضب ٧٥/٣ ، والاتصاف ٥٦٦ ، وابن يعيش ١٢١/٧ ، والهمع  
١٣٠/١ ، والدرر ١٠٥/١ ، والرضي ٣٠٥/٢ ، والخزانة ٣٤٧/٩ ، وملحقات  
حيوان رؤية ١٧٢ .

(٢) انظر المقتضب ٧٥/٣ ، والكامل ١١٣/١ .

(٣) انظر الأشموني ٢٦١/١ ، والتصريح ١٠٧/١ ، والرضي ٣٠١/٢ - ٣٠٥ .



واستدل ابن مالك في كتابه شواهد التوضيح على اقتراح خبر كاد بأن  
في قليل من النثر بما جاء من نحو قوله صلى الله عليه وسلم : « كاد الفقر  
أن يكون كفرا »<sup>(١)</sup>.

وقال ابن الأنباري : « فأما الحديث « كاد الفقر أن يكون كفرا »  
فإن صح فزيادة أن من كلام الراوي ، لامن كلامه عليه السلام ، لأنه  
حالات الله عليه أفصح من نطق بالضاد »<sup>(٢)</sup>.

( تأكيـد المضارع بنون التوكيد في غير مواضعها في الكلام )

قال سيدي في باب نون التوكيد الثقيلة والخفيفة : « ومن مواضعها حروف  
الجزاء إذا وقعت بينها وبين الفعل « ما » للتوكيد ، وذلك لأنهم شبهوا  
« ما » باللام التي في لَتَفَنَنَّ ، كما وقع التوكيد قبل الفعل ألْزَمُوا النون  
آخِرَهُ كما ألْزَمُوا هذه اللام ، وإن شئت لم نقحم النون ، كما أنك إن شئت  
لم تجي بها ، فأما اللام فهي لازمة في اليمين فشبهوها « ما » هذه إذا جاءت  
توكيدا قبل الفعل بهذه اللام التي جاءت لإثبات النون ، فن ذلك قولك :  
إِنَّمَا نَأْتِيَنَّكَ ، وَأَيُّهُمْ مَا يَقُولُ ذَا تَعْجِزٍ ، وتصديق ذلك  
قوله عز وجل : ( وَإِنَّمَا تَعْرَضْن عَنْهُمْ أَبْغَاءَ رَحْمَةٍ مِنْ رَبِّكَ )<sup>(٣)</sup> ،  
وقال عز وجل : ( فَإِنَّمَا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا )<sup>(٤)</sup> .

(١) انظر شواهد التوضيح ٩٨ - ١٠٢ .

(٢) الانصاف ٥٦٧ .

(٣) سورة الاسراء . آية ٢٨ .

(٤) سورة مريم . آية ٢٦ .

وقد تدخل النون بغير « ما » في الجزاء ، وذلك قليل في الشعر ، شبهوه  
بالنهي حين كان مجزوما غير واجب ، وقال الشاعر :

نَبْتُمْ نَبَاتَ الْخَيْزُرَانِي فِي الثَّرَى

حديثاً متى ما يَأْتِكَ الْخَيْرُ يَنْفَعُ (١)

وقال ابن الخرع :

فَهِمَا تَشَأْنُهُ فَرَاةٌ تَطِيحُ وَمِهَا تَشَأْنُهُ فَرَاةٌ تَمْنَعُ (٢)

وقال :

مَنْ يُشَقِّقَنَّ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِأَنْبٍ أَبَدًا وَفَتَلُ بَنَى قَتِيْمَةً شَافِي (٣)

(١) البيت للنجاشي . من الطويل . هجا قوما فوصفهم بحدثان النعمة ،  
والخيزراني : كل نبت ناعم ، وأراد بالخير : المال ، وقد رواه بعضهم بكسر العين  
من « ينفع » على أنه جواب مجزوم ، ورواه الأصمعي بلفظ : « متى ما يدرك  
الخير ينفع » بكسر العين .  
انظر فيه ابن السيرافي ٢/٢٩٩ ، والهمع ٢/٧٨ ، والدرر ٢/٩٧ ، والأشمونى  
٣/٢٢٠ ، والرضي ٢/٤٠٣ ، والخزانة ١١/٣٩٥ ، وضرائر ابن عصفور ٣٠ ، وهو  
في الكتاب ٢/١٥٢ .

(٢) البيت من الطويل . وذكر البغدادى أنه غير موجود فى ديوان ابن الخرع  
وأنه للكميث بن ثعلبة ، وعزاه بعضهم للكميث بن معروف ، وانظر فيه ابن  
السيرافي ٢/٢٤٣ ، وابن عصفور ٣٠ ، والتصريح ٢/٢٠٦ ، الهمع ٢/٧٩ ، والدرر  
٢/١٠٠ ، والأشمونى ٢/٢٢٠ ، والرضي ٢/٤٠٣ ، والخزانة ١١/٣٨٧ ، وهو فى  
الكتاب ٢/١٥٢ .

(٣) البيت من الكامل ، لبنت مرة بن عاهان أبى الحصين الحارثى من  
مذحج . قالته لما قتلت باهلة أباه ، وقتيبة هو ابن معن بن مالك بن أعصر  
الباهلى .

والبيت فى ابن السيرافي ٢/٢٣٨ ، وضرائر ابن عصفور ٣٠ ، وما يجوز  
للشاعر فى الضرورة ٢١٦ ، والمقتضب ٣/١٤ ، والتصريح ٢/٢٠٥ ، والهمع  
٢/٧٩ ، والدرر ٢/١٠٠ ، والأشمونى ٢/٣١٠ ، والرضي ٢/٤٠٣ ،  
الخزانة ١١/٣٩٩ ، وهو فى الكتاب ٢/١٥٢ .

وقال :

يَحْسِبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمْ شَيْخًا عَلَى كَرْسِيِّ مُعَمَّمًا (١)

شبهة بالجزاء حيث كان مجزوما وكان غير واجب ، وهذا لا يجوز إلا في اضطرار ، وهي في الجزاء أقوى (٢) .

وقال : « ويجوز للمضطر : أَنْ تَفْعَلَ ذَاكَ ، شَبْهُهُ بِأَلَى بَعْد حُرُوفِ الْإِسْتِفْهَام ، لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مَجْزُومَةٌ ، وَآلَى فِي الْقِسْمِ مَرْتَفَعَةٌ ، فَأَشْبَهَتْهَا فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ فَجَعَلَتْ بِمَنْزَلَتِهَا حِينَ اضْطَرُّوا ، وَقَالَ الشَّاعِرُ ( جَذِيمَةُ الْأَبْرَشِ ) :

رَبِّمَا أَوْفِيَتْ فِي عِلْمٍ تَرَفَّعَنْ تَوْبِي شِمَالَاتُ (٣) هـ .

(١) البيت من الرجز ، قائله أبو حيان الفقعسي ، أو ابن جبابه اللص ، أو العجاج ، أو مساور العبسي ، أو الدبيري ، أو عبد بنى عبس . قال الأعلام : « وصف جبلا قد عمه الخصب وحفه النبات وعلاه ، فجعله كشيخ مزمل في ثيابه معصب بعمامته ، وخص الشيخ لوقاره في مجلسه وحاجته إلى الاستكثار من اللباس » أ هـ

وانظر فيه ابن السيرافي ٢/٢٣٩ ، وضرائر ابن عصفور ٢٩ ، وابن يعيش ٩/٤٢ ، ومغنى اللبيب ٣٢٩ ، والأشمونى ٣/٢١٨ ، وابن الشجرى ١/٣٨٤ ، والانصاف ٦٥٣ ، والرضي ٢/٤٠٤ ، والخزانة ١١/٤٠٩ ، وهو فى الكتاب ١٥٢/٢ .

(٢) الكتاب ١٥٢/٢ - ١٥٣ .

(٣) البيت من المديد ، أوفيت فى علم : أشرفت على جبل ، والمشمالات : رياح الشمال . يفخر بأنه يحفظ أصحابه فى رأس جبل إذا خافوا عدوا ، فيكون طليعة لهم بما جبل عليه من شهامة النفس وحدة البصر .

انظر ابن السيرافي ٢/٢٥٠ ، وابن عصفور ٢٩ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ٨٥ ، والمقتضب ٣/١٥ ، وابن الشجرى ٢/٢٤٣ ، وابن يعيش ٩/٤٠ ، والمغنى ١٣٥ ، ١٣٧ ، ٣٠٩ ، والتصريح ٢/٢٢ ، ٢٠٦ ، والهمع ٢/٣٨ ، ٧٨ ، والدرر ٢/٤١ ، ٩٩ ، والأشمونى ٢/٢٣١ ، ٣/٢١٧ ، والرضي ٣/٤٠٣ ، والخزانة ١١/٤٠٤ ، وهو فى الكتاب ١٥٣/٢ .

استشهد سيبويه بالأبيات الخمسة للذكورة فيما تقدم على أن تأكيد  
الأفعال للمضارعة بنون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة فيها للضرورة ، والشاهد  
في البيت الأول منها في قوله « ينفعنا » أصله : ينفعن بنون التوكيد الخفيفة  
للمبدلة ألفاً للوقف . قال الأعمى :

« الشاهد في إدخال النون على ينفعن وهو جواب الشرط ، وليس من  
مواضع النون ، لأنه خبر يجوز فيه الصدق والكذب ، إلا أن الشاعر إذا  
اضطر أكده بالنون ، تشبيهاً بالفعل في الاستفهام لأنه مستقبل مثله ا هـ .

والشاهد في البيت الثاني في قوله « تمنعا » وهو مؤكد بنون التوكيد  
الخفيفة كسابقه قال الأعمى : أراد تمنعن بالنون الخفيفة ، والقول فيه كالقول  
فيما قبله ا هـ .

فالفاعلان المضارعان المؤكدان بالنون الخفيفة في البيت الأول والثاني  
حكمهما بالنسبة للضرورة واحد ، على الرغم من أن أولهما وقع جواباً  
لشرط جازم اتصل به « ما » الزائدة للتأكيد ، والثاني وقع جواباً لشرط  
جازم لم اتصل به « ما » فسيبويه إذن يرى أن تأكيد المضارع الواقع جواباً لـ  
ضرورة ، مطلقاً ، أى سواء اتصلت « ما » بأداة الشرط أم لا .

وخالفه ابن مالك ، فصرح في التسهيل بأن ذلك جائز في الاختيار  
قليلاً . قال : « وقد تلاحق جواب الشرط اختياراً <sup>(١)</sup> » ، وإلى هذا ذهب

(١) التسهيل ٢١٦ ، وانظر الأشموني ٢٢٠/٣ ، والتصريح ٢٠٥/٢ .

الرضي أيضاً ، فقال في شرح الكافية ٢ / ٤٠٤ : « وقد تدخل نون التأكيد اختياراً في جواب الشرط أيضاً إذا كان الشرط مما يجوز دخولها فيه ، نحو قوله : فهما تشأ منه فزارة . . . البيت ، وقوله : نبت الخيزراني . . . البيت اهـ . »

والشاهد في البيت الثالث في قوله « يشقن » قال الأعلم : « الشاهد في إدخال النون على فعل الشرط ، وليس من مواضعها ، إلا أن يوصل حرف الشرط بما المؤكدة فيضارع ما أكد باللام لليمين . »

أى أن المؤكد بالنون هنا للضرورة فعل الشرط وليس جوابه كالبيتين السابقين ، وكان تأكيده بالنون ضرورة لأنه ليس من مواضعها ، لعدم وقوع « ما » الزائدة المؤكدة بين أداة الشرط وبينه ، وواضح أن وجه الضرورة في هذا البيت تشبيهه بما وقعت فيه « ما » المؤكدة بين الأداة والفعل .

وهنا - أيضاً - خالف ابن مالك والرضي سيبويه ، فعدا ذلك مما يجوز في الاختيار قليلا وليس ضرورة (١) .

والشاهد في البيت الرابع في قوله « لم يعلم » ، حيث أكد الفعل المنفي بلم ضرورة تشبيهاً بما وقع بعد « لا » الناهية ، وخالف في ذلك ابن مالك فعده قليلا لا ضرورة .

والشاهد في البيت الخامس في قوله « ترفعن » حيث أكد المضارع

(١) انظر المراجع السابقة .

(٢) انظر المراجع السابقة .

بالنون مع أنه ليس من مواضع التأكيد بالنون . قال الأهم : الشاهد في إدخال النون ضرورة في ترفعن كما تقدم اهـ .

والذى نرجحه أن سيبويه يرى أن تأكيد المضارع بالنون فى هذا البيت ونحوه من كل مضارع وقع بعد «ربما» ، جائز فى الاختيار بقلة وليس مختصا بالضرورة ، وذلك لأنه قال بعد إنشاد هذا البيت مباشرة : «وزعم يونس أنهم يقولون : ربما تقولان ذاك ، وكثرما تقولان ذاك ، لأنه فعل غير واجب ، ولا يقع بعد هذه الحروف إلا و «ما» له لازمة ، فأشبهت عندهم لام القسم ، وإن شئت لم نقحم النون فى هذا النحو فهو أكثر وأجود ، وليس بمنزلة فى القسم (١) .

ثم قال « وإنما كان ترك النون فى هذا أجود لأن «ما» و «رُبَّ» بمنزلة حرف واحد نحو قد وسوف ، و «ما» و «حيث» بمنزلة أئين ، واللام ليست مع المقسم به بمنزلة حرف واحد (٢) .

فالوجهان عند سيبويه بعد «ربما» جائزان ، والأكثر والأجود ترك التأكيد للفرق الذى ذكره بين «ربما» ولام القسم .

ونتيجة ما تقدم أن تأكيد المضارع بالنون عند سيبويه مخصوص بالضرورة إذا وقع جواباً للشرط ، أو فعلاً للشرط بعد أداة لم تنصل بها «ما» الزائدة المؤكدة ، أو منفياً بلم ويجوز تأكيد بقلة فى الاختيار بعد «ربما»

(١) الكتاب ١٥٣/٢ .

(٢) السابق نفسه .

## ثالثا : ضرائر التقديم والتأخير

### ١ - تقديم الحرف :

قال سيبويه في الكتاب ٣٧٩/٢ : « وسألته عن مسائية فقال : هي مقلوبة ، وكذلك أشياء ، وأشأوى ، ونظير ذلك من للقلوب . قيسى ؛ وإنما أصلها : قووس فكروها الواوين والضميتين ، ومثل ذلك قول الشاعر :

مَرَوَانُ مَرَوَانُ أَخُو الْيَوْمِ الْيَمِي (١)

ولأنما أراد : اليَوْمَ ، فاضطر إلى هذا ، ومع ذلك أن هذه الواو تعتل في فعل وتكره ، فهي في اليَاء أَجْدُرُ أن تكره ، فصار اليَوْمُ بمنزلة القووس . »

استشهد سيبويه بالرجز المذكور على أن القلب المكاني في قوله « الْيَمِي » - مقلوب اليَوْمِ ، للضرورة الشعرية . قال الأعمى : « الشاهد فيه قلب اليَوْمِ إلى الْيَمِي ، فأخر الواو ووقعت الميم قبلها مكسورة فانقلبت ياء مكسرة (٢) ومعنى اليمي : الشديد ، كما يقال : ليل أَلِيلٌ للشديد الظلام ، وقيل : يوم أيَوْم ،

(١) رجز لأبي الأخرز الحماني بكسر الحاء المهملة وتشديد الميم ، وانظر فيه النحاس ٢٦٠ ، وضرائر ابن عصفور ١٩٠ ، والخصائص ٦٤/١ ، ٧٦/٢ ، والمنصف ١٠٢/٢ ، ٦٨/٣ ، والمحاسب ١٤٤/١ ، وشواهد الشافية ٦٩ ، واللسان ( يوم ) المجلد الثالث ص ١٠٢٢ .

(٢) أى فانقلبت الواو ياء لتطرفها حقيقة اثر كسرة .

ويوم وَيَم على القلب <sup>(١)</sup> ، كما قالوا : أشعث وشعث ، وأوجل ووجل ، ونظيره في الكلام كثير اه .

وما ذكره الأعلام أحد تخريجات أربعة وذكرها العلماء في البيت المذكور ، وهو أرجحها قياساً ، وأقلها تسكفاً ، وأنسبها معنى <sup>(٢)</sup> ، وأقربها إلى ظاهر عبارة سيبويه .

وثاني هذه التخريجات : أصل الكلام : أخو اليوم اليَوْمُ <sup>(٣)</sup> ، فقدم الميم بضمها إلى موضع الواو ، فصار اليَمُ ، فوقعت الواو ظرفاً وقبلها ضمة فقلبت ياء ، وكسر ما قبلها ، كما قيل في جمع دَلُو على أدل <sup>(٤)</sup> .

الثالث : أنه أراد : أخو اليوم اليَوْمُ ، كما يقال عند الشدة والامر العظيم : اليَوْمُ اليَوْمُ ، فقلب فصار ( اليَمُ ) ، ثم نقله من فَعْل إلى فِعْل ، كما أنشد أبو زيد من قوله :

علام قتلُ مسلمٍ تعبدًا      منذ سنةٍ وخمسونَ عدداً <sup>(٥)</sup>

يريد : خمسون ، فلما انكسر ما قبل الواو قلبت ياء كالتخريج الأول <sup>(٦)</sup>

(١) كذا بهامش بولاق ٣٧٩/٢ ، ولعلها « ويوم يوم ويوم على القلب » .

(٢) معناه : مروان أخو اليوم الشديد الذي يفرج غمه ويجلى همه ، ومروان هو ابن محمد بن مروان بن الحكم بن العاص .

(٣) فالיום مبتدأ مؤخر وما قبله خبر مقدم ، واليومي على التخريج الأول مجرور لكونه نعتاً لمجرور .

(٤) انظر شرح شواهد الشافية ٧٠ .

(٥) انظر النواذر ١٦٥ .

(٦) انظر في هذا التخريج وما بعده الخصائص ٧٦/٢ - ٧٧ .



الرابع : أن يسكون أصله على ما قيل في التخريج الثالث : أخو اليوم اليوم ، ثم قلب فصار . ( اليَمُومُ ) ، ثم نقلت الضمة إلى الميم على حد قولك : هذا بَكْرٌ ، فصارت : اليَمُومُ ، فلما وقعت الواو طرفاً بعد ضمة في الاسم أبدلوا من الضمة كسرة ، ثم من الواو ياء ، فصارت اليمي كأحق وأدل .

## ٢ - تقديم بعض الكلام على بعض

### ( تقديم الاسم على الفعل )

قال سيديويه في الكتاب ١ / ١٢ : د ويحتملون قبح الكلام حتى يضعوه في غير موضعه ، لأنه مستقيم ليس فيه نقص ، فن ذلك قول عمر بن أبي ربيعة :

صددت فاطوت الصدود ، وقلنا وصال على طول الصدود يدوم<sup>(١)</sup> .  
ولما الكلام : قل ما يدوم وصال .

وقال في باب الحروف التي لا يليها بعدها إلا الفعل ، ولا تغير الفعل عن حاله : د ومن تلك الحروف : ربما وقلنا وأشباههما ، جعلوا رُبَّ مع ما

(١) نسب البيت في بعض المصادر كابن السيرافي وخزانة الأدب إلى المزار الفقهسي ، انظر ابن السيرافي ٧٤/١ ، والخزانة ٢٢٦/١٠ ، والنحاس ٢٣٠ ، وضرائر ابن عصفور ٢٠٢ ، وما يجوز للشاعر ٢٠٣ ، وابن الشجري ١٣٩/٢ ، ٢٤٤ ، والنصف ١٩١/١ ، ٢٦٩/٢ ، والمحاسب ٩٦/١ ، وابن يعيش ٤٣/٤ ، ١١٦/٧ ، ١٣٢/٨ ، ٧٦/١٠ ، ومغنى اللبيب ٣٠٧ ، ٥٨٢ ، ٥٩٠ ، وأصول ابن السراج ٢٤٣/٢ ، والانصاف ١٤٤ ، والتصريح ٢٦٩/١ ، والهمع ٨٣/٢ ، ٢٢٤ ، والدرر ١٠٧/٢ ، ٢٤٠ ، والرضي ٣٤٥/٢ ، وملحقات ديوان عمر بن أبي ربيعة ٤٩٤ .

بمنزلة كلمة واحدة وهيئوها لينذكر بعدها الفعل ، لأنه لم يكن لهم سبيل إلى :  
 رُبَّ يقولُ ، ولا إلى قلْ يقولُ ، فألحقوهما مآ ، وأخلصوهما للفعل ، ومثل  
 ذلك : هلاً ولولاً وألاً ، ألزموهن لآ وجعلوا كل واحدة مع لا بمنزلة حرف  
 واحد ، وأخلصوهن للفعل حيث دخل فيهن معنى التحضيض . وقد يجوز  
 في الشعر تقديم الاسم ، قال :

صدت فأطولت الصدود ..... البيت (١) ، اهـ .

قال الأعلام بهامش الكتاب ١٢/١ شارحاً الشاهد المذكور : أراد : قلما  
 يدوم وصال ، فقدم وأخر مضطراً لإقامة الوزن ، والوصال على هذا التقدير  
 فاعل مقدم ، والفاعل لا يتقدم في الكلام إلا أنه يبتدأ به ، وهو من وضع  
 الشيء في غير موضعه ونظيره قول الزباء :

ما للججمالِ مشيهاً وثيذاً (٢)

أى : وثيذاً مشيهاً ، فقدمت وأخرت ضرورة .

وفيه تقدير آخر وهو أن يرتفع بفعل مضمر يدل عليه الظاهر ، فسكانه  
 قال : وقلما يدوم وصال يدوم ، وهذا أسهل في الضرورة ، والاول أصح معنى  
 وإن كان أبعد في اللفظ ، لأن قلما موضوعة للفعل خاصة بمنزلة ربما ،  
 فلا يليها الاسم البتة .

(١) الكتاب ٤٥٩/١

(٢) هذا صدر بيت من الرجز عجزه : أجنடلا يحملن أم حديدا .

وانظر فيه مغنى اللبيب ٥٨٢ ، والتصريح ٢٧١/١ ، والهمع ١٥٩/١ ،

والدرر ١٤١ ، والاشموني ٤٦/٢ .

وقد يتجه أن تقدر ( ما ) في قلما زائدة مؤكدة ، فيرتفع الوصال بقل ، وهو ضعيف ، لأن ما إنما تزداد في قل ورب لتليهما الأفعال وتصيرا من الحروف المختلعة لها <sup>(١)</sup> انتهى .

ذكر الأعلام في النص المتقدم ثلاثة تخرجات للبيت ، أولها : أن الأصل - كما ذكر سيبويه - قلما يدوم وصال ، فاضطر الشاعر إلى تقديم الاسم وتأخير الفعل ، والاسم كان فاعلا فإذا تقدم على فعله أعرب عند البصريين مبتدأ ، إذ لا يميزون تقديم الفاعل في شعر ولا نثر .

وهذا الوجه وإن كان أقرب إلى ظاهر عبارة سيبويه : « وقد يجوز في الشعر تقديم الاسم » ، إلا أنه يتعارض في الظاهر <sup>(٢)</sup> مع ما ذكره من أن ربّ وقلّ وأشباههما إذا دخلت عليها ماصارت بمنزلة كلمة واحدة مهيئة للدخول على الفعل ومختصة له ، ولذا قال أبو علي في البغداديات : ولا يصلح ارتفاع وصال بالابتداء لأنه موضع فعل ، كما لا يصلح أن يرتفع الاسم عند سيبويه بعد ( هلا ) التي للتحضيض ، و ( إن ) التي للجزاء ، و ( إذا ) الدالة على الزمان بالابتداء ، ولكن يكون العامل في الاسم الواقع بعد هذه الحروف فعلا يفسره ما يظهر بعدها من الأفعال <sup>(٣)</sup> اهـ .

والوجه الثاني الذي ذكره الأعلام أن يعرب ( وصال ) فاعلا لفعل محذوف

(١) أي التي وضعت ابتداء لها ، والمراد : الخاصة بها أي بالدخول عليها .  
(٢) نرى أن التعارض في الظاهر فقط ، لامكان رفعه بأن اختصاص ربما وقلما وأشباههما بالدخول على الفعل إنما يكون في الاختيار ، ويجوز أن يليها الأسماء المقدمة من تأخير للضرورة الشعرية ، فلا تعارض .  
(٣) خزنة الأدب ٢٢٨/١٠ .

يفسره المذكور (يدوم) والتقدير : وقلما يدوم وصال يدوم ، فحذف الأول لدلالة الثاني عليه ، وقد ارتضى هذا الوجه كثرة من العلماء منهم الفارسي<sup>(١)</sup> ، وابن يعيش ، وقال عنه الأعم : « وهذا أسهل في الضرورة » .

وذكر البغدادي في الخزانة ٢٢٨/١٠ أن ابن السراج قال في فصل الضرائر من كتابه الأصول : ليس يجوز أن ترفع وصالا بيدوم ولكن يجوز عندي على إضمار يكون ، كأنه قال : قلما يكون وصال يدوم على طول الصدود .

وضَعَفَ البغدادي هذا التقدير بقوله : ولا يخفى أن هذا ليس من مواضع حذف كان . هـ ، ونضيف إلى ما ذكره البغدادي ما قاله النحاة من أن الإضمار من جنس للمذكور أقيس<sup>(٢)</sup> . و « ما » في « قلما » على الوجهين السابقين كافة ، كما هو مذهب سيبويه .

والوجه الثالث الذي ذكره الأعم في تخريج الشاهد أن تكون « ما » زائدة غير كافة للفعل « قل » عن الرفع ، فيكون « وصال » فاعلا مرفوعا به . وهذا الوجه مذهب للبرد . قال الأعم : وهو ضعيف ، لأن ما إنما تزداد في قلّ وربّ لتليهما الأفعال ، ويصيرا من الحروف المختصرة لها . هـ .  
وبقي وجه رابع لم يذكره الأعم ، وهو أن « ما » في البيت مصدرية ،

---

(١) أجاز الفارسي أن يكون الفعل المضمر تقديره : يثبت أو يبقى ونحو ذلك مما يفسره يدوم .

(٢) انظر مغنى اللبيب ٧٤ .

صلتها الجملة الاسمية بعدها<sup>(١)</sup> ، وللصدر فاعل « قل » ، وقد رده ابن خلف قال : لا يجوز أن تكون ما مصدرية ، لأنها معرفة و « قل » تطلب النسبة ، قل رجل يفعل ذلك ، فلذلك حكمتُ على مَنْ في قولهم : قل مَنْ يفعل ذلك ، أنها فكرة موصوفة ، وأيضا لو كانت مصدرية لجاز أن تدخل على الماضي والمستقبل ، وهي ههنا لا تدخل إلا على المستقبل انتهى<sup>(٢)</sup> .

والذي نرجحه من هذه الأوجه الأول ، وهو أن ماقى « قلما » كافية ودخلت « قلما » على المبتدأ الذي كان فاعلا فقدم من تأخير للضرورة الشعرية ، عملا بظاهر عبارة سيديويه في نصيحة الذين أوردناها في صدر الكلام على هذه الضرورة .

ومن تقديم الاسم على الفعل للضرورة ما ذكره سيديويه ٤٥٧/١ — ٤٥٨ من أن أدوات الشرط ما عدا « إن » لا يتقدم الاسم بعدها على الفعل إلا في الضرورة الشعرية ، وقال : « وما جاء في الشعر مجزوما في غير إن قول عدى بن زيد :

فَقَى وَاغِلَ يَنْبُجُهُمْ يَحْيَوُ . وَتُعْظِفُ عَلَيْهِ كَأْسُ السَّارِقِ<sup>(٣)</sup>

(١) مما توصل به « ما » المصدرية الجملة الاسمية على الأصح بشرط أن لا تكون مصدره بحرف مصدرى ، بخلاف المصدرية به نحو : ما أن نجما في السماء ، فالتقدير : ما ثبت أن نجما في السماء . انظر حاشية الصبان على التسموني ١٧٦/١ .

(٢) خزانة الأدب ٢٢٧/١٠ .

(٣) الواغل : الداخل على الشرب ولم يدع ، ومعنى ينبهم : ينزل بهم . والبيت في ابن السيرافي ٩٧/٢ ، وضرائر ابن عصفور ٢٠٧ ، وما يجوز للشاعر ١٤٧ ، والمقتضب ٧٤/٢ ، وابن الشجرى ٣٣٢/١ ، والانصاف ٦١٧ ، وابن يعيش ١٠/٩ ، والهمع ٥٩/٢ ، والدرر ٧٥/٢ ، والخزانة ٤٦/٣ ، ٣٧/٩ ، وملحقات ديوان الشاعر ١٥٦ ، وهو في الكتاب ٤٥٨/١ .

وقال : (رمل)

صَعْدَةٌ نَابِتَةٌ فِي حَاسِرٍ أَيْمَا الرِّيحِ تَمِيلُهَا نِيلٌ<sup>(١)</sup> .

ولو كان فعلٌ كان أقوى إذ كان ذلك جائزا في إن في الكلام .

ثم قال (٢) : « ومثل الأول قول هشام للرّبيّ : (طويل)

قَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنُهُ يَبِيتُ وَهُوَ آمِنٌ  
وَمَنْ لَا نُجِيرُهُ يُمَسِّرُ مِنَّا مُقَزَّعًا<sup>(٣)</sup> .

استشهد سيديويه بالأبيات الثلاثة للذكرة على تقديم الاسم على الفعل بعد أداة الشرط الجازمة للضرورة ، ولا يعرب الاسم المتقدم هنا مبتدأ ، وإنما يعرب فاعلا بفعل محذوف يفسره للذكور ، وهذا الفعل المحذوف هو فعل الشرط ، لاختصاص أدوات الشرط بالأفعال .

(١) البيت لكعب بن جعيل - بصيغة التصغير ، وقيل : لحسام بن صداء الكلبي . قال الأعم : وصف امرأة شبه قدها بالصعدة - وهى القناة - وجعلها فى حائر لأن ذلك أنعم لها وأشدلتثنيتها اذا اختلفت الريح ، والحائر : القرارة من الأرض يستقر فيها السيل فيتجير ماؤه ، أى يستدير ولا يجرى قدما . أ ه والبيت فى ابن السيرافى ١٨٤/٢ ، وابن عصفور ٢٠٧ ، وما يجوز للشاعر ١٤٨ ، والمقتضب ٧٣/٢ ، وابن الشجرى ٣٣٢/١ ، ٣٤٧ ، والانصاف ٦١٨ ، وابن يعيش ١٠/٩ ، الهمع ٥٩/٢ ، والدرر ٧٦/٢ ، والاشمونى ١٠/٤ ، والخزانة ٤٧/٣ ، ٣٨/٩ ، ٤٣ ، و' الكتاب ٤٥٨/١ .

(٢) بعد أن ذكر بعض الأحكام الخاصة بان .

(٣) البيت فى ابن السيرافى ٩٨/٢ ، وابن عصفور ٢٠٧ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ١٤٨ ، والانصاف ٦١٩ ، والمغنى ٤٠٣ ، والهمع ٥٩/٢ ، والدرر ٧٥/٢ ، والمقتضب ٧٣/٢ ، والخزانة ٣٨/٩ ، و' الكتاب ٤٥٨/١ .

أما إن كانت أداة الشرط ( إن ) جاز أن يتقدم بعدها الاسم على الفعل في الكلام إن كان الفعل ناصبا ، كقوله تعالى : ( وإن أحد من المشركين استجارك فأجره <sup>(١)</sup> ) . وقد اختلف النحويون في رافع الاسم في نحو الآية الكريمة ، فذهب الكوفيون إلى أنه يرتفع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل .

وذهب البصريون إلى أنه يرتفع بتقدير فعل ، والفعل المظهر تفسيرا لذلك الفعل المقدّر .

وحكى عن أبي الحسن الأحفش أنه يرتفع بالابتداء <sup>(٢)</sup> .

فإن كان الفعل مضارعا لم يجوز تقديم الاسم عليه بمد ( إن ) إلا في الضرورة الشعرية .

قال سيبويه : « ويجوز الفرق بين الكلام في إن إذا لم تجزم في اللفظ نحو قوله :

عَارِذُ هَرَاةَ وَإِنْ مَعْمُورُهَا خَرِبَا <sup>(٣)</sup>

(١) سورة التوبة . آية ٦ .

(٢) انظر في هذا المسألة الخامسة والثمانين في الانصاف ٦١٥ - ٦٢٠ .

(٣) هذا صدر بيت عجزه : وأسعد اليوم مشغوبا إذا طربا .

وهو لشاعر من هراة - وهى بلدة بخراسان - قاله مع أبيات آخر عندما

افتتحها عبد الله بن خازم سنة ٦٦ .

انظر اللسان ( هرا ) المجلد الثالث ص ٨٠١ .

فإن جزمت في الشعر<sup>(١)</sup> ، وقال أيضا : واعلم أن قولهم في الشعر :  
إن زيد يأتك يكن كذا ، إنما ارتفع على فعل هذا تفسيره<sup>(٢)</sup> .

ولم أعر في الكتاب على شاهد لضرورة تقديم الاسم على المضارع بعد  
(إن) الشرطية على الرغم من نصه عليها كما تقدم<sup>(٣)</sup> .

( الفصل بين المتضايقين بالظرف ، والجار والمجرور ، والعاطف والمعطوف )

مذهب سيديويه وجمهور البصريين عدم جواز الفصل بين المضاف  
وللمضاف إليه في الاختيار مطلقا ، أى سواء أكان الفاصل ظرفا أو جار  
ومجرورا ، أم غيرهما ، وخالف يونس في الظرف والجار والمجرور الناقصين  
فأجاز الفصل بهما بين المتضايقين ، لكون الكلام لا يستغنى بهما فيكون  
الفصل بهما كلا فصل ، ولكثرة ما يتسع في الظروف وشبهها ، فأجاز :  
لا غلامي بها لك ، ولا يدى اليوم لك ، ومنع ذلك سيديويه والخليل وأوجبا  
ثبوت النون وعدم الإضافة ، إذ لا فرق بين الناقص والتمام من الظروف  
وشبهها في مجال الفصل<sup>(٤)</sup> .

وعلة منع الفصل بين المتضايقين عند الخليل وسيديويه أن المضاف يعمل

(١) الكتاب ٤٥٧/١

(٢) الكتاب ٤٥٨/١

(٣) ومن شواهد قول عبد الله بن عتبة الضبي ( من الكامل ) :  
يثنى عليك وأنت أهل ثنائيه ولديك ان هو يستزدك مزيد

انظر الرضي ٢٥٥/٢

(٤) انظر الكتاب ٣٤٧/١ ، والرضي ٢٦٦/١



الجر في المضاف إليه ، وقبيح أن يفصل بين الجار والمجرور ، لأن المجرور داخل في الجار ، فصارا كأنهما كلمة واحدة<sup>(١)</sup> .

وأجاز الخليل وسيبويه الفصل بين المتضايفين في الشعر بالظرف والجار والمجرور ، ذلك لأن الشعر لغة الضرورة ، والظرف والجار والمجرور يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما<sup>(٢)</sup> .

وشواهد الكتاب على هذه الضرورة ( هـ الفصل بين المتضايفين بالظرف أو الجار والمجرور ) هي :

١ — قول عمرو بن قميصة :  
(سريع)  
لَمَّارَاتٍ سَاتِيَدَ مَا اسْتَعَجَرَتْ •      لله درُّ اليومَ مَنْ لَامَهَا<sup>(٣)</sup>

٢ — و قول أبي حبيّة النميري :

(وافر)

(١) انظر الكتاب ٢٩٥/١ •

(٢) انظر الكتاب ٨٩/١ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٣٤٧ ، ٤٥٧ •

(٣) الشاعر يتحدث عن بنته التي صحبتها لما خرج مع امرئ القيس الى ملك الروم • يقول أنها بكت حين رأت جبل ساتيدا — وهو بعيد عن ديارها — شوقا الى الديار واحساسا بوحشة الغربة •

وانظر ابن السيرافي ٢٤٣/١ ، والنحاسي ٥٨ ، وضرائر ابن عصفور ١٩٣ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٩٩ ، والمقتضب ٣٧٧/٤ ، والانصاف ٤٣٢ ، وابن يعيش ٤٦/٢ ، ١٩/٣ ، ٢٠ ، ٧٧ ، ٦٦/٨ ، والخزانة ٤٠٥/٤ ، ٤٠٦ •  
وديوان الشاعر ٦٢ ، والبيت في الكتاب ٩١/١ •

كما 'خط' الكتاب 'بكف' يومًا يهودى 'يقارب' أو 'يزريل' (١)

٣ - وقول ذى الرثمة :  
(بسيط)

كان 'أصوات' من 'إبغال' بنا 'أواخر' الميس 'أصوات' الفراريج (٢)

٤ - وقول 'دُر' نا بذت 'عَمَعَة' من 'بني قيس بن ثعلبة' : (طويل)

هما 'أخو' فى الحرب 'من' لا 'أخا' له 'إذا خاف' يومًا 'نَهْوَة' فدعا 'هما' (٣)

• - وقول أنس بن زنيم :  
(رمل)

(١) شبه رسوم الدار بالكتاب فى دقنتها أو فى الاستدلال بها ، وخص اليهود لأنهم أهل كتاب ، وجعله يقارب بين كتابته ويفرق ، تمثيلاً لتلك الآثار ، يتقارب بعضها ويتباعد بعضها .

انظر فيه النحاس ٥٨ ، وضرائر ابن عصفور ١٩٢ ، وما يجوز للشاعر ٤٥ ، والمقتضب ٣٧٧/٤ ، والخصائص ٥٠٤/٢ ، وابن الشجرى ٢٥٠/٢ ، والانصاف ٤٣٢ ، وابن يعيش ١٠٣/١ ، ٢٥٠/٢ ، والتصريح ٥٩/٢ ، والأشمونى ٢٧٨/٢ ، والهمع ٥٢/٢ ، والدرر ٦٦/٢ ، والبيت فى الكتاب ٩١/١ .

(٢) الميس : شجر يعمل منه الرجال ، والايغال : شدة السير ، والتقدير : كان أصوات 'أواخر' الميس - من شدة سير الابل بنا ، واضطراب رحالها عليها - أصوات الفراريج . وانظر ابن السيرافى ٦٦/١ ، والنحاس ٥٧ ، ١٧٢ ، وابن عصفور ١٩١ ، وما يجوز للشاعر ٢٢ ، ١٠٠ ، والمقتضب ٣٧٦/٤ ، والخصائص ٤٠٤/٢ ، والانصاف ٤٣٣ ، وابن يعيش ٣٠١/١ ، ١٠٨/٢ ، ٧٧/٣ ، ١٧٢/٤ ، والخزانة ١٠٨/٤ ، ٤١٣ ، ٤١٩ ، وديوان الشاعر ٧٦٦ ، والبيت فى الكتاب ٩٢/١ ، ٣٤٧ ، ٢٩٥ .

(٣) الشاعرة تراثى أخويها ، والبيت فى ابن السيرافى ١٤٩/١ ، والنحاس ٥٨ ، وابن عصفور ١٩٢ ، وما يجوز للشاعر ١٠٠ ، والخصائص ٤٠٥/٢ ، والانصاف ٤٣٤ ، وابن يعيش ١٩/٣ ، ٢١ ، والهمع ٥٢/٢ ، والدرر ٦٦/٢ ، وهو فى الكتاب ٩٢/١ .

كَمْ بِجُودٍ مُّقْرِفٍ نَالَ الْعَلَاءَ وَكَرِيمٍ بَخْلُهُ قَدْ وَضَعَهُ (١)

٦ - وقول الفرزدق : (كامل)

كَمْ فِيهِمْ مَلِكٍ أَغْرَ وَسُوقَةٍ حَكَمَ بِأَرْدِيَةِ الْمِكَارِمِ مُحْتَسِبِي (٢)

٧ - وقوله : (كامل)

كَمْ فِي بَنِي سَعِيدٍ بَنٍ بَكَرَ سَيْدٍ ضَخَمَ الدَّسِيعَةَ مَا جَدَّ نَفَاعُ (٣)

والشاهد في البيت الأول في قوله « دُرُّ اليومَ مَنْ لَامَهَا » حيث أضاف الدُرَّ إلى « مَنْ » مع الفصل بينهما بالظرف للضرورة ، والشاهد في البيت الثاني في قوله « بَكَفَ يَوْمًا يَهُودِي » حيث أضاف الكف إلى اليهودي مع الفصل بالظرف كسابقه ، والشاهد في البيت الثالث في قوله « كَأَنَّ أَصْوَاتَ مَنْ يُبَاغِلُهُنَّ بَنَاءً أَوَّارَ لَمِيسَ » حيث أضاف الأصوات إلى أواخر اللاميس مع الفصل بالجار والجرور ، والشاهد في البيت الرابع في قولها « أَخَوَا فِي الْحَرْبِ مَنْ لَا أَخَالَه » حيث أضافت الأخوين إلى « مَنْ » مع الفصل بالجار والجرور ، والشاهد في البيت الخامس في قوله « كَمْ بِجُودٍ مُّقْرِفٍ » في رواية جر

(١) وقيل : لعبد الله بن كريز ، أو لأبي الأسود الدؤلي ، والمقرف : النذل اللئيم الآب ، وانظر ابن السيرافي ٤٤/٢ ، والنحاس ، وضرائر ابن عصفور ١٣ ، ١٩٣ ، والمقتضب ٦١/٣ ، والانصاف ٣٠٣ ، وابن يعيش ١٣٢/٤ ، والهمع ٢٥٥/١ ، ١٥٦/٢ ، والدرر ٢١٢/١ ، ٢٠٦/٢ ، والاشموني ٨٢/٤ ، والبيت في الكتاب ٢٩٦/١ .

(٢) قاله الفرزدق يمدح خندف وقيائلها كما في ابن السيرافي ٣٤٨/١ ، وانظر ضرائر ابن عصفور ١٩٣ ، وديوان الشاعر ١٤٢ ، والبيت في الكتاب ٢٩٦/١ .  
(٣) نسبه العيني إلى الفرزدق ، وليس في ديوانه ، والدسيسة : العطية .  
وانظر في البيت المقتضب ٦٢/٣ ، والانصاف ٣٠٤ ، وابن يعيش ١٣٠/٤ ، ١٣٣ ، والعيني ٣٩٢/٤ ، والاشموني ٨٢/٤ ، والخزانة ٤٦٩/٦ ، ٤٧٦ ، والبيت في الكتاب ٢٩٦/١ .

مقرف<sup>(١)</sup> حيث أضاف « كم » إلى « مقرف » مع الفصل بينهما بالجار والمجرور، والشاهد في البيت السادس في قوله « كم فيهم ملك » حيث أضاف « كم » إلى « ملك » مع الفصل بالجار والمجرور كسابقه ، والشاهد في البيت السابع في قوله « كم في بنى سعد بن بكر سيد » حيث أضاف « كم » إلى « سيد » مع الفصل بالجار والمجرور أيضاً . والفصل بالظرف والجار والمجرور بين المتضايين في كل ما تقدم إنما جاز عند البصريين للضرورة الشعرية . قال ابن جني : والفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف وحرف الجر قبيح كثير ، لكنه من ضرورة الشعر<sup>(٢)</sup> .

وقال ابن عصفور : والفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف والمجرور من الضرائر الحسنة<sup>(٣)</sup> .

ومما يأخذ حكم الظرف والجار والمجرور في عدم جواز الفصل به بين المتضايين إلا في الضرورة الشعرية : المعطوف على المضاف ، وقد استشهد سيبويه على ضرورة الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمعطوف والعاطف بقول الأعشى :

ولا نُقَاتِلُ بِالْعَصَى وَلَا نُرَامِي بِالْحِجَارَةِ<sup>(٤)</sup>

(١) ذكر سيبويه أنه يجوز في « مقرف » الجر والرفع والنصب . ولا تتأتى الضرورة إلا في رواية الجر . انظر كتابنا ص ٣٦ .

(٢) الخصائص ٤٠٤/٢ .

(٣) ضرائر الشعر : ١٩٤ .

(٤) العلالة : آخر جرى الفرس ، والبداية أوله ، والنهد : الغليظ ، والجزارة : القوائم والرأس ، ويستحب غلظهما مع قلة لحمهما ، وإنما سميت جزارة لأنها كانت من الجزور أجرة الجازر فبقى عليها الاسم . وصف أنه وقومها أصحاب حرب يقاتلون على الخيل ، لا أصحاب ابل يراعونها فيقاتل بعضهم بعضا بالعصى والحجارة . انظر ابن السيرافي ٧٩/١ ، والضرائر لابن عصفور ١٩٤ ، والخصائص ٤٠٧/٢ ، والمقتضب ٢٢٨/٤ ، ومعاني القرآن ٣٢١/٢ ، والخزانة ١٧٢/١ ، ٤٠٤/٤ ، والديوان ١١٤ ، والشاهد في الكتاب ٩١/١ ، ٢٩٥ .

إِلَّا عُلَالَةً أَوْ بَدَاهَةً قَارِحٍ نَهْدٍ الْجُزَارَةِ

وبقول الفرزدق : (منسرح)

يَأْمَنُ رَأْيَ عَارِضًا أَسْرَبَهُ بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجْهِهِ الْأَسَدِ (١)

الشاهد في قول الأعشى في البيت الثاني ، وهو قوله «إلا علالة أو بداهة قارح» ، حيث فصل بين المضاف «علالة» والمضاف إليه «قارح» بالعاطف والمعطوف «أو بداهة» لضرورة الشعرية ، وسوغ ذلك الفصل أن المعطوف والمعطوف عليه يقتضيان الإضافة إلى «قارح» اقتضاءً واحداً ، فأنزل المتعاطفان منزلة اسم واحد ، وتقدير الكلام قبل الفصل : إلا علالة قارح أو بداهته ، فلما اضطر الشاعر إلى الاختصار والتقديم حذف الضمير وقدم البداهة وضمها إلى العلالة .

والشاهد في بيت الفرزدق إضافة الذراعين إلى الأسد مع الفصل بالجمبة والقول فيه كالقول في بيت الأعشى قبله

وذهب أبو العباس المبرد أن الأصل في البيتين : إلا علالة قارح أو بداهة قارح ، وبين ذراعي الأسد وجبهة الأسد ، فحذف كل من الشعاعين ما أضيف إليه الأول لبيان ذلك في الثاني ، فعلى مذهبه لا يسكون في البيتين

(١) العارض : السحاب يعترض الأفق . وصف سحاباً اعترض بين نوعي الذراع وتوء الجبهة ، وهما من أنواع الأسد - وأنواعه أحمد الأنواع - إذا ناء وسقطا في جهة المغرب أعقبهما مطر غزير ، فلذلك يسر به . وانظر في البيت مقتضب ٢٢٩/٤ ، والخصائص ٤٠٧/٢ ، وضرائر ابن عصفور ١٩٤ ، والخزانة ٣١٩/٢ ، ٤٠٤/٤ ، والديوان ٢١٥ ، والبيت في الكتاب ٩٢/١ .

فصل بين المضاف والمضاف إليه وإنما يكون فيهما حذف المضاف إليه من الاسم الأول لدلالة الثاني عليه (١).

ومذهب سيبويه أولى من مذهب المبرد ، لجريانه على المجهود في نظم الكلام ، وذلك أن الاسم إذا احتيج إلى تكرير ذكره ، ذكر بلفظ الظاهر في أول الكلام ، ثم أعيد بلفظ الضمير إلى أن تتم الجملة ، كقولك : هذا زيد وصديقه وجاره ، ولا تقول : هذا أخو زيد وصديق زيد وجار زيد ، فإذا قرنا الاسم الأول مضافا إلى الظاهر ، والثاني مضافا إلى ضمير الاسم الثاني فقد أتينا بالشئ على أصله ، وهذا تقدير سيبويه .

كما أن بقاء الاسم الأول على ما كان عليه في حال الإضافة مع ادعاء حذف ما أضيف إليه لا يكون إلا في الشعر للضرورة ، فقد وقع المبرد فيما فر منه ، ولا يقال إن هذا لازم على تقدير سيبويه أيضاً ، لأن سيبويه يرى أن هذا من قبيل الضرورة ، كما يرى أن ما أضيف إليه الأول مذكور وهو ما بعد الاسم الثاني وبقاء الاسم الثاني على حاله قبل أن يحذف ما أضيف إليه لأنه قد وليه في اللفظ ما كان يجوز أن يضاف إليه ، فأبقوا لفظه كما لو كان مضافا إلى ما بعده (٢).

وقد انتصر الرضى لمذهب للمبرد فقال «ومذهب سيبويه في: زيد وعمره قائم ، أن خبر الأول محذوف ، وهو مغاير لمذهبه ههنا ، ومذهب المبرد

(١) انظر المقتضب ٢٢٨/٤ - ٢٢٩ .

(٢) انظر ابن السيرافي ٨٠/١ .

أقرب ، لما يلزم سيبويه . من المضاف والمضاف إليه في السعة ، وأما نحو  
 ياتيم تيم عدى فربما يغتفر فيه لأن الفاصل بلفظ المضاف ومعناه فكأنه  
 لا فصل <sup>(١)</sup> ، اهـ .

وما ذهب إليه سيبويه من حذف الخبر من الأول لدلالة الثاني عليه في نحو  
 ما ذكره الرضى جار على نظم الكلام أيضا ، لأنه يخضع لقاعدة تقدم الإبهام  
 على الإفهام فيما تضمن إبهاما ، وإفهاما ، وهو مغاير تماما لما نحن فيه فكان  
 طبيعيا أن يختلف التقديران ، كما أن نحو : ياتيم تيم عدى مغاير أيضا لما نحن فيه  
 وقد وضح ذلك الرضى نفسه في عبارته المذكورة أما مجيء الفصل فيما حكي  
 الفراء . من قول العرب : « قطع الله الغداة يد ورجل من قاله » ،  
 وفيما حكي الكسائي : « برئت إليك من خمس وعشري النخاسين » <sup>(٢)</sup> ، فن  
 الشاذ الذي لا يقاس عليه ولا يعترض به على سيبويه بأنه يازم على قوله الفصل  
 بالمعطف والمعطوف بين المضاف والمضاف إليه في السعة .

بقي أن نقول إن أكثر الكوفيين قد أجازوا الفصل بين المتضايقين  
 في السعة في مسائل منها أن يكون المضاف مصدرا والمضاف إليه فاعله والفاصل  
 مفعوله كقراءة ابن عامر ( وكذلك زَيْنٌ لكثير من المشركين قتلٌ أولادهم  
 شركائهم <sup>(٣)</sup> ) ، وأن يكون المضاف اسم فاعل والمضاف إليه مفعوله الأول

---

(١) شرح الكافية ٢٩٣/١ .  
 (٢) انظر معاني القرآن للفراء ٣٢٢/٢ ، وضرائر ابن عصفور ١٩٤ ،  
 والخصائص ٤٠٧/٢ ، وسر صناعة الاعراب ٢٩٧/١ .  
 (٣) سورة الانعام آية : ١٣٧ - وانظر البحر المحيط ٢٢٩/٤ ، وحجة  
 القراءات لأبى زرعة ٢٧٣ .  
 ( ١٧ - سيبويه )

والفاصل إما مفعوله الثانى كقراءة بعضهم ( فلا تحسبن الله مخلف وعده رسوله <sup>(١)</sup> ) ، وإما ظرفه كقوله عليه الصلاة والسلام « فهل أنتم تاركوا لى صاحبي <sup>(٢)</sup> » .

كما أجازوا الفصل فى الضرورة بغير الظرف والجار والمجرور أيضا <sup>(٣)</sup> .

( الفصل بين العدد وتمييزه بالجار والمجرور )

استشهد سيبويه فى ( باب كم ) على الفصل بين العدد وتمييزه بالجار والمجرور للضرورة بقول الشاعر :

على أنى بعد ما قد مضى      ثلاثون للهجر حولا كيلا <sup>(٤)</sup>  
يذكر نيك حنين العجول      ونوح الحمامة تدعو هديلا

(١) سورة ابراهيم آية : ٤٧ - وانظر البحر ٤٣٩/٥ .

(٢) أخرجه البخارى فى : ٦٢ - كتاب فضائل أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم ، ٥ - باب قول النبى صلى الله عليه وسلم : لو كنت متخذًا خليلًا - وانظر اعراب الحديث لأبى البقاء ١٦٥ .

(٣) راجع الخلاف بين البصريين والكوفيين فى المسألة فى كتاب الانصاف - المسألة ٦٠ ص ٤٢٧ - ٤٣٦ ، وخزانة الادب ٤١٨/٤ - ٤٢٥ ، وانظر معانى القرآن للفراء ١/٣٥٧ ، ٢/٨١ ، ٣٢٢ ، والاشمونى ٢/٢٧٥ ، والتصريح ٢/٥٧ ، وشرح الكافية للرضى ١/٢٩٢ .

(٤) البيتان من المتقارب ، وذكر البغدادى أنهما مما جهل قائله ، ونسبهما العينى بهامش الخزانة ٤٨٩/٤ للعباس بن مرداس . وقال الاعلم : يقول لم أنس عهدك على بعده ، فكلمنا حنت عجول وهى الفاقدة ولدها الواله من الابل وغيرها أو ناحت حمامة رقت نفسى فذكرتك ، والهديل هنا صوت الحمامة ، ونسبه على المصدر ، والعامل فيه تدعو لأنه بمنزلة تهديل ، ويجوز أن يكون الهديل الفرخ الذى تزعم الاعراب أن جارحا صاده فى سفينة نوح فالحمام تبنى عليه كما قال طرفة : « كداعى هديل لا يجاب ولا يمل » ، فالهديل هنا : الفرخ لأن الحمام تدعوه نائحة عليه فلا يجيبها ولا تمل دعاءه . ١٠ هـ

انظر النحاس ١٧٠ ، وابن عصفور ٢٠٣ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ١٤٥ ، والانصاف ٣٠٨ ، والمقتضب ٥٥/٣ ، ومغنى اللبيب ٥٧/٢ ، وابن يعيش ٤/١٣٠ ، والهمع ١/٢٥٤ ، والدرر ١/٢١٠ ، والاشمونى ٤/٧١ ، وشرح الكافية ١/٢٢٣ ، ٢/٩٦ ، والخزانة ٢/٢٩٩ ، ٦/٤٦٧ . والبيتان فى الكتاب ١/٢٩٢ .



قال الأعمى : الشاهد في فصله بين الثلاثين والحوال بالمجورود ضرورة ،  
 فجعل هذا سيديويه تقوية لما يجوز في ( كم ) من الفصل عوضا لما مُعِنته  
 من التصرف في الكلام بالتقديم والتأخير ، لتضمنها معنى الاستفهام  
 والتصدير بها لذلك ، والثلاثون ونحوها من العدد لا تمتنع من التقديم والتأخير  
 لأنها لم تتضمن معنى يجب لها به التصدير ، فعملت في للميز متصلا بها  
 على ما يجب في التميز . انتهى .

يعنى أن ( كم ) يجوز الفصل بينها وبين تمييزها بالظرف والمجورود في  
 الكلام ، فتقول : كم في الدار رجلا ، وكم اليوم عندك رجلا ، مع أن ضعفها  
 في العمل وضعف أسماء العدد على حد سواء ، ومع أنه لا يجوز ذلك الفصل  
 بين أسماء العدد وتمييزها إلا في الضرورة ، وذلك لأن ( كم ) منعت من  
 من التصرف الجائز في أسماء العدد ، بإلزامها صدر الكلام ، فلا تقع قاعلا  
 ولا نائبا عنه ، ولا اسما لإن وأخواتها ولا خبرا لها ، ولا اسما لما الحجازية  
 ولا خبرا لها ، ولا اسما لكان وأخواتها ، وذلك كله جزئ في أسماء العدد ،  
 فجعل التصرف فيها بالفصل بينها وبين تمييزها بالظرف والمجورود في الاختيار  
 تقوية لها وجبرا لما فاتها من التصرف <sup>(١)</sup> .

( تأخير دليل الجزاء إلى موضع الجزاء )

قال سيديويه في الكتاب ٤٣٦/١ - ٤٣٧ : ولا يحسن : إن تأتني  
 آتيتك ، من قبل أن ( إن ) هي العاملة ، وقد جاء في الشعر قال جرير  
 ابن عبد الله البجلي :  
 ( رجز )

يا أقرعُ بنِ إحابسٍ يا أقرعُ إنكُ إنْ يُصرعُ أخوكُ تُصرعُ<sup>(١)</sup>

أى : إنكُ تُصرعُ إنْ يُصرعُ أخوكُ ، ومثل ذلك قوله : ( بسيط )

هذا سُراقة للقرآنِ يَدْرُسُهُ والمرءُ عندَ الرُّشا إنْ يَلْقَها ذِيبُ<sup>(٢)</sup>

أى : المرءُ ذِيبٌ إنْ يَلْقَ الرُّشا . قال الأصمعي : هو قديمُ أشدانيه أبو عمرو ، وقال ذو الرمة .

وإني متيٌّ أشرفُ على الجانبِ الذي به أنتِ من بين الجوانبِ ناظرُ<sup>(٣)</sup>

أى : ناظرٌ متيٌّ أشرفُ ، فجاز هذا شعرٌ ، وشبهوه بالجزاء إذا كان جوابه منجزاً ، لأنَّ للفتى واحد .

---

(١) قيل : البيت لعمر بن خثارم البجلي ، وانظر فى البيت ابن السيرافى ١٢٧/٢ ، وضرائر ابن عصفور ١٦٠ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ١٥٦ ، والمقتضب ٧٠/٢ ، ومغنى اللبيب ٥٣٣ ، وابن الشجرى ٨٤/١ ، والانصاف ٦٢٣ ، وابن يعيش ١٥٧/٨ ، والتصريح ٢٤٩/٢ ، والأشمونى ١٨/٤ ، والهمع ٧٢/١ ، ٦١/٢ ، والدرر ٤٧/١ ، ٧٧/٢ ، والخزانة ٢٠/٨ ، ٤٧/٩ ، والبيت ٤٣٦/١ .

(٢) مما جهل قائله ، والرشا : جمع رشوة . قال الأعلم : هجا هذا الشاعر رجلاً من القراء نسب إليه الرياء وقبول الرشا والحرص عليها . أ هـ

وانظر النحاس ٢٢٢ ، والأصول لابن السراج ٢٠٢/٢ ، وأمالي ابن الشجرى ٣٣٩/١ ، والأشبهاء والنظائر ١٨٩/٣ ، والتصريح ١٢٦/١ ، والخزانة ٣/٢ ، ٢٢٦/٥ ، ٤٥٢/٨ ، ٦١/٩ ، ٥٤٧ .

(٣) البيت من الطويل . يقول : لكفى بك لا أنظر الى سواك . وانظر ابن السيرافى ١٠١/٢ ، والنحاس ٢٢٢ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ١٥٦ ، والمقتضب ٧١/٢ ، والخزانة ٥٢/٩ ، والديوان ٤١ .

وقال في باب الأسماء التي يجازى بها وتكون بمنزلة الذي ٤٣٨/١ :  
« وقد يجوز في الشعر آتى من يأتني ، وقال الهذلي : (طويل)

فقلت : تَحْمَلُ فوق طَوْرِكَ إِنِّهَا  
مُطَبَّعَةٌ مَنْ يَأْتِيهَا لَا يَضِرُّهَا<sup>(١)</sup>

هكذا أنشدناه يونس . كأنه قال : لا يضرُّها من يأتها ، كما كان :  
ولم يمتى أشرف ناظرُ ، على القلب ، ولو أريد به حذف الفاء جاز  
فجعت كيان .

وقال في باب ما يذهب فيه الجزاء من الأسماء ٤٤٢/١ : « ولا يجوز في مَتَى  
أن يكون الفعل وصلاتها كما جاز في مَنْ<sup>(٢)</sup> والذي ، وسمعنهم ينشدون  
قول العُجَيْر السَّلولي : (طويل)

وماذاك أن كان ابن عي ولا أخى  
ولكن متى ما أملكِ الضرَّ أنفع<sup>(٣)</sup>

(١) البيت لأبى ذؤيب الهذلي . والخطاب في تحمل للبختي وهو نوع من  
الابل ، والطوق : الطاقة ، والمطبعة : التي ملئت وطبع عليها . وصف قرية كثيرة  
الطعام من أمتار منها وحمل فوق طاقته لم ينقصها .

وانظر ابن السيرافي ١٨١/٢ ، والنحاس ٢٢٣ ، وضرائر ابن عصفور ١٦٠ ،  
وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٥٧ ، والمقتضب ٧٠ ، وابن يعيش ١٥٨/٨ ،  
والمتصريح ٢٤٩/٢ ، والأشموني ١٨/٤ ، والخزانة ٥٧/٩ .

(٢) يذكر سيبويه في هذا الباب أن إضافة أسماء الزمان إلى « من » و « ما »  
و « أي » توجب جعلها موصولة لا شرطية إلا في الضرورة ، وكذلك يجب جعلها  
موصولة . اثر كل ما يحدث في الجملة التي هو من تمامها معنى من المعاني وذلك  
مثل « ما » النافية ، ومثل « اذا » الفجائية و « ولكن » المخففة غير مضمرة  
بعدهما مبتدأ ، فإن أضمر بعدهما مبتدأ جاز الجزم .

(٣) يقول : اذا قدرت على الضر أخذت بالفضل فقدمت النفع بدلا منه .  
وانظر ابن السيرافي ١٥٠/٢ ، والخزانة ٧٠/١١ .

والقوافي مرفوعة . كأنه قال : ولكن أنفع متى ما أملك الضر ،  
ويكون « أملك » على « متى » في موضع جزاء ، و « ما » لغو ، ولم نجد  
سبيلا إلى أن يكون بمنزلة من فتوصل ولسكنها كـ « ما » .

ملخص ما تقدم أن فعل الشرط إن كان مضارعا بعد أداة جازمة ووقع  
في موضع الجزاء مضارع مرفوع فهو دليل الجزاء تأخر من تقديم للضرورة ،  
والجزاء محذوف دل عليه للذكر ، وكذا إن وقع في موضع الجزاء اسم مرفوع  
تقدم على الأداة الجازمة ما يمكن أن يطلبه ، فهو جزء من دليل الجزاء تأخر  
من تقديم للضرورة أيضا ، وجواب الشرط محذوف دل عليه ما اكتنف  
الشرط مما هو جواب في المعنى .

فالشاهد في البيت الأول من الآيات الخمسة للمتقدمة في قوله : « إنك  
إن يصرع أخوك تصرع » حيث تأخر دليل الجزاء من تقديم للضرورة ،  
والتقدير : إنك تصرع إن يصرع أخوك . ومثله البيتان الرابع والخامس ،  
والتقدير في الرابع : لا يضيرها من يأتها ، وفي الخامس : ولكن أنفع متى  
ما أملك الضر .

والشاهد في البيت الثاني في قوله « والمرء عند الرشا إن يلقها ذيب »  
حيث تأخر جزء من دليل الجزاء من تقديم للضرورة ، والتقدير : والمرء عند  
الرشا ذيب إن يلقها ، ومثله البيت الثالث والتقدير : وإني ناظر متى أشرف  
على الجانب الذي أنت به . فجميع ما تقدم محمول على القلب ، أي على التقديم  
والتأخير للضرورة عند سبويه .

وقول سيديوية عقيب بيت أبي ذؤيب الهذلي : « هكذا أنشدناه يونس .  
 كأنه قال : لا يضيرها من يأتها ، كما كان : وإن متي أشرف ناظر ، على القلب ،  
 ولو أريد به حذف الفاء جاز » يشير إلى وجه آخر جاز في بيت  
 أبي ذؤيب الهذلي وفي أمثاله ، وهو أن تقدر الفاء محذوفة منه ، ولا تقدر فيه  
 التقديم والتأخير ، كأنه قال : من يأتها فهو لا يضيرها ، وحذف الفاء والمبتدأ  
 على نحو ما تقدم في ضرائر الحذف قال ابن السيرافي بعد أن ذكر التقديرين  
 في البيت المذكور ( التقديم والتأخير ، وحذف الفاء والمبتدأ ) : « فأما هذا  
 الوجه فيوافق عليه ، وأما تقديره تقديم الفعل فإن أبا العباس <sup>(١)</sup> يمنع منه ،  
 ويقول : لو قدرت الفعل متقدما لصارت من فاعلة له ولو كانت من فاعلة  
 لخرجت عن أن تكون شرطاً وصارت بمعنى الذي ، وصارت للفعل الذي  
 بعدها مرفوعاً ، فكنت تقول : لا يضيرها من يأتها <sup>(٢)</sup> .

والجواب عما قال أبو العباس أن التقدير في لا يضيرها أن يكون مقدماً  
 وفيه ضمير فاعل . كأنه قال : لا يضيرها ضمير ، أو لا يضيرها شيء .  
 كما قال تعالى : ( ثُمَّ بَدَأْ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوْا الْآيَاتِ لَيْسَ جُؤْشُهُ <sup>(٣)</sup> ) .

وفيه وجه آخر ، وهو عندي جيد ، وهو أن يكون الفاعل في  
 لا يضيرها التَّحْمَلُ ، ويكون « تحمل » قد دل على المصدر الذي هو فاعل

(١) يعنى المبرد .

(٢) انظر الأصول لابن السراج ٢/٢٠٣ ، وخزانة الأدب ٧٠/٩ .

(٣) سورة يوسف . آية ٣٥ .

يضيئها ، ولو قدر فيها أن فاعلها التحمل على كل حال صالح إن قدرت الفاء محذوفة أو قدرت فيه التقديم اه (١) ٢ .

والخلاصة : أنه إذا كان فعل الشرط مضارعا بعد أداة جازمة ووقع في الشعر موقع الجزاء مضارع مرفوع أو اسم تقدم على الأداة ما يمكن أن يطلبه فذهب سببويه أنه إما على القلب ، أى اعتبار المضارع للمرفوع أو الاسم المتأخر في نية التقديم للضرورة الشعرية ، وعليه يكون جواب الشرط محذوفاً ، وإما على إضمار الفاء والمبتدأ للضرورة أيضاً .

وقيل إن الأولى عند سببويه في نحو قول أبي ذؤيب الهذلي « من يأتها لا يضيئها » مما لم يتقدم على الأداة فيه ما يمكن أن يطلب المتأخر ، إضمار الفاء والمبتدأ ، وفي غيره مما تقدم على الأداة ما يمكن أن يطلب المتأخر التقديم والتأخير (٢) .

ويرى المبرد أنه على إضمار الفاء مطلقاً ، أى سواء أكان قبله ما يطلبه أم لا (٣) .

(١) ابن السيرافي ١٨٢/٢ .

(٢) وقيل : أن كان المتأخر مضارعا مرفوعا فإن كانت الأداة اسم شرط فعلى إضمار الفاء ويكون المرفوع جزءا من الجواب ، ووجهه ضعف طلب الأداة لجزم الجواب بسبب عروض الشرطية على اسم الشرط بتضمنه معنى ان ، والا فعلى التقديم والتأخير وتقدير جواب يظهر فيه أثر الأداة إذا نطق به وفاء بحقها في الجملة .

(٣) وفي المقتضب ٦٩/٢ قال المبرد : وأما ما لا يجوز إلا في الشعر فهو : ان تاتنى آتيك ، وأنت ظالم ان تاتنى ، لأنها قد جزمت ، ولأن الجزاء في موضعه ، فلا يجوز في قول البصريين في الكلام إلا أن توقع الجزاء فعلا مضارعا مجزوما أو فاء ، إلا في الشعر . انتهى .

## رابعاً : - ضرائر الابدال

### ١ - إبدال الحرف من الحرف

#### (إبدال الألف من الهاء)

إذا وقف على المرخم يحذف التاء فالغالب أن تلمح هاء ساكنة ، فتقول في المرخم : ياطلمحه ، ويسلمحه ، وظهر كلام سيبويه أن هذه الهاء هي هاء السكت <sup>(١)</sup> قال في الكتاب ١ / ٣٣٠ .

« واعلم أن العرب الذين يحذفون في الوصل إذا وقفوا قالوا : ياسلمحه وياطلحه ، وإنما ألحقوا هذه الهاء ليمينوا - ركة الميم والحاء وصارت هذه الهاء لازمة كما لزمت الهاء في قه وارمه » .

وقد يجعل بدل الهاء ألف الإطلاق للضرورة . قال سيبويه في الكتاب ١ / ٣٣١ :

---

فالمبرد موافق لسيبويه في عد هذا الموضع من الضرائر وإن خالفه في التخريج ، ويوافقهما جمهور البصريين أيضاً .  
ويضعف هذا المذهب قراءة طلحة بن سليمان ( أينما تكونوا يدرككم الموت ) برفع يدرككم ، فهذه القراءة - وإن كانت شاذة - تمنع اختصاص هذا الموضع بالضرورة .

(١) وقيل : هي التاء التي كانت في الاسم ، أعيدت إليه في الوقف ساكنة مقلوبة هاء لبيان حركة ما قبلها ، واليه ذهب ابن مالك .  
وذكر أبو حيان أن محل زيادة الهاء في الوقف على المرخم إذا رخم على لغة الانتظار ، أما إذا رخم على لغة التمام فلا تزداد ، إذ زيادتها - حينئذ - نقص لما اعتمدوا عليه من جعله اسماً تاماً ، واعتبار ما بقي بعد الحذف آخره حتى ينوه على المضم . انظر التسهيل ١٨٩ ، والأشمونى ١٧٣/٣ .

« واعلم أن الشعراء إذا اضطروا حذفوا هذه الهاء في الوقف ، وذلك لأنهم يجعلون المدة التي تلحق للقوافي بدلا منها . وقال الشاعر ( ابن الخَرَّع ) :  
( متقارب )

كادت فِزَارَةُ تَشْقَى بِنَا فَأَوَّلَى فِزَارَةُ أَوَّلَى فِزَارَا (١)

وقال القطامي :  
قَفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضَهَّاءَا (٢)

وقال هذبة :  
عَوْرَجِي عَلَيْنَا وَارْبَعِي يَافَاطِمَا (٣) هـ

وقال سيبويه : وسمنا الثقة من العرب يقولون : يَاحَرَمَلٌ . يريد :  
يَاحَرَمَلَهُ ، كما قال بعضهم : إرم يقفون بغير هاء (٤) هـ .

---

(١) يقول : كدنا نوقع بفزارة فتشقى بنا لولا فرارهم وتحصنهم منا ، فأولى لك يا فزارة و « أولى » كلمة تهديد ووعيد تقال لمن أفلت وقد كاد يعطب .  
انظر ابن السيرافي ٣٦/٢ ، والنحاس ١٨٦ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٤١ .

(٢) هذا صدر بيت من الوافر عجزه :  
ولا يك موقف منك الوداعا

وانظر ابن السيرافي ٢٩٨/١ ، والنحاس ١٨٦ ، وضرائر ابن عصفور ٢٩٦ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٤٢ ، والمقتضب ٩٤/٤ ، وابن يعيش ٩١/٧ ، ومعنى اللبيب ٤٥٣ ، والهمع ١١٩/١ ، ١٨٥ ، والدرر ٨٨ ، ١٦٠ ، والأشمونى ١٧٣/٣ ، والرضي ١٥١/١ ، والخزانة ٣٦٧/٢ ، والديوان ٣٧ .

(٣) رجز نسبه ابن السيرافي الى زيادة بن زيد العذرى ، وفاطمة هى فاطمة بنت الخشرم أخت هذبة الذى نسب اليه سيبويه هذا الرجز ، وقد شبب بها زيادة ، وقال الأعلم : الرجز لزائدة بن زيد العذرى ، وهو ابن عم هذبة بن خشرم ، وفاطمة أخت هذبة ، وكان زائدة قد حدا بالقوم فشبيب بها ، وبهذا السبب عدا عليه هذبة فقتله غيلة ثم قُتل به ، ومعنى عوجى اعطفى وعرجى ، وقوله : أربعى أى أقيمى . يقال : ربعت بالمكان فانا رابع اذا أقمت أقمت به . هـ

وانظر ابن السيرافي ٣١١/١ ، والنحاس ٨٦ ، والشعر والشعراء ٥٧٢ .  
(٤) الكتاب ٣٣١/١



ومعنى هذا أن هاء السكت قد تختف في القليل النادر ، ومن ثم ذكر الدماميني في شرح التسهيل أنه لا يسلم أن الألف في نحو الشواهد المتقدمة جاءت عوضاً بل هي ألف الإطلاق ، ولا تتم دعوى كون الألف عوضاً إلا في النثر لا في الشعر ، فإن ثبت في النثر مثل ذلك تمت الدعوى وإلا فلا (١)

والصحيح ما ذكره سيبويه من أن الألف هنا جاءت عوضاً من هاء السكت للضرورة ، لزوم هاء السكت في الكلام إلا في اللغة النادرة التي حكاها سيبويه ، وهذه اللغة من قبيل ما يسمع ولا يقاس عليه ، فجبيء الألف في الشعر - كما في الشواهد المتقدمة - دليل على كونها عوضاً من الهاء للضرورة .

(إبدال الياء من الحروف الصالح)

قال سيبويه في باب ما رخت الشعراء في غير النداء اضطراباً : « وأما قوله (وهو رجل من بني يشكر) » :

لها أشاريرٌ من لحمٍ تَتَمَرُّهُ من الشَّعَالِي ووُخْزٌ مِنْ أَرَانِيَهَا (٢)

(١) انظر خزانة الأدب ٣٦٧/٢ .

(٢) البيت من البسيط ، ونسبه ابن السيرافي والبغدادى لأبي كاهل الميشرى .

والضمير في « لها » يرجع الى عقاب شبه الشاعر ناقته بها في السرعة في البيت السابق على هذا البيت ، والأشارير : جمع اشارة وهي القطعة من اللحم يجفف للدخار ، وتتمره : تجففه ، والوخز : الطعن وأراد به ما تقطعه من اللحم بسرعة . يقول : لها في وكرها قطع لحم من الثعالب قد جففتها وبسطتها وشيء قليل من لحم الأرانب .

وانظر ابن السيرافي ٣٩٣/١ ، والنحاس ١٩٢ ، وشرح شواهد الشافعية ٤٤٣ ، وضرائر ابن عصفور ٢٢٦ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٧٩ ، والألوسي ١٥٣ ، وابن يعيش ٢٤/١٠ ، ٢٨ ، والهمع ١٨١/١ ، ١٥٧/٢ ، والدرر ١٥٧/١ ، ٢١٣/٢ ، والأشمونى ٨٤/٤ .

فزعم أن الشاعر لما اضطر إلى الياء أبدلها مكان الباء كما يبدلها مكان الهمزة ، وقال أيضاً :

وَمَنْهَلٍ لَيْسَ لَهُ حَوَازِقُ وَلِضْفَادِي جَمَّهٍ تَفَاقِقُ<sup>(١)</sup>

وإنما أراد : الضفادع ، فلما اضطر أن يقف آخر الاسم كره أن يقف حرفاً لا يدخله الوقف في هذا الموضع ، فأبدل مكانه حرفاً يوقف في الرفع والجر ، وليس هذا لأنه حذف شيئاً فجعل الياء عوضاً منه . ا هـ<sup>(٢)</sup> .

قال الأعلم في البيت الأول : « الشاهد فيه إبدال الياء من الباء في الثعالب والأرانب ضرورة ، ووجه ذلك أنه لما اضطر إلى إسكان الحرفين لإقامة الوزن - وهما مما لا يسكن في الوصل - أبدل مكانهما الياء ، لأنها تسكن في حال الرفع والنقص .

وإنما ذكر سيبريه هذا لئلا يتوهم من باب الترخيم وأن الياء زيدت كالعوض لأن للطرد في الترخيم أن لا يعوض من الحرف المحذوف شيء ، لأن التمام منوى فيه ، ولأن الترخيم تخفيف فلو عوض منه لرجع فيه إلى التثقيب . ا هـ ويجوز ابن عصفور أن يكون « الثعالي » في البيت جمع « ثعالة » ، فيكون الأصل فيه إذ ذاك : الثعائل إلا أنه قلب<sup>(٣)</sup> ، أى تقدمت اللام وتطرفت الهمزة للمقلبة عن الألف لوقوعها بعد ألف الجمع الذي على مثال مفاعل وقد

(١) البيت من الرجز . قيل : صنعه خلف الأحمر . والمنهل : المورد ، والحوازق : الجماعات ، والجم : جمع جمعة وهى معظم الماء ومجتمعه . يقول : هو منهل مقفر لا وارد له إلا الضفادع ذات النقائق أى الأصوات .

انظر ابن السيرافى ٤٥/٢ ، والنحاس ١٩٣ ، وابن عصفور ٢٢٦ ، وما يجوز للشاعر ١٧٩ ، والكلوسي ١٥٢ ، وشرح شواهد الشافعية ٤٤١ ، وابن يعيش ٢٤/١٠ ، ٢٨ ، والهمع ١٥٧/٢ ، والدرر ٢١٣/٢ ، والأشمونى ٣٣٧/٤ .

(٢) الكتاب ٣٤٤/١ .

(٣) انظر ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٢٦ .

كانت مدة زائدة في المفرد ، فلما أخرت الهمزة عن محلها أبدلت ياء تخفيفاً<sup>(١)</sup> ،  
أوردت إلى الألف لفوات شرط الإبدال همزة وهو وقوع الألف بعد ألف  
الجمع ، ثم أبدلت الألف ياء لوقوعها إثر كسرة فضلاً عن تطرفها .

وما ذهب إليه سيبويه أولى مما جوزه ابن عصفور في النعالي ، لـيـكون  
كأرائها ، ولأن ثعالة علم جنس وجمع أعلام الأجناس ضعيف ، لأن الجمع  
للأفراد ، وموضوع علم الجنس للماهية باعتبار حضورها ذهنياً وقطع النظر عن  
الأفراد<sup>(٢)</sup> .

والشاهد في البيت الثاني إبدال الياء من العين في الـهـفـة دعـضـرورة ، وعلته  
كلمة الذي قبله .

وإبدال الياء من الحروف الصراح مسموع ضعيف كما ذكر ابن  
الحاجب<sup>(٣)</sup> .

( إبدال الألف من الهمزة للمفتوحة إثر فتحة )

قال سيبويه في السكتاب ١٦٣/٢ : « اـهـلـم أن كل همزة مفتوحة كانت  
قبلها فتحة فإنك تجعلها - إذا أردت تخفيفها - بين الهمزة والألف  
الساكنة ، وتكون بزتها محقة ، غير أنك تضعف الصوت ولا تتمه

(١) انظر حاشية الصبان على الأشموني ٢٨٤/٤ .

(٢) السابق نفسه .

(٣) انظر شرح الشافعية ٢٠٩/٣ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، والضرائر لابن عصفور  
ص ٢٢٦ وما بعدها ، والألوسي ١٥١ .

و تُخَفِّي ، لِأَنَّكَ تُقَرِّبُهَا مِنْ هَذِهِ الْأَلْفِ . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : سَأَلَ فِي لُغَةِ أَهْلِ  
الْحِجَازِ إِذَا لَمْ تُحَقِّقْ كَمَا يَحَقِّقُ بَنُو تَمِيمٍ ، وَقَدْ قَرَأَ قَبْلُ بَيْنَ بَيْنٍ .

أَيُّ أَنَّ الهمزة المفتوحة اثر فتحة يجوز لك أن تخففها بالتسهيل وهو  
النطق بها بين الهمزة والألف للمفتوحة ، وهذا معنى قول سيبويه « بين بين »  
أَيُّ بَيْنٍ مَخْرَجِ الهمزة ومَخْرَجِ الحرف الذي منه حركتها وهو هنا الألف لِأَنَّ  
الفتحة من الألف ، ويجوز لك أن تحققها دون تسهيل .

وَفِي الْكِتَابِ ١٦٩/٢ - ١٧٠ قَالَ : « وَاعْلَمْ أَنَّ الهمزة الَّتِي يَحَقِّقُ أُمَثَالُهَا  
أَهْلُ التَّحْقِيقِ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ وَأَهْلُ الْحِجَازِ وَتَجْعَلُ فِي لُغَةِ أَهْلِ التَّخْفِيفِ بَيْنَ  
بَيْنٍ ، تُبَدِّلُ مَكَانَهَا الْأَلْفُ إِذَا كَانَ مَا قَبْلَهَا مَفْتُوحًا ، وَالْيَاءُ إِذَا كَانَ  
مَا قَبْلَهَا مَكْسُورًا ، وَالْوَاوُ إِذَا كَانَ مَا قَبْلَهَا مَضْمُومًا ، وَلَيْسَ ذَا بَقِيَّاسٍ  
مُتَلَسِّبٌ <sup>(١)</sup> نَحْوُ مَا ذَكَرْنَا ، وَإِنَّمَا يُحْفَظُ عَنِ الْعَرَبِ كَمَا يَحْفَظُ الشَّيْءُ الَّذِي  
تُبَدِّلُ النَّاهِي مِنَ الْوَاوِ ، نَحْوُ : أَتَلَجْتُ ، فَلَا يَجْعَلُ قِيَاسًا فِي كُلِّ شَيْءٍ مِنْ هَذَا  
الْبَابِ وَإِنَّمَا هِيَ بَدَلُ مِنَ الْوَاوِ أَوْ لَجْتُ ، فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ . مَنَسَاءٌ ، وَإِنَّمَا  
أَصْلُهَا مَنَسَاءٌ <sup>(٢)</sup> ، وَقَدْ يَجُوزُ فِي ذَا كُلِّهِ الْبَدَلُ حَتَّى يَكُونَ قِيَاسًا مُتَلَسِّبًا إِذَا  
اضْطَرَّ الشَّاعِرُ . قَالَ الْفَرَزْدَقُ :

(كامل)

رَاحَتْ بِمَسْلَمَةَ الْمِغَالِ حَشِيَّةً      فَارْعَى قَزَارَةً لَا هَنَّاكَ الْمَرْتَعُ <sup>(٣)</sup>

(١) متلئب : مستقيم . يقال : اتلاب الأمر اتلئبابا : استقام .

(٢) المنسأة : العصا .

(٣) قاله حين عزل مسلمة بن عبد الملك عن العراق ووليها عمر بن هبيرة  
الفرزاري فهجا هم الفرزدق ودعا لهم أن لا يهنتوا بولايته . تقول : هنأه الطعام يهنؤه  
إذا ساغ ولذ له بلا مشقة .

وانظر ابن السيرافي ٢٥٨/٢ ، وابن عصفور ١١٧ ، ٢٢٩ ، وما يجوز للشاعر  
في الضرورة ٢٠٥ ، وشرح الشافعية ٤٧/٣ ، وشرح شواهد الشافعية ٣٣٦ ،  
والخصائص ٣٣٦ . والبيت في الكتاب ١٧٠/٢ .

فأبدل الألف مكانها ، ولو جعلها بين بين لانكسر البيت ، وقال  
حسن :

سَأَلْتُ هُدَيْلَ رَسُولَ اللَّهِ فَاحْشَةً ضَلَّتْ عَذِيلٌ بِمَاجَاةٍ وَلَمْ تُصِيبِ<sup>(١)</sup>

وقال القرشي زيد بن عمرو بن نفيل :

سَأَلْتَانِي الطَّلَاقَ أَنْ رَأَيْتَانِي قَلَّ مَالِي قَدْ جِئْتُمَا نِي بِفُكْرٍ<sup>(٢)</sup>

فهؤلاء ليس من لغتهم سَلْتُ ولا يَسَالُ ، وبلغنا أن سَلْتُ تَسَالُ  
كفّة ، ا هـ .

أى أن الهمزة المفتوحة إثر فتح القياس فيها اذا أريد التخفيف التسهيل  
لا الإبدال كما تقدم ، لكنهما يجوز فيها أن تبدل ألفا قياسا مستقيما عند  
الاضطرار كنحو ما ذكر في الأبيات الثلاثة ، ولا تبدل ألفا في غير الضرورة  
الافى نادر من النثر كقولهم : منسأة في منسأة .

فالشاهد في الأبيات الثلاثة إبدال الألف من الهمزة للضرورة ، وموضع  
الشاهد في البيت الأول قوله : « لا هناك » يريد : لا هُنَاكَ ، فخفف الهمزة

(١) قاله يهجو هذيلة لأنهم سألوا رسول الله ﷺ أن يبيح لهم الزنى .  
وانظر المحتسب ٩٠/١ ، وابن يعيش ١٢٢/٤ ، ١١٤ ، وشرح الشافعية  
٤٨/٣ ، وشرح شواهدا ٣٣٩ ، والديوان ٦٧ . والبيت في الكتاب ١٣٠/٢ ، ١٧٠ .  
(٢) نسبه ابن السيرافي لنبيه بن الحجاج السهمي .

انظر ابن السيرافي ٣٠/٢ ، وشرح الشافعية ٤٨/٣ ، وشرح شواهدا ٣٣٩ ،  
والهمع ١٠٦/٢ ، والدرر ١٣٩/٢ ، والبيت في الكتاب ١٧٠/٢ .

المفتوحة المفتوح ما قبلها بقلبها ألفا ساكنة للضرورة ، وموضع الشاهد في البيت الثاني قوله : « سَأَلْتُ » يريد : سَأَلْتُ ، فحذف كالسابق ، وموضع الشاهد في البيت الثالث قوله : « سَأَلْتَانِي » أصله : سَأَلْتَانِي ، ففعل كسابقيه .

ويذكر سيمويه عقيب إنشاده البيت الثالث أن ( سال ) في البيتين الثاني والثالث ضرورة ، لأن الشاعر ين ليسا من أصحاب لغة ( سال يسال ) كخاف يخاف ، وبهذا يؤكد سيمويه ما قيل من أن موافقة الضرورة بعض اللغات لا تخرجها عن الضرورة<sup>(١)</sup> ، ولعل هذه اللغة التي حكماها سيمويه هنا هي التي جاءت عليها قراءة نافع وابن عامر ( سَال سَائِلٌ بعذاب واقع )<sup>(٢)</sup> .

( إبدال الياء من الهمزة للمضمومة المكسورة ما قبلها )

قال سيمويه في الكتاب ٢ / ١٦٤ : د وإذا كانت الهمزة مضمومة وقبلها صمة أو كسرة ، فلأنك تصيّر ها بَيْنَ بَيْنَ ، وذلك قولك : هذا درهمُ أختك ، ومن عند أمك ، وهو قول العرب وقول الخليل .

نم قال في ١٧٠ / ٢ : د وقال عبد الرحمن بن حسان :

(١) انظر كتابنا ٦١ .

(٢) سورة المعارج . آية ١ - وذكر في تخريج هذه القراءة وجه آخر ، وهو أن يكون من : سأل يسيل سيلاً ، ويقوى هذا الوجه ما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال : « من قرأها بلا همز فانه واد في جهنم ، ومن قرأها مهموزة يريد النضر » يعني النضر بن الحارث ، فعلى هذا الوجه يكون « سائل » واديا في جهنم كما في قوله تعالى ( فسوف يلقون غيا ) سورة مريم ٥٩ ، والغى واد في جهنم . انظر البحر المحيط ٣٣٢ / ٨ ، وحجة القراءات لأبى زرعة ٧٢٠ - ٧٢١ .

وَكُنْتَ أَذَلُّ مِنْ وَتَدِ بَقَاعٍ يُشَبِّجُ رَأْسَهُ بِالْفَهْرِ وَاجِي<sup>(١)</sup>

يريد : الواجىء ا .

استشهد سيديويه بالبيت المذكور على إبدال الياء من الهمزة للضمومة بعد كسر للضرورة .

وموضع الشاهد « واجىء » أصله « واجيء » بالضم لأنه فاعل من روع وقد جاء مخالفاً للقياس للضرورة الشعرية ، ذلك لأن القياس فيما كان كذلك تسهيل الهمزة لإبدالها ، أى جعلها بين بين أى بين الهمزة والحرف الذى منه حركتها وهو الواو هنا . كما سبق بيانه فى الضرورة السابقة .

ومذهب الأخفش فى للضمومة بعد كسر قلبها ياء كالمفتوحة بعد كسر ، فجو مَثَرٌ وهو جمع مَثَرَةٍ<sup>(٢)</sup> ، فإنه إذا خفف قيل فيه : مَثَرٌ .

وحجة الأخفش فى قلب للضمومة بعد كسر ياء ، أن همزة بين بين تشبه الساكن للتخفيف الذى لحقها ، وليس فى الكلام كسرة بعدها واو ساكنة ، فلو جعلت بين بين - كما هو مذهب سيديويه - لنحى بها نحو الواو الساكنة وقبلها كسرة ، وهو معدوم

(١) يقول هذا لعبد الرحمن بن الحكم بن أبى العاص ، وكانت بينهما مهاجاة . أى لولا مكانك - من الخلفاء لعلوتك وأذلتك ، والفهر : الحجر ملء الكف ، والواجىء : الضارب الرأس أو العنق ، وجعل الودد بقاع مبالغة فى الوصف بالذل .

وانظر شرح الشافية ٤٩/٣ ، وشرح شواهدا ٣٤١ ، والخصائص ١٥٢/٣ ، والمنصف ٧٦/١ ، والمحاسب ٨١/١ ، وابن يعيش ١١١/٩ ، ١١٤ .

(٢) المثرة : الثار ، والعداوة ، والنميمة .

قال ابن يعيش بعد أن عرض مذهبي سيبويه والأخفش في الهمزة  
للمضمومة بعد كسر :

وهو <sup>(١)</sup> قول حسن ، وقول سيبويه أحسن ، لأن الواو الساكنة  
لا يستحيل أن يكون قبلها كسرة كما استحال ذلك في الألف <sup>(٢)</sup> ، وإنما  
عدولهم عن ذلك لضرب من النقل ، وإذا لم يستحل ذلك في الواو الساكنة  
لم يمنع فيما قاربها <sup>(٣)</sup> .

وقد اعترض على سيبويه هنا ابن الحاجب وتبعه العلامة الرضى بأن هذا  
القلب - أى قلب الهمزة في البيت للذكور ياء - جائز في الوقف قياساً ،  
والقلب في مثله إنما يكون ضرورة لو كان في غير الوقف ، فالهمزة في البيت  
موقوف عليها ، فالوجه أن تسكن لأجل الوقف ، وإذا سكنت جرها حركة  
ما قبلها ، فيجب أن تقلب ياء ، فليس لإيراد سيبويه ومن وافقه لهذا القلب  
فيما خرج عن القياس للضرورة وجه مستقيم .

واعتذر ابن الحاجب لسيبويه وموافقيه في شرح للفصل أولاً عن ذلك  
بأن القصيدة مطلقة بالياء ، وياء الإطلاق لا تكون مبدلة عن همزة ، لأن  
للمبدل عن الهمزة في حكم الهمزة ، فجعلها ياء الإطلاق ضرورة ، فصح  
إيرادهم لها فيما خرج عن القياس في قلب الهمزة ياء ، ثم أبطل ابن الحاجب

(١) يعنى قول الأخفش .

(٢) أى أن الهمزة المفتوحة بعد كسر عند ارادة تخفيفها تبدل ياء ولا تسهل ،  
وذلك نحو مير فى مئر ، لأنها لو جعلت بين بين لنحى بها نحو الكلف ، والألف  
يستحيل أن تقع بعد كسر ، فلذلك عدلوا الى القلب ، بخلاف الواو الساكنة بعد  
الكسر .

(٣) ابن يعيش ١١٢/٩ .



ما قدمه اعتذارا لسيبويه وموافقيه ، فقال : والجواب أن ذلك لا يدفع كون التخفيف ياء جائزا على القياس ، لأن الضرورة في جعل الياء - مبدلة عن الهمزة - ياء للإطلاق ، لأن إبدالها على خلاف القياس ، لأنهما أمران متقاطعان ، فنخفيفها إلى الياء أمر ، وجعلها ياء للإطلاق أمر آخر ، والكلام إنما هو في إبدالها ياء ، ولا ينفع العدول إلى الكلام في جعلها ياء الإطلاق ، فثبت أن قلبها ياء في مثل هذا مثل قياس تخفيف الهمزة ، وأن كونها إطلاقا لا يضر في كونها جارية على القياس في التخفيف ، نعم يضر في كونه جعل مالا يصح أن يكون إطلاقا ، وتلك قضية ثنائية ، وهذا بعد تسليم أن الياءات والواوات والألفات للانعكاسات عن الهمزة لا يصح أن تكون إطلاقا ، وهو في التحقيق غير مسلم ، إذ لافرق في حرف الإطلاق بين أن يكون عن همزة وبين أن يكون غير ذلك ، كما في حرف الرفع والتأسيس انتهى<sup>(١)</sup>

وقد دافع العلامة البغدادي عن وجهة نظر سيبويه مبطلا اعتراض ابن الحاجب ومن وافقه ، وملخص دفاعه ينحصر في ثلاثة أمور :

١ - الوقف إنما يكون على الروى ، وحرف الروى في القصيدة الجيم للكسورة ، فلو وقف على الهمزة لصارت رويًا ، وبذلك يختلف الرويان اختلافا شديدا .

٢ - لا يقال إن الهمزة خففت تخفيفاً قياسياً ، إذ لو كانت كذلك

الساكنات في حكم المحققة ، فيختلف الرويان أيضاً ، كما ينكسر وزن البيت ،  
ولذلك أبدلوا في الشعر ولم يحققوا خوفاً من انكساره واختلاف رويته .

٣ - لو وقف على الهمزة في واجيء لأدى إلى قلبها ياء ، فيصير كقافض ،  
والختار في الوقف على للمنفوس المنون رفعاً وجراً في السعة حذف الياء  
والوقف على الحرف الذي قبلها (١) .

٢ - إبدال الكلمة من الكلمة

( وضع الواحد موضع الجمع )

قال سيبويه في الكتاب ١٠٧/١ : « وليس بمستغرب في كلامهم أن يكون  
اللفظ واحداً والمعنى جميعاً ، حتى قال بعضهم في الشعر من ذلك ما لا يستعمل  
في الكلام . قال علقمة بن عبدة :  
( طویل )

بها جيف الحسرى فأما عظامها فبيض ، وأما جلدُها فصايب (٢)

، قال :

( رجز )

لا تنكر القتل وقد سجيناً في حلقكم عظم وقد شجيناً (٣)

(١) انظر السابق نفسه .

(٢) وصف طريقاً بعيدة شاقة على سالكيها ، فقد استقرت بها جيف الحسرى  
وهي المعيبة من الابل ، وعظامها بيض بعد أن أكلت السباع والطيور ما عليها من  
اللحم ، وجلدها صليب يابس .

وانظر ابن السيرافي ٩٣/١ ، والنحاس ٧٧ ، وابن عصفور ٢٥٢ ، وما يجوز  
للشاعر في الضرورة ١٠٢ ، والمقتضب ١٧٠/٢ ، والمفضليات ٣٩١ .

(٣) وصف أنهم قتلوا من قوم كانوا قد سبوا من قومه ، فيقول لا تنكروا قتلنا  
لكم ، ففي حلوكم عظم بقتلنا لكم وفي نفوسنا شجن بمن سببتم منا .

وانظر ابن السيرافي ١٤٥/١ وقد نسبته للمسيب بن زيد مناة كالأعلم ،  
والنحاس ٧٧ ، والمقتضب ١٧٠/٢ ، وابن يعيش ٢٢/٦ ، وابن عصفور ٢٥٢ ،  
وما يجوز للشاعر ١٠٢ .

وقال أيضاً : « وما جاء في الشعر على لفظ الواحد يراد به الجميع :  
( وافر )

كلوا في بعض بطنكم تعرفوا فإن زمانكم زمن خييص<sup>(١)</sup> ،

قال الأعم في البيت الأول : « الشاهد فيه وضع الجلد موضع الجلود ،  
لأنه اسم جنس ينوب واحده عن جميعه ، فأفرده ضرورة لذلك اه » .

وقال في الثاني : الشاهد فيه وضع الخلق موضع الخلق ، كالذي تقدم قبله

وقال في الثالث : الشاهد فيه وضع البطن في موضع البطون ، كما تقدم  
قبله .

وقد استشهد للبرد في المقتضب<sup>(٢)</sup> بالأبيات الثلاثة على وضع الواحد  
فيها موضع الجمع للضرورة كسيمويه ، وتبعهما ابن عصفور في ضرائر الشعر<sup>(٣)</sup>

وذهب الفراء إلى أن وضع الواحد موضع الجمع غير مختص بالشعر ، بل  
هو جائز في السعة أيضاً ، ومن ذلك قوله تعالى ( يَتَقَيَّأُ ظِلَالُهُ عَنِ الْيَمِينِ  
وَالشَّمَائِلِ<sup>(٤)</sup> ) ، فوحد اليمين وجمع الشمائِل<sup>(٥)</sup> .

(١) مما جهل قائله . وانظر فيه ابن السيرافي ٢٤٧/١ ، وضرائر ابن  
عصفور ٢٥٢ ، والمقتضب ١٧٠/٢ ، وأما لى ابن الشجرى ٣١١/١ ، ٣٥/٢ ،  
٣٨ ، ٢٤٣ ، وابن يعيش ٨/٥ ، ٢١/٦ ، ٢٢ ، والهمع ٥٠/١ ، والدرر ٢٥/١ ،  
ومعاني القرآن ٣٠٧/١ ، ١٠٢/٢ ، والخزانة ٥٥٩/٧ .

والبيت في الكتاب ١٠٨/١ .

(٢) ١٧٠/٢ .

(٣) ٢٥١ - ٢٥٣ .

(٤) سورة النحل . آية ٤٨ .

(٥) انظر معاني القرآن للفراء ٣٠٧/١ ، ١٠٢/٢ .

وذكر البغدادى فى خزانة الأدب أن الصحيح ماذهب إليه الفراء من عدم اختصاص ذلك بالشعر ، وأنه قد تبع الفراء جماعه منهم ابن جنى والزحشرى وصاحب الباب (١) .

(وضع إِيَّاكَ ، وإِيَّاَنَا موضع الضمير للمتصل)

قال سيبويه فى باب مايجوز فى الشعر من إيا ولا يجوز فى الكلام (٢)  
من ذلك قول الشاعر :

(رجز)

إِلَيْكَ حَقٌّ بَلَغْتَ إِيَّاكَ (٣)

وقال بعض اللصوص : كَأَنَّا يَوْمَ قُرَى إِنَّمَا نَقُتِلُ إِيَّانَا (٤)

قتلنا منهم كلٌّ فى أبيض حُسَانًا ١ هـ

الشاهد فى البيتين وضع الضمير المنفصل موضع الضمير المتصل

(١) انظر خزانة الأدب ٥٥٩/٧ ، والمحتسب ٨٧/٢ ، وابن يعيش ٨/٥ ، ٢١/٦ ، ٢٢ .

(٢) الكتاب ٣٨٢/١ - ٣٨٣ .

(٣) نسبه الأعلام الى حميد الارقط . وانظر فيه النحاس ٢٠٤ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ٢٢١ ، والخصائص ٣٠٧/١ ، ١٩٤/٢ ، وابن الشجرى ٤٠/١ ، والانصاف ٦٩٩ ، وابن يعيش ١٠٢/٣ ، والخزانة ٢٨٠/٥ .

(٤) البيتان من الهزج ، ونسبهما ابن السيرافى وابن الشجرى الى ذى الاصبع العدوانى ، ونسبهما ابن جنى فى الخصائص الى أبى بجيلة .

وقرى - بضم القاف وتشديد الراء المفتوحة - موضع فى بلاد الحارث بن كعب ، والمعنى : أن قتلنا أياهم بمنزلة قتلنا أنفسنا لأننا عشيرة واحدة .

انظر ابن السيرافى ١٧٠/٢ ، والخصائص ١٩٤/٢ ، وابن الشجرى ٣٩/١ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ٢٢٢ ، والانصاف ٦٩٩ ، وابن يعيش ١٠٢/٣ ، وشرح الكافية ١٤/٢ ، وخزانة الأدب ٢٨٠/٥ .

للضرورة ، وموضع الشاهد فى البيت الأول : قوله : بلغت إياك ، والقياس  
بلغتكَ .

وذكر الزجاج أن التقدير : حتى بلغتكَ إياك ، يعنى أن الضمير المنفصل  
« إياك » لم يوضع موضع الضمير المتصل الذى كان من حق الكلام أن  
يشتمل عليه قال ابن يعميش فى شرح المفضل ١٠٢/٣ :

وهذا التقرير لا يخرج من الضرورة ، سواء أراد به التأكيد أو  
البديل ، لأن حذف المؤكد أو المبدل منه ضرورة .

وقال الأعمى : وهذا التقدير <sup>(١)</sup> ليس بشيء ، لأنه حذف المؤكد وترك  
التوكيد مؤكداً لغير موجود ، فلم يخرج من الضرورة إلا إلى أقبح منها .

وموضع الشاهد فى الثانى قوله : إنما نقتل إيانا ، والشاهد فيه كالذى  
قبله ، إلا أن وضع الضمير للمنفصل هنا أسهل مما قبله ، وذلك لأنه لا يمكنه  
أن يأتى بالمتصل فيقول : نقتلنا ، لأنه لا يجوز أن يكون فاعل الفعل  
ومفعوله ضميرين لشيء واحد إلا فى أفعال القلوب وعدم وفقد . تقول :  
ظلمتني ، وخانتني ، وعدمتني ، وفقدتني ، ولا تقول : ضربتني ، ولا ضربيتك ،  
ولا زيد ضربه على أن يكون فى ضرب ضمير يعود إلى زيد وتكون الهاء  
أيضاً عائدة إلى زيد ، وإذا أريد هذا المعنى جىء بلفظ النفس فجعل مفعولا  
به ، فيقال : ضربتُ نفسي ، وضربتُ نفسك ، وزيد ضرب نفسه وهكذا .

(١) يعنى تقدير الزجاج .

فلو أراد الشاعر أن يأتي بالكلام على الطريق المستعمل في كلام العرب لقال : إنما نقتل أنفسنا ، لأن النفس والمنفصل يشتركان في الانفصال ويقعان بمعنى ، فلما كان للمتصل لا يمكن وقوعه ههنا لما ذكرناه ، وكان النفس والمنفصل مترادفين استعمل أحدهما موضع الآخر (١) .

٣ — إبدال الحكم من الحكم

( استعمال ( سواء ) اسما كغير )

مذهب سيبويه والجمهور أن كلمة ( سواء )<sup>(٢)</sup> ظرف مكان ملازم للنصب ، لا يخرج عن ذلك إلا في الضرورة . قال سيبويه في باب ما يحتمل الشعر : « وجعلوا ما لا يجري في الكلام إلا ظرفا بمنزلة غيره من الأسماء ، وذلك قول للرار بن سلامة العجلي :

ولا ينطق الفحشاء من كان منهم إذا جلسوا منا ولا من سواننا<sup>(٣)</sup>

وقال الأعشى :

( طویل )

وما قصدت من أهلها لسوائكا<sup>(٤)</sup>

(١) انظر ابن يعيش ١٠٣/٣ ، والانتصاف من الانتصاف ٧٠٠ .

(٢) بلغاتها الأربع وهى المدح فتح السين والقصر مع ضمها ، والكسر مع المد والقصر .

(٣) وصف نادى قومه ومتحدثهم بالتوقير والتعظيم ، فلا ينطق الفحشاء من كان فى ناديتهم من قومهم أو من غيرهم اذا جلسوا للحديث اجلالا لهم وتعظيما ، أو وصف جماعة من قومه ما دحا اياهم بأنهم لا ينطقون الفحشاء اذا جلسوا فى مجالسهم أو مجالس غيرهم . وانظر ابن السيرافى ٢٨١/١ ، وابن عصفور ٢٩٢ ، والانتصاف ٢٩٤ ، والمقتضب ٣٥٠/٤ ، والاشمونى ١٥٨/٢ ، والخزانة ٤٣٦/٣ .

(٤) هذا عجز بيت صدره : تجانف عن جو اليمامة ناقتى ، وسيورد سيبويه البيت كاملا فى النص التالى هنا مع تغيير « قصدت » الى « عدلت » ، والتجانف

فعلوا ذلك لأن معنى سواء معنى غير ، (١) .

وقال في باب ما ينتصب من الأماكن والوقت : د ومن ذلك أيضاً :  
هذا سواءك ، وهذا رجلٌ سواءك ، فهذا بمنزلة : مكانك إذا جعلته في  
معنى بدلَكَ ، ولا يكون اسماً إلا في الشعر . قال بعض العرب لما اضطر في  
الشعر جعله بمنزلة غير . قال الشاعر ( وهو رجل من الأنصار ) : ( طويل )

ولا ينطق الفحشاء . . . البيت

وقال الآخر ( وهو الأعشى ) :  
( طويل )

تَجَا نَفٌ عَنْ جَوِّ اليمامةِ نَاقِيَةٍ  
وَمَا عَدَدَاتُ مِنْ أَهْلِهَا لِسَوَائِكَ (١) ١٤٠

قال الأعمى في البيت الأول في قوله « ولا من سواءئنا » . أراد غيرنا فوضع  
سواء موضع غير ضرورة ، وكان ينبغي أن لا يدخل من عليها ، لأنها لا تستعمل  
في الكلام إلا ظرفاً ، ولكنه جعلها بمنزلة غير في دخول من عليها لأن  
معناها كمعناها .

وقال في بيت الأعشى في قوله « لسوائك » : أراد لغيرك ، وهو مثل  
الأول ، وقد تقدمت علمته ١٠

=

الانحراف . يقول انه معول في قصده على هذا الممدوح دون خاصة أهله ، وجعل  
الفعل للناقاة مجازاً . وانظر ابن السيرافي ٩٥/١ ، وابن عصفور ٢٩٢ ، وما يجوز  
للشاعر في الضرورة ٢٢٦ ، والانصاف ٢٩٥ ، والمقتضب ٣٤٩/٤ ، وابن الشجري  
٢٣٥/١ ، ٤٥/٢ ، ١١٩ ، ١٢٤ ، وابن يعيش ٤٤/٢ ، ٨٤ ، الهمع ٢٠٣/١ ،  
والدرر ١٧١/١ ، والأشباه والنظائر ١١٢/٣ ، والخزانة ٤٣٥/٣ والديوان ٦٥ .

(١) الكتاب ١٣/١

(٢) الكتاب ٢٠٣/١

وذهب الكوفيون إلى أنها تكون اسما كغير وتكون ظرفا ، فليس  
بجيتها اسما مقصورا على الضرورة الشعرية .

وذهب الزجاجي وابن مالك إلى أنها بمعنى غير دائما ، فتقع صفة ، واستثناء  
ومفعولا به ، وفاعلا (١)

وحجة البصريين على ملازمتها النصب على الظرفية أنها في الأصل صفة  
ظرف ، والأولى في صفات الظروف إذا حذفت موصوفاتها النصب ، قال تعالى  
( فاجعل بيننا وبينك موعدا لا نخلفه نحن ولا أنت مكانا سوى ) (٢) أي مكانا  
مستويا ، ثم حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه مع قطع النظر عن معنى  
الوصف أي معنى الاستواء الذي كان في سوى ، فصار سوى بمعنى « مكانا »  
ثم استعمل سوى استعمال لفظ مكان لما قام مقامه في إفادة معنى البديل ، تقول .  
أنت لي مكان عمرو ، أي بديله ، لأن البديل سادس البديل منه وكأن مكانه  
ثم استعمل بمعنى البديل في الاستثناء ، لأنك إذا قلت : جاءني القوم بديل زيد  
أفاد أن زيدا لم يأتك ، فجرد عن معنى البدلية أيضاً لمطلق معنى الاستثناء ،  
فسوى في الأصل : مكان مستو ، ثم صار بمعنى مكان ، ثم بمعنى بدل ، ثم  
بمعنى الاستثناء . (٣)

والدليل على ظرفيته وقوعه صلة نحو جاء الذي سواك بمعنى جاء الذي

(١) انظر حاشية الديوقي على مغنى اللبيب ٢٠٨/١ .

(٢) سورة طه . آية ٥٨ .

(٣) انظر شرح الكافية للرضي ٢٤٧/١ - ٢٤٨ .



مكانك ، مع أن الصلة إما أن تكون جملة أو مؤولة بالجملة ، ولو كانت سوى بمعنى غير لازم كون الصلة مفردة هنا لأن للمعنى حينئذ : جاء الذى غيرك .<sup>(١)</sup>

كما سمع : جاء الذى سواءك بالمدو فتح الهمزة ، ولو كان سواء خبرا لهو محذوفا لارتفع ،<sup>(٢)</sup> وأيضاً قال لبيد :

وَابْذُلْ سَوَاءً لِّلْأَلِّ إِنَّ سَوَاءَهَا دُهُمَا وَجُونَا<sup>(٣)</sup>

فنصب « سواءها » على الظرف ونصب « دهما » بأن كقوله تعالى ( إن لدينا أنكالا وجحيا ) . وحجة الكوفيين وموافقيهم في خروجها عن الظرفية في الكلام مارواه الفراء عن أبي ثروان عن بعض العرب أنه قال أتانى سواءك : وهو عند البصريين غريب شاذ<sup>(٤)</sup> .

( استعمال السكاف اسما بمعنى مثل )

يرى سيبويه أن السكاف الجارة تأتى اسما مراد فالمثل في الضرورة الشعرية فقد ذكر في الكتاب ٢٠٣/١ أن ناسا من العرب إذا اضطروا في الشعر جعلوها بمنزلة مثل . قال الراجز ( وهو حميد الأوقط ) :

(١) أجبب بأنه على تقدير سوى خبرا لمحذوف تقديره هو ، أوحا لا لثبت مضمرا ، ورد بأنه يلزم على الأول حذف العائد على غير ( أى ) مع عدم استطالة الصلة وهو شاذ ، وبأن فى الثانى تكلفا بلا حاجة أو دليل .

(٢) قيل : يجوز أن تكون الفتحة حركة بناء لاضافة سواء الى مبنى ، ورد بأن المختار عند اضافة غير الى مبنى الاعراب .

(٣) البيت من الكامل المجزوء ، وهو من شواهد الانصاف ٢٩٦ . انظر فى هذا الخلاف المسألة التاسعة والثلاثين فى الانصاف ٢٩٤ - ٢٩٨ ،

وخزانة الأدب ٤٣٥/٣ - ٤٣٩ .

فَصِيرُ وَمِثْلَ كَعَصْفٍ مَا كَوَّلُ (١)

وقال خطام المجاشعي :

(رجز)

وصاليات كككما يؤثقي (٢) ،

قال الأعمى في البيت الأول : الشاهد فيه إدخال مثل على الكاف وإن كان حرفا ، لأنها في معنى مثل ، فأخرجها إليها وألحقها بنوعها من الاسماء ضرورة ، والتقدير : فصير وا مثل مثل عصف ما كول ، وجاز الجميع بين مثل والكاف جوازا حسنا لاختلاف لفظيهما مع ما قصده من اللباغة في التشبيه ، ولو كرر للمثل لم يحسن (٣) .

وقال في البيت : وقد وضع الكاف - وإن كانت حرفا - موضع مثل ، فأدخل عليها الكاف تشبيها لها بها ، وهي في دخولها على مثل في الاسمية نظير سواء في دخولها على غير في التمكن وعلتها كعلتها (٤) .

وحكم الرضى بزيادة الكاف في البيت الاول ، ومع زيادتها جرت الاسم بعدها كسائر حروف الجر الزائدة ، إذ الحرف الجار لا يعلق ، أما الاسم (مثل) ،

(١) العصف : التبن . وصف قوما استؤصلوا فشبههم بالعصف الذي أكل حبه .  
انظر في البيت ضرائر الألويسي ٢٤٤ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٨٨ ،  
والمقتضب ١٤١/٤ ، ٣٥٠ ، ومغنى اللبيب ١٨٠ ، والتصريح ٢٥٢/١ ، ١٧٢/٢ ،  
والهمع ١٥٠/١ ، والدرر ١٥٠/١ ، والأشمونى ٢٥/٢ ، وخزانة الأدب ١٨٤/١ .  
ونسب العيني ٤٠٢/٢ الشعر لرؤية ، وانظر ملحقات ديوان رؤبه ١٨١ .

(٢) مر التعليق على البيت ٢٢٧ فانظره .

(٣) هامش الكتاب ٢٠٣/١ .

(٤) هامش الكتاب ١٣/١ .

فلا يمتنع منعه عن الجر للضرورة وإن كان لازماً للإضافة ، لأن عمله الجري ليس بالأصالة ، ثم ذكر احتمالاً آخر فقال : ويجوز أن يكون « مثل » مضافاً إلى مقدر مدلول عليه بالمجرور الظاهر وهو « عصف » فملى هذا لا تكون الكاف زائدة ، فكأنه قال : مثل عصف كعصف (١) .

وقطع المالقي زيادتها في البيت بين المضاف والمضاف إليه (٢) .

أما في البيت الثاني فقد أجاز الرضى أن تكون الكاف الثانية حرفاً زائداً مؤكداً للأولى ، فلا يكون في البيت دليل على اسمية الكاف الثانية ، فيكون من قبيل قول الشاعر :

فلا والله لا يلهي لمأبى ولا للمسابهم أيداً دواء (٣)

والحق أن احتمال زيادة الكاف في البيتين ضعيف مرجوح ، لما يلزم عليه من الفصل بين المضاف والمضاف إليه في البيت الأول بالكاف ، أو ادعاء منع الاسم للمضاف عن الجر للضرورة ، أو ادعاء حذف المجرور وإبقاء الجار ، ولما يلزم عليه في البيت الثاني من إدخال الجار على الجار للتأكيد ضرورة ، قبيحة لانفاق الحرفين لفظاً ، فاستعمال الكاف اسماً في الشعر أحسن من إدخال حرف الجر على مثله للتأكيد (٤) .

وزهد الأخفش ، والفارسي ، وابن جني إلى جواز استعمال الكاف

(١) انظر شرح الكافية ٣٤٣/٢ - ٣٤٤ .

(٢) انظر رصف المباني ٢٠٢ .

(٣) البيت من الوافر لمسلم بن سعيد الوالبي . وانظر فيه الخصائص

٢٨٢/٣ ، والرضي ١٤٦/١ ، الخزائن ٣٠٨/٢ .

(٤) انظر ضرائر ابن عصفور ٣٠٤ .

اسماً في الاختيار ، فيجوز عندهم أن تكون مبتدأ نحو : كزيد جاءني ، أي مثل زيد جاءني ، واسماً لأن نحو إن كبر غلام لمحمد ، أي إن مثل يسر غلام لمحمد ، وخبراً نحو : أنت كزيد ، أي مثل زيد . . . وهكذا (١) .

وشذ أبو جعفر بن مضاء فقال : إن السكاف اسم أبداً لأنها بمعنى مثل (٢)

وأحرى المذاهب بالاعتبار مذهب سيديويه ، أي أن استعمال السكاف اسماً مرادفاً لمثل مقصور على الضرورة ، أما في الكلام فهي حرف جار بمنزلة الباء واللام ، لأنها مبنيّة مثلهما ، ولأنها أيضاً على حرف واحد ولا أصل لها في الثلاثة ، وأقل ما يبنى عليه الاسم أن يكون على ثلاثة أحرف ، فهي بالحرف أشبه ، فلا ينبغي الحكم عليها بالاسمية إلا لداعي الضرورة الشعرية كما هو مذهب سيديويه (٣) .

( جعل اسم كان نكرة وخبرها معرفة )

قال سيديويه في باب كان (٤) : « واعلم أنه إذا وقع في هذا الباب نكرة ومعرفة فالذي تشغل به كان المعرفة ، لأنه حد الكلام لانهما شيء واحد ، وليس بمنزلة قولك : ضرب رجل زيدا ، لأنهما شيان مختلفان ، وهما في كان بمنزلة في الابتداء ، إذا قلت : عبد الله منطلق مبتدئ بالأعرف ثم تذكر الخبر (٥) » .

(١) انظر سر صناعة الاعراب ٢٨٢/١ - ٢٩١ ، ومغنى اللبيب ١٨٠ .

(٢) انظر الجنى الدانى للمرادى ١٣٢ .

(٣) انظر سر صناعة الاعراب ٢٩١ .

(٤) عنوان الباب في الكتاب ٢١/١ : هذا باب الفعل الذى يتعدى اسم

الفاعل الى اسم المفعول ، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد .

(٥) الكتاب ٢٢/١ .

يعنى إذا قلت : كان زيد قائماً ، فالوجه أن ترفع زيدا على أنه اسم كان ،  
وتنصب قائماً على أنه خبر ، لأن زيدا وقائماً شيء واحد ، وزيد معرفه  
وقائم نسكرة ، وحد الكلام أن تخبر عن يعرف بما لا يعرف ، لأن الفائدة  
في أحد الاسمين والآخر معروف لا فائدة فيه ، والذي فيه الفائدة  
هو الخبر ، فالأولى أن تجعل زيدا لل معروف هو الاسم وتجعل المنكور هو  
الخبر ، حتى يكون مستفاداً ، فليس يحسن - إذن - أن تقول : كان قائم  
زيداً ، ولا يشبه هذا : ضرب رجل زيدا ، لأنك إنما أخبرت عن رجل  
بالضرب الواقع منه بزيد ، ولو نصبت رجلاً ورفعت زيدا انعكس المعنى ،  
وصار للفعول فاعلاً لانهما شيئان مختلفان <sup>(١)</sup> .

ثم قال سيديويه : « فـكـرـهـوا أن يبدعوا بما فيه اللبس ويجعلوا للمعرفة خبراً  
لما يكون فيه هذا اللبس ، وقد يجوز في الشعر وفي ضعف من الكلام ،  
حملهم على ذلك أنه قُـمِلَ بمنزلة ضَرَبَ ، وأنه قد يُعْلَم إذا ذكرت زيدا  
وجعلته خبراً أنه صاحب الصفة على ضعف من الكلام ، وذلك قول خد اش  
ابن زهير :

( وافر )

فإنك لا تبالي بعد حولٍ أظني كان أمك أم حمار <sup>(٢)</sup>

(١) مختصر السيرافي بهامش الكتاب ٢٢/١ بتصرف يسير .

(٢) نسبه البغدادى لثروان بن فزارة بن عبد يغوث العامري . يقول : إنك  
لاتبالي بعد استغنائك عن أبويك من انتسبت اليه من شريف أو وضيع . وانظر ابن  
السيرافي ١٥٦/١ ، والنحاس ٤٢ ، والمقتضب ٩٤/٤ ، وابن يعيش ٩١/٧ ، وما  
يجوز للشاعر في الضرورة ٩٢ ، والالوسي ٢٣٤ ، ومغنى اللبيب ٥٩٠ ، والخزانة  
١٩٢/٧ ، ٢٩٢/٩ ، ٤٧٢/١٠ ، ١٦٠/١١ . والبيت في الكتاب ٢٣/١ .

وقال حسان بن ثابت : ( وافر )

كَانَ سَيْبَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ <sup>(١)</sup>

وقال أبو قيس بن الأسلت الأنصارى : ( وافر )

الْأَمِنْ مِنْ مِهْلَعِ حَسَّانَ عَفَى أَسِخْرٌ كَانَ طِبَّكَ أُمُّ جُنُونُ <sup>(٢)</sup>

وقال الفرزدق : ( طويل )

أَسْكَرَانُ كَانَ ابْنُ لَلرَّاعَةِ إِذْ هَجَا تَمِيمًا بِجَوْفِ الشَّامِ أُمُّ مَتَسَاكِرُ <sup>(٣)</sup>

(١) السبيطة : الخمر التى تسبأ أى تشتقى ، ورواه الأعلام : كان سلافة ، والسلافة : الخمر ، أو خلاصة الخمر ، أو ما سأل من العنب قبل العصر ؛ وذلك أخلصها ، وروى أيضا : كان خبيثة ، والخبيثة هى الخمر المخبأة المضمون بها وببيت رأس : موضع بالشام ، وقيل : رأس اسم خمار معروف .  
وانظر ابن السيرافى ٣٨/١ ، والنحاس ٤٢ ، وضرائر ابن عصفور ٢٩٦ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ٩٢ ، والألوسى ٢١٢ ، ٢٣٤ ، والمقتضب ٩٢/٤ ، وابن يعيش ٩١/٧ ، ومغنى اللبيب ٤٥٣ ، ٦٩٥ ، والهمع ١١٩/١ ، الدرر ٨٨/١ ، والخزانة ٢٢٤/٩ ، ٢٨١ ، ٢٨١ ، والديوان ٣ .  
والبيت فى الكتاب ٢٣/١ .

(٢) حسان هو ابن ثابت شاعر النبى ﷺ وكان من الخزرج وأبو قيس من الأوس ، وكانا يتهاجيان فقال أبو قيس لحسان : أذهب عنك عقلك بسحر حين اجترأت على هجائى ، أم أصابك جنون فلم تدر ما صنعت ؟!  
وانظر النحاس ٤٢ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ٩٢ ، وضرائر الألوسى ٢٣٤ ، وخزانة الأدب ٢٩٥/٩ . والبيت فى الكتاب ٢٣/١ .

(٣) البيت من قصيدة للفرزدق هجابه جريرا ، والمراعة : اللتان التى لا تمتنع من الفحول ، وأراد بتميم ههنا بنى دارم بن مالك بن حنظلة وهم رهط الفرزدق ، وجريز من رهط كليب بن يربوع ابن حنظلة ، فلم يعتد الفرزدق برهطه جريز فى تميم احتقارا لهم ، وأراد بجوف الشام داخلها .  
وانظر النحاس ٤١ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ٩٣ ، والألوسى ٢٣٤ ، والمقتضب ٩٣/٤ ، والخصائص ٣٧٥/٢ ، ومغنى اللبيب ٤٩٠ ، والخزانة ٢٨٨/٩ . والبيت فى الكتاب ٢٣/١ .

فهذا إنشاد بعضهم ، وأكثرهم ينصب السكران ويرفع الآخر على قطع  
وابتداء اه (١) .

استشهد سيبويه بالأبيات الأربعة المذكورة دلي على جيء اسم كان في كل  
منها نكرة وخبرها معرفة للضرورة الشعرية . قال الأعلام : ووجه مجاز ذلك أن  
(كان) فعل بمنزلة (ضرب) في النصرف ، و (ضرب) قد ترفع النكرة  
وتنصب ، للمعرفة ، فشبهت بها عند الضرورة اه .

وموضع الشاهد في البيت الأول قوله : «أظبي كان أمك أم حار» ،  
فاسم كان ضمير مستتر يعود إلى «ظبي» ، والضمير العائد إلى النكرة  
نكرة (٢) ، وخبر كان «أمك» وهو معرفة ، وجملة «كان أمك» خبر  
ظبي ، وصحت ابتدائية ظبي مع كونه نكرة لوقوعه في حيز الاستفهام .

ويرى أبو علي الفارسي وابن جني أن قوله «ظبي» مرفوع بـكان  
محدوفة و«كان» للذكورة تفسير لها ودليل عليها ، وخبر كان الأولى  
المحدوفة محذوف معها لدلالة خبر الثانية الظاهر عليه (٣) .

وهذا الوجه أولى عند ابن هشام من الوجه السابق لأن هذبة الاستفهام

(١) الكتاب ٢٣/١ - ٢٤ .

(٢) قال السيرافي : إن ضمير النكرة لا تستفيد منه إلا نكرة . ألا ترى إذا  
قلت : مررت برجل فكلمته ، لم تكن الهاء بموجبة تعريفا لشخص بعينه ، وأن كانت  
معرفة من حيث علم المخاطب أنها ترجع إلى ذلك المذكور . انتهى - خزانة  
الآداب ٢٨٣/٩ .

(٣) انظر لخزانة ٢٩١/٩ ، والخصائص ٣٧٥/٢ .

على الأول يليها جملة اسمية ، وعلى الثاني يليها جملة فعلية ، وهمة الاستفهام بالجلل الفعلية أولى منها بالاسمية (١) .

ويرى بعض العلماء أن البيت لم يخبر فيه بالمعرفة عن النكرة كما ذكر سيديويه ، وإنما أخبر فيه بالمعرفة عن المعرفة ، بناء على ما يرونه من أن الضمير معرفة وإن عاد على نكرة . قال السعد : والحق أن « ظي » مبتدأ و « كان أمك » خبره ، فحينئذ لا قلب فيه من جهة اللفظ ، لأن اسم كان ضمير والضمير معرفة . نعم فيه قلب من جهة للمعنى ، لأن الخبر عنه في الأصل هو الأم اه (٢)

وقال الفزاز القبرواني : لم يحمل ههنا اسم كان نكرة لأن في كان ضمير الظبي ، والضمير لا يسكن إلا معرفة فهو اسم كان والأم الخبر ، فكأنك جعلت اسمها معرفة وخبرها معرفة ، وهذا حسن في الكلام إذا قلت : كان زيد أخاك ، وكان أخوك زيدا ، تجمل أيهما شئت اسم كان إذ كانا معرفتين اه (٣) .

وموضع الشاهد في البيت الثاني قوله « يسكون مزاجها غسل وماء » ينصب « مزاجها » خبرا للسكان مقدما وهو معرفة ، ورفع « غسل » وما عطف عليه اسما للسكان مؤخرا مع كونه نكرة .

قال الأحم : الشاهد في نصب المزاج ورفع الغسل والماء وهما نكرتان .

(١) انظر مغنى اللبيب ٥٩٠ .

(٢) خزائن الأدب ٢٩٤/٩ نقلا عن المطول .

(٣) ما يجوز للشاعر في الضرورة ٩٤ .



وعلمته كالذي قبله، إلا أن هذا أقوى نسباً، لأن للزاج مضاف إلى ضمير السلافة وهي نكرة فضميرها مثلها في الفائدة، فكأنه أضاف إلى نكرة وأخبر عن نكرة بنكرة، وما يقويه أيضاً على الأول أن الفائدة في تعريف العمل والماء وتنكيرها — إذا قصد تعريف الجنس لا تعريف العهد — سواء اه (١).

وذهب بعض النحاة إلى أن للشاعر راد : مزاجاً لها ، فنوى بالإضافة الانفصال ، فأخبر بنكرة عن نكرة .

وقال أبو علي : نصب مزاجها على الظرف الساد مسد الخبر ، كأنه قال : يكون مستقراً في مزاجها (٢) . فإذا كان ظرفاً تعلق بمحذوف يكون الناصب له ، وقدم على غسل وماء كما دأبهم في الظروف إذا وقعت أخباراً عن النكرات ، لئلا تلبس بالصفات .

وتجدر الإشارة إلى أن للبيت روايتين أخريين لا تتضمنان هذه الضرورة إحداها :

يسكون مزاجها غسل وماء  
يرفعهن

وقد اختلف العلماء في تخريج هذه الرواية، فذهب ابن السيد وأبو البقاء

(١) قال ابن جنى في المحتشب ٢٧٩/١ : أعلم أن نكرة الجنس تقييد مقاد معرفته . ألا ترى أنك تقول : خرجت فاذا أسد الباب ، فتجد معناه معنى قولك : خرجت فاذا الأسد بالباب لا فرق بينهما ؟ وذلك أنك في الموضعين لا تريد أسداً واحداً معيناً ، وإنما تريد : خرجت فاذا بالباب واحد من هذا الجنس . . . . . ولهذا ذهب بعضهم في قول حسان : كان سيئة . البيت ، أنه إنما جاز ذلك من حيث كان غسل وماء هما جنسين ، فكأنه قال : يكون مزاجها الغسل والماء . اه

(٢) انظر خزانة الادب ٢٨٣/٩ - ٢٨٤

إلى أن « يكون » زائدة مع كونها بلفظ المضارع ، ومزاجها عسل  
مبتدأ وخبر ، وخطأ ابن هشام هذا التوجيه ، لأن كان لاتزاد بلفظ المضارع  
بقياس ، ولا ضرورة لدعوى ذلك هنا (١) .

وذهب ابن السيرفي وغيره إلى أن اسم « يكون » ضمير الأمر والشأن  
وما بعدها مبتدأ وخبر والجملة في محل نصب خبر « يكون » .

وأجاز ابن هشام اللخمي وابن السيرافي أن يجعل اسم « يكون » ضمير  
سببته أو سلافة و « مزاجها عسل » في موضع الخبر ، أو أن الخبر مقدم  
عليها وهو قوله « من بيت رأس » ، وجملة : تكون من بيت رأس صفة  
أولى لسببته أو سلافة ، وجملة : مزاجها عسل صفة ثانية لها ، وعلى هذين  
القولين يقال : « تكون » بالتاء ، لأن اسمها سيكون ضميراً مستترا يعود  
إلى مؤنث ، فيجب تأنيث الفعل له ولا يجوز تذكره إلا في الضرورة (٢) .

والرواية الأخرى : يكون مزاجها عسلاً وماء ، برفع « مزاجها » اسمها  
ليكون ، ونصب « عسلاً » خبراً لها ، ورفع « ماء » بإضمار فعل . كأنه قال  
ومزاجها ماء (٣) .

قال ابن السيرافي بعد ذكره هاتين الروایتين في شرح أبيات

(١) انظر مغنى اللبيب ٦٩٥ ، والخزانة ٢٢٤/٩ .

(٢) انظر الخزانة ٢٢٥/٩ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٣٩/١ .  
وقد ذكر البغدادى فى الخزانة أن السابق الى هذا التخریج ابن السید فى  
( أبيات المعانى ) .

(٣) انظر ابن السيرافي ٣٩/١ .

سيبويه ٣٩/١ : وهذان الوجهان لا يُدْنَعُ جوازُهما ، ولكن الرواية على ما أنشد سيبويه • ولم يقل سيبويه : إنه لا يجوز غير ما أنشده ، ولكنه أنشد البيت على الوصف الذي روته الرواة ، وذكر وجه روايته اه (١) •

وموضع الشاهد في البيت الثالث قوله «أسحر» كان طَبِكُ أم جنونُ ، ،  
وتفسير إعرابه كـ تفسير إعراب البيت لادل وهو بيت خدّاش بن زهير ،  
ومثلهما قول الفرزدق في البيت الرابع :

«أسكرانُ كان ابنُ المِراغة» وعلى هذه الرواية تكون «أم» في قوله  
«أم متساكر» متصلة عاطفة ، ومتساكر مرفوع عطفا على سكران ، فهو  
عطف مفرد على مفرد •

أما الرواية الأخرى التي أشار إليها سيبويه في هذا البيت فهي :

أسكرانُ كان ابنُ المِراغة إذ هجا      تيمّا بجوف الشام أم متساكرُ  
ينصب «سكران» ورفع «ابن المِراغة» • وتوجيه هذه الرواية أن  
«ابن المِراغة» اسمُ كان ، وسكران خبرها مقدما ، وقول سيبويه «ويرفع  
الآخر على قطع وابتداء» يعنى يرفع «متساكر» على أنه خبر مبتدأ محذوف  
تقديره هو ، وتكون «أم» هنا منقطعة •

وذكر ابن هشام (٢) للبيت رواية ثالثة وهى : أسكرانُ كان ابنُ المِراغة ،

(١) عبارة ابن السيرافي توحى بأن الروايتين المذكورتين وجهان جائزان  
لأروايتان ، وأن الرواية ما أنشد سيبويه فقط ، والمراجع السابقة وفيها ابن  
السيرافي نفسه ذكرت أنهما روايتان •

(٢) فى معنى اللبيب ٤٩٠ •

يرفع سكران وابن للراغة ، وخرجها على زيادة كان وابن للراغة سكران مبتدأ وخبر ، وخطأ يوسف بن السيراني في تخريج الرواية على أن كان ثانية وابن للراغة سكران مبتدأ وخبر ، ووجه التخصيصة أن من أحكام ضمير الشأن عوده على ما بعده لزوماً ، فلا يجوز للجملة المفسرة له أن تقدم هي ولا شيء منها عليه ، وعلى تخريج ابن السيراني للرواية يقع خبر المبتدأ وهو « سكران » — الذي يعد جزءاً من الجملة المفسرة لضمير الشأن — مقدماً على الضمير ، وذلك لا يجوز (١) .

( جر الصفة المشبهة المنسكرة المضاف إلى ضمير الموصوف )

قال سيبويه في الكتاب ١/١٠٢ : « وقد جاء في الشعر : حسنةٌ وجِـهـيـها . شَبَّهـوه بحسنةِ الوجه ، وذلك ردى ، لأنه بالهاء معرفة كما كان بالالف واللام ، وهو من سبب الأول كما أنه من سببه بالالف واللام . قال الشماخ : (طويل)

أَمِنْ دِمْنَتَيْنِ عَرَّسَ الرَّكْبُ فِيهِمَا      بِعَقْلِ الرَّحَامَى قَدْ عَفَا طَلَاهُمَا

أقامت على رُبْعَيْهِمَا جَارَتَا صَفَا

كَمَيْتَنَا الْأَعَالَى جَوْنَتَا مُصْطَلَاهُمَا (٢)

(١) انظر مغنى اللبيب ٤٩٠ .

(٢) الدمنة بالكسر : الموضع الذى أثر فيه الناس بنزولهم واقامتهم فيه ، والتعريس : نزول المسافرين فى آخر الليل قليلاً للاستراحة ثم يرتحلون ، والرحامى : موضع بعينه ، وعفا طلالهما : درست وتغيرت آثارهما ، وقوله « أقامت » =

أجاز سيديويه وجميع البصريين دلي قبح في الضرورة الشعرية أن  
أن تضاف الصفة المشبهة المجردة من الألف واللام إلى معمولها المضاف إلى  
ضمير الموصوف ، نحو : حسنة وجهها ، وحسن وجهك ، وقد عبر سيديويه  
عن القبح بالرداءة ، فقال « وذلك ردى » .

ووجه القبح أو الرداءة أن الإضافة في هذا الباب لا تنفع إلا بعد تحويل  
الإسناد إلى ضمير الموصوف ونصب المفعول — الذى كان مرفوعا — على  
التشبيه بالمفعول به ، ليظهر في صورة الفضلة ، فتسهل إضافة الصفة إليه ،  
فالإضافة داخلية عليه بعد دخول النصب فيه ، فتوالت : حسن وجهه محول  
عن : حسن وجهه ، والإضافة هنا إنما تكون للضعيف ورفع القبح ، فإذا  
قيل : حسن وجهه ، لم يتحقق الضعيف دل الوجه الاتم ، ولم يبلغ به أقصى  
ما يمكن منه ، وإنما اقتصر منه دلي أهون الضعيفين وهو حذف التنوين ،  
ولم يتراض لأحظهما مع الإمكان وهو حذف ضمير المضاف إليه الوجه  
مع الاستغناء عنه بما استكن في الصفة ، ويجرى هذا في كلامهم مجرى  
التكرير للشيء بعد ذكره <sup>(١)</sup> .

على ربيغهما الخ « أى بعد ارتحال أهلها ، والربع : الدار والمنزل ، وضمير  
الثنى للذمتين ، والصفة : الجبل فى هذا الموضع ، وجاراته : صخرتان تجعلان تحت  
القدر ( بكر القاف وسكون الدال ، وهما الأثفتان اللتان تقربان من الجبل ،  
فيقوم الجبل مقام صخرة ثالثة تكون تحت القدر ، وقوله « كميتا الأعلى » يعنى  
أن الأعلى من الأثفتين لم تسود لبعدها عن مباشرة النار ، فهى على لون الجبل ،  
و « جونتا مصطلهما » يعنى مسودتى المصطفى وهو موضع الوقود منهما .

وانظر ابن السيرافى ٧/١ ، وابن عصفور ٢٨٧ ، والألوسي ٢٦٤ ، والخصائص  
٤٢٠/٢ ، وابن يعيش ٨٣/٦ ، والهمع ٩٩/٢ ، والدرر ١٣٢/٢ ، والأشـمـونى  
١١/٣ ، والرضي ٢٨٤/١ ، ٢٠٨/٢ ، والخزانة ٢٩٣/٤ ، ٢٢٠/٨ ، والديوان ٠٨٦  
(١) انظر تعليق السيرافى بهامش الكتاب ١٠٢/١ ، والرضي ٢٠٧/٢ ، وابن

السيرافى ٨/١ - ٠٠٩ - ٠٠٩

وقد استشهد سيبويه بالبيت الثاني من البيتين السابقين على مجيء هذه  
الإضافة للضرورة الشعرية ، وموضع الشاهد قوله « جَوْنَتَا مُصْطَلَاهُمَا » ،  
حيث أضاف الصفة المشبهة المجردة عن أل وهي « جَوْنَتَا <sup>(١)</sup> » إلى اسم ظاهر  
مضاف إلى ضمير الموصوف وهو قوله « مصطلاهما » ، والموصوف هو قوله  
« جارتا صفا » ، فضمير التثنية في قوله « مصطلاهما » يعود عند سيبويه  
إلى قوله « جارتا صفا » .

وقد أنكر هذا على سيبويه بعض النحويين <sup>(٢)</sup> ، وخرج البيت بما  
ي بعده عن : حسن وجهه ، وحسنة وجهها فقال : لا خلاف بين النحويين أن  
قولنا : زيد حسن وجه الأخ - جيد بالغ ، وأنه يجوز أن يسكنى عن الأخ  
فتقول : زيد حسن وجه الأخ جميل وجهه ، فلهاء تعود إلى الأخ لا إلى  
زيد ، فكأننا قلنا : زيد حسن وجه الأخ جميل وجه الآخر ، فعلى هذا  
قوله :

### كَيْتَا الْأَعَالَى جَوْنَتَا مُصْطَلَاهُمَا

كأنه قال : جَوْنَتَا مُصْطَلَى الْأَعَالَى ، فالضمير في المصطلى يعود إلى الأعالي  
لا إلى الجارتين ، فيصير بمنزلة قولك : الحمدان حسنتا الوجوه مليحتا خدودهما  
فإن أردت بالضمير في خدودهما الوجوه كان كلاما مستقيما ، كأنك قلت :  
حسنتا الوجوه مليحتا خدود الوجوه .

(١) مثنى جونة وهي السوداء .

(٢) قيل : ان المنكر هو المبرد - وانظر خزانة الادب ٣٠٣/٤ .

فإن أردت بالضمير المهندين فالمسألة فاسدة، فكذلك جوتها مصطلها،  
 إن أردت بالضمير الأعلى فهو صحيح، وإن أردت بالضمير الجاريتين فهو  
 رديء، لأنه مثل قواك - هند حسنة وجهها -

قال : فإن قال قائل : فإذا كان الضمير في مصطلها يعود إلى الأعلى فلم  
 يثنى والأعلى جمع ؟ قيل له الأعلى في معنى الأعلىين ، فرد الضمير إلى  
 الأصل ، ومثله :

مَنْ مَّا تَلَقَّيْنِي فَرَدَّيْنِ تَرَجَفَ رَوَانِفُ أَلَيْتِيكَ وَتُسْتَطَارَا (١)

فرد تستطار إلى رانفتين (٢) ، لأن روائف في معنى رانفتين ، وعلى هذا  
 يجوز أن نقول : الهمدان حسنتا الوجوه جميلتا خدودهن ، لأن الوجوه في  
 معنى الوجهين ، فكأنك قلت : جميلتا خدود الوجهين اه (٣) .

وماذهب إليه المنكر على سيديوه - وهو المبرد أو غيره - ضعيف لامرين :

الأول : أنه يؤدي إلى فساد المعنى أو إفادة خلاف المقصود . قال أبو  
 بكر بن ناهض القرطبي : هذا التأويل حسن في إعادة الضمير الذي في

(١) البيت لعنترة ، من الوافر . وانظر فيه ابن يعيش ٥٥/٢ ، ١١٦/٤ ،  
 ٨٧/٦ ، وشرح شواهد الشافعية ٥٠٥ ، والتصريح ٢٩٤/٢ ، الهمع ٦٣/٢ ، والدرر  
 ٨٠/٢ ، والخزانة ٥٠٧/٧ ، ٢٢٠/٨ ، والديوان ١٠٨ .  
 (٢) الرانفة : أسفل الألية إذا كان الإنسان قائما .  
 (٣) خزنة الأدب ٢٩٧/٤ - ٢٩٨ نقلا عن السيرافي .

مصطلها إلى الأعلى ، لولا ما يدخل البيت من فساد المعنى ، وذلك أنك إذا قلت : كيتنا الأعلى جوتنا مصطلها ، فإن معناه اسودت الجارتان واصطلى أعاليهما ، كما أن معنى قولك : المهندان حسنتا الوجوه مليحتا خدودهما ، إنما المعنى حسنت وجوههما ومليحت خدودهما ، فكذلك يجب أن يكون مصطلها إذا أعيد الضمير إلى الأعلى أن يكون قد اصطلت الأعلى ، وإذا اصطلت الأعلى فقد اسودت ، وهو يخبر أنهما <sup>(١)</sup> لم يسودا لأنهما لم يصل الدخان إليهما ، والدليل على ذلك أنه وصف الأعلى بالمكنة ولم يصفها بالسواد كما وصف الجارتين ، فلا يشبه هذا قولك : المهندان حسنتا الوجوه مليحتا خدودهما ، لأن كل واحد من هذين الضميرين قد ارتفع بفعله ، وكذلك يجب أن يرفع ضمير الأعلى بفعله ، فيكون على هذا الأعلى قد اصطلت بالدار ، وهذا خلاف ما أراد الشاعر ، لأنه ذكر أنه لم يصطل منها غير الجارتين وأن الأعلى لم يصل إليها الدخان ، فهذا خلاف ما نظره النحويون وقاسوه . فلا بد من الذهاب في معنى البيت إلى ما ذهب إليه سيبويه ، من أن الضمير في مصطلها يعود على الجارتين . اهـ <sup>(٢)</sup>

والثاني : أنه يؤدي إلى الانتكاث والتراجع إلى ما انصرف عنه . قال ابن جني : اعلم أن العرب إذا حملت على المعنى لم تنكده تراجع اللفظ ، كقولك : شكرت من أحسنوا إلى علي فعله . ولو قلت : شكرت من أحسن إلى علي فعلمهم جاز .

فلهذا ضعف عندنا أن يكون (هما) من (مصطلها) في قوله : كيتنا

(١) كذا بالثنية لأن الأعلى - كما سبق - في معنى الأعلىين . (٢)

(٢) الخزائن ٢٩٨/٤



الأعلى جوتما مصطلها عأدا على الأعلى فى المعنى ، إذ كانا أعلىين الأعلى ،  
لأنه موضع قد ترك فيه لفظ التشبيه حملا على المعنى ، لأنه جعل كل جهة منهما  
أعلى ، كقولهم : شابت مفارقه ، وهذا بدير ذو دشانين<sup>(١)</sup> ونحو ذلك ،  
أو لأن الأعلىين شيان من شيئين . فإذا كان قد انصرف عن اللفظ إلى ذيره  
ضعفت معاودته إياه ، لأنه استكث وتراجع<sup>(٢)</sup> . اهـ

وأجاز الكوفيون فى السمة ما قصره سيبويه على الضرورة اعتمادا  
على ما ورد منه فى الحديث الشريف كقوله صلى الله عليه وسلم فى وصف  
الدجال : فذهبت أذنت ، فإذا رجل أحمر جسيم جعد الرأس ، أعور  
عينه اليمنى ، كأن عينه اليمنى دنة طافية ... الحديث<sup>(٣)</sup> .

(رفع بعض المصادر المنكرة المستعملة فى الكلام للدعاء منهوبة بإضمار الفعل)

ذكر سيبويه فى باب ما ينتصب من المصادر على إضمار الفعل غير  
الاستعمال إظهاره<sup>(٤)</sup> أن نحو قولك : سقيا ورديا ، ونحو قولك : خيبة  
ودفرا وبهدنا وعقرا وبؤسا وأفة وتفة وبهدا وسحقا وتسا وتبا وجوعا

(١) واحده عثنون ، وهو شعيرات عند مذبج البعير والتيس .

(٢) الخصائص ٤٢٠/٢ - ٤٢١ .

(٣) البخارى ٣٦٦/١٢ فى التعبير ، باب الطواف بالكعبة فى المنام ، وباب  
رويا الليل ، وفى الأنبياء ، باب قول الله تعالى ( واضرب لهم مثلا أصحاب  
القرية ) ، وفى اللباس ، باب الجعد ، وفى الفتن ، باب ذكر الدجال ، ومسلم  
رقم ١٦٩ فى الايمان ، باب ذكر المسيح بن مريم والمسيح الدجال ، والموطأ ٩٢٠/٢  
فى صفة النبى ﷺ ، باب ما جاء فى صفة عيسى بن مريم عليه السلام ، وأخرجه  
أيضا أحمد فى المسند ٨٣/٢ ، ١٢٢ ، ١٢٧ ، ١٤٤ ، ١٥٤ .

(٤) الكتاب ١٥٦/١ - ١٥٨ .

وَجُوسًا ، إِنَّمَا هِيَ مَصَادِرُ اسْتِمْلٍ فِي الدَّعَاءِ لِلْإِنْسَانِ أَوْ عَلَيْهِ ، وَأَنَّهَا مَنْصُوبَةٌ  
بِإِضْمَارِ فِعْلٍ ، « وَإِنَّمَا اخْتَزَلَ الْفِعْلُ هَهُنَا لِأَنَّهُمْ جَعَلُوهُ <sup>(١)</sup> » بِدَلَالَةٍ مِنَ اللَّفْظِ  
بِالْفِعْلِ ، كَمَا جَعَلَ الْخَذَرُ بِدَلَالَةٍ مِنَ اخْتَزَرَ .

فَإِذَا قُلْتَ : سَقِيَا لَكَ ، وَخِيْبَةً لَهُ فَسَكَأَنَّكَ قُلْتَ : سَقَاكَ اللَّهُ سَقِيَا ،  
وَخِيْبَةً اللَّهُ خِيْبَةً وَهَكَذَا ، وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ بَعْدَ الْمَصْدَرِ لِلتَّبْيِينِ <sup>(٢)</sup> ، أَيْ :  
« لِيُبَيِّنُوا الْمَعْنَى بِالْدَّعَاءِ ، وَرَبَّمَا تَرَكُوهُ اسْتِغْنَاءً إِذَا عَرَفَ الدَّاعِيَ أَنَّهُ قَدْ  
عُلِمَ مِنْ يَعْنَى ، وَرَبَّمَا جَاءَ بِهِ عَلَى الْعِلْمِ تَوْكِيدًا » .

فَهَذِهِ الْمَصَادِرُ مَنْصُوبَةٌ بِالْفِعْلِ الْوَاجِبِ إِضْمَارُهُ ، وَلَيْسَتْ مَرْفُوعَةٌ عَلَى  
أَنَّهَا أَخْبَارٌ لِمَبْتَدَأَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ وَإِنَّمَا هِيَ دَعَاءٌ لَهُ أَوْ عَلَيْهِ .

ثُمَّ قَالَ : « وَقَدْ رَفَعْتَ الشُّعْرَاءُ بَعْضُ هَذَا ، فَيَجْعَلُوهُ مَبْتَدَأً وَجَعَلُوا مَا بَعْدَهُ  
مَبْنِيًّا عَلَيْهِ .

قال أبو زيد :

(طويل)

أَفَامَ وَأَفْوَى ذَاتَ يَوْمٍ وَخِيْبَةً لَأَوَّلَ مَنْ يَبْقَى وَشَرُّ مَيْسَرٍ <sup>(٣)</sup>

(٢) أَيْ الْمَصْدَرُ .

(٢) أَيْ تَبْيِينُ الْمَدْعُوِّ لَهُ أَوْ عَلَيْهِ ، وَاللَّامُ وَمَجُورُهَا مُتَعَلِّقَانِ بِاسْتِمْرَارِ  
مَحْذُوفٍ خَبَرٍ لِمَبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ ، وَالتَّقْدِيرُ : هُوَ لَكَ أَيْ هَذَا الدَّعَاءُ لَكَ ، أَوْ : ارَادَتِي  
لَكَ ، وَالْجُمْلَةُ جَوَابٌ لِسُؤَالٍ مُقَدَّرٍ ، كَأَنَّهُ قِيلَ : لِمَنِ الدَّعَاءُ ؟ فَقِيلَ : هُوَ لَكَ ، أَوْ :  
لِمَنْ تَرِيدُ ؟ فَقِيلَ : ارَادَتِي لَكَ . وَانْظُرْ حَاشِيَةَ الدَّسُوقِيِّ عَلَى مَعْنَى اللَّيْبِيِّ  
٣١٧/١ - ٣١٨ ، وَشَرْحَ الْكَافِيَةِ لِلرُّضِيِّ ١١٧/١ .

(٢) وَصِفَ أَسَدًا ، وَمَعْنَى أَقْوَى : نَفَذَ مَا عِنْدَهُ مِنْ زَادٍ ، فَيَقُولُ : مَنْ لَقِيَ هَذِهِ  
الْأَسَدَ فِي هَذِهِ الْحَالِ فَالْخِيْبَةُ لَهُ وَالشَّرُّ .

انْظُرْ ابْنَ السَّيْرَاءِيِّ ١٠٦/١ ، وَالنَّحَاسَ ١٢٧ ، وَابْنَ يَعْيشَ ١١٤/١ ، وَالْهَمَجَ  
١٨٨/١ ، وَالْدَّبَرَ ١٦٢ ، وَالْبَيْتَ فِي الْكِتَابِ ١٥٧/١ .

الشاهد في البيت رفع (خيبة) بالابتداء وهي نسكرة والجار والمجرور  
بعدها خبر ، والوجه فيها التنصب على المصدر المدعو به على ما بينه سيبويه ،  
وظاهر قول سيبويه : « قد رفعت الشعراء بعض هذا » أن الرفع في البيت  
ونحوه للضرورة الشعرية . قال السيوطي في الجمع ١/١٨٨ بعد أن ذكر أن  
هذه المصادر تنصب بفعل واجب الحذف : « وقد جاء بعضها في الشعر  
مرفوعاً . قال : أقام وأقوى . . . البيت » اهـ

ومن شواهد الكتاب على ذلك أيضاً قول حسان رضي الله عنه من  
الطويل :

أَهَاجَيْتُمْ حَسَانَ عِنْدَ ذِكَاثِهِ فَنَقَى لَأَوْلَادِ الْحَمَاسِ طَوِيلٌ<sup>(١)</sup>

الشاهد فيه قوله « فَنَقَى » حيث رفعه وهو مصدر نسكرة فيه معنى الدعاء  
كسابقه .

وذكر ابن يعيش أن من العرب من يظهر الفعل فيقول : سَفَكَ اللهُ سَقِيَا  
وَرَعَاكَ اللهُ رَعِيَا ، وليس بالكثير ، ومنهم من يرفع فيقول : سَفَقَى لَكَ ،  
وَرَعَى لَكَ ، وظاهر ما ذكره أن رفع هذه المصادر جائز في السمة بخلاف  
ظاهر قول سيبويه كما سبق<sup>(٢)</sup> .

(١) الذكاء : انتهاء السن ، أي هاجيتموه عند اجتماع عقله واكتمال ذكائه  
وعلمه بالهجاء وحكته ضللاً منكم وغياً ، والحماس : حى من بنى الحرث بن كعب  
وهم رهط النجاشي وكانت بينه وبين حسان بن ثابت مهاجرة .

انظر ابن السيرافي ٢٠٥/١ ، والنحاس ١٢٨ ، والديوان ٣١٤ . والبيت في  
الكتاب ١٥٨/١ بدون نسبة .

(٢) انظر ابن يعيش ١١٤/١ .

(مجي «سبحان» مفرداً منوناً)

قال سيديويه في الكتاب ١٩٢/١ في باب ما ينتصب من المصادر بإضمار الفعل المتروك إظهاره : «وذلك قولك : سبحان الله ، ومعاذ الله ، وريحانه ، وعمرتك الله إلا فعلت ، وقعدك الله إلا فعلت . كأنه حيث قل : سبحان الله قل : تسبيحا ، وحيث قال : وريحانه قال : واسترزافاً ، لأن معنى الريحان الرزق ، فَنَصَبَ هذا على : أَسْبَحُ الله تسبيحاً ، وأسترزق الله استرزافاً ، فهذا بمنزلة : سبحان الله وريحانه ، وخُزِلَ الفعل <sup>(١)</sup> ههنا لأنه بدل من اللفظ بقولك أَسْبَحُكَ وأسترزوك . . . » .

وقال : «زعم أبو الخطاب أن : سبحان الله كقولك : براءة الله من سوء . كأنه يقول : أبرئ براءة الله من سوء ، وزعم أن مثله قول الشاعر (وهو الأعشى) :

أقول لما جاءني فخره سبحان من علقمة الفاخر <sup>(٢)</sup>

أي : براءة منه ، وأما ترك التنوين في سبحان الله فإنما ترك صرفه لأنه صار عندم معرفة ، وانتصابه كنصب : الحمد لله ، <sup>(٣)</sup> .

(١) أي أضمر ما قبله من المصدر ، وهو : سبحان الله .

(٢) البيت من قصيدة يهجو بها الأعشى علقمة بن علاثة ويمدح ابن عمه عامر بن الطفيل .

انظر الخصائص ١٩٢/٢ ، ٤٣٥ ، ٤٢/٣ ، وأملج ابن السجري ٣٤٧/١ ، ٢٥٠/٢ ، وابن يعيش ٣٧/١ ، ١٢٠ ، والهمع ١٩٠/١ ، ٥٢/٢ ، والدرر ٦٤/١ ، ٦٥/٢ والخزانة ٣٩٧/٣ ، ٢٣٥/٧ ، والديوان ١٠٦ .

(٣) أي : الحمد لله .

(٣) الكتاب ١٦٣/١ .

في ضوء ما تقدم نقول إن (سبحان) من المصادر المنصوبة بفعل لازم الإضمار وهو عند سيديويه إما معرف بالإضافة نحو: سبحان الله<sup>(١)</sup>، وإما معرف بالعلمية على جنس النسيب معنى التنزيه والبراءة من سوء كما جاء في بيت الأعشى:

وإذا عرف بالعلمية منع الصرف إجراء له مجرى عثمان ونحوه. قال الأعمى في بيت الأعشى:

الشاهد فيه نصب سبحان على المصدر، ولزومها للنصب من أجل قلة التمكن، وحذف التنوين منها لأنها وضعت علماً للكلمة فجرت في المنع من الصرف مجرى عثمان ونحوه<sup>(٢)</sup>، ومعناها البراءة والتنزيه. اهـ

ثم قال سيديويه: «وقد جاء سبحان منوئاً مقرداً في الشعر، قال الشاعر وهو أمية ابن أبي الصلت».

سبحانه ثم سبحانا يعود له وقبلنا سبّح الجودي والجعد<sup>(٣)</sup>

(١) قال البغدادى فى خزنة الأدب ٣/٣٩٨: العرب لا يستعملونه الا مضاقاً الى الله، ولم يسمع اضافته الى غيره.

(٢) يرى الرضى أن (سبحان) اما معرف بالإضافة لفظاً كسبحان الله او تقديرًا كما جاء فى بيت الأعشى، أو باللام كقوله:

سبحانك اللهم ذا السبحان

واما منكر فى الشعر، ولا علمية. انظر شرح الكافية ٢/١٣٣، والخزانة ٣/٣٩٧، ٧/٢٣٤.

(٣) ذكر فى الخزانة ٣/٣٨٩ أنه لورقة بن نوفل، وروايته فيها بلفظ «نعود به» بدلا من «يعود له»، كما أشارت الخزانة الى رواية ثالثة للرياشي وهى «نعود له»، أى تعاوده مرة بعد أخرى، ونسبه ابن السيرافى الى زيد بن عمرو بن نفيل، والجودى: جبل بالموصل عليه استوت سفينة نوح عليه السلام، والجعد - بضمتين - جبل بنجد.

وانظر ابن السيرافى ١/١٣٤، والتحاسن ١٣١، والمقتضب ٣/٣١٧، وابن يعين ١/٣٧، ١٢٠، ٣٦٤، وابن الشجرى ١/٣٤٨، ٢/٢٥٠، والهمع ١/١٩٠، والدرر ١/١٦٣، والديوان ٣٠، والخزانة ٣/٣٨٨، ٧/٢٣٤.

شبهه بنو لهم : رَحْبَرًا وسلامًا هـ<sup>(١)</sup>

قال الأعلام في شرح البيت : الشاهد فيه قوله « سبحانا » وتنكيره وتنوينه ضرورة .

والمعروف فيه أن يضاف إلى ما بعده أو يجعل مفرداً معرفة كما تقدم في بيت الأعشى .

ووجه تنكيره وتنوينه أن يشبهه ببراءة لأنه في معناها هـ .

وظاهر قول سيديويه : « وقد جاء سبحان منوناً مفرداً في الشعر » أن قول الشاعر في البيت المذكور « ثم سبحانا » ضرورة شعرية كما وضع الأعلام وأنه كان في الأصل مضافاً ثم أفرد عن الإضافة ونون للضرورة ، وذكر ابن يعيش في شرح المنفصل ٣٨ / ١ أن صرفه للضرورة كصرف مالا ينصرف في الشعر من نحو أحمد وعمر .

أي أن سبحانا في البيت كان علماً ممنوعاً من الصرف فصرف فيه للضرورة كما يصرف الممنوع لها .

وأجاز ابن يعيش وغيره كالفارسي وابن الشجري أن يكون في الأصل علماً ممنوعاً ثم أراد الشاعر تنكيره فصرفه لفقدانه العلية فلا ضرورة<sup>(٢)</sup> .

(١) الكتاب ١٦٤/١

(٢) انظر الخزانة ٦/٦ ، ٢٨ ، ٢٣٧/٧ ، وابن يعيش ٣٨/١ ، وأما ابن

الشجري ٢٥٠/٢ .

( تذكير العامل مع كون الفاعل أو نائبه ضميراً مستترا مؤنثاً )

قال سيبويه في الكتاب ١ / ٢٣٩ - ٢٤٠ : وقد يجوز في الشعر :  
موعظة جاءنا . اكتفى بذكر الموعظة عن التاء ، وقال الشاعر : ( وهو  
الاعشى ) . ( متقارب )

فَإِذَا تَرَى رَيْتِي بُدِّئَتْ فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا (١)

وقال الآخر ( وهو عامر بن جوين الطائي ) : ( متقارب )

فَلَا مَرْبُتَةٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا (٢)

وقال الآخر ( وهو طفيل الغنوى ) : ( بسيط )

(١) اللمة : الشعر الذي نزل من الرأس الى ما بين الكتفين ، ومعنى بدلت :  
ذهب بعضها بالصلح وشاب بقيتها ، وأودى بها . ذهب ببهجتها وحسنها ، ويروى  
صدره بلفظ :

فأما ترينى ولى لمة ، ويلفظ : فان تعهدينى ولى لمة ، ويروى عجزه : فان  
الحوادث ألوى بها ، ويروى : أزرى بها وانظر ابن السيرافى ١ / ٣٢٥ ، والنحاس  
١٤٩ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ١٦١ ، وضرائر الالوسي ١٣٢ ، وابن الشجرى  
٢ / ٣٤٥ ، والانصاف ٧٦٤ ، وابن يعيش ٥ / ٩٥ ، ٦ / ٩ ، ٤١ ، والتصريح ١ / ٢٧٨ ،  
والاشمونى ٢ / ٥٤ ، ٣ / ١٦ ، والخزانة ١١ / ٤٣٠ ، والديوان ١٢٠ . والبيت فى  
الكتاب ١ / ٢٣٩ .

(٢) وصف أرضاً مخصبة لكثرة ما نزل بها من الغيث . والمزنة : السحابة ،  
والودق : المطر . وانظر فى البيت النحاس ١٤٩ ، والضرائر لابن عصفور ٢٧٥ ،  
والالوسي ١٣١ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ١٦٠ ، وابن الشجرى ١ / ١٥٨ ،  
١٦١ ، وابن يعيش ٥ / ٩٤ ، ومعنى اللبيب ٦٥٦ ، والتصريح ١ / ٢٧٨ ، والاشمونى  
٢ / ٥٣ ، والخصائص ٢ / ٤١١ ، والمحتسب ٢ / ١١٢ ، والخزانة ١ / ٤٥ ، ٧ / ٤٣٧ .  
والبيت فى الكتاب ١ / ٣٤٠ .

( ٢٠ - سيبويه )

إِذْهِيَ أَخْوَى مِنَ الرَّبِيِّ حَاجِبُهُ  
وَالْعَيْنُ بِالْإِئْتِمَادِ الْحَارِي مَكْمُولٌ (١)

ذكر النحاة أن الفاعل أو نائبه إذا كان مؤنثا وجب تأنيث عامله -  
فعلا كان أو شبهه - في مسألتين :

إحداها إذا كان أحدهما اسما ظاهرا متصلا بحقيق التأنيث ، مفردا نجو  
قامت هند ، وصيغت فاطمة ، أو مثني نحو قامت الهندان ، وصيغت  
الفاطمتان ، أو جمعا بالألف والتاء (٢) نحو : قامت الهندات ، وصيغت  
الفاطمات .

والثانية : أن يكون أحدهما ضميرا مستترا يهود إلى مؤنث ، ولا فرق  
في ذلك بين حقيقى التأنيث ومجازيه ، نحو هند قامت ، والشمس طلعت ،  
 وفاطمة صيغت ، والأرض زُرعت .

(١) وصف امرأة فجعلها بمنزله ظبى أحوى وهو الذى فى ظهره وجنبتى أنفه  
خطوط سود ، وقوله من الربعى أى من الصنف المولود زمن الربيع وهو أبكره  
وأفضله ، والحارى : منسوب الى الحيرة على غير قياس . انظر فى البيت ابن  
السيرافى ١٢٩/١ ، والضرائر لابن عصفور ٢٧٧ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة  
١٦٢ ، والانصاف ٧٧٥ ، وابن يعيش ١٨/١٠ ، والمنصف ٨٥/٣ ، والديوان ٢٩ .  
والبيت فى الكتاب ٣٤٠/١ .

(٢) وجوب التأنيث مع جمع المؤنث السالم مذهب جمهور البصريين ،  
وخالفهم فيه الكوفيون وأبو على الفارسي فجوزوا تذكير العامل وتانيثه ، محتجين  
بقوله تعالى ( يا أيها النبى اذا جاءك المؤمنات ) من سورة الممتحنة من الآية ١٢  
وأجاب البصريون بأن التذكير انما جاز هنا لأجل الفصل بالمفعول ، أو لأن الفاعل  
فى الحقيقة « آل » الموصولة ، وهى اسم جمع ، كأنه قيل : اللاتى آمن ، أو لأن  
الفاعل اسم جمع محذوف موصوف بالمؤمنات ، أى النسوة المؤمنات . وانظر شرح  
الاشمونى ٥٤/٢ ، وشذور الذهب وبهامشه منتهى الأرب لمحققه ٢١٩ - ٢٢٢ .



ولا يجوز في إحدى الصورتين السابقتين تذكير العامل إلا في الضرورة.

والأبيات التي استشهد بها سيديويه هنا جاءت مشتملة على هذه الضرورة فقد ذكر في كل منها العامل مع كون فاعله أو نائبه ضميراً مستترا يعود على مؤنث.

قال الأعمى في البيت الأول : الشاهد فيه حذف التاء من ( أَوْدَتْ ) ضرورة ، ودعاه إلى حذفها أن القافية مردفة بالالف ، وسوغ له حذفها أن تأنيث الحوادث غير حقيقي وهي في معنى الحدثان .

وقال في البيت الثاني : الشاهد فيه حذف التاء من ( أَبْقَلَتْ ) ، لأن الأرض بمعنى المكان ، فكأنه قال : ولا مكان أبقل إبقاها .

وقال في البيت الثالث : الشاهد فيه تذكير ( مكحول ) وهو خبر عن العين وهي مؤنثة لأنها في معنى الطرف .

والعلماء في الأبيات المذكورة تخريجات تنأى بها عن حيز الضرورة .

أما البيت الأول فغير ما يسلّم به من الضرورة ما ذكره شيخنا العلامة محمد محي الدين عبد الحميد رحمه الله - في الانتصاف بهامش الإنصاف ٧٦٥ وخلصه أن ( الحوادث ) جمع تكسير ، وجمع التكسير - لكونه لم يسلّم فيه بناء للمفرد - يصح أن يعود إليه الضمير من الفعل والوصف مذكراً ومؤنثاً ، أي باعتبار الجمع أو الجماعة ، سواء أكان مفرداً أم مؤنثاً .

وقد تنبه لهذا التخريج بعض التنبيه - كما ذكر شيخنا محي الدين - الأعمى

كما أشار إليه العيني ومع أن هذا أفضل تخرج قيل في البيت تفلّتا من الضرورة ، إلا أن البغدادى لم يرتض إشارة العيني إليه وقال : وكأنه لم يعرف الفرق بين الإسناد إلى مجازى التأنيث الظاهر ، وبين الإسناد إلى ضميره (١) .

وقد ذكر العلماء أن التاء إنما لزمّت المضمّر وإن عاد إلى مجازى التأنيث لخفاء حاله (٢) .

أما في البيت الثاني فمنهم من قال : ليس بضرورة لتمسكه من أن يقول : ولا أرض أبقلت إبقالها ، بنقل حركة الهمزة إلى ما قبلها وإسقاطها ، وردة السيرانى بأنه يجوز أن يكون هذا الشاعر ليس من لغته تخفيف الهمزة ، وحيث لا يمسكه ما ذكر ، وذكر ابن يسعون أن بعضهم رواه بالتاء بالنقل المذكور ، وذكر الصاغاني أن الرواية : « ولا روض أبقل إبقالها » ، وهذا - كما ذكر البغدادى - لا يصادم نقل سيبويه لأنه ثقة ، والاعتماد عليه أكثر (٣) .

وفي البيت الثالث قيل : يجوز أن يكون « مكحول » خبراً عن قوله « حاجبه » لا عن « العين » على أن يكون خبر العين محذوفاً والتقدير والعين كذلك ، وعليه فلا ضرورة

وما رآه سيبويه في البيت أرجح مما رآه غيره ، وإن ترتب على ما رآه

(١) الخزائن ٤٣٢/١١ .

(٢) انظر حاشية الصبان على الأشموني ٥١/٢ .

(٣) انظر الخزائن ٤٦/١ - ٤٧ ، وفيها تخريجات أخرى وردّها ، ولم أشأ الاطالة بذكرها فراجعها .

وانظر أيضاً مغنى اللبيب ٦٥٦ .

سببويه ضرورة ، لأن حمل « مكحول » على العين أولى من حمله على حاجبه لقرب جوارها منه كما ذكر الأعمى ، ولأن حمله على حاجبه يترتب عليه مجيء للمعطوف قبل تمام للمعطوف عليه ، ولأنه إذا تضمن الكلام إبهاماً بالحذف وإبهاماً بالذكر . فالأولى تقديم الإبهام وتأخير الإفهام ، لأن الإبهام إذا تقدم تشوفت النفس إلى إزالته ، فإذا جاء الإفهام بعد تشوف وتلف كان له في النفس أجل الأثر وأبلغ للوقع .

### ( دخول حرف النداء على الألف واللام )

مذهب سببويه وجهور البصريين عدم جواز نداء ما فيه « أل » في الاختيار ، واستغنوا من ذلك أمرين : أحدهما نداء لفظ الجلالة نحو : يا الله ، والثاني نداء الجملة الحكيمة للمبدوءة بأل ، نحو : يا المنطق زيد .

قال سببويه في السكتاب ١ / ٣٠٩ : « واعلم أنه لا يجوز لك أن تنادى اسماً فيه الألف واللام البتة ، إلا أنهم قد قالوا : يا الله اغفر لنا ، وذلك من قبل أنه اسم يلزمه الألف واللام لا يفارقانه ، وكثر في كلامهم ، فصار كأن الألف واللام فيه بمنزلة الألف واللام التي من نفس الكلمة » .

وقال في الجزء الثاني ص ٦٨ « ولو سميته : الرجلُ منطلقٌ جاز أن تناديه ، فتقول : يا الرجلُ منطلقٌ » ، لأنك سميته بشيئين كل واحد منهما اسم تام ، و ( الذي ) مع صلته <sup>(١)</sup> بمنزلة اسم واحد نحو الحرث ، فلا يجوز فيه النداء كما لا يجوز فيه قبل أن يكون اسماً ، وأما : الرجلُ منطلقٌ فبمنزلة دأبط

(١) يعنى لو سميت رجلاً بالذى مع صلته ، نحو الذى رأيته أو الذى رأييت .

شراً ، لأنه لا يتغير عن حاله لأنه قد عمل بعبءه في بعض ، اهـ

ولما منع البصريون نداء ما فيه «أل» في الاختيار لأسباب أهمها أن نداءه يفيد التعريف، و «أل» تفيد التعريف، ولا يجمع بين معرفتين . قالوا : ولهذا لا يجوز الجمع بين تعريف النداء وتعريف العلمية في الاسم المنادى العلم نحو : يا على ، بل تقدر تعريفته عن العلمية ويعرف بالنداء ، فإذا لم يجرز الجمع بين تعريف النداء وتعريف العلمية وأحدهما - وهو النداء - بعلامة لفظية ، والآخر ليس بعلامة لفظية ، فمن طريق الأولى أن لا يجوز الجمع بين تعريف النداء وتعريف «أل» وكلاهما بعلامة لفظية<sup>(١)</sup> .

وأجاز سيديويه والبصريون نداء ما فيه «أل» من الأسماء الموصولة للضرورة الشعرية . قال سيديويه في الكتاب ٣١٠/١

وقال الشاعر :

مِنْ أَجْلِكَ يَا الَّتِي تَيَّمَتِ قَلْبِي وَأَنْتِ بِخَيْلَةٍ بِالْوُدِّ عَنِّي<sup>(٢)</sup>

شبيهه بيا الله . اهـ

قال الأعمى : الشاهد فيه دخول حرف النداء على الألف واللام في قوله

(١) انظر الكتاب ٣١٠/١ - ٣١١ ، والانصاف ٣٣٧ والانتصاف بهامشه ، وابن يعيش ٩/٢ ، وشرح الكافية ١٤٢/١ .

(٢) لم يعلم قائله ، ومعنى تيمت : أذلت واستعبدت .

انظر فيه ما يجوز للشاعر في الضرورة ١٤٦ ، والمقتضب ٢٤١/٤ ، وابن يعيش ٨/٢ ، والانصاف ٣٣٦ ، والهمع ١٧٤/١ ، والدرر ١٥٢/١ ، والخزانة ٢٩٣/٢ .

« يا ألقى » ، تشبيهاً بقولهم : يا الله للزوم الألف واللام لها ضرورة ، ولا يجوز ذلك في الكلام .

وقال أبو سعيد السيرافي : « كان أبو العباس لا يجيز ( يا ألقى ) ويطلعن على البيت ، وسيبويه غير متهم فيما رواه . ومن أصحابنا من يقول : إن قوله « يا ألقى تيمت قلبي » على الخذف ، كأنه قال : يا أيها التي تيمت قلبي ، فخذف وأقام النعت مقام المنهوت » (١) اهـ

والحق أن المبرد متفق مع سيبويه في أن دخول حرف النداء هـ ( التي ) في البيت المذكور ضرورة شعرية ، فقد قال في المقتضب ٢٤١ / ٤ : وقد اضطر الشاعر فنادى بالتي ، إذ كانت الألف واللام لا تنفصلان منها ، وشبه ذلك بقولك : يا الله اغفر لي فقال :

من أجلك يا ألقى تيمت قلبي وأنت بخيلة بالودعني اهـ

وإنما رد المبرد رواية بيت آخر ليس من شواهد سيبويه أدخلت فيه « يا » على اسم محلى بالألف واللام غير موصول ، فقال في المقتضب أيضاً ٢٤٣ / ٤ : « وأما هذا البيت الذي يئشده بعض النحويين :

فيا الغلامان اللذان فرّا إيا كما أن تُكسبانا شرّاً (٢)

(١) هامش الكتاب ٣١٠ / ١ .

(٢) لم يعلم قائله . والبيت من شواهد شرح الكافية ١٤٦ / ١ ، وابن يعيش ٩ / ٢ ، والأشعموني ١٤٥ / ٣ ، والتصريح ١٧٣ / ٢ ، والهمع ١٧٤ / ١ ، والانصاف ٣٣٦ .

فإن إنشاده على هذا غير جائز (١) ، وإنما صوابه : فيما غلامان اللذان  
فرا ، كما تقول : يا رجلُ العاقلُ أَقِيلُ « ١ »

نعم إن المبرد خالف سيبويه في اسم الموصول المسمى به المقترن بالالف  
واللام ، فسيبويه لا يجيز نداءه كما جاء في الكتاب ٦٨/٢ ، واعترضه للمبرد  
في ( مسائل الغلط ) بقوله : وهذا خطأ من قبل أنه لو كان كذا خرج من  
حد الأسماء ، لأن الاسم وقع ليقصد صاحبه به وقد صار اسماً ، فخرج من  
أن يقول فيه : يا أيها ، ولكن تقول : يا الذي رأيت ، كما تقول . يا الله  
اغفر لي .

ورد عليه ابن ولاد في ( الانتصار ) بقوله : « أما قوله : لو كان كما  
وصف نخرج من حد الاسم ، فقول غير مستقيم ، وكيف يخرج ترك النداء  
عن حد الأسماء ؟ والعرب قد سمت بالضحاك والحارث وأشباههما ولم  
تلحقهما حرف النداء ، ولا أخرجهما ذلك من حد الأسماء .

وأما احتجاجه باسم الله تعالى وأنا نقول : يا الله اغفر لي ، فهذا اسم  
صارت الألف واللام فيه كعض حروفه ، وحذف منه واختصر ، وكثر في  
الكلام والنداء عند الخوف والرجاء عند أكثر الأحوال وفي أكثر  
الاقوال ، واختص إذ جرى هذا الجرى بحال لا تكون لسواه « (٢) .

---

(١) قيل : انه ضرورة قبيحة ، والذي جوزها مع قبحها أن المنادى وصف  
بالموصول « اللذان » ، والصفة والموصوف كالشيء الواحد ، فصار حرف النداء كأنه  
بأشرف الموصول ، ومثله قوله تعالى ( قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملائكم )  
من الآية ٨ الجمعة ، فعومل موصوف « الذي » معاملته في دخول الفاء  
في خبره .

وقيل : ان المنادى فيه محذوف ، والتقدير : يا أيها الغلامان .  
(٢) هامش المقتضب ٢٤٢/٤ نقلا عن الانتصار لابن ولاد ٢٤٣ - ٢٤٤ .

بقي أن نقول إن الكوفيين والبغداديين أجازوا نداء ما فيه أل في الاختيار قياساً على نداء اسم الله تعالى ، واعتماداً على ما ورد عن العرب كقول الشاعر السابق : فيا غلامان . . إلخ البيت قائلين : هذا لا ضرورة فيه لتمكينه من أن يقول : فيا غلامان اللذان فرا ، وقد رد للناعون بأن لفظ الجلالة لا ينبغي أن يقاس عليه غيره ، لكثرة استعماله ، ولما له من خواص ليست لغيره ، وأما البيت فضرورة شاذة ، إذ الضرورة — على الصحيح — ما وقع في الشعر مما لا يجوز وقوعه في النثر مطلقاً ، أى سواء أ كان للشاعر عنه مندوحة أم لها .

وأجاز محمد بن سعدان نداء اسم الجنس المشبه به للمقترن بالالف واللام اختياريّاً ، نحو : يا الأسدّ شدةً أقبل ، ويا الخليفة هيبةً تقدّم<sup>(١)</sup> ، ووافقه ابن مالك في شرح النسيهيل فقال : وهو قياس صحيح ، لأن تقديره : يا مثل الأسدّ أقبل<sup>(٢)</sup> .

(عدم تكرير (لا) مع كونها ملغاة)

قال سيبويه في الكتاب ٣٥٥/١ : « وقد يجوز في الشعر رفعٌ للمعرفة ولا تنسئ (لا) . قال الشاعر :

(طويل)

(١) المنادى في المثاليين منصوب وما بعده تمييز ، فنصب المنادى لأنه من قبيل الشبيه بالمضاف ، وقيل : إن ما بعده تمييز نسبة لا تمييز مفرد وأصل التركيب : يا مثل الأسد ، ويا مثل الخليفة ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه في الاعراب .

(٢) انظر الأشموني وحاشية الصبان عليه ١٤٥/٣ - ١٤٦ ، الهمع ١٧٤/١ ،

بَسَكْتُ جَزَعًا واسترجعت ثم آذنت  
ركائبُها أنْ لا إلينا رُجوعُها<sup>(١)</sup>

استشهد سيبويه بالبيت المذكور — كما قال الأعلم — على ابتداء للمعرفة  
بعد « لا » مفردة ، وإنما يبدأ بعدها للعارف مكررة ، كقولهم : لا زيد في  
الدار ولا عمرو ، ووجه جوازه تشبيه « لا » بليس ضرورة في أفراد الاسم  
بعدها ، وإن لم تعمل فيه عملها ، فسكانه قال : ليس إلينا رجوعها .

وبيان ما تقدم أن من شروط إعمال « لا » النافية للجنس عمل « إن »  
أن يكون اسمها نكرة ، وذلك لأن قصد نفي الجنس بها على سبيل التخصيص  
يستلزم تقدير « من » الجنسية ولا يليق دخولها — ولو تقديرًا — إلا على  
النكرات ، ولذا قال سيبويه : « واعلم أن كل شيء حسن لك أن تعمل فيه  
( رب ) حسن لك أن تعمل فيه لا »<sup>(٢)</sup> ، وقال أيضاً : « واعلم أن للعارف  
لا تجري مجرى النكرة في هذا الباب ، لأن ( لا ) لا تعمل في معرفة أبدأ »<sup>(٣)</sup>

فإذا وقع بعدها معرفة أهملت وجوباً ، ووجب — عند غير اللبرد وابن  
كيسان<sup>(٤)</sup> — تكرارها مع العاطف .

(١) لم يعلم قائله . وآذنت : أشعرت وأعلمت ، والمراد تهيأت الركائب  
— الابل — للركوب عليها .

انظر في البيت المقتضب ٣٦١/٤ ، وما يجوز للشاعر ١٧٧ ، وابن الشجري  
٢٢٥/٢ ، وابن يعيش ١١٢/٢ ، ٦٥/٤ ، والهمسج ١٤٨/١ ، والدرر ١٢٩/١ ،  
والأشمونى ١٨/٢ ، والخزانة ٣٤/٤ .

(٢) الكتاب ٣٥٠/١

(٣) الكتاب ٣٥٥/١

(٤) انظر المقتضب ٣٦٠/٤ ، وشرح الكافية ٢٥٨/١ ، التصريح ١٣٧/١ .



أما علة إهمالها فظاهرة ، وأما علة تكرارها فقد ذكر النحاة لذلك أسباباً ثلاثة :

١ - ليسكون التكرار عوضاً عن مصاحبة ذى العموم ( النكرة ) ، فإن في التكرار زيادة كما في ذى العموم زيادة<sup>(١)</sup> .

٢ - أن العرب جعلت نحو : لا زيد عندي ولا عمرو ، في جواب من سأل بالهمزة و ( أم ) ، أى في جواب من قال : أزيد عندك أم عمرو ؟ ، فكما أن السؤال بهما لا بد فيه من العطف فكذلك ما هو جواب لهما<sup>(٢)</sup> .

٣ - أن العرب في الغالب - كما يقول أبو حيان - تنفي الجملة المبدوءة بمعرفة أو ظرف أو شبهه بـ « ما » أو « ليس » ، نحو : ما زيد عندك ، وما عندك زيد ، وليس عمرو في الدار ، وليس في الدار عمرو ، فإذا وقعت « لا » في نحو هذا من الكلام وقعت في موضع غيرها ، فقويت بالتكرار ولم تخل منه إلا في اضطرار<sup>(٣)</sup> .

وفى الكتاب ٣٥٨/١ قال سيبويه : « واعلم أنه قبيح أن تقول: صرت برجل لا فارس ، حتى تقول : لا فارس ولا شجاع ، ومثل ذلك : هذا زيد لا فارساً ، لا يحسن حتى تقول : لا فارساً ولا شجاعاً ، وذلك أنه جواب لمن قال أو لمن يجعله ممن قال : أبرجل شجاع مررت أم بفارس ؟ ولقوله : أفسر زيد أم شجاع ؟ »

(١) التصريح ٢٣٧/١

(٢) السابق نفسه .

(٣) التذييل والتكميل ٧٧/٢

وقد يجوز على ضعفه في الشعر . قال رجل من بني سلول : (طويل)

وَأَنْتَ أَمْرٌ مِّنَّا خُلِقْتَ لَغَيْرِنَا

حَيَاتُكَ لَا تَنْفَعُ وَمَوْتُكَ فَاجِعٌ<sup>(١)</sup>

فكذلك هذه الصفات وما جعلته خبراً للأسماء ، نحو زيد لا فارس ولا شجاع<sup>٢</sup> . اهـ

قال ابن السيرافي بعد أن أورد النص المذكور : « ذكر سيبويه أن النعت والحال والخبر في هذا الباب لا يأتي إلا على التكرير<sup>(٣)</sup> ، لأنه عندهم جواب كلام فيه تكرير . وإن تكلموا به ولم يتقدمه كلام يكون هذا الكلام جواباً له ، فهو على تقدير جواب متكلم تكلم به ، وإن لم يكن ثمّ متكلم وهذا معنى قول سيبويه : وذلك أنه جواب لمن قال - وهو المتكلم - أو لمن تجعله ممن قال - أي قدره كأنه متكلم بكلام فيه تكرير ، فجعلت هذا جوابه .

ثم قال سيبويه : وقد يجوز على ضعفه . يريد أنه يجوز أن يأتي بغير تكرير<sup>(٣)</sup> . اهـ

---

(١) نسبه ابن السيرافي إلى الرقاشي ، وهو الضحّاك بن هنام الرقاشي . يقول : هو منا في النسب ، إلا أن نفعه لغيرنا ، فحياته لا تنفعنا لعدم مشاركته لنا ، وموته يفجعنا لأنه أجدنا . والبيت في ابن السيرافي ٣٦٣/١ ، والمقتضب ٣٦٠/٤ ، وابن يعيش ١١٢/٢ ، والهمع ١٤٨/١ ، والدرر ١٢٩/١ ، والأشمونى ١٨/٢ ، والخزانة ٣٦/٤ .

(٢) مالم يكن النعت أو الحال أو الخبر جملة فعلية ، نحو مررت برجل لا يكرم أخاه ، وجاء زيد لا يركب فرساً ، وزيد لا يقوم - حاشية الصبان على الأشمونى ١٨/٢ .

(٣) شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٣٦٢/١ .

وقال الأعلم في بيت السلولى<sup>١</sup> للذكور : الشاهد فيه رفع ما بعد « لا »  
من غير تكرير ، وقد تقدم قبجه ، ونظير البيت قوله : زيد لا قائم ، ولا يحسن  
حتى يقول : لا قائم ولا قاعد ، وسوغ الأفراد هنا أن ما بعده يقوم مقام التكرير  
فى المعنى ، لأنه إذا قال : وموتك فاجع دل على أن حياته لا تنصر<sup>(١)</sup> ، فكأنه  
قال : حياته لا تنصر ولا تنفع . اهـ

وإنما وجب فى الاختيار تكرير « لا » مع العاطف إذا ألغيت مع كون  
مدخولها منكرا متصلا بها ، تليها بالتكرير على كونها للنفي الجنس ، لأن نفي  
الجنس تكرار للنفي فى الحقيقة<sup>(٢)</sup>.

بقى موضع ثالث يجب فيه تكرير « لا » ، وذلك إذا فصل بينها وبين  
اسمها . قال سيبويه : فى الكتاب ٣٥٥/١

« واعلم أنك إذا فصلت بين لا والاسم بحشو لم يحسن إلا أن تعيد الثانية ؛  
لأنه جعل جواب : إذا عندك أم ذا ؟ ولم تجعل لا فى هذا للوضع بمنزلة آيس ،  
وذلك لأنهم جعلوها إذا رفعت مثلها إذا نصبت ؛ لاتفصل لأنها ليست  
يقول ، فمما فصل بينه وبين لا بحشو قوله عز وجل ( لا فيها غول ولا هم عنها  
يمنزفون<sup>(٣)</sup> ) » اهـ

ولم يشر سيبويه إلى جواز عدم التكرير فى هذا للوضع للضرورة ،

(١) أى أن قوله ( وموتك فاجع ) قام مقام التكرير ، لأنه يدل على أن حياته  
لا تنصر أيضا ، بدليل احساسهم بالفجعة بموته ، ولو كانت حياته تضر ما فجعوا  
بموته .

(٢) الرضى ٢٥٨/١ ، وحاشية الصبان ٤/٢ .

(٣) سورة الصافات . آية ٤٧ .

وقد استشهد بعض النحاة كالرضى<sup>(١)</sup> بالبيت الأول من البيتين السابقين على عدم التكرير مع الفصل في قوله « أن لا إلينا رجوعها » .

قال البغدادى بعد أن ذكر استشهاد الرضى به على جواز عدم تكرير لامع المفصول عند المبرد وابن كيسان بلا ضرورة أو شذوذ ، وعند غيرهما شذوذاً : « وقد أنشده سيبويه ومن تبعه على عدم تكرير لامع المعرفة ، وهو الوجه<sup>(٢)</sup> » اهـ .

وقد أجاز المبرد وابن كيسان عدم تكرير « لا » في الاختيار - كما تقدم - إذا كان مدخولها معرفة ، أو مفصولاً منها بحشو ، أو منكراً غير مفصول مع إهمالها ، اعتماداً في المعرفة على قول العرب « لا نولك أن تفعل » ، وفي المفصول بنحو قوله : « أن لا إلينا رجوعها » ، وفي المنكر غير المفصول مع إهمال لا بما حكاه سيبويه من قول العرب « لا سواء » ويقول : « حياتك لا نفع وموتك فاجع » .

ولاحجة لهما فيما ذكر ، لأن قول العرب : لا نولك أن تفعل أو يعود موقع : لا ينبغي لك أن تفعل كذا وكذا ، فاستغنوا فيه عن تكرار « لا » كما يستغنون فيما هو واقع موقعه وهو الفعل ، ولأن « لا » في قولهم : لا سواء عوض من المبتدأ المحذوف وجوباً لكثر استعماله : « وإنما دخلت « لا » ههنا لأنها عاقبت ما ارتفعت عليه سواء . ألا ترى أنك لا تقول هذان

(١) انظر شرح الكافية ٢٥٨/١ .

(٢) خزائن الأدب ٤ / ٣٤ .

لا سواء ، فجاز هذا كما جاز لاها الله ذا حين عاقبت ولم يحز ذكر الواو<sup>(١)</sup> ،  
وأما قوله : أن لا إلينارجوها ، وقوله حياتك لانفع ، فضرورة كما تقدم<sup>(٢)</sup> .

( إدخال السكاف على المضمير المنصل )

قال سيبويه في باب ما لا يجوز فيه الإضمار من حروف الجر<sup>(٣)</sup> بعد أن  
ذكر أنهم استغنوا عن إدخال « حتى » على الاسم المضمير بإدخالهم إلى عليه ،  
لأن المعنى واحد .

قال « كما استغنوا بمثلى ومثله عن ركي وكه » .

يعنى أنهم لا يدخلون كاف التشبيه على المضمير ، استغنوا بإدخال « مثل »  
عليه ، كما استغنوا بإدخال « إلى » على المضمير عن إدخال « حتى » عليه .  
ثم قال : « إلا أن الشاعر إذا اضطر أضر في السكاف ، فيجر ونها على  
القياس . قال الشاعر (العجاج) :

وَأُمُّ أَوْعَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا<sup>(٤)</sup>

(١) الكتاب ١/٣٩٢ .

حيان ٢/٧٣ .

(٢) انظر السابق نفسه ، والرضى ١/٣٥٨ ، والتذييل والتكميل لأبى

(٣) الكتاب ١/٣٥٧ .

(٤) قبله : « نحى الذنابات شمالا كذا » - يصف حمار وحش وأنته . وقد

أراد هذا الحمار ورود الماء معهن ، فرأى الصياد فهرب بهن . والذنابات جمع  
ذنابة - بكسر الذا - وهى آخر الوادى الذى ينتهى اليه السيل ، وكثبا : قريبا ،  
وَأُمُّ أَوْعَالٍ : هضبة فى ديار بنى تميم ، والضمير فى « كهأ » للذنابات . يقول :  
انه جعل فى هربه الذنابات عن طريقه فى جانب شماله قريبا منه ، وجعل أم  
أو عال فى جانب يمينه قريبا منه مثل قرب الذنابات أو أقرب .

انظر ابن السيرافى ٢/١٠٤ ، وضرائر ابن عصفور ٣٠٨ ، وما يجوز للشاعر  
فى الضرورة ٢٢٧ ، والالوسى ١٩٢ ، وشرح شواهد الشافعية ٣٤٥ ، وابن يعيش  
١٦/٨ ، ٤٢ ، والتصريح ٣/٢ ، والأشموئى ٢/٢٠٨ ، وملحقات ديوان  
العجاج ٧٤ ، وخزانة الأدب ١٠/٢٠٢ .

وقال العجاج :

فلا تَرَى بَعْلًا ولا حَلَالًا كَهْ ولا كَهْنٌ . إلا حَاظِلًا (١)

شبهه بقوله . لَهْ ولا هْنٌ . ولو اضطر شاعر فأضاف الكاف إلى نفسه قال : ما أنت رَهِى ، وكفى خطأ من قبل أنه ليس فى العربية حرف يفتح قبل ياء الإضافة ، اه .

الشاهد فى البيتين إدخال الكاف على للضمير تشبيها لها بمثل للضرورة .

وقال ابن عصفور فى ( ضرائر الشعر ) ٣٠٨ : د ومنه : أن يستعمل الحرف للضرورة استعمالا لا يجوز مثله فى الكلام . نحو قول العجاج :

وأم أوعال كهأ أو أقربا

فجر بالكاف الضمير المتصل ، وحكمها فى سمة الكلام أن تجر إلا الظاهر أو الضمير المنفصل لجر يانه مجرى الظاهر ، فيقال ما أنا كأنت ، ولا أنت كأنا . حكى الكسائى عن بعض العرب أنه قيل له : من تعدون الصعلوك فيكم ؟ فقال : هو الغداة كأنا .

---

(١) يصف حمارا وأتته ، والحلائل جمع حليمة وهى الزوجة ، وقوله « كه ولا كهْن » يعنى مثله ولا مثلهن . والحاظِل والعاضِل سواء وهو المانع من التزويج ، لأن الحمار يمنع أتنه من حمار آخر يريدهن . انظر ابن السيرافى ١٥٧/٢ وقد نسبه لرؤية ، والنحاس ٢٠٧ ، وابن عصفور ٣٠٨ ، والالوسي ١٩٢ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ٢٢٧ ، والتصريح ٤/٢ ، والهمع ٣٠/٢ ، والدرر ٢٧/٢ ، والأشمونى ٢٠٩/٢ ، والخزانة ١٩٥/١٠ ، وديوان رؤية ١٢٨ .

لكنه لما اضطر أبدلها من حكمها حكم ما هي في معناه وهو « مثل » ،  
فجعلها تجر الضمير للنصل كما تجر المنفصل ، كما يجره « مثل » .

ومن ذلك قوله :

فلا ترى بعلا ولا حلائلا      كه ولا كهن إلا حاظلا

وقوله :

وإذا الحربُ شمرتْ لم تكنْ ركي      حين تدعو الكماةُ فيها : نزال<sup>(١)</sup>

أنشده الفراء وقال : أنشدني بعض أصحابنا ، ولم أسمعنا أنا من العرب .

قال الفراء : وحكى عن الحسن البصري : أنا كك وأنت ركي .  
واستعمال هذا في حال السعة شذوذ لا يلتفت إليه ، انتهى .

وقال أبو حيان في ( تذكرته ) : وقال الفراء : لم تقل العرب أنت ركي ، وآثروا  
أنت كآنا ، ولو يقولوا : أنا كك ، وآثروا أنا كآنت ، وجعلوا أنت وأنا  
للخفص كما جعلوا هو للخفص ، فقلوا : أنا كهو ، والرفع أغلب على أنا وأنت  
وهو ، ولم يصيروهن مخفوضات والرفع أغلب عليهن إلا لأن الكنى تجرى  
مجرى حروف المعاني ، فتعرف بالدلالات ، فلذلك قالوا : ضربتك أنت ،  
ومررت بك أنت ، فجعلوا أنت للنصب والخفص ، وكذلك هو وأنا<sup>(٢)</sup> .

(١) البيت من الخفيف ، نسب الى بشار وليس في ديوانه . وانظر  
المخزاة ١٩٧/١٠ ، ١٩٨ ، الألوحي ١٩٤ ، والعيني ٣/٢٦٥ .

(٢) المخزاة ١٩٨/١٠ .

أما إدخال الكاف على ضمير النصب للمنفصل فقد قصره العلماء على  
الضرورة كما جاء في ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٦٢ ، وشرح الكافية  
للرضي ٣٤٤/٢ ، ومن ذلك قول الشاعر :

فَأَجْمِلْ وَأَحْسِنْ فِي أَسِيرِكَ إِنَّهُ ضَعِيفٌ وَلَمْ يَأْسِرْ كِبَايَاكَ أَمِيرٌ<sup>(١)</sup>

ونقل عن أبي العباس اللبرد أنه يجيز الإضمار مع الكاف على القياس .  
لأن المضمرة عقيب المظهر ، وقد نطقت به العرب<sup>(٢)</sup> .

وفي ضوء ما تقدم من آراء العلماء نقول إن الكاف تدخل في سعة الكلام  
على الاسم الظاهر ، والضمير المرفوع المنفصل من باب إقامة بعض الضمائر  
مقام بعض ، اعتمادا على ما حكاه الكوفيون عن العرب .

أما إدخالها على الضمير المتصل ، والضمير المنصوب المنفصل ، فالصحيح  
قصره على الضرورة الشعرية .

( نصب المضارع المقترن بالفاء غير مسبوق بنفي أو طلب )

ينصب المضارع بعد الفاء بأن مضمرة وجوبا بشرطين :

أحد : أن تكون الفاء للسببية ، والآخر : أن يقع المضارع جوابا لنفي  
أو طلب محضين .

(١) البيت من الطويل . ولم أعثر له على قائل ، وانظر فيه ضرائر ابن  
عصفور ٢٦٢ ، والرضي ٣٤٤/٢ ، والخزانة ١٠/١٩٤ ، ١٩٩ ، ومجالس ثعلب  
١٦ ، والهمع ٣١/٢ .

(٣) الخزانة ١٠/١٩٦ ، والرضي ٣٤٤/٢ .



قال ابن مالك :

وبعد فاجواب نفى أو طلب محضين (أن) — وسترها حتم — نصب

فإن وقع المضارع مقترنا بالفاء غير مسبوق بنفى أو طلب يراد جعله جوابا له ، وجب عد الفاء لمجرد العطف أو الاستئناف وعدم نصب المضارع بعدها بأن المضمرة .

قال سيديويه في الكتاب ٤٢٣/١ : « واعلم أن الفاء لا تضر فيها » أن ، في الواجب <sup>(١)</sup> ، ولا يكون في هذا الباب إلا الرفع ، وسنبين لم ذلك ، وذلك قوله : إنه عندنا فيحد ثناء ، وسوف آتية فأحد أنه ليس إلا إن شئت رفعت على أن تشرك بينه وبين الأول ، وإن شئت كان منقطعا ، لأنك قد أوجبت أن تفعل ، فلا يكون فيه إلا الرفع .

ذكر سيديويه في النص السابق مثالين وقع المضارع فيهما مقترنا بالفاء ، وكان حكمه الرفع ليس غير ، لكون الفاء فيهما لمجرد العطف أو الاستئناف ، ولم ينصب الفعل بعدها بأن مضمرة وجوبا لعدم وقوعه جوابا لنفى أو طلب .

ثم قال سيديويه : <sup>(٢)</sup> « وقد يجوز النصب في الواجب في اضطرار الشعر ، ونصب في الاضطرار من حيث انتصب في غير الواجب ، وذلك لأنك تجعل « أن » العاملة ، فما نصب في الشعر اضطرار قول الشاعر : ( وافر )

(١) يعنى بعد الخبر المثبت .

(٧) فى الكتاب ٤٢٣/١ .

سأتركُ منزلي لبني تميم وألحقُ بالحجازِ فأسترجِحاً<sup>(١)</sup>

وقال الأعشى وأنشدها يونس : (طويل)

نُمتَ لا تجزوني عند ذاكمُ ولكن سيجزيني الإلهُ فيُعقِّباً<sup>(٢)</sup>

وهو ضعيف الكلام ، وقال طرفة : (طويل)

لنا هَضْبَةٌ لا ينزل الدُّلُّ وسطها وبأوى إليها المستجيرُ فيُعَضِّمُ<sup>(٣)</sup> اهـ

استشهد سيديويه بالأبيات الثلاثة المذكورة على نصب المضارع المقترن بالفاء بأن مضمره وجوبا بعد الخبر المثبت للضرورة الشعرية .

وهي ضرورة ضعيفة كما قال سيديويه : « وهو ضعيف في الكلام » ومراده بالكلام هنا الشعر إذا لآتى في سواه ، وقال القزاز القيرواني في كتابه ( ما يجوز للشاعر في الضرورة ) ٢٠٦ : « وهو<sup>(٤)</sup> من أقبح الضرورات » .

(١) نسبة العيني وتبعه السيوطي في شرح شواهد المغنى الى المغيرة بن حبياء . والبيت في الكتاب ٤٢٣/١ ، ٤٤٨ وانظر العيني ٤٩٠/٤ ، وشرح شواهد المغنى ١٦٩ ، وضرائر ابن عصفور ٢٨٤ ، والاثوسي ٢٧٥ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٠٦ ، والنحاس ٢١٦ ، والمقتضب ٢٢/٢ ، والمحتسب ١٩٧/١ ، وابن يعيش ١٧٩/١ ، والمغنى ١٧٥ ، والهمشع ٧٧/١ ، ١٠/٢ ، ١٦ ، ٧٣ ، والدرر ١٥/١ ، ٧/٢ ، ١٠ ، ٩٠ والأشمونى ٣٠٥/٣ ، والخزانة ٥٢٢/٨ .

(٢) يعقب : يجمع العاقبة . وانظر ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٨٤ ، والخزانة ٤٢١/٧ ، والديوان ٩٠ .

(٣) كنى بالهضبة عن عزة قومه ومنعتهم . وانظر ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٨٥ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٠٦ ، والمقتضب ٢٣/٢ ، والمحتسب ١٩٧/١ ، والديوان ٤ .

(٤) أى نصب المضارع المقترن بالفاء بعد الخبر المثبت .

وسر الحكم على هذه الضرورة بالضعف والقبح عدم ظهور قصد التنصيص على سببية ما قبل الفاء لما بعدها ، لأن هذا القصد إنما يظهر إذا وقعت الفاء جواباً لنفي أو طلب محضين لأنها حينئذ تقع بعد ما يشبه الشرط في عدم تحقق الوقوع أو عدم ثبوت المضمون ، وهو المنفي والمطلوب . فيترتب ما بعدها عليه ترتيب الجواب على الشرط<sup>(١)</sup> ، ويظهر فيها قصد التنصيص على السببية .

أما إذا وقعت بعد الخبر المثبت فقد وقعت بعد متحقق الوقوع ثابت المضمون بعيد الشبه بالشرط ، فيسكون قصد السببية بها بعيداً .

وموضع الشاهد في البيت الأول قوله « فاستريحاً » حيث جاء المضارع منصوباً بأن مضمرة وجوباً بعد الخبر المثبت من حيث انتصب في غير الواجب ( في غير المثبت ) ، و ( أن ) وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع عطفاً بالفاء على مصدر متصيد مما قبلها ، والنقدير : يكون لَحَاقٌ قَاسِراًحة<sup>(٢)</sup>

وقال الأعلام . ويروي لأستريحاً ، فلا ضرورة فيه على هذا . اهـ

وقال الدماميني : ورام بعضهم تخريجه على النصب في جواب النفي للعنوي المستفاد من قوله « سأترك منزلي » ، إذ معناه : لأقيم به ، وليس بمتجه ، لأن جواب النفي منفي لا ثابت ، نحو : ما جاءني زيد فأكرمه بالنصب ، والمراد في البيت إثبات الاستراحة لانفيها . لكن لقائل أن يقول : لانسلم أن الفعل من قوله « فاستريحاً » منصوب ، بل هو مرفوع مؤكد بالنون الخفيفة موقوفاً

(١) انظر شرح الرضي ٢٤٦/٢ ، وحاشية الصبان ٣٠١/٣ .

(٢) انظر خزائن الأدب ٥٢٢/٨ ، وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٨٥ .

عليها بالآلاف ، وتؤكد مثل هذا بالخفيفة والثقيلة جانز في الضرورة .  
قال الشاعر :

لَيْتَ شَعْرِي وَأَشْعُرُنْ إِذَا مَا قَرَّبُوها مَنْشُورَةً وَدُرْعِيْتُ  
أَلَيْ الْفَضْلُ أُمَّ عَلَيَّ إِذَا حُوَّ رَسَبْتُ إِنِّي عَلَى الْحَسَابِ مُقِيمٌ<sup>(١)</sup>

وقال سيديويه : « يجوز المضطر أنت تفعلن<sup>(٢)</sup> » ، ولا شك أن التخريج على هذا متجه ، بخلاف التخريج على النصب مع فقد شرطه كما في البيت ، فإنه لا نظير له .

فإن قلت : فما وجه النصب إن قيل به في البيت كما فعل المصنف<sup>(٣)</sup> ،  
فإن القول بأنه بنفس الفاء مذهب كوفي ، وهو لا يرتضيه ، فكيف يخرج  
على طريقة البصريين ؟ قلت : يعمل النصب بأن مضرة [جوازا] على حد قولها :

وَلَبَسُ عِبَادَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي<sup>(٤)</sup>

(١) البيتان من الخفيف للسموع بن عدياء ، والشاهد في ( أشعرن ) حيث أكد بالنون وهو مثبت عار عن معنى الطلب والشرط ونحوهما . وانظر الأشموني ٢٢١/٣ ، ومشاهد الانصاف على شواهد الكشف ١٩ .

(٢) الكتاب ١٥٣/٢ .

(٣) يعني ابن هشام - انظر مغنى اللبيب ١٧٥ .

(٤) صدر بيت من الوافر عجزه : أحب الى من لبس الشفوف ، ليسون بنت بحدل الكلبيبة أم يزيد بن معاوية ، والبيت من شواهد الكتاب ٤٢٦/١ ، وشرح ابن يعيش ٢٥/٧ ، ومغنى اللبيب ٢٦٧ ، ٢٨٣ ، ٣٦١ ، ٤٧٩ ، ٥٥١ ، الأشموني ٣١٣/٣ .

والعطف منغلور فيه إلى المعنى . كأنه قال : ويكون لحوقى بالحجاز فأستريح ،  
أى لحوقى فأستراحتى<sup>(١)</sup> . ١٠

ولم يرتض البغدادى التخريجين الذين ذكرهما الدمامينى ، وذكر أن  
أولهما — وهو جعل المضارع مؤكدا بنون خفيفة قلبت فى الوقف ألفا —  
من باب غسل الدم بالدم ، لأنه تفصي من ضرورة ولجأ إلى ضرورة<sup>(٢)</sup> ،  
وشرط كل من النصب والتأكيده مفقود .

وأن ثأنيهما — وهو جعل النصب على حد : ولبس عبادة ونقر عيني —  
غير جيد<sup>(٣)</sup> .

وموضع الشاهد فى البيت الثانى قوله « فيعقبا » قال الأعم : الشاهد فى نصب  
يعقب بالفاء ، وهو خبر واجب ضرورة ، ويجوز أن يريد النون الخفيفة ،  
وهو أسهل فى الضرورة . ١٠

وموضع الشاهد فى البيت الثالث قوله « فيعصما » . قال الأعم : والقول فيه  
كالقول فى الذى قبله ، ويروى : ايعصما ولا ضرورة فيه<sup>(٤)</sup> . ١٠

### ( الجزم بإذا )

قال سيبويه فى الكتاب ٤٣٣/١ : « وسألته عن ( إذا ) ما منعهم أن  
يجازوا بها ؟ فقال : الفعل فى إذا بمنزلة فى إذ إذا قلت : أتذكر

(١) تحفة الغريب للدمامينى ٤١٠/١ - ٤١٢ .

(٢) انظر كتابنا ٢٣٥ .

(٣) خزانة الأدب ٥٢٣/٨ .

(٤) وانظر كتابنا ١٨٠ .

إِذْ تَقُولُ ، فَإِذَا فِيمَا تَسْتَقْبِلُ بِمَنْزِلَةٍ إِذْ فِيمَا مَضَى ، وَبَيْنَ هَذَا أَنْ  
إِذَا تَجِءُ وَقَتًا مَعْلُومًا ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوَقَلْتَ : آتِيكَ إِذَا أَحْمَرَ الْبُسْرُ  
كَانَ حَسَنًا ، لَوَقَلْتَ : آتِيكَ إِنْ أَحْمَرَ الْبُسْرُ كَانَ قَبِيحًا ، فَإِنْ أَبَدَا  
مُبْهَمَةٌ ، وَكَذَلِكَ حُرُوفُ الْجَزَاءِ ،

يَعْنَى أَنَّ « إِذَا » مَوْضُوعَةٌ لَزْمَانٍ مِنْ أَرْزَمَةِ الْمُسْتَقْبَلِ مُخْتَصٌّ مِنْ بَيْنِهَا  
بِوُقُوعِ حَدَثٍ مَقْطُوعٍ بِوُقُوعِهِ فِي اعْتِقَادٍ لِلتَّكَلُّمِ ، كَمَا أَنَّ « إِذْ » لَزْمَانٍ مِنْ  
أَرْزَمَةِ الْمَاضِي مُخْتَصٌّ بِوُقُوعِ حَدَثٍ فِيهِ مَقْطُوعٌ بِهِ ، وَلِذَا لَمْ يَجْزَمْ بِإِذَا ،  
لِأَنَّ الشَّرْطَ الْمَقْتَضَى لِلْجُزْمِ لَا يَكُونُ إِلَّا فِيمَا كَانَ مَبْهَمًا مَحْتَمَلًا لِلْوُقُوعِ وَعَدَمِهِ  
كَإِنْ وَسَائِرُ أَدَوَاتِ الشَّرْطِ الْجَازِمَةِ .

ثُمَّ قَالَ (١) : « وَقَدْ جَازَوْهَا فِي الشَّعْرِ مُضْطَرِّينَ . شَبَّهُوهَا بِإِنْ حَيْثُ رَأَوْهَا  
لَمَّا يَسْتَقْبِلُ وَأَنَّهُ لَا يَبْدُهَا مِنْ جَوَابِ . قَالَ قَيْسُ بْنُ الْخَطِيمِ الْأَنْصَارِيُّ : (طَوِيلٌ)

إِذَا قَصُرَتْ أَسْيَافُنَا كَانَ وَصْلُهَا خُطَانًا إِلَى أَعْدَائِنَا فَضَارِبٍ (٢)  
وَقَالَ الْفَرَزْدَقُ :

تَرْفَعُ لِي خِنْذِفٌ وَاللَّهُ يَرْفَعُ لِي نَارًا إِذَا خَمَدَتْ نِيرَانُهُمْ تَقِيدُ (٣)

(١) فِي الْكِتَابِ ٤٣٤/١ .

(٢) الْبَيْتُ فِي ابْنِ السَّيْرَافِيِّ ١٣٥/٢ ، وَضَرَائِرُ الشَّعْرِ لِابْنِ عَصْفُورٍ ٢٩٨ ،  
وَمَا يَجُوزُ لِلشَّاعِرِ فِي الْضُرُورَةِ ٢٢٩ ، وَالْمَقْتَضِبُ ٥٥/٢ ، وَاللِّي فِي الشَّجَرِ  
٣٣٣/١ ، وَابْنُ يَعْيشَ ٩٧/٤ ، ٤٧/٧ ، وَالْخَزَانَةُ ٢٥/٧ ، وَالْديوان ١٦٤ .

(٣) قَالَ الْأَعْلَمُ : يَقُولُ : تَرْفَعُ لِي قَبِيلَتِي مِنَ الشَّرَفِ مَا هُوَ فِي الشَّهْرَةِ كَالنَّارِ  
الْمَوْقَدَةِ إِذَا قَعَدَتْ بَغِيرِي قَبِيلَتِهِ ، وَخِنْذِفٌ : أُمُّ مَدْرَكَةٍ وَطَابِخَةٌ ابْنَتُ الْيَاسِ بْنِ  
مُضَرَ ، وَتَمِيمٌ مِنْ وَلَدِ طَابِخَةَ بْنِ الْيَاسِ ، فَلِذَلِكَ فَخَرُ بِخِنْذِفٍ عَلَى قَيْسِ  
عِيْلَانَ بْنِ مُضَرَ .

وَانْظُرِ النَّحَاسَ ٢٢١ ، وَابْنُ عَصْفُورٍ ٢٩٨ ، وَالْأَلُوسِي ١٥٦ ، وَمَا يَجُوزُ  
لِلشَّاعِرِ ٢٢٩ ، وَالْمَقْتَضِبُ ٥٥/٢ ، وَابْنُ الشَّجَرِ ٣٣٣/١ ، وَابْنُ يَعْيشَ ٤٧/٧ ،  
وَابْنُ يَعْيشَ ٤٧/٧ ، وَالْأَشْمُونِيُّ ١٣/٤ ، وَالْخَزَانَةُ ٢٢/٧ ، وَالْديوان ٢١٦ .

وقال بعض السلوليين : (طويل)

إذا لم تزل في كل دار عرفتسها لها واكف من دمع عينك يسجـم<sup>(١)</sup>

فهذا اضطرار ، وهو في الكلام خطأ ، ا هـ

استشهد سيمويه بالآيات الثلاثة السابقة على الجزم بإذا للضرورة الشعرية.

وقال الأعمى في البيت الأول : الشاهد فيه جزم « فنضارب » عطفا على موضع كان ، لأنها في موضع جزم على جواب « إذا » لأنه قدرها عاملة عمل « إن » ضرورة .

وقال في البيت الثاني : الشاهد فيه جزم « تقد » على جواب « إذا » ، والقول فيه كالقول في الذي قبله .

وقال في البيت الثالث : الشاهد في جزم « يسجـم » على جواب « إذا » كما تقدم ، وتقدير لفظ البيت : إذا لم تزل في كل دار عرفتسها من ديار الأحبة يسجـم لها واكف من دمع عينك ومعنى يسجـم ينصب ، والواكف : القاطر ، ورفعها بإضمار فعل دل عليه يسجـم ، ويجوز أن يكون مرتفعاً به على التقديم والتأخير ضرورة<sup>(٢)</sup> . ا هـ

(١) قيل : البيت لجريير من قصيدة بائنة ونسب الى غيره وغيرت قافيته غلطا ، والبيت في ديوان جريير ٢٠ برواية : لها ذارف من دمع عينك يذهب . وانظر ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٩٨ ، وما يجوز للشاعر ٢٢٩ ، والخزانة ٢٢/٧ .  
(٢) انظر كتابنا ص ٢٤٣ .

ووقع لابن مالك في الجزم بإذا كلامان ، ففي منظومته (الكافية الشافية) قال :

وشاع جزم بإذا حملا على متى ، وذا في النثر لم يستعملا

وقال في شرحها : وشاع في الشعر الجزم بإذا حملا على « متى » .

ولكن ظاهر كلامه في التسهيل جواز الجزم بها في النثر على قلة ، وهو ما صرح به شواهد التوضيح والنصحیح فقال : هو في النثر نادر ، وفي الشعر كثير وجعل منه قوله عليه الصلاة والسلام لعلى وفاطمة رضى الله عنهما . « إذا أخذتما مضاجعكما تكبرا أربعاً وثلاثين ، وتسبعاً ثلاثاً وثلاثين ، وتحمداً ثلاثاً وثلاثين <sup>(١)</sup> » .

والأحسن قصر الجزم بإذا على الشعر وجعل الأفعال في الحديث الشريف مرفوعة وحذفت النون منها للتخفيف <sup>(٢)</sup> .

( المجازاة بمن مع إضافة حين إلى جملة الشرط )

إذا وقعت « مَنْ » أو « ما » أو « أَى » بعد ظروف الزمان وجب جعل الأسماء الثلاثة موصولة ، ولا يجوز — حينئذ — جعلها شرطية ، لأن الشرط له صدر الكلام ، فلو أضفت إليه لعلقته بما قبله ، وذلك مناف لاستحقاق

---

(١) أخرجه البخارى فى : ٦٢ - كتاب فضائل أصحاب النبى ﷺ ، ٩ - باب مناقب على بن أبى طالب القرشى الهاشمى أبى الحسن رضى الله عنه . وانظر الأشمونى ١٣/٤ ، والتسهيل ٢٣٧ ، وشواهد التوضيح ١٨ .  
(٢) وانظر الصبان ٢٨٢/٣ .



الصدارة<sup>(١)</sup> ، فلا يجوز أن تقول : أتذكر إذ من يأتنا نعطه ، كما لا يجوز : أتذكر إذ إن يأتنا نعطه ، فلا تضاف أسماء الزمان إلى جملة مصدرية يأت الشرطية ولا بما تضمن معناها ، للعلة السابقة .

وقال سيبويه في الكتاب ٤٤٠/١ : « وقد يجوز في الشعر أن يجازى بعد هذه الحروف فتقول : أتذكر إذ مَنْ يأتنا نأته ، وإنما أجازوه لأن إذ وهذه الحروف لا تغير ما دخلت عليه عن حاله قبل أن تجيء بها ، فقالوا : ندخلها على : مَنْ يأتنا نأته ، ولا تغير الكلام ، كما أنا قلنا . مَنْ يأتنا نأته ، كما أنا إذا قلنا : إذ عبدُ الله منطلقٌ ، فكأننا قلنا : عبدُ الله منطلقٌ ، لأن إذ لم تحدث شيئاً لم يكن قبل أن تذكرها ، وقال لبيد :

على حين مَنْ تَلَبَّثَ عليه ذَنْبُهُ

يَرِثُ شِرْبُهُ إذ في المقام تدأثر<sup>(٢)</sup>

ولو اضطر الشاعر فقال : أتذكر إذ إن تأتتا نأتك جاز له كما جاز في من ، ٥١ .

(١) انظر الخصائص ٣٥٢/١ ، والرضي ٢٥٩/٢ ، والصبيان ١٥/٤ .

(٢) البيت من الطويل ، ويروى عجزه بلفظ : « يجد فقدها إذ في المقام تدأثر » ، والذنوب : الدلو مملوءة ماء ، ضربه مثلاً لما يدل على به من الحجة ، ويروى : يبطىء من الريث وهو الإبطاء ، والشرب : الحظ من الماء ، والتدأثر : المتزاحم ، والمراد بالمقام مجلس الخصام والمفاخرة . وهو يصف مقاما فآخر فيه غيره ، وكثرت المخاصمة فيه والمحاجة .

وانظر الانصاف ٢٩١ ، الهمع ٦٢/٢ ، والدرر ٧٧/٢ ، الرضي ٢٥٩/٢ ، والخزانة ٦١/٩ ، والديوان ٢١٧ . والبيت في الكتاب ٤٤١/١ .

وقال الأعمى في البيت للذكور . الشاهد مجازاته بمن مع إضافة حين إلى جملة الشرط ضرورة ، وحكمها أن لا تضاف هي وإذا إلا إلى جملة مخبر بها ، وللمبهمات إنما تفسر وتوصل بالأخبار لا بحروف المعاني وما دخلت عليه كما بين في الباب ، وجاز هذا في الشعر تشبيها لجملة الشرط بجملة الابتداء والخبر ، والفعل والفاعل اهـ .

وذكر ابن جني في الخصائص ٣٥٢/١ أن إضافة الظرف إلى الجملة الشرطية في نحو ما تقدم إنما يجوز على تقدير حذف المبتدأ ، فالتقدير في بيت لبيد السابق : على حين الناس من تلبث عليه ذنوبه . الخ ، فلما باشر للمضاف غير المضاف إليه في اللفظ أشبه الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، فلذلك أجازوه في الضرورة .

والذي نراه أن تقدير حذف المبتدأ يخرج ما ذكر عن حيز الضرورة لإبقاء أدوات الشرط على الصدارة ، لأنها تكون - حينئذ - في صدر الجملة الواقعة خبراً ، إلا أن هذا التقدير لا يحسن كما يحسن في قولهم : مررت به فإذا من يأتية يعطه ، بإضمار مبتدأ بعد إذا المفاجأة قال سيديويه : « وتقول : مررت به فإذا من يأتية يعطيه ، وإن شئت جزمت لأن الإضمار يحسن ههنا ، ألا ترى أنك تقول : مررت به فإذا أجمل الناس ، ومررت به فإذا أيما رجل ، فإذا أردت الإضمار فكأنك قلت : فإذا هو من يأتية يعطه ، فإذا لم تضمر وجعلت إذا هي لمن فهي بمنزلة إذ لا يجوز فيها الجزم <sup>(١)</sup> » .

فلو أن تقدير المبتدأ يحسن بعد « إذ » لجاز الجزم بمن و « ما » و

« أئ » بعدها في السعة كما يجوز ذلك بعد « إذا » المفاجأة كما ذكر سيبويه فعدم جواز الجزم بهذه الأسماء بعد الظروف دليل على أنه لا يحسن تقدير مبتدأ محذوف قبلهن ، ومن ثم قصر جواز الجزم بهن بعد حين وإذ على الضرورة الشعرية ، بتقدير إضافة الزمان إليهن مباشرة أى إلى الجملة للصدرة بهن ، والدليل على عدم تقدير المبتدأ أن الرواية في بيت لبميد السابق بفتح نون « حين » مع دخول حرف الجر عليها ، وذلك دليل على أن الشاعر بنى هذا الظرف على الفتح لكونه مضافاً إلى جملة صدرها مبني وهو « من » الشرطية (١) .

( جعل اسم « كأن » الخففة ضميراً لغير الشأن ، ومجيئاً اسماً ظاهراً )

مذهب سيبويه أن « كأن » إذا خففت لا يكون اسمها إلا ضمير الشأن محذوفاً لأنها عنده مركبة من الكاف و « أن » (٢) ، فإذا خففت كان اسمها ضمير الشأن محذوفاً مثل « أن » إذا خففت .

ويجوز - عنده - في الشعر أن يجيء اسم كأن الخففة ضميراً لغير الشأن ، وأن يجيء اسماً ظاهراً أيضاً .

قال في الكتاب ١ / ٢٨١ : « وروى الخليل أن ناساً يقولون : إن بك زيد مأخوذ ، فقال : هذا علي قوله : إنه بك زيد مأخوذ ، وشبهه بما يجوز في الشعر نحو قوله ( وهو ابن صريم اليشكري ) : ( طويل )

(١) انظر الانصاف ٢٩١ .

(٢) انظر الكتاب ١ / ٢٩٨ ، ٤٧٤ ، ٦٧ / ٢ ، والجنى الدانى ٥١٨ ،

والرضي ٣٦٠ / ٢ .

ويوماً توافينا بوجهٍ مُقسَّمٍ كَانَ ظُهيَّةً تَطْوِي إِلَى وَارِقِ السَّلْمِ (١)

وقال الآخر :

وَوَجْهٌ مُشْرِقُ الشَّجَرِ كَأَنَّ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ (٢)

لا يحسن ههنا إلا الإضمار ، وزعم الخليل أن هذا يشبه قول من قال (وهو الفرزدق) :

فَلَوْ كُنْتَ ضَبِيًّا عَرَفْتَ قَرَابَتِي وَلَكِنَّ زَنْجِيًّا عَظِيمُ الْمَشَاوِرِ (٣)

والنصب أكثر في كلام العرب ، كأنه قال : وَلَكِنَّ زَنْجِيًّا عَظِيمُ الْمَشَاوِرِ لا يعرف قرابتي ، وَلَكِنَّهُ أَضْمَرُ هَذَا كَمَا يُضْمَرُ مَا يُبْنِي عَلَى الْإِبْتِدَاءِ ، نحو قوله عز وجل (طاعة وقول معروف (٤)) ، أي طاعة وقول معروف أمثلة له ،

(١) المقسم : الحسن ، وتعطو : تتناول أطراف الشجر . شبه امرأة جميلة طويلة اللعق بظبية جميلة تمد عنقها الطويل لتتناول أطراف الشجر المورق . ونسب بعضهم البيت لزيد بن أرقم ، وبعضهم لأرقم اليشكري ، وقيل : لعلباء بن أرقم اليشكري . وانظر معجم شواهد العربية ٣٢٥ ، وابن السيرافي ٣٦٦/١ ، والنحاس ١٦٥ ، وضرائر ابن عصفور ٥٩ ، والانصاف ٢٠٢ ، والمغنى ٣٣ ، وابن يعيش ٨٢/٨ ، ٨٣ ، والتصريح ٢٣٤/١ ، والهمع ١٤٣/١ ، ١٨/٢ ، والدرر ١٢٠/١ ، ١٢/٢ ، والأشموني ٢٩٣/١ ، ٢٨٦/٣ ، والجنى الداني ٥٢٣ ، والخزانة ٤١١/١٠ ، والبيت في الكتاب ٢٨١/١ ، ٤٨١ .

(٢) لم يعلم قائله ، من مجزوء الوافر ، وانظر فيه الانصاف ١٩٧ ، وابن يعيش ٨٢/٨ ، والرضي ٣٦٠/٢ ، والخزانة ٣٩٨/١٠ ، والتصريح ٢٣٤/١ ، والجنى الداني ٥٢٢ ، والبيت في الكتاب ٢٨١/١ ، ٢٨٣ .

(٣) قيل : صوابه : ولكن زنجيا غلاظا مشافره - هجا رجلا من ضبة فنسبه الى الزنج - وانظر النحاس ١٦٥ ، والانصاف ١٨٢ ، وابن يعيش ٨١/٨ ، ٨٢ ، والمغنى ٢٩١ ، والهمع ١٣٦/١ ، ٢٢٣ ، والدرر ١١٤/١ ، ١٩١ ، والخزانة ٤٤٤/١٠ ، والديوان ٤٨١ - والبيت بحره الطويل .

(٤) سورة محمد . آية ٢١ .

الشاهد في البيت الأول — وهو في بيت البشـكرى — رفع ظبية على الخبر وحذف اسم كأن المحففة وهو ضمير المرأة المحدث عنها لضمير الشأن للضرورة ، والتقدير كأنها ظبية<sup>(١)</sup> .

والشاهد في البيت الثاني كالذى قبله ، فقد حذف فيه اسم كأن المحففة وهو غير ضمير الشأن والتقدير : كأنه ثديا حقان ، والضمير عائد على الوجه بتقدير مضاف أى : ثديا صاحبه حقان<sup>(٢)</sup> .

فهما أمران يظهران من النص السابق لسيبويه :  
الأول : أن هذا الحذف للضرورة ، وهذا يظهر من قوله « شبهه بما يجوز في الشعر نحو قوله : ويوما توافينا .. الخ » .

الثاني : أن المحذوف هنا ليس ضمير الشأن<sup>(٣)</sup> ، ويؤيد هذا ما نقله سيبويه عن الخليل من كون الحذف هنا يشبه الحذف في بيت الفرزدق :  
فلو كنت ضيبا ... إلخ البيت .

وقد قال الأعمى في هذا البيت : الشاهد فيه رفع « زنجى » على الخبر وحذف اسم لكن ، ضرورة ، والتقدير : ولكنك زنجى<sup>(٤)</sup> .

(١) وروى البيت بنصب ظبية على أعمال كأن فى الاسم الظاهر للضرورة والخبر محذوف ، والتقدير : كأن ظبية تعطو هذه المرأة ، وروى أيضا بجر ظبية على زيادة أن بين الجار والمجرور وعد ابن عصفور هذه الزيادة من الضائر .  
(٢) وروى البيت : كأن ثدييه حقان بأعمال كأن المحففة فى الاسم الظاهر للضرورة كما سيأتى .

(٣) انظر خزانة الأدب ٣٩٩/١٠ ، ٤٤٤ . وسيأتى ما يظهر منه جواز كون الضمير للشأن عند سيبويه مع كأن المحففة .

(٤) وهى ضرورة قليلة ضعيفة ، ولذا قال سيبويه « والنصب أكثر فى كلام العرب » أى أن الأجود النصب ولكن وجعل الخبر محذوفا ، والتقدير — كما ذكر سيبويه — ولكن زنجيا عظيم المشافر لا يعرف قرابتى . وانظر الأصول لابن المراج ٣٠٠/١ .

وقال سيبويه في الكتاب ٢٨٣/١ : « وأهل للمدينة يقرعون ( وإن كُلاً  
كماً ليوفينهم ربك أعمالهم<sup>(١)</sup> ) ، يخففون وينصبون كما قالوا :

كَأَنَّ نَدْيَيْهِ خُفَّانِ ،

وذكر في الكتاب ٨٠/١ أنهم ينصبون في الشعر إذا اضطروا بكذا  
إذا خففوا يريدون معنى كَأَنَّ ولم يريدوا الإضمار ، واستشهد على  
ذلك بقوله :

كَأَنَّ وَرِيدَيْهِ رَشَاءٌ خُلِبَ<sup>(٢)</sup>

وقال عقيب إنشاد البيت : « وهذه الكاف إنما هي مضافة إلى أَنَّ ،  
فلما اضطرت إلى التخفيف ولم تضمر ، لم يغير ذلك أن تنصب بها ، كما أنك  
قد تحذف من الفعل فلا يتغير عن عمله » .

هذه هي الضرورة الثانية في « كَأَنَّ » المحففة وهي نصب الاسم الظاهر بها ،  
فلم يغيرها التخفيف أن تنصب بها ، كما أن الفعل إذا حذف منه بعض حروفه  
لا يتغير عن عمله .

(١) سورة هود . آية ١١١ .

(٢) رجز لرؤبة في ملحقات ديوانه ١٦٩ ، والوريدان : حبلا العنق ،

والرشاء : الحبل ، والخلب : الليف .

والبيت في ابن السيرافي ٨٦/٢ ، وضرائر ابن عصفور ٣٠٩ ، والألوسي

٢١٥ ، والانصاف ١٩٨ ، وابن يعيش ٨٢/٨ ، ٨٣ ، والتصريح ٢٣٤/١ ،

٢٣٤/١ ، والخزانة ٣٩١/١٠ .

بقي أن نذكر استكمالاً للبحث اللغوي، أن سيمويه — كما يظهر لنا من عبارته التي سنوردها — يجيز في « كأن » المحففة إذا وليها جملة اسمية ثلاثة أوجه :

١ — أن يكون اسمها ضمير الشأن محذوفاً ، والجملة بعد خبر لها .

٢ — أن يكون اسمها ضمير غير الشأن محذوفاً أيضاً ، والجملة بعدها خبر لها كذلك .

٣ — أن تكون مفعلة بالتخفيف .

قال سيمويه في الكتاب ٨٠/١ : « وإن شئت رفعت في قول الشاعر :  
كأن وريدها رِشاه خُلب<sup>(١)</sup> »

على مثل الإضمار الذي في قوله : إنه من يأتها تعطه ، أو يكون هذا المضمر هو الذي ذكر بمنزلة : كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم ، ولو أنهم إذ حذفوا جعلوه بمنزلة « إنَّما » كما جعلوا « إن » بمنزلة « لكن » لكان وجهها قويا .

فقوله « على مثل الإضمار الذي في قوله : إنه من يأتها تعطه » يعني يجوز أن يكون المضمر المحذوف ضمير الشأن كما في المثال للذكور ، كما يجوز أن يكون ضمير الاسم السابق مقدرا كما في : كأن ظبية ، أي كأنها ظبية والضمير يعود على المرأة المتحدث عنها كما سبق ، كما يجوز كفها بالتخفيف

(١) ومثله الرفع في قوله : كان ثدياه حقان .

كما كتبت « إن » بما في « إنما » وكما أعملت « إن » الخففة حملا على « لكن » الخففة وهو وجه قوى كما ذكر سيبويه (١).

ولا ضرورة إلا على الوجه الثاني من هذه الأوجه الثلاثة كما تقدم ، وهو — في نظرنا — أقيس هذه الأوجه ، لأن ضمير الشأن لكثرة مخالفته للقياس لا يصرار إليه مع إمكان المرجع (٢) ، ولأن إعمال كأن الخففة في الضمير أولى من إهمالها ، لأنها — وإن بعدت بالنسكين عن صورة الفعل المشبهة به — مازالت باقية على شبهها به في المعنى ، وكما أن الحذف لا يغير الفعل عن عمله فكذلك ينبغي أن لا يغير ما يشبهه عن عمله كما ذكر سيبويه آنفا .

( جمع « فاعِل » صفة لمذكر عاقل على « فواعِل » )

قال سيبويه في الكتاب ٢/٢٠٦ - ٢٠٧ : « وإن كان فاعِلٌ لغير الآدميين كسر على فواعِل ، وإن كان لمذكر أيضا ، لأنه لا يجوز فيه مجازي في الآدميين من الواو والنون ، فضارع المؤنث ، ولم يقو قوة الآدميين ، وذلك قولك : جَمَالَ بَوَازِلُ ، وَجَمَالَ عَوَاضُهُ (٣) ، وقد اضطر فقال في الرجال وهو الفرزدق :

وإذا الرجالُ رأوا يزيدَ رأيَهم خضعَ الرقاب نواكسَ الأبصار (٤)

- 
- (١) لفوات مشابهتها بالماضي ، لزوال فتحها بالتخفيف .  
 (٢) انظر مغنى اللبيب ٤٩١ ، والخزانة ١٠/٤٠٢ .  
 (٣) يقال : بزل البعير اذا طلع نابه ، وذلك في السنة الثامنة أو التاسعة ، فهو بازل . والعاضه : الناقة ترعى العضاة ( بكسر العين ) ، وهو كل شجر له شوك صغر أو كبر ، واحدة : عضاة بكسر العين أيضا .  
 (٤) البيت من الكامل . وأراد يزيد بن المهلب . وانظر ابن السيرافي ٣١٧/٢ ، والألوسي ١٨٨ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٥٤ ، والمقتضب ١/٢٥٩ ، ٢/٢١٧ ، وابن يعيش ٥/٥٦ ، وشرح شواهد الشافية ١٤٢ ، والخزانة ٩٩/١ ، والديوان ٣٧٦ .  
 والبيت في الكتاب ٢/٢٠٧ .



لأنك تقول : هي الرجال ، كما تقول : هي الجمال ، فشبهه بالجمال . ا .

يجمع « فاعِل » على « فَوَاعِل » قياسا إذا كان اسما نحو كاهل وكواهل ، وحائط وحوائط ، أو صفة لمؤنث سواء أكان من يعقل نحو حائض وحوائض ، أم من لا يعقل نحو ناقة حائض - إذا أعيت - ونوق حواسر ، أو صفة لمذكر غير عاقل نحو صاهل وصواهل .

أما إن كان صفة لمذكر عاقل فلا يجمع على « فواعل » إلا في اضطرار أو شذوذ . ومما جمع فيه « فاعِل » على « فَوَاعِل » للضرورة بيت الفرزدق السابق . قال الأعمى : الشاهد في جمعه ناكسا - وهو صفة - على نواكس ضرورة ، وباب ما كان على فاعِل من صفات المذكر أن يكسر على فُعِل وُفْعِل ، فرقا بينه وبين مؤنثه ، إلا أنهم قالوا : فارس وفوارس ، لأنه شيء غلب واستبد به دون المؤنث ، فجمع على الأصل ، وإذا اضطر الشاعر أخرج ما كان من الصفة المشتركة إليه ، وبناء في الجمع بناءه ، وقالوا في مثل : هالك في الهالك ، فأخرجوه عن الأصل لأن المثل يحتمل فيه - لكثرة استعمالهم له - من التغير ما يحتمل في الشعر . اه .

وقد ذكر سيبويه وجه جمع ناكس على نواكس في البيت ، فقد حمله على اعتبار التأنيث في الرجال . قال : لأنك تقول : هي الرجال كما تقول : هي المجال ، فشبهه بالجمال . قال البغدادى : ومنه أخذ أبو الوليد فقال في شرح كامل المبرد : هذا مخرج على غير الضرورة ، وهي أن تريد بالرجال جماعات الرجال ، فكأنه جماعات نواكس ، وواحدة جماعة ناكسة ، فيكون مقبىسا جاريا على بابيه كقائلة وقوائل .

ووجه ابن الصائغ على أنه صفة للأبصار من جهة المعنى ، لأن الأصل قبل

النقل: نواكس أبصارهم ، والجمع في هذا قبل النقل سائغ لأنه غير عاقل ،  
فلما نقل تركوا الأمر على ما كان عليه لم ينتقل (١) . اهـ

وجملة ما سمع من هذا الجمع ضرورة أو شذوذاً إحدى عشرة كلمة هي :  
ناكس ونواكس ، وفارس وفوارس ، وهالك وهالك ، وغائب وغوايب ،  
وشاهد وشواهد ، وحارس وحوارس ، وحاجب من الحجابة - وحواجب ،  
وخاطيء وخواطيء ، وحاج وحواج ، وداج ودواج وهم الأءوان  
والمسكارون ، ورافد وروافد (٢) .

وطريقة المبرد في جميع ما جاء شاذاً من هذا النوع : أن فواحد هو  
الأصل في الجميع ، وإنما منع منه خوف اللبس : فإذا اضطروا راجعوا  
الأصل كما يراجعونه في سائر الضرورات وكذلك حيث أمنوا الإلباس (٣) .

---

(١) خزانة الأدب ٢٠٥/١ - ٢٠٦ .

(٢) انظر الخزانة ٢٠٥/١ ، ٢٠٧ ، وشرح الشافية ١٥٣/٢ ، والأشمونى

١٤٠/٤ - ١٤١ .

(١) الخزانة ٢٠٦/١ نقلاً عن شرح الشاطبى للالفية ، وانظر المقتضب

١٥٨/١ ، ٢١٦/٢ - ٢١٧ ، والكامل ١٨٩/٤ .

## خاتمة

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله ،  
والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه ، وبعد .

فهذا ما نيسر لى دراسته وجمعه من الضرائر الشعرية فى كتاب سيبويه ،  
وقد حرصت على أن أورد ضرائر كل نوع بحسب ترتيب ورودها فى  
(الكتاب) إلا لمناسبة تقتضى تقديمها أو تأخيرها ، رغبة فى ضم النظير إلى  
النظير ، تيسيراً للقارىء والباحث ، وخضوعاً لمنهج البحث العلمى السليم .

كما حرصت على الإيجاز - ما أمكن - فى دراسة هذه الضرائر جاعلاً  
هى الأول إبراز رأى سيبويه فى كل ضرورة ومستندة ، وموقف غيره  
ممن خالفه وحجته ، مرجعاً ما أراه راجعاً بالدليل . ويمكن تلخيص أهم  
ماتوصل إليه البحث من نتائج فيما يأتى .

١ - الضرورة الشعرية عند سيبويه ما وقع فى الشعر مما لا يجوز نظيره  
فى النثر ، سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا (١) .

٢ - يستجاز عند سيبويه فى الأمثال ونحوها ما يستجاز فى الشعر (٢) .

٣ - يستعمل سيبويه لفظ «الكلام» فى مجال الضرورة الشعرية مردياً

---

(١) انظر مبحث ( مفهوم الضرورة عند سيبويه ) ٣١ - ٤٨ .

(٢) انظر ص ٤٣ ، ١١١ ، ١٤٥ .

به - في الاغلب الاعم - مايقابل « الشعر » ، أو مايرادف لفظ « السعة » ،  
أو « الاختيار » ، أو « الثمر » .

وقد يستعمله مريداً به « الشعر » ، فيقول بعد إيراد الضرورة « وهو  
ضعيف <sup>(١)</sup> في الكلام » لايغنى بذلك أنه جائز في الكلام الاختياري  
بضعف ، ولكن يغنى أنه ضعيف في الشعر ، يقصد الحكم على الضرورة  
بالضعف <sup>(٢)</sup> .

٤ - من ضرائر الكتاب ما يعرف بالضرورة المركبة ، أو إدخال الضرورة  
على الضرورة ، وهو ما يحكم عليه العلماء في الغالب بأنه من أقبح  
الضرائر <sup>(٣)</sup> .

٥ - إذا اشتمل الشاهد الشعري على أكثر من ضرورة لم ينبه سيبويه  
إلا على ضرورة واحدة فيه <sup>(٤)</sup> .

٦ - من ضرائر الكتاب ماورد في بعض القراءات السبعية كحذف  
نون الوقاية من « لدني » <sup>(٥)</sup> .

٧ - من ضرائر الكتاب ماورد في صحيح البخاري ، كجر الصفة المجردة  
من أل ما أضيف إلى ضمير الموصوف <sup>(٦)</sup> .

(١) أي ما ارتكبه الشاعر من ضرورة .

(٢) انظر ص ١١٠ ، ٣٢٤ .

(٣) انظر ص ٩٥ ، ١٤٠ .

(٤) انظر ص ٨٥ ، ٢٠٥ .

(٥) انظر ص ١٢٣ ، ١٥٤ ، ١٥٨ .

(٦) انظر ص ١٣٢ ، ١٤٦ ، ١٥٩ ، ١٦٨ ، ٢٣٥ .

٨ - من ضرائر الكتاب ما وافق بعض اللغات <sup>(١)</sup> .

٩ - من النادر أن يشير سيبويه إلى مرتبة الضرورة من حيث الضعف والقوة ، والقبح والحسن <sup>(٢)</sup> .

١٠ - قد يشير إلى الضرورة في موضع ، ثم يذكر الشاهد عليها في موضع آخر <sup>(٣)</sup> .

١١ - قد يذكر سيبويه الضرورة في موضع ، ثم يشير إلى علتها في موضع آخر <sup>(٤)</sup> .

١٢ - أشار إلى بعض الضرائر ، ولم يستشهد عليها <sup>(٥)</sup> .

١٣ - بعض ما يراه سيبويه قليلا في الكلام يراه غير ضرورة لا يستعمل في الكلام ، كحذف ( أن ) من خبر عسى وأوشك <sup>(٦)</sup> .

١٤ - بعض ما يراه سيبويه ضرورة شعرية يراه غير جائزا في السعة <sup>(٧)</sup>

وبعد ، فأرجو أن أكون قد وفقت فيما إليه قصدت ، وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب . فله الحمد رب السموات ورب الأرض رب العالمين .

إبراهيم حسن إبراهيم

(١) انظر ٦١ ، ٧٣ ، ٨٢ ، ١٤٣ ، ٢٠٥ .

(٢) انظر ص ١١٠ .

(٣) انظر ٢٣٣ .

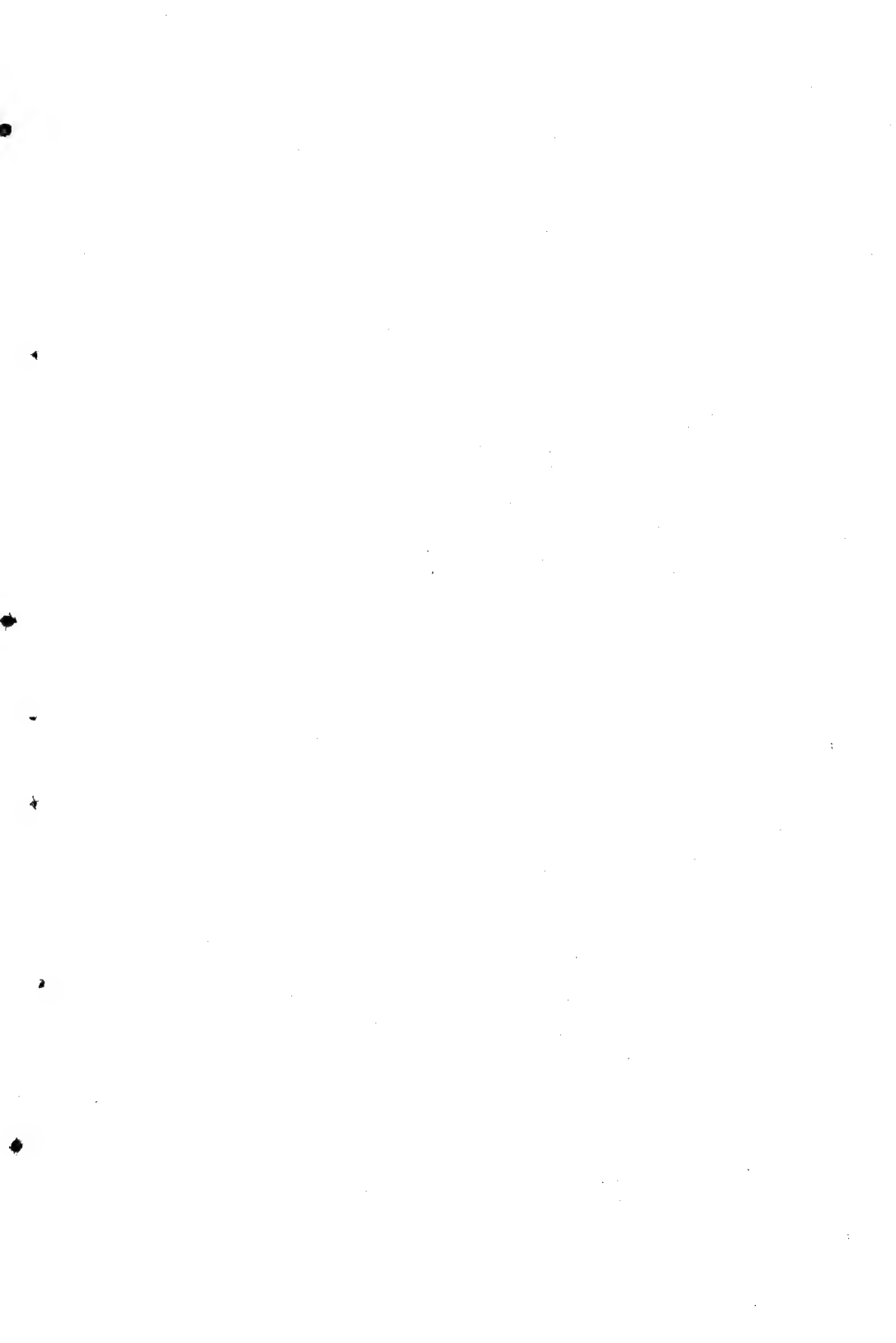
(٤) انظر ص ٨٧ ، ١٢٩ .

(٥) انظر ص ٢٥٠ ، وانظر كتاب سيبويه ١/٥١ ، ٥٢ ، ٦٤ ، ٣٩٠ ، ٣٩٢ ،

٤٦٧ ، ٤٧٤ ، ٤٧٨ .

(٦) انظر كتاب سيبويه ١/٤٧٨ ، ٤٧٩ ، وهامش المقتضب ٣/٦٩ - ٧٠ .

(٧) انظر ص ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٧٤ ، ٢٧٧ .



## أهم المراجع والمصادر

- ١ — إتحاف فضلاء البشر ، بالقراءات الأربعة عشر ، للدمياطي - مطبعة حنفى ١٣٥٩ .
- ٢ — أخبار النحويين البصريين ، للسيرافى - تحقيق الأستاذين الزينى وخفاجي - مطبعة الحلبي ، ط الأولى ١٩٥٥ م .
- ٣ — الإرشادات الجلية فى القراءات السبع من طريق الشاطبية - للدكتور محمد سالم محيسن - الفيحالة ١٣٩٤ .
- ٤ — الأشباه والنظائر للسيوطى - تحقيق طه عبد الرؤوف سعد - الأزهرية ١٣٩٥
- ٥ — الأصول فى النحو لابن السراج - تحقيق د . عبد الحسين الفتلى - بغداد ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م
- ٦ — الاقتراح فى علم أصول النحو للسيوطى - تحقيق د . أحمد محمد قاسم السعادة ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م
- ٧ — أمالى الزجاجى - تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون ، للمدنى ١٣٨٢
- ٨ — الأمالى الشجرية ، لابن الشجرى . حيدر أباد ١٣٤٩
- ٩ — إنباه الرواة ، على أنباه النحاة ، للقفطى . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . دار الكتب ١٣٦٩ .
- ١٠ — الإنصاف فى مسائل الخلاف ، لابن الأنبارى . تحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد . السعادة ١٣٨٠ . وبهامشه الانتصاف من الإنصاف للشيخ محمد محي الدين .

١١ - بغية الوعاة ، في طبقات اللغويين والنحاة ، للسيوطي . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - الحلبي ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م .

١٢ - تاج العروس ، من جواهر القاموس ، للزبيدي . المطبعة ١٣٠٦ .

١٣ - تاريخ بغداد ، للخطيب البغدادي . السعادة ١٣٤٩ .

١٤ - تحصيل عین الذهب ، للأعلم الشنمري ، بهامش كتاب سيمويه

ط بولاق ١٣١٦ .

١٥ - تحفة الغرب في الكلام على مغنى اللبيب . للدماميني . تحقيق

ودراسة . رسالة دكتوراه المؤلف بكلية اللغة العربية برقم ( ٦٤٩ )

١٦ - التذيل والتكميل ، في شرح التسهيل ، خ بدار الكتب المصرية

( ٦٢ - نحو ) .

١٧ - تسهيل الفوائد ، وتكميل المقاصد ، لابن مالك . تحقيق محمد كامل

بركات - دار الكتاب العربي ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م

١٨ - التصريح بمضمون التوضيح ، للشيخ خالد الأزهرى - الحلبي

١٩ - التفسير الكبير ، للسمي بالبحر المحيط ، لأبي حيان ، النصر

الحديثة بالرياض

٢٠ - جامع الأصول ، لمجد الدين ابن الاثير ، تحقيق عبد القادر الارناؤوط

دار البيان ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م

٢١ - الجنى الدانى ، في حروف المعاني ، لابن قاسم اللارادى ، تحقيق طه

محسن : بغداد

٢٢ - حاشية الأمير على مغنى اللبيب : ط الحلبي

٢٣ - حاشية الجمل على الجلالين : دار إحياء التراث العربى - بيروت

٢٤ - حاشية الخضرى على ابن عقيل : ط الحلبي



- ٢٥ - حاشية الدسوقي على مغنى اللبيب : ط بولاق
- ٢٦ - حاشية الصبان على الأشتوني - ط الحلبي
- ٢٧ - حاشية يس على النصريح - بهامش النصريح - الحلبي
- ٢٨ - الحجة في القراءات السبع ، لابن خالويه : تحقيق د . عبد العال سالم مكرم - دار الشروق ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م
- ٢٩ - حجة القراءات لأبي زرعة : تحقيق سعيد الأفغاني - مؤسسة الرسالة . بيروت ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م
- ٣٠ - خزانة الأدب للبغدادى ، تحقيق عبد السلام هارون : الهيئة المصرية العامة للكتاب وغيرها ١٩٦٧ - ١٩٨٣ م
- ٣١ - الخصاص لابن جنى : تحقيق الشيخ محمد علي النجار . الطبعة الثانية دار الهدى : بيروت
- ٣٢ - الدرر الكامنة ، في أعيان المائة الثامنة ، لابن حجر العسقلاني حيدر آباد ١٣٤٩
- ٣٣ - الدرر اللوامع ، على جمع الهوامع ، للشنقيطي : الجمالية ١٣٢٨
- ٣٤ - ديوان امرىء القيس - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم : دار المعارف ١٩٥٨ م
- ٣٥ - ديوان أمية بن أبي الصلت . بيروت ١٩٥٣ م
- ٣٦ - ديوان جرير . الصاوى ١٩٥٣ م
- ٣٧ - ديوان الخطيئة بشرح السكري . التقدم ١٣٢٣
- ٣٨ - ديوان ذى الرمة . نشر كارليل هنرى هيس مكارتنى كبردج ١٩١٩ م
- ٣٩ - ديوان رؤبة . جمع وليم بن الورد البروسي . لينسك ١٩٠٣ م
- ٤٠ - ديوان الشماخ بن ضرار شرح أحمد بن الأمين الشنقيطي . السعادة ١٣٢٧

٤١ - ديوان طرفة بن العبد : شرح أحمد بن الأمين الشنقيطي : قازان ١٩٠٩ م

٤٢ - ديوان عاصر بن الطفيل : تحقيق شارل ليل . لندن ١٩١٣ م

٤٣ - ديوان العجاج جمع وليم بن الورد . ليبسك ١٩٠٣ م .

٤٤ - ديوان عمر بن أبي ربيعة . تحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد

السعادة ١٩٧١ م

٤٥ - ديوان الفرزدق . نشر الصاوى ١٣٥٤ .

٤٦ - ديوان الكميت . تحقيق داود سلوم : بغداد ١٩٦٩ م

٤٧ - ديوان أبيد بن ربيعة الماسري . تحقيق إحسان عباس . الكويت ١٩٦٢ م

٤٨ - ديوان الهذليين . دار الكتب ١٣٦٩ .

٤٩ - الرمانى النحوى . د . مازن المبارك . دار الكتاب اللبناني .

بيروت ١٩٧٤ م

٥٠ - روح المعاني ، فى تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني . دار الفكر

بيروت ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م

٥١ - سر صناعة الإعراب لابن جنى . تحقيق مصطفى السقا وزملائه

الخابي ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٤ م

٥٢ - سيديويه إمام النجاة ، لعلى النجدي ناصف . العثمانية بالدراسة ١٩٧٩ م

٥٣ - سيديويه حياته وكتابه . د : أحمد أحمد بدوى ، الطبعة الثانية ،

نهضة مصر

٥٤ - شذرات الذهب ، فى أخبار من ذهب ، لابن العماد الحنبلى ، الطبعة

الثانية ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م

٥٥ - شذور الذهب . تحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد ، وبهامشه

منتهى الأرب للتحقق . الطبعة الحادية عشرة ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م

٥٦ - شرح أبيات سيبويه ، لأبي جعفر النحاس . تحقيق زهير غازي زاهد - النجف ١٩٧٤

٥ - شرح أبيات سيبويه ، لأبي محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي تحقيق د . محمد علي الريح هاشم ، الأزهرية ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م

٥٨ - شرح أبيات سيبويه ، لأبي محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي تحقيق د . محمد علي سلطاني . دار المأمون للتراث . دمشق ، وبغروت ١٩٧٩ م

٥٩ - شرح الالفية ، لأبي الحسن الأشموني . ط الحلبي

٦٠ - شرح الالفية ، لبدر الدين ابن الناطم ، تحقيق د عبد الحميد السيد

دار الجليل ، بيروت

٦١ - شرح الرضى على الشافعية ، تحقيق الشيخ محمد محي الدين وزميليه

دار المکتب العلمية بيروت ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م

٦٢ شرح الرضى على الكافية ، دار المکتب العلمية - بيروت

٦٣ - شرح شواهد الشافعية للبغدادى ، تحقيق الشيخ محمد محي الدين

وزميليه ، دار المکتب العلمية بيروت ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م

٦٤ - شرح شواهد شروح الالفية للعيني ، بهامش خزائن الادب بولاق ١٢٩٩

٦٥ - شرح شواهد المغني للسيوطي - البهية ١٣٢٢

٦٦ - شرح كتاب سيبويه للسيرافي - تحقيق ودراسة د . دردير محمد

أبو السعود - رسالة دكتوراه مكتبة اللغة العربية برقم (١٢٥٤)

٦٧ - شرح للفصل لابن يعيش ، المتنبي بالقاهرة ، وعالم المکتب ببيروت

٦٨ - شواهد التوضيح والتصحيح ، لمشكلات الجامع الصحيح ، لابن مالك

تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، عالم المکتب ببيروت

٦٩ - شواهد الشعر في كتاب سيبويه ، د . خالد عبد الكريم جمعة . دار

العروبة بالسكوت ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م

٧٠ - ضحى الإسلام ، للاستاذ أحمد أمين . النهضة المصرية ١٩٧٩ م

٧١ - ضرائر الشعر لابن عصفور ، تحقيق السيد إبراهيم محمد . الطبعة

الثانية دار الاندلس - بيروت ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م

٧٢ - ضرائر الشعر أو ما يجوز للشاعر في الضرورة ، للقزاز القيرواني

تحقيق د . محمد زغلول سلام ، د . محمد مصطفى هدارة . منشأة المعارف

بالإسكندرية ١٩٧٣ م

٧٣ - الضرائر وما يسوغ للشاعر دون النثر للألوسي - المكتبة العربية

ببغداد ، للطبعة السلفية بمصر ١٣٤١

٧٤ - طبقات النحويين واللغويين للزبيدي . تحقيق محمد أبو الفضل

إبراهيم . السعادة ١٣٧٣ .

٧٥ - العيني بهامش شرح الاثنوني على الالفية . الحلبي

٧٦ - غاية النهاية في طبقات القراء ، لابن الجزري ، بعناية برجسترامر

دار الكتب العلمية - بيروت ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م

٧٧ - غيث النفع ، في القراءات السبع ، للسفاحي . بهامش شرح الشاطبية

مصطفى فحبي

٧٨ - فهرس كتاب سيبويه . للشيخ محمد عبد الخالق عزيمة . السعادة

١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م

٧٩ - الفهرست لابن النديم - الرحمانية بمصر ١٣٤٨

٨٠ - القاموس المحيط ، للفيروز أبادي - دار الفكر - بيروت

٨١ - الكامل للمبرد مع رغبة الآمل للمرصفي - النهضة ١٣٤٦ هـ - ١٩٢٨ م ط ١

٨٢ - الكتاب لسبيويه . ط بولاق ١٣١٦

٨٣ - الكتاب لسبيويه . تحقيق الاستاذ عبد السلام هارون - الهيئة

المصرية العامة للكتاب ، ودار الكتاب العربي

٨٤ - كشف الخفا ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على السنة

الناس ، لإسماعيل بن محمد العجلوني - دار إحياء التراث العربي - بيروت

٨٥ - لسان العرب لابن منظور ، رتب بناء على الحرف الأول من الكلمة

يوسف خياط ، وزديم مرعشلي - دار لسان العرب - بيروت .

٨٦ - مجالس العلماء للزجاجي . تحقيق الاستاذ عبد السلام هارون .

الكويت ١٩٦٢ م

٨٧ - مجمع الأمثال للميداني . تحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد

دار الفكر - بيروت ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٢ م

٨٨ - المختص لابن جنى ، تحقيق الأستاذة علي النجدي وعبد الحليم

النجار وعبد الفتاح شابي - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٨٩

٨٩ - مختصر الشواذ لابن خالويه ، بهناية برجشتراصر الرحمانية بمصر ١٩٣٤ م

٩٠ - المدارس النحوية ، لشوقي ضيف - دار المعارف ١٩٦٨ م

٩١ - مراتب النحويين واللغويين ، لأبي العلي بن الفخري ، تحقيق محمد

أبو الفضل - نهضة مصر

٩٢ - المصباح المنير للفيومي . تحقيق د . عبد العظيم الشناوي . دار

المعارف ١٩٨٨ م

٩٣ - معاني القرآن للفراء . تحقيق محمد علي النجار وآخرين . الهيئة

المصرية العامة للكتاب ١٩٨٠ م

٩٤ - معجم الأدباء لياقوت الحموي نشر أحمد فريد رفاهي دار المأمون ١٣٢٣

٩٥ - معجم الشعراء المرزباني . تحقيق عبد الستار أحمد فراج ١٩٦٥ م  
٩٦ - معجم شواهد العربية ، لعبد السلام هارون - الخانجي ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م  
٩٧ - المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم . وضع محمد فؤاد عبد  
الباقي - دار مطابع الشعب

٩٨ - المعجم الوسيط - مجمع اللغة العربية . إعداد إبراهيم مصطفى وزملائه  
 وإشراف عبد السلام هارون . دار إحياء التراث العربي ببيروت ، والمكتبة  
 العلمية بطهران .

٩٩ - مغنى اللبيب لابن هشام . تحقيق الشيخ محمد محي الدين . نشر  
 محمد علي صبيح

١٠٠ - المقتصد في شرح الإيضاح ، لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق د .  
 كاظم بحر المرجان - بغداد ١٩٨٢ م

١٠١ - المقتضب للمبرد ، تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة - المجلس  
 الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٩٩

١٠٢ - المنصف لابن جني - تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين .  
 الحلبي ١٣٧٩

١٠٣ - المذهب في القراءات العشر . د . محمد سالم محيسن . الأزهرية  
 ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م

١٠٤ - موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف - د . خديجة الحديثي  
 بغداد ١٩٨٩ م

١٠٥ - نزهة الألباء في طبقات الأدياء ، لابن الأُنباري - القاهرة ١٣٩٤

١٠٦ - نشأة الدعوة للشيخ محمد الطنطاوي - الطبعة الثانية بتعليق الاستاذين  
 عبد العظيم الشناوي ، ومحمد عبد الرحمن الكردى ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م

- ١٠٧ - الذشر في القراءات العشر لابن الجزرى - التجارية
- ١٠٨ - النهاية في غريب الحديث والأثر ، لمجد الدين ابن الأثير ، تحقيق  
الاستاذين طاهر الزواوى، ومحمود الطناحي - المكتبة الإسلامية
- ١٠٨ - النوادر في اللغة لأبى زيد الأنصارى - تحقيق د . محمد عبد القادر  
أحمد - دار الشروق ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م
- ١١٠ - معجم الهوامع للسيوطى - دار المعرفة - بيروت
- ١١١ - وفیات الأعيان لابن خلكان - الميمنية ١٣١٠





فهرس الشواهد الشعرية

الشاهد	بحرة	الصفحة
(أ)		
فقلتم تعال يا يزي بن محزم فقلت لكم : إني حليف صدام إذا عاش الفتى مائتين عاما فقد ذهب المسرة والفناء فلا والله لا يلقي لمسا بي ولا لاما بهم أبدا دواء كأن سبيئة من بيت رأس يكون مزاجها عسل وماء (ب)	الطويل	٩٨ (ك) (١)
	الوافر	٢١٥ (ك)
	الوافر	٢٨٥
	الوافر	٢٨٨ (ك) ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ،
	الرجز	٤٥ (ك) ، ٣٣٦
وماله من مجد تليد وماله من الريح حظ ، لا الجنوب ولا الصبا ديارمية إذى تساعفنا ولا يرى مثلها عجم ولا عرب على دماء البسدين إن لم تفارق أبا حردب ليلا وأصحاب حردب لكن بهز السكف يعسل منته فيه كما عسل الطريق الثعالب	الطويل	٧٤ (ك)
	البسيط	٨٩ (ك)
	الطويل	٩٢ (ك)
	الكامل	١٢٦ (ك)

الشاهد	بحره	الصفحة
إياك إياك المراء فإنه		
إلى الشر دعاء ، وللاشر جالب	الطويل	١٣٤ ، ١٣٦ (ك)
فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا		
فاذهب ، فما بك والأيام من عجب	البسيط	١٥٧ ، ١٥٧ (ك)
فلا تستطل منى بقائى ومدنى		
ولسكن يسكن للخير منك نصيب	الطويل	١٦٣
إن من لام فى بنى بنت حسا		
ن ألمه وأعضه فى الخطوب	الخفيف	١٧١ (ك)
وَجَدَاءَ مَا يُرْحَىٰ بِهَا ذُو قَرَابَةِ		
لعطف ، وما يخشى السماء ربيبهما	الطويل	١٧٦ (ك)
ثم قالوا : تحبها ؟ قلت : بهرا		
عدد النجم والحصى والتراب	الخفيف	١٨٤ (ك)
أبرزوها مثل المهاة تهادي		
بين خمس كواعب أتراب	الخفيف	١٨٥
لا بارك الله فى الغواني رحل		
يصبحن إلا لهن مُطْلَبُ	المنسرح	٢٠٠ ، ٢٠٩ (ك)
لقد خشيت أن أرى جَدْبًا		
فى عامنا ذا بعد ما أخصبنا	الرجز	٢١١ (ك)
جارية من قيس ابن ثعلبة	الرجز	٢٢٥ (ك)
(تذات على حص الرؤوس كأنها)		
كرات علام من كساء مؤرنب	الطويل	٢٢٨ (ك)

الصفحة	بحره	الشاهد
		عاود هراة وإن معمورها خرجا
(ك) ٢٤٩	البسيط	(وأسعد اليوم مشغوقا إذا طربا)
(ك) ٢٥٣	الكامل	كم فيهم ملك أغر وسوقة حكم بأردية للكارم محبتي
(ك) ٢٦٠	البسيط	هذا سراقاة للقرآن يدرسه والمرء عند الرشا إن يلقيها ذيب
(ك) ٢٧١	البسيط	سالت هذيل رسول الله فاحشة ضلت هذيل بما جاءت ولم تصب
(ك) ٢٧٦	الطويل	بها جيف الحسرى ، فأما عظامها فبيض ، وأما جلداه فصليب
(ك) ٣٠٥	المتقارب	فإيما ترى لمقى بدلت فإن الحوادث أودى بها
(ك) ٣١٩ ، ٣٢٠	الرجز	وأم أوعال كها أو أقربا ت لا يميزونني عند ذاكم
(ك) ٣٢٤	الطويل	ولكن سيجزيني الإله فيعقبا إذا قصرت أسيافا كان وصلها
(ك) ٣٢٨	الطويل	خطانا إلى أهدائنا فنضارب (ت)
(ك) ٣٣٧	المديد	ربما أوفيت في علم ترفعن ثوبني ثمالا

الصفحة	بحره	الشاهد
		ليت شعري وأشعرن إذا ما
٣٢٦	الخفيف	قربوها مفشورة ودعيت ألى الفضل أم على إذا حو سبت ، إني على الحساب مقيت ( ج )
		يحدو ثمانى مولعا بلقاحها
١٠٤ (ك)	الكامل	حتى هممن بزيغة الإرتاج ودوية قفرتمشى نعامها
١٧٨ (ك)	الطويل	كشى النصارى فى خفاف الآرندج قطعت إلى معروفها منكراتها
١٧٩	الطويل	وقد خب آل الأمعز المتوهج يا عديا لقلبك المهتاج
٢١٩	الخفيف	( إن عفا رسم منزل بالنجاج ) كأن أصوات من إيغالهن بنا
٢٥٢ (ك)	البسيط	أواخر الميس أصوات الفراريج وكننت أذل من وتد بقعاع
٢٧٣ (ك)	الوافر	يشجج رأسه بالفهرواجي ( ج )
		فطرت بمنصلى فى يعملات
٧٢ (ك) ، ١٦٣	الوافر	دوامى الأيد يخبطن السريحا
١٣٩ (ك) ، ٢٣٤	الرجز	قد كاد من طول البلى أن يمصحا
١٧٧ (ك)	الرجز	وبلد تحسبه مكسوحا

الشاهد	بحره	الصفحة
يا بؤس للحرب التي وضعت أراطط فاستراحوا سأترك لمنزلى لبنى تميم وألحق بالحجاز فاستريحوا ( د ) كنواح ريش حمامة نجدية ومسحت بالثنتين عصف الإمد ترفع لى خندف والله يرفع لى نارا إذا خمدت فيرانهم تقعد وأخو الغوان مقى يشأ يصرمه ويسكن أعداء بعيد ودا ثلاث كلهن قتلت عمدا فأخزى الله رابعة تعود فلأبعينكم قنسا وعوارضا ولا قبلان الخليل لابة ضرعد ألا أيهذا الزاجرى أحضر الوغى وأن أشهد اللذات . هل أنت مخلدى ؟ وقد مات شماخ ومات مزرد وأى كريم لا أباك مغلد قدنى من نصر الخبيبين قدى ليس الإمام بالشعيع الملمد	الكامل الوافر الكامل البسيط الكامل الوافر الكامل الطويل الطويل الرجز	٢٣١ (ك) ٣٢٤ (ك) ٧ (ك) ، ٧١ ٤٣ (ك) ، ٣٢٨ ٧٢ (ك) ١١١ (ك) ١٢٧ (ك) ١٤١ (ك) ، ١٤٢ ١٤٨ (ك) ١٥٠ (ك) ، ١٥١

الشاهد	بحرة	الصفحة
فن نال الغنى فليصطلمنه		
صنيعته ويجهد كل جهـد	الوافر	١٦٠ (ك)
ولست بعلال القلاع مخاوة		
ولكن متى يسترفد القوم أرفد	الطويل	١٧٤ (ك)
ألم يأتيك والأنباء تنمي		
بما لافـت لبـون بنـى زياد	الوافر	٢٠٢ (ك)
لاتقذوني بركن لا كفء له		
وإن تأففك الأعداء بالرؤفـد	البسيط	٢٢٩
علام قتل مسلم تعبدا		
مذ سنة وخمسون عـدا	الرجز	٢٤٢
مالجمال مشيها وثيدا		
أجندلا لا يحمان أم حديدا ؟	الرجز	٢٤٤
يامن رأى عارضا أسربه		
بين ذراعي وجبهة الأسد	المنسرح	٢٥٥ (ك)
سبحانه ثم سبحانا يعود له		
وقبلنا سبح الجودي والجد	البسيط	٣٠٣ (ك)
( ر )		
قلت لبواب لديه دارها		
تيدن فلاني جوها وجارها	الرجز	٣٢

الصفحة	بحره	الشاهد
٢٨٨ ، ٤٢ (ك)	الطويل	أسكران كان ابن للراغة إذ هجا تيمما يحوف الشام أم متساكر ؟
٢٩٣ ، ٤٣ (ك)	الرجز	جاري لا تستنكري عذيري
١٤٤ ، ٦٣ (ك)	السريع	رحمت وفي رجليك مافيهما وقد بداهتك من اللززر
٧٧ ، ٧٣ (ك)	الوافر	له زجل كأنه صوت حاد إذا طلب الوسيقة ، أو زمير
٧٤ (ك)	الطويل	وأيقن أن الخيل إن تلتبس به يسكن لفسيل النخيل بعده آبر
٧٤ (ك)	البسيط	أو معبر الظهر ينبي عن وليسته ما حسج ربه في الدنيا ولا اعتصرا
٨٨ ، ٨٣ (ك)	الوافر	لقد كذبتك نفسك فاكذبها فإن جزعا وإن إجمال صبر
٩٤ (ك)	الطويل	خذوا حظكم يا آل عكرم واذكروا أواصرنا ، والرحم بالغيب تذكر
٩٩ (ك)	الطويل	لنعم الفتى تمشو إلى ضوء ناره طريف بن مال ليلة الجوع والخصر
١٠٥ (ك)	الرجز	وكحل العيذين بالمعوادر فأقبلت زحفا على الركبتين
١١٠ (ك)	المتقارب	فتوب علي ، وتوب أجز

الصفحة	بحرة	الشاهد
		فيوم علينا ، ويوم لنا
١١١ (ك)	المتقارب	ويوم نساء ، ويوم نسر فلما لحقنا والجياد عشية
١٣١ (ك)	الطويل	دعوا : يا كلب ، واعتزينا لعامر آبَكَ أَيُّهَ بِي أَوْ مُصَدِّرْ
١٥٥ (ك) ، ١٥٧	الرجز	من حمر الجلة جأب حشور لعمر ك ما أدري وإن كنت داريا
١٨٢ (ك)	الطويل	شعيث ابن سهم أم شعيث ابن منقر فلتأتينك قصائد وليد فعن
١٩٥ (ك)	الكامل	جيش إليك قوادم الأكوار فيها هيائل أسود ونمر
١٩٨ (ك)	الرجز	خربع دوادي في ملعب تأزُرُ طورا وتلقى الإزارا
٢٠٢ (ك)	المتقارب	وفي الأكف اللامعات سُرُور أنعت عيرا من حمير خنزره
٢٠٩ (ك)	الرجز	في كل عير مائتان كَمَرَة هي ابنتكم وأختكم زعتم
٢١٥ (ك)	الرجز	للعيلة بن نوفل ابن جسر ولانقاتل بالعصى ولا نراى بالحجارة
٢٢٥ (ك)	الوافر	إلا علالة أوبدا هة قارح نهج الجزارة
٢٥٤ (ك)	الكامل	
٢٥٥ (ك)		



الصفحة	بحرة	الشاهد
		وإني متى أشرف على الجانب الذى
٢٦٠ (ك)	الطويل	به أنت من بين الجوانب ناظرٌ
		فقلت : تحمل فوق طوقك إنها
٢٦١ (ك)	الطويل	مطبعة من يأتها لا يضيرها
		كادت فزارة تشقي بنا
٢٦٦ (ك)	المتقارب	فأولى فزارة أولى فزارا
		سالتنى الطلاق أن رأيتنى
٢٧١ (ك)	الخفيف	قل مالى . قد جئتمنى بنكر
		فإنك لانبألى بعد حول
٢٨٧ (ك)	الوافر	أظبى كان أمك أم حمار
		متى ماتلغنى فردين ترجف
٢٩٧	الوافر	روائف أليتيك وتستطارا
		أقام وأقوى ذات يوم وخيمة
٣٠٠ (ك)	الطويل	لاول من يلغى وشرٌ ميسر
		أقول لما جاءنى فخره
٣٠٢ (ك)	السريع	سبحان من علقمة الفاخر
		فيا الغلامان اللذان فرا
٣١١	السريع	إيا كما أن تسكباننا شرا
		فأجمل وأحسن فى أسيرك إنه
٣٢٢	الطويل	ضعيف ولم يأمر كياياك آمر
		على حين من تليث عليه ذنوبه
٣٣١ (ك)	الطويل	يرث شره إذ فى المقام تدائر

الصفحة	بحره	الشاهد
		فلو كنت ضيبا عرفث قرابتى
٣٣٤ (ك)	الطويل	ولكن زنجي عظيم المشافر
		وإذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم
٣٣٨ (ك)	الكامل	خضع الرقاب نواكس الأبصار
		( ز )
		لما ترفى اليوم أم حمز
٨٩ (ك)	الرجز	قاربت بين عنقي وجمزري
		( س )
		قد قربت ساداتها الروائسا
١٠٥ (ك)	الرجز	والبكرات الفسج العطامسا
		آليت حب العراق الدهر أطعمه
١٢٦ (ك)	البسيط	والحب يأكله في القرية السوس
٢٢٢ (ك)	الرجز	في حسب بسخ وعز أقعسا
		( ص )
		كلوا في بعض بطنكم تغفوا
٢٧٧ (ك)	الوافر	فإن زمانكم زمن خميص
		( ط )
		أبيت على معارى وأضعحت
٢٠٠ (ك) ، ٢٠٣	الوافر	بهن ملوب كدم العباط
		( ع )
		يقول الخنئ وأبغض العجم ناطقا
٣١	الطويل	إلى ربنا صوت الحمار اليجدع

الشاهد	بحره	الصفحة
كم بجود مقرف نال العلا وكريم بخله قد وضعه قد أصبحت أم الخيلار تدعى على ذنبا كله لم أصنع فإن يك غنا أو سميما فواني سأجعل عينيه لنفسه مقنعا وقد مات شماخ ومات مزرد وأى كريم لأباك يمتنع فلو أن حق اليوم منكم إقامة وإن كان سرح قد مضى متسرعا إني مقسم ماملكت فجاعل أجرا لآخرة ودنيا تنفع نبتم نبات الخيزراني في الثرى حديثا متي ما يأتك الخير ينفعها فهما تشأ منه فزارة تعطكم ومهما تشأ منه فزارة تمنعا فن نحن نؤمنه بيت وهو آمن ومن لانجره يمس منا مفزعا كم في بنى سعد بن بكر سيد ضخم الدسيعة ماجد نفاع يا أقرع بن حابس يا أقرع إنك إن يصرع أخوك تصرع	الرميل الرجز الطويل الطويل الطويل الكامل الطويل الطويل الطويل الكامل الرجز	٣٦ (ك) ، ٣٧ ، ٤٦ ، ٢٥٣ ٣٩ (ك) ، ٤٥ ، ١١٠ ، ١١٤ ٧٣ (ك) ١٤٨ (ك) ١٧٢ (ك) ١٩٦ ٢٣٦ (ك) ٢٣٦ (ك) ٢٤٨ (ك) ٢٥٣ (ك) ٢٦٠ (ك)

الصفحة	بحره	الشاهد
		وماذاك أن كان ابن عمي ولا أخى
٢٦١ (ك)	الطويل	ولكن متي ما أملك الضر أنفع قفي قبل التفرق يا ضباعا
٢٦٦ (ك)	الوافر	( ولايك موقف منك الوداعا ) راحت بمسلة البغال عشية
٢٧٠ (ك)	الكامل	فارعى فزارة لاهناك للرتع بكث حزعا واسترجعت ثم آذنت
٣١٤ (ك) ، ٣١٨ ٣١٩ ،	الطويل	ركائبها أن لا إلينا رجوعها وأنت امرؤ منا خلقت لغيرنا
٣١٦ (ك) ، ٣١٨ ٣١٩ ،	الطويل	حياتك لا نفع وموتك فاجع ( ف )
٧ (ك) ، ١٩٧	البسيط	تنفي يداها الحصى فى كل هاجرة نفى الدنانير تنقاد الصياريف
١٢٠ (ك) ، ١٢١	الطويل	وقالوا : تعرفها المنازل من منى وما كل من وافى منى أنا عارف
٣٢٦	الوافر	ولبس عبادة وتقر عيني أحب إلى من لبس الشفوف
٣٨ (ك) ، ٦٢	الرجز	( ق ) سوى مساريهن تقطيع الحقق
٩٩ (ك)	المتقارب	أسعد بن مال ألم تعلموا وذو الرأى مهما يقل يصدق

الصفحة	بحره	الشاهد
		لأتحسبن بياضا في منقصة
١٠٧	البسيط	إن اللهم في أقربها بَلَقُ
		إذا المعجوز غضبت فطلَّق
٢٠٧	الرجز	ولا تَرْضَاهَا ولا تَمَلِّقْ
		ولم يرتفق والناس محتضرونه
٢١٢ (ك)	الطويل	جميعا وأيدى المفتين رواهقه
		ضربت صدرها إلى وقالت
٢١٩	الخفيف	يا عديا لقد وقتك الأواقي
		ففي واغل يَنْجُبُهُمْ يَحْيُو
٢٤٧ (ك)	الخفيف	وتعطف عليه كأس الساقبي
		ومنهل ليس له حوازي
٢٦٨ (ك)	الرجز	ولضفادى جمه نقانق
		( ك )
		تجائف عن جو العمامة ناقي
٨ (ك) ، ٢٨٠ ، ٢٨١	الطويل	وما قصدت من أهلها لسوائكا
٧٧ (ك) ، ٧٨	الرجز	دار لسمدي إذ من هواكا
		على مثل أصحاب البعوضة فاخمشي
١٦٠ (ك) ، ١٦١	الطويل	لك الويل حر الوجه أو يبك من بكى
٢٧٨ (ك)	الرجز	إليك حتى بلغت إياكا

الصفحة	بحره	الشاهد
		( ل )
		فألفيته غير مستعجب
٣٨ (ك) ، ٤٢ ، ٨٠	المتقارب	ولا ذا كر الله إلا قليلا
		فلم أر مثلاً خباسة واحد
٥٣ (ك) ، ١٣٨ ، ١٣٩	الطويل	ونهنئت نفسي بعد ما كدت أفعله
		فاليوم أشرب غير مستعجب
٦٤ (ك)	السريع	إنما من الله ولا واغل
		بيناه في دار صدق قد أقام بها
٧٨ (ك)	البسيط	حيناً يعلنا وما نعلنه
		فلست بآتيه ولا أستطيعه
٧٩ (ك)	الطويل	ولا ك أسقى إن كان ماؤك ذا فضل
		وهذا ردائي عنده يستعيره
٨٩ (ك)	الطويل	ليسلمني نفسي أمال بن حنظل
٩٠ (ك)	الرجز	في لجة أمسك فلانا عن فل
٩٣ (ك)	الرجز	وقد وسطت مالكا وحنظلا
		فقد رأى الراون غير البطل
٩٥ (ك)	الرجز	أنك يامعاو يا ابن الأفضل
		أبو حنش يورقنا وطلق
١٠٠ (ك)	الوافر	وعمار ، وآونة أثالا
		وقهيل من لسكيز شاهد
١٠٩ (ك)	الرملي	رهم مرجوم ورهم ابن المعل

الصفحة	بحره	الشاهد
		قلت إذ أقبلت وزهر تهادى
١٣٠ (ك)	الخفيف	كنعاج الملا تعسفن رملا
		وحق لمن أبو بكر أبوه
١٣٩	الوافر	يوفقّه الذى رفع الجبالا
		كنية جابر إذ قال ليتى
١٤٩ (ك)	الوافر	أصادفه وأتلف بعض مالي
		محمد فقد نفسك كل نفس
١٦٠ (ك) ، ١٦١	الوافر	إذا ما خفت من أمر تبالا
		ولكن من لا يلق أمرا ينوبه
١٧٢ (ك)	الطويل	بعدته ينزل به وهو أعزل
		ومثلك بكرا قد طرقت وثيبا
١٧٦ (ك)	الطويل	فألهيتها عن ذى تمام مُغِيل
		قروم تسامى عند باب دفاعه
١٨٠ (ك)	الطويل	كأن يؤخذ المرء الكريم فيقتلا
		كذبتك عينك أم رأيت بواسط
١٨٢ (ك)	الكامل	غلس الظلام من الرباب خيالا
		أحار ترى برقا أريك وميضه
١٨٤ (ك)	الطويل	كلع اليدين فى حبي مكال
١٩٢ (ك)	الزجر	تشكو الوجى من أظلل وأظلل
		من حملن به وهن عواقد
١٩٤ (ك)	الكامل	حُبُّكَ النطاق فشب غير مهبل

الصفحة	بحرة	الشاهد
		فيوما يوافيني الهوى غير ماضٍ
٢٠١ (ك)	الطويل	ويوما ترى منهن غولا تَسْغُولُ
٢١١ (ك)	الرجز	ببازل وجناء أو عَيْهَلُ
		ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة
٢٢٠	الطويل	فَقَالَتْ : لك الويلات إنك مرجل
٢٢٣ (ك)	الرجز	وهي تنوش الحوض نوشا من علا
		صعدة نابتة في حائر
٢٤٨ (ك)	الرمل	أينما الريح تميلها تمل
		كما خط الكتاب بكف يوما
٢٥٢ (ك)	الوافر	يهودي يقارب أو يزيلُ
		على أننى بعد ما قد مضى
٢٥٨ (ك)	المتقارب	ثلاثون للهجر حولاً كيلاً
		يذكرنيك حنين العجول
		ونوح الحمامة تدعو هديلاً
٢٨٤ (ك)	الرجز	فصيروا مثل كعصف مأكولُ
		أهاجيتم حسان عند ذكائه
٣٠١ (ك)	الطويل	ففى لأولاد الحماس طويل
		فلامزنة ودقت ودقها
٣٠٥ (ك)	المتقارب	ولا أرض أبقل إبقالها
		إذ هي أحوى من الربعى حاجبه
٣٠٦ (ك)	البسيط	والعين بالإثم الحارى مكحول



الشاهد	بحره	الصفحة
فلاترى بعلا ولا حلائلا		
كه ، ولا كهن إلا حائلا	الرجز	٣٢٠ (ك) ، ٣٢١
وإذا الحرب شمرت لم تسكن ري		
حين تدعو السمكة فيها : نزال	الخفيف	٣٢١
( م )		
قواطنا مسكة من ورق الحمى	الرجز	٦ (ك) ، ٦٩ ، ١٩٤
ضخم يجب الخلق الأضخم	الرجز	٧ (ك) ، ٢١٠
صددت فأطوات الصدود وقلما		
وصال على طول الصدود يدوم	الطويل	٧ (ك) ، ٥١ ، ٢٤٤ ، ٢٤٣
سفته الرواعد من صيف		
وإن من خريف فلن يعلما	المتقارب	٤٧ (ك) ، ٥٣ ، ٨٥
وريش منسكم وهوى معكم		
وإن كانت زيارتكم لما	الوافر	٥٩ (ك)
إذا اعوججن قلت : صاحب قوم		
بالدو أمثال السفين العموم	الرجز	٦٤ (ك) ، ٦٧
يدعون عنتر والرماح كأنها		
أشطان بثر في لجان الأدهم	الكامل	٨٨ (ك)
ألا أضحت حبالكم راما		
وأضحت منك شاسهة أماما	الوافر	١٠١ (ك) ، ١٠٢
إن ابن حارث إن اشتق لرؤيته		
أو أمتدحه فإن الناس قد علموا	البسيط	١٠١ (ك) ، ١٠٢

الصفحة	بحرة	الشاهد
		وامتاح منى حابيات الهاجم
(ك) ١٠٦	الرجز	شأو مدل سابق اللهم
(ك) ١٠٧	الرجز	وغير سُنْفَعٍ مُثَلٍّ يَحَامِمِ
		فأقسم أن لو التقينا وأنتم
(ك) ١٣١	الطويل	لـسـكـان لـكـم يـوم من الشر مظلم
		بنى ثعل لاتسكعوا العنز شربها
(ك) ١١٦	الطويل	بنى ثعل من ينسكم العنز ظالم
		فعوضني منها غناى ولم تكن
٢٠٦	الطويل	تساوى عـزى غير خمس دراهم
		هم القائلون الخير والآمرونه
(ك) ٢١٢	الطويل	إذا ماخشوا من محدث الأمر معظماً
		سلام الله يامطر عليها
(ك) ٢١٦	الوافر	وليس عليك يامطر السلام
		قالت بنو عامر : خالوا بنى أسد
(ك) ٢٣٢	البسيط	يابنؤس للجهل ضراراً لأقوام
		يحسبه الجاهل ما لم يعلم
(ك) ٢٣٧	الرجز	شيخا على كرسية معما
(ك) ٢٤١	الرجز	مروان مروان أخو اليوم اليمى
		لما رأت سائيد ما استعبرت
(ك) ٢٥١	السريع	لله در اليوم من لامها

الصفحة	بحره	الشاهد
		هما أخوا في الحرب من لأخاله
٢٥٢ (ك)	الطويل	إذا خاف يوما فبهة فدعاهما
٢٦٦ (ك)	الرجز	عوجي علينا واربعي يا فاطما
		أمن دمنتين عرس الركب فيهما
٢٩٦ ، ٢٩٤ (ك)	الطويل	بحقل الرخاى قد عفا طلالهما
		أقامت على ربيعهما جارتا صففا
		كميتا الأعلى جونتنا مصطلاها
		لنا هضبة لا ينزل الذل وسطها
٣٢٤ (ك)	الطويل	ويأوى إليها المستجير فيعصما
		إذا لم نزل في كل دار عرفتها
٣٢٩ (ك)	الطويل	لها واكف من دمع عينك يسجم
		ويوما توافينا بوجه مقسم
٣٣٤ (ك)	الطويل	كان ظبية تعطو إلى وارق السلم
		( ن )
		ولا ينطق الفحشاء من كان منهم
٢٨٠ (ك) ، ٢٢٧ ، ٢٨٤	الطويل	إذا جلسوا منا ولا من سوائنا
	السريع	وصاليات ككما يُؤثَقِنُ
١٥٢	المديد	أيها السائل عنهم وعفي
		لست من قيس ولا قيس مغنى
		من يفعل الحسنات الله يشكرها
١٦٦ (ك) ، ١٦٩	البسيط	والشر بالشر عند الله سيان

الشاهد	بحره	الصفحة
لعمرك ما أدري وإن كنت داريا		
بسبع رمين البحر أم بثمان	الطويل	١٨٣ (ك)
علام يُعبر دنى قومي وقد كثرت		
فهم أبا عر ماشاءوا وعبدان ؟	البسيط	١٨٧
تراه كالشغام يُعمل مسكا		
يسوء الفاليات إذا فليتي	الوافر	١٨٩ (ك)
مهلا أعاذل قد جربت من خلقي		
أني أجود لأقوام وإن ضمنوا	البسيط	١٩١ (ك) ، ١٩٢
لا تمسك القتل وقد سبينا		
في حلقكم عظم وقد شجينا	الرجز	٢٧٦ (ك)
كأنا يوم قرى إنما نقتل إيانا	الهزج	٢٧٨ (ك)
قتلنا منهم كل فتي أبيض حسنا		
وابدل سواء للمال إن سواءا دهما وجونا	الكامل	٢٨٣
ألا من مبلغ حسان عني		
أسحر كان طبعك أم جنون ؟	الوافر	٢٨٨ (ك)
من أجلك يا لقي تيمت قلبي		
وأنت بخيلة بالود عني	الوافر	٣١٠ (ك) ، ٣١١
ووجه مشرق النحر		
كأن ثدياه حقان	الوافر	٣٣٤ (ك) ، ٣٣٦
( ه )		
يادار هند عفت إلا أنا فيها		
( بين الطوى فصارت فواديا )	البسيط	٦٢ (ك)

الصفحة	بحره	الشاهد
٢٦٧ (ك)	البسيط	لها أشارير من لحم تتمره من الشعالى ووخر من أرانيها ( ي )
٩٨	الرجز	أيا بجي أيا بجي أد أخى إن أخى لعنكم غير دعى وولدته حرة غير زنى من ولد عمران بن عمرو بن عدى فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا قد عجبت منى ومن يعاليا لما رأتنى خالقاً مقلولياً ( له مارأت عين البصير وفوقه ) تساء الإله فوق سبع سمائياً وتضحك منى شيخه عبشمية كأن لم ترى قبلى أسيراً يمانيا
٢٠٠ (ك) ٢٠١ ٢٠٤ ٢٠١	الطويل	
٢٠١ (ك)	الرجز	
٢٠١ (ك)	الطويل	
٢٠٧	الطويل	

تصويب الأخطاء

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٤	٢	وعيسى بن عمرو	وعيسى بن عمر
٣٣	١٠	بالضرورة	بالضرورة
٣٤	١٠	ما تضمنته	ما تضمنته
٤٩	١١	أى أى	أى أن
٥٩	٣	تسكين عن مع	تسكين عين مع
٦٤	٧	إنما من الله	إنما من الله
٧٦	١٠	على هذه الضرر قياسا	على هذه الضرورة بالضعف قياسا
٧٧	١٣	دار	دار
١٤٢	١١	والضعيف	ولضعف
١٤٤	١٧	مع كونها مقصودة	مع كونها نكرة مقصودة
١٦٧	١١	من شر	من العشرة
١٦٧	١٣	موصولة شرطية	موصولة لاشريطية
١٦٨	٢١	بـ إله أنه	بالله إنه
١٧١	١٥	في بى بذت	في بنى بذت
٢١١	٦	أَخْصَبَا	أَخْصَبَا
٢٤٧	١٤	وَتَعْطَفُ	وَتَعْطَفُ
٢٥٣	٥	كم فى بنى شهيد	كم فى بنى سعد
٢٧١	٣	ضلك عنديل	ضلت هذيل
٢٩٧	٧	ترجف	ترجف

# محتويات الكتاب

صفحة	الموضوع
١٠ — ٣	مقدمة
٢٨ — ١١	الفصل الأول
١١	( سيديويه وكتابه )
٠٠	( ١ ) سيديويه
٠٠	اسمه ونسبه
١٢	مولده ونشأته
١٣	شيوخه
١٦	تلاميذه
١٧	وفاته
١٩	( ب ) كتاب سيديويه
٠٠	اسمه وتاريخ تأليفه
٠٠	مادته
٢٣	شواهد
٢٥	شروحه
٢٨	شروح شواهد الشعرية
٥٥ — ٣٩	الفصل الثاني
٣١	( موقف سيديويه من الضرورة الشعرية )
٤٩	١ — مفهوم الضرورة عند سيديويه
	٢ — وجه الضرورة عند سيديويه

الموضوع

صفحة

٣ - هل يحمل على الضرورة - عند  
٥٢ سيمويه - ما وجد محمل جيد ؟

٤ - أنواع الضرائر في كتاب سيمويه  
٥٥

الفصل الثالث

٥٧ - ٣٤٠

( الضرائر الشعرية في كتاب سيمويه )

أولا : ضرائر النقص  
٥٩  
١ - نقص الحركة

تسكين عين « مع »  
١١  
نقص فتحه الإعراب من آخر المنقوص للنصوب  
٦١  
نقص الضمة والكسرة من آخر الاسم ،  
٦٣ والضممة من آخر الفعل

٢ - نقص الحرف  
٦٩

حذف حرفين من آخر الكلمة على غير مذهب الترخيم  
١١  
حذف ياء المنقوص اكتفاء عنها بالكسرة  
٧١  
حذف الياء الواو الواقعتين صلة لضمير الغائب  
٧٣  
حذف الياء من « هي » والواو من « هو »  
٧٧  
حذف نون « لکن » لإلتقاء الساكنين  
٧٩  
حذف الهمزة من « لکن » لإلتقاء الساكنين  
٨٠  
حذف « ما » من « إما »  
٨٣

ترخيم غير المنادى المختوم بالهاء على لغة التمام  
٨٨  
إدخال الترخيم على الترخيم فيما كان مختوما بالهاء  
٩٥



- ٩٩  
١٠٠  
١٠٣  
١٠٤  
١٠٨  
١١٠  
٣ - نقص الكلمة  
٠٠٠  
١٢٥  
١٢٨  
١٣٣  
١٣٨  
١٤٤  
١٤٨  
١٤٨  
١٥٥  
١٥٩  
١٦٦  
١٧١  
١٧٤  
١٧٥  
١٧٨  
١٧٩
- ترخيم غير المختوم بالهاء على لغة التمام وهو غير منادى  
ترخيم غير المنادى ، المختوم بالهاء على لغة الانتظار  
ترك صرف ما ينصرف .....  
حذف الياء الواقعة قبل الآخر في الجمع الأقصى  
حذف ألف المقصور  
حذف الضمير العائد على المبتدأ من الجملة الواقعة خبراً  
حذف الجار وإيصال الفعل إلى المجرور  
المعطف بلا فاصل على الضمير المرفوع المتصل والمستقر  
حذف العاطف بعد « إياك »  
حذف « أن » ونصب الفعل بعد كاذ  
حذف « يا » من اسم الجنس المعين  
حذف لام الإضافة من قولهم « لا أبالك »  
حذف نون الوقاية من ليت ، وقط ، وقد ، ومن ، وعن ، ولهن  
المعطف على المضمرة المجرورة دون إعادة الجار  
حذف لام الأمر وإبقاء عملها  
حذف الفاء الواقعة في جواب الشرط  
حذف ضمير الشأن من « إن » وأخواتها  
حذف للمبتدأ بعد لكن  
حذف « رب » وإبقاء عملها  
حذف جواب « رب »  
حذف « ما » الزائدة بين السكاف ومجرورها  
المؤول من « أن » ومعموليها

١٨٢	حذف همزة الاستفهام
١٨٨	حذف نون الوقاية عند اجتماعها مع نون النسوة
١٩١	ثانيا : ضمائر الزيادة
...	١ - زيادة الحركة
...	فك المضعف الواجب إدغامه في الكلام
١٩٣	٢ - زيادة الحرف
...	صرف ما لا ينصرف
١٩٧	زيادة الياء الناشئة من إشباع الكعبرة
١٩٩	إجراء المعتل مجرى الصحيح ، وما يترتب عليه من زيادة حرف أو حركة
٢٠٩	تضميف الآخر وصلا
٢١٢	إثبات النون في جمع اسم الفاعل المذكور مع اتصاله بالضمير
٢١٤	إثبات النون في « مائتين » ونصب التمييز بها
٢١٦	تنوين المنادى المبني
٢٢٠	جمع « من » على الحكاية وصلا
٢٢٢	رد اللام المحذوفة
٢٢٤	تنوين العلم الموصوف بابن
٢٢٧	ثبوت همزة « أفعال » في بعض تصاريفه
٢٣٠	٣ - زيادة الكلمة
...	زيادة اللام بين المتضايين في النداء

الموضوع

الصفحة

٢٣٣	دخول « أن » في خبر « كاد »
٢٣١	تأكيد المضارع بنون التوكيد في غير مواضعها في السلام
٢٤١	فالما : ضرائر التقديم والتأخير
...	
	١ - تقديم الحرف
٢٤٣	٢ - تقديم بعض السلام على بعض
...	
	تقديم الاسم على الفعل
٢٥٠	الفصل بين المتضايقين بالظرف ، والجارو المجرور
	والعاطف والمعطوف
٢٥٨	الفصل بين العدد وتمييزه بالجارو المجرور
٢٥٩	تأخير دليل الجزاء إلى موضع الجزاء
٢٦٥	رابعاً : ضرائر الإبدال
...	
	١ - إبدال الحرف من الحرف
...	
	إبدال الألف من الهاء
٢٦٧	إبدال الياء من والحروف الصحاح
٢٦٩	إبدال الألف من الهمزة المفتوحة إثر فتحة
٢٧٢	إبدال الياء من الهمزة المضمومة المكسور ما قبلها
٢٧٦	٢ - إبدال الكلمة من الكلمة
...	
	وضع الواحد موضع الجمع
٢٧٨	وضع إياك وإيانا موضع للضمير للتصل

الصفحة	الموضوع
٢٨٠	٣ - إبدال الحكم من الحكم
٠٠٠	إستعمال سواء اهما كغير
٢٨٣	إستعمال السكاف انما بمعنى مثل
٢٨٦	جعل اسم كان نكرة وخبرها معرفة
٢٩٤	جر الصفة المشبهة المنكرة المضاف إلى ضمير الموصوف
	رفع بعض المصادر المنكرة للاستعملة في
٢٩٩	الكلام للدعاء منصوبة بإضمار الفعل
٣٠٢	مجيء « سبحان » مفردا متونا
	تذكير العامل مع كون الفاعل أو نائبه
٣٠٥	ضميرا مستترا مؤنثا
٣٠٩	دخول حرف النداء على الألف واللام
٣١٣	عدم تكرير « لا » مع كونها ملفاة
٣١٩	إدخال السكاف على الضمير المتصل
٣٢٢	نصب المضارع المقترن بالفاء غير مسبوق بشئ أو طلب
٣٢٧	الجزم بإذا
	المجازاة بمن مع إضافة حين إلى
٣٣٠	جملة الشرط
	جعل اسم « كان » المخففة ضميرا
٣٣٣	لغير الشأن ، وعجيته اهما ظاهرا
	جمع « فاعل » صفة لمذكر عاقل على « فواعل »
٣٤١	خاتمة
	الفهم - ارس
٣٤٥	أهم المراجع والمصادر
٣٥٥	فهرس للشواهد الشعرية
٣٧٥	تصويب الأخطاء
٣٨٢ — ٣٧٦	محتويات الكتاب